هذا التقرير 3

القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة 4

ملخص عام 5
توصيات 16
توصيات للمجتمع الدولي 16
توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية 17
الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني 19
1) الاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة 19
2) جدار الضم: ضم الأراضي بالقوة من خلال إقامة الجدار في عمق الأراضي المحتلة 29
3) تدمير الممتلكات والأعيان المدنية 31
4) هدم المنازل كعقاب للأهل ووسيلة للردع 34
5) الاستيطان واعتداءات المستوطنين 36
6) الحصار والحرمان من الحق في حرية التنقل 37
7) تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم 40
8) النفي أو الإبعاد القسري والنقل غير المشروع للمدنيين 44
9) الحصانة لمقترفي جرائم الحرب 45
الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان 47
1) انتقال هادئ ومنظم ودستوري للسلطة 47
2) انفلات الأمن الداخلي وفوضى انتشار السلاح 49
3) العمل بمحاكم أمن الدولة 54
4) العمل بعقوبة الإعدام 55
5) الاعتقال غير القانوني 56
6) ضعف أداء النيابة العامة 57
7) ضعف أداء السلطة التشريعية 58
8) الحق في حرية الرأي والتعبير 59
9) الحق في التجمع السلمي 62
10) الحق في تكوين الجمعيات 65
11) التهاون مع قتل مواطنين خارج إطار القانون بادعاء العمالة لإسرائيل 67

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004 69

مقدمـــة 70
تقارير نشاطات الوحدات 72
وحدة المساعدة القانونية 73
وحدة تطوير الديمقراطية 89
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 105
وحدة البحث الميداني والتوثيق 117
وحدة التدريب 128
وحدة حقوق المرأة والطفل 151
الوحدة الدولية 160
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية 165
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الدولية الزائرة 172
اللقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام 184
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2004 192
1) البيانات الصحفية 192
2) التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات 200

3) الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org) 201
ملاحق صور توضح جوانب من نشاطات المركز خلال العام 2004..... 203
القسم الثالث: التقرير المالي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2004 204

هذا التقرير

يعتبر هذا التقرير الذي بين أيدينا نتاجاً لحصاد عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار عام كامل من الجهد المتواصل. لقد أصبح هذا التقرير السنوي تقليداً أساسياً للمركز، دأب المركز على إصداره منذ إنشائه.

ويتضمن هذا التقرير ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: تقرير مفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 1 يناير – 31 ديسمبر 2004. ويحتوي هذا القسم على جزئين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من 1 يناير – 31 ديسمبر 2004.

- القسم الثالث: التقرير المالي للمركز لعام 2004، وتقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات.

يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير في التعريف بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية. كما يتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً له في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً إلتزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، لأن من حق الجمهور الإطلاع على كل التفاصيل البرنامجية والمالية في عمل المركز، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

- ملخص عام
- توصيات
- انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

ملخص عام

في الحادي عشر من نوفمبر 2004، فُجع الشعب الفلسطيني بوفاة الرئيس ياسر عرفات، بعد صراع مع المرض لم يمهله طويلاً. وبوفاة زعيمهم ورمز مسيرتهم النضالية في سبيل الحرية والاستقلال على مدى العقود الأربعة الماضية، وُضع الفلسطينيون أمام مفترق طرق هام في اختبار صعب ودقيق يتعلق بكيفية انتقال السلطة، في ظل تكهنات كثيرة بأن مرحلة ما بعد عرفات ستتسم بالفوضى، وأن الأوضاع الداخلية الفلسطينية مرشحة لحالة من الاقتتال والصراع لا يعرف إلى أين ستؤول. ولكن خلافاً لتلك التكهنات، وفي ذات اليوم الذي أعلن فيه عن وفاة الرئيس عرفات، بدأت عملية انتقال السلطة في إطار القيادة الفلسطينية بشكل هادئ وسلمي، وفقاً للقوانين المرعية. وأثبت الشعب الفلسطيني حضاريته وأن لديه مؤسسات فاعلة رغم كل الصعوبات، يتم من خلالها ملء الفراغ في القيادة السياسية بطريقة منظمة وسلسة، أكان ذلك على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها السلطة السياسية العليا التي تمثل الشعب الفلسطيني بأسره، أو على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد اختير السيد محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلفاً للرئيس عرفات الذي شغال هذا المنصب منذ عقود، وذلك وفقاً للقوانين التي تحكم عمل المنظمة ومؤسساتها. وأدى السيد روحي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، اليمين الدستورية ليتولى مؤقتاً مهام رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن 60 يوماً تجري خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد، وذلك طبقاً للقانون الأساسي الفلسطيني. وبتاريخ 15 نوفمبر، صدر عن رئيس السلطة الوطنية الجديد مرسوم رئاسي حدد يوم التاسع من يناير 2005 موعداً لإجراء الانتهابات الرئاسية. ومع انتهاء العام 2004، كانت الحملات الانتخابية في أوجها، وكان جلياً أن الفلسطينيين قد اختاروا صناديق الاقتراع طريقاً لاختيار قيادتهم السياسية وأن مرحلة الشخصية الكارزمية والزعيم الملهم قد وصلت إلى نهايتها.

وأثناء إعداد هذا التقرير، كانت الانتخابات الرئاسية قد عقدت في موعدها المحدد في التاسع من يناير 2005. ووفقاً لتقارير هيئات الرقابة المحلية والدولية، ومن ضمنها المركز الفلسطيني، فقد اتسمت الانتخابات بالنزاهة رغم بعض المخالفات التي لم تمس جوهر النتائج. وأثناء إعداد هذا التقرير أيضاً، وقبل إجراء مراسيم انتقال السلطة، أعلن الرئيس فتوح عن يوم 17 يوليو 2005 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية، وهي خطوة إيجابية تحظى أيضاً بدعم ومساندة المركز الفلسطيني، في إطار التحولات المنشودة.

وفي أوج عملية انتقال السلطة، كانت التحضيرات تجري على قدم وساق من أجل إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية. وبتاريخ 23 ديسمبر 2004 عقدت الانتخابات في 26 هيئة محلية في الضفة الغربية، ضمن المرحلة الأولى المقرر أن تشمل 36 هيئة محلية، من ضمنها 10 هيئات محلية في قطاع غزة.[1]

استقبل الفلسطينيون العام 2005 بقيادة سياسية جديدة، تحذوهم آمال كبيرة وتطلعات بتحقيق انفراج سياسي في طريقهم نحو الحرية والاستقلال والانعتاق من نير الاحتلال الحربي الإسرائيلي المستمر منذ العام 1967. وبكل المقاييس فإن العام الجديد يتسم بعدم اليقين، وهو مفتوح على كل الاحتمالات السياسية من أكثرها تفاؤلاً إلى أشدها تشاؤماً. ويبقى من غير الواضح بعد ما إذا كانت التطورات السياسية ستتجه نحو وضع جديد يتم فيه احترام القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان

[1] أثناء إعداد هذا التقرير، استكمل الجزء الثاني من المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، حيث أجريت الانتخابات بتاريخ 27 يناير 2005 في 10 هيئات محلية في قطاع غزة، في ظروف اتسمت بالنزاهة وفقاً للتقييم الأولي الذي أصدره المركز الفلسطيني باعتباره هيئة رقابة محلية.

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أم أننا سنلج في دوامة سياسية جديدة لا تنتهي تقتل معها كل أمل بالانفراج.

قبل هذه التطورات الهامة والمحورية وأثناءها، شهد العام 2004 المزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل التصعيد المستمر والمنهجي في الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب التي تواصل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وما يدعو للأسف حقاً أن تنفذ جرائم الحرب هذه تحت سمع وبصر العالم أجمع دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً، باتجاه توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، أو التحقيق في هذه الجرائم. وبرغم بشاعة الجرائم المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2004، على نحو خاص، إلا أن ذلك لم يدفع المجتمع الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراءات عملية من شأنها وضع حد لهذه الممارسات. ومن الواضح جداً وبعد أكثر من 4 سنوات من التصعيد اليومي على نطاق واسع وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون وحكومته قد نجحا في جعل جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من الحياة اليومية للمدنيين الفلسطينيين ونمطاً من أنماط معيشتهم، اعتاد العالم على سماعها بلا اكتراث أو رد فعل. ومن المؤكد أن هذا الصمت الدولي على مستوى معظم حكومات العالم، بمن فيها حكومات الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، هو نتاج لحالة التسييس المتواصلة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتغليب المصالح السياسية على الاعتبارات القانونية، ما يجعل الحديث عن العدالة الدولية رهناً بتلك الاعتبارات. وأمام هذا الإخفاق من جانب الحكومات، فإن ما يهزم هو القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان التي بات التعامل بها يتم بازدواجية مقيتة يلمسها كل فرد.

شهد العام 2004 تطورين جوهريين في ظل التصعيد المستمر في الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. ففي أبريل 2004، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون ما يُسمى بـ "خطة فك الارتباط"، أو "خطة الانفصال أحادي الجانب" من قطاع غزة. وكجزء من هذه الخطة تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة انتشارها في قطاع غزة، وتزيل المستوطنات القائمة في القطاع، فيما تقوم بتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وفي صيغتها المعدلة، عرضت الحكومة الإسرائيلية خطتها للانسحاب من قطاع غزة على ثلاث مراحل حتى سبتمبر 2005. وتقضي الخطة بإزالة المستوطنات الثلاث القائمة على شارع صلاح الدين، وهي مستوطنات موراغ، كفار داروم، ونتساريم كمرحلة أولى. وفي المرحلة الثانية تُزال مستوطنات غوش قطيف، وفي المرحلة الثالثة تُزال مستوطنات شمال القطاع.

تعكس الخطة الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى لرئيس الوزراء الإسرائيلي والنوايا الحقيقية من وراء طرحها. والتحليل الموضوعي والقانوني لتفاصيل الخطة وما صدر عن المسؤولين الإسرائيليين من تصريحات يظهر أن الخطة أبعد ما تكون عن وصفها خطة للانفصال من خلال انسحاب حقيقي، بل هي تكريس للاحتلال وخنق اقتصادي واجتماعي وسياسي من خلال حصار بري وجوي وبحري على القطاع. ومقابل الوهم والتضليل بالانسحاب من قطاع غزة، وإزالة أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، فإن أنظار الحكومة الإسرائيلية تتجه نحو تكريس نظام الاحتلال العسكري في الضفة الغربية عبر الاستمرار في توسيع نطاق الاستيطان والقضم التدريجي للأراضي الفلسطينية وضمها لإسرائيل. ويشكل استمرار البناء في جدار الضم الوسيلة العملية والآلية الأكثر نجاعة في تنفيذ هذا المخطط.

ويتعلق التطور الثاني والهام الذي شهده العام 2004 بإصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري في القضية المتعلقة بقانونية الجدار، وذلك استجابة لطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارٍ صدر عنها بتاريخ 8 ديسمبر 2003. وجاء في حيثيات قرار المحكمة الذي صدر في 9 يوليو أن الجدار الذي تبنيه إسرائيل، القوة المحتلة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها في مدينة القدس

وحولها، يتناقض مع القانون الدولي. وأضاف القرار أن إسرائيل ملزمة بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي، وبوقف أعمال البناء في الجدار وبإزالة ما تم بناؤه فيه، وإلغاء كافة التشريعات والأوامر ذات الصلة به، وبدفع تعويضات عن الأضرار التي نتجت عن بنائه. وبيّن القرار أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، وبعدم تقديم المساعدة التي من شأنها الإبقاء على هذا الوضع. وأضاف أن الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ملزمة، إضافة إلى ذلك، بضمان إذعان إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، وفقاً لأحكام الاتفاقية. كما دعت المحكمة في قرارها الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى النظر في ما يمكن اتخاذه من خطوات لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار.

يعتبر "جدار الضم" الذي تبنيه قوات الاحتلال الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية منذ أواسط حزيران 2002، أبرز أشكال الانتهاكات التي تواصل تلك القوات اقترافها بحق الفلسطينيين. وليس ممكناً فهم أبعاد الجدار إلا من زاوية السعي المتواصل من جانب إسرائيل وقوات احتلالها للتوسع الإقليمي وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وضمها بالقوة إلى دولة إسرائيل، بصورة غير قانونية. ولا يتم بناء الجدار في معظم أجزائه على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة عام 1949)، بل يمتد إلى داخل الأراضي الفلسطينية بعمق يصل أحياناً إلى 22 كيلومتراً. وإذا ما قدر للجدار أن يكتمل البناء فيه على النحو المخطط له، بحيث سيبلغ طوله حوالي 730 كم، فإنه سيعني ضم أكثر من50% من مساحة الضفة الغربية لدولة إسرائيل بالقوة، وسيجد أكثر من 16% من فلسطينيي الضفة الغربية أنفسهم خارج الجدار، أي داخل الأراضي التي ستضم عملياً إلى إسرائيل، بما يعني تضييق الخناق على مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم وقراهم، بمن فيهم 200.000 من سكان القدس الشرقية الذين سيجدون أنفسهم معزولين تماماً عن الضفة الغربية. وسيكون 98% من سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية داخل المناطق التي ستضم عملياً إلى إسرائيل.[2]

وفي ضوء المخاطر الاستراتيجية التي ينطوي عليها الجدار وما يشكله من تهديد على مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن قرار محكمة العدل الدولية ينطوي على أهمية خاصة، لدعم النضال المشروع في سبيل إزالة الجدار وإزالة الآثار الناجمة عنه، ولحشد التأييد الدولي لذلك. ويضع القرار المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، خصوصاً الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة التي يقع على عاتقها واجب الالتزام باحترام وضمان احترام الاتفاقية في كل الظروف.

وخلال العام 2004، استمرت حالة حقوق الإنسان الفلسطيني في التدهور الخطير وغير المسبوق جراء استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين، وتوظيف القوة المفرطة دون أدنى مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب في القوة، خصوصاً خلال عمليات الاجتياح واسعة النطاق التي نفذتها تلك القوات في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدى ذلك إلى سقوط (781) مواطن على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام 2004، جميعهم من الفلسطينيين، باستثناء أجنبي واحد. وكان من بين الضحايا (616) مدني أعزل قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال أو المستوطنين. وقد حظيت محافظات قطاع غزة بالعدد الأكبر من ضحايا جرائم الحرب الإسرائيلية خلال العام 2004، حيث بلغ عدد المدنيين الذين قتلوا فيي تلك الجرائم (461)، أي نحو 75% من مجموع الضحايا المدنيين، مقابل (155) مدني سقطوا في محافظات الضفة الغربية(25% من مجموع الضحايا). وسجل أعلى رقم للضحايا من محافظات قطاع غزة في رفح (167 مدنياً)، يليها شمال غزة (120 مدني)، ثم غزة (94 مدنياً). وكانت هذه المحافظات قد شهدت أعمال الاجتياح الأوسع نطاقاً التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام

[2] هذه المعلومات مقتبسة من الموقع الإلكتروني لحملة مقاومة جدار الفصل العنصر (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية) (www.stopthewall.org).

2004 (اجتياح حي الزيتون في محافظة غزة يومي 11-12 مايو، اجتياح رفح خلال الفترة بين 13-24 مايو، اجتياح شمال غزة الذي استمر من 28 سبتمبر إلى 15 أكتوبر 2004.) كما أصيب آلاف المواطنين الفلسطينيين بجراح، بينهم (1844) مصاباً من قطاع غزة.

وقد سقط هؤلاء المدنيون في إطار استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة المفضية إلى الموت، عن طريق القصف المتكرر للمناطق الفلسطينية؛ اجتياح المدن والقرى والمخيمات؛ الاغتيالات السياسية؛ إطلاق النار خلال التظاهرات والمواجهات مع المدنيين الفلسطينيين؛ القتل على الحواجز العسكرية؛ واستخدام القناصة في أوقات تتسم بالهدوء التام. ومن بين الضحايا المدنيين، قتل (152) طفل، و(10) نساء، و(14) كهلاً ممن تزيد أعمارهم عن الستين. على جانب آخر، قتل (165) فلسطيني مسلح، قتل أغلبهم أثناء تصديهم لقوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عمليات الاجتياح للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وبذلك يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال الانتفاضة إلى (3160) شخص، بينهم (605) طفل، فيما أصيب عشرات الآلاف بينهم (8545) مصاب في قطاع غزة، أصيب المئات منهم بإعاقات دائمة.

وخلال العام 2004، سقط (121) مدني فلسطيني في (58) جريمة من جرائم القتل خارج نطاق القضاء (الاغتيال) بحق الناشطين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وكان بين الضحايا (94) مستهدفاً، أحدهم طفل في الخامسة عشر من عمره، إلى جانب (27) شخص غير مستهدف، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع تلك الجرائم، بينهم (4) أطفال. كما أصيب في تلك الجرائم (95) مواطناً بجروح متفاوتة، بينهم (7) مستهدفين، و(88) من غير المستهدفين. وبذلك يرتفع عدد جرائم القتل خارج نطاق القضاء التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2004، إلى (218) جريمة، راح ضحيتها (449) فلسطيني، أي ما نسبته (14.2%) من إجمالي الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الانتفاضة. ووفقاً لما وثقه المركز، فإن من بين الضحايا (297) مستهدف، فضلاً عن (152) مواطن غير مستهدفين، تواجدوا مصادفة في مكان وقوع تلك الجرائم، بينهم (46) طفلاً. أما عدد المصابين فقد بلغ (829) شخص، بينهم (45) مستهدفاً، إلى جانب (784) آخرين غير مستهدفين، أصيبوا بجروح مختلفة، تسبب بعضها بإعاقات دائمة.

ولم تسلم طواقم الإسعاف وفرق الدفاع المدني وغيرها ممن يقدمون خدمات إنسانية من جرائم الاحتلال. وخلال العام 2004، سجلت عشرات الحالات التي منعت فيها قوات الاحتلال فرق الإسعاف والأطقم الطبية من الوصول إلى الجرحى. وفي كثير من الأحيان أعاقت قوات الاحتلال أو منعت نقل الجرحى وغيرهم من المرضى إلى المشافي بواسطة سيارات الإسعاف التي كانت تنتظر لساعات على الحواجز العسكرية. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خمس حالات وفاة لفلسطينيين على خلفية إعاقة نقلهم إلى المستشفيات على الحواجز العسكرية أو بسبب القيود المشددة المفروضة على الحركة على المعابر الحدودية أو بين المدن والقرى.

وكان بين الضحايا المدنيين أحد الصحفيين وهو محمد عادل أبو حليمة الذي يعمل مراسلاً متطوعاً في قسم الصحافة بجامعة النجاح الوطنية، وقد سقط برصاص قوات الاحتلال في مخيم بلاطة بنابلس بتاريخ 22 مارس 2004، أثناء تأديته لعمله المهني. وبذلك يرتفع عدد القتلى من الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة إلى 8 صحفيين، في دليل آخر ليس فقط على استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين ولكن أيضاً على استهداف الصحفيين أحياناً، على الرغم من الحماية الخاصة التي يحظون بها بموجب القانون الدولي حتى في حالات الحرب.

وشهد العام 2004، تصعيداً ملحوظاً في جرائم تدمير الممتلكات المدنية الفلسطينية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك تدمير المرافق العامة والبنى التحتية، تجريف الأراضي الزراعية، تدمير المنشآت الصناعية وتدمير وهدم المنازل السكنية. وخلال العام 2004، تعرضت الأراضي الزراعية الفلسطينية في قطاع غزة إلى تجريف واسعة النطاق طالت ما مجموعه 9456 دونم من الأراضي الزراعية، أي ما نسبته 30% من مجمل الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة البالغة مساحتها حوالي 31494 دونم. وقد تركزت معظم هذه الأعمال في محافظة شمال غزة، خاصة مدينة بيت حانون، حيث تعرضت هذه المحافظة لأسوأ هجمة خلال العام 2004. فقد بلغت نسبة الأراضي التي تم تجريفها فيها نحو 56% من الأراضي المجرفة في قطاع غزة خلال العام 2004. وقد تسببت أعمال التجريف منذ بدء الانتفاضة إلى إنقاص مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة بنسبة20%، إذا ما أخذنا في الحسبان حجم الأراضي الزراعية في قطاع غزة والذي قدر بحوالي 156.720 ألف دونم.

وفي ذات السياق، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أعمال هدم المنازل السكنية في قطاع غزة بشكل غير مسبوق. فقد تعرض قطاع غزة خلال العام 2004 لأسوأ حملة هدم وتجريف للمنازل السكنية منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، حيث طالت 2098 منزلاً سكنياً، بينها 1199 منزل هدم بصورة كلية، فيما هدم 899 منزل بصورة جزئية، أدت إلى تشريد آلاف الفلسطينيين. وبذلك يصل عدد المنازل التي هدمت خلال الانتفاضة إلى 4885 منزلاً، بينها 2699 منزل بشكل كلي، فيما هدم 2186 منزل هدم بشكل جزئي. وعلى هذا تبلغ نسبة المنازل التي هدمت خلال العام 2004 قرابة 43% من المجموع الكلي للمنازل التي هدمت على مدار الانتفاضة.

وكانت مدينة رفح ومخيمها أكثر عرضة من بقية المناطق لجرائم تدمير المنازل التي اقترافتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني، بلغ عدد المنازل السكنية التي دمرتها تلك القوات على مدار العام 1056 منزل، بينها 598 منزل دُمرت بصورة كلية، و458 دُمرت بصورة جزئية. وتمثل نسبة ما هدم من منازل في مدينة رفح ومخيمها 50% من إجمالي المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال خلال العام 2004. وفي واحد من أعنف حملات الهدم التي شهدتها المدينة ومخيمها خلال العام 2004، شهدت الفترة بين 12 إلى 24 مايو 2004، عملية اجتياح كبيرة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن تدمير 532 منزل سكني بينها 261 بشكلي كلي، كانت تأوي 7000 نسمة، ناهيك عن مقتل العشرات وتدمير البنية التحتية في المدينة. كما شهدت كل من محافظتي خان يونس وشمال غزة حملات عسكرية خلال العام، أسفرت عن تدمير عشرات المنازل. فخلال الفترة بين 29 يونيو إلى 5 أغسطس اجتاحت قوات الاحتلال مدينة بيت حانون، هدمت خلالها 70 منزلاً، بينها 20 منزلا بصورة كلية. وخلال الفترة بين 23-26 سبتمبر 2004، هدمت قوات الاحتلال قرابة 80 منزلاً، بينها 60 منزلاً بصورة كلية في مخيم خان يونس. وتعرض مخيم جباليا لحملة مماثلة خلال الفترة بين 28 سبتمبر إلى 14 أكتوبر، أدت إلى تدمير 87 منزلاً بصورة كلية.

وخلال العام 2004، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير الأعيان المدنية في قطاع غزة، سواء تلك التي تقع في الأراضي الزراعية، أو تلك التي تقع داخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية التي تتعرض لحملات اجتياح متكرر تحت حجج الضرورة الأمنية. وفي هذا الإطار، تعرضت المؤسسات التعليمية والصناعية والثقافية والمباني التاريخية والأثرية ومراكز الشرطة الفلسطينية ومباني الإذاعة والتلفزيون إلى حملة تطهير منهجية على أيدي قوات الاحتلال خلال العام. وقد طالت تلك الأعمال، 328 منشأة اقتصادية (تجارية وصناعية)، أي ما نسبته 49% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددها 659 منشأة. كما طالت 35 منشأة تعليمية، أي 46% من إجمالي المنشآت التعليمية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددها 76 منشأة.

وخلال العام 2004، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها المتمثلة بهدم منازل ذوي الفلسطينيين الذين تدعي أنهم نفذوا، خططوا، أو ساعدوا في تنفيذ أعمال ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو داخل إسرائيل. فقد هدمت تلك القوات 106 منازل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها 24 منزلاً تعود لأهالي شهداء، 53منزلا لأهالي معتقلين في سجون الاحتلال، 24 منزلاً لأهالي أشخاص تدعي أنهم مطلوبون لها، و5 منازل تدعي أنها تأوي مطلوبين. وقد أدت تلك الجرائم إلى تشريد 176عائلة فلسطينية في العراء، تتكون من 1064 فرد، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، فضلاً عن تدمير عشرات البيوت الملاصقة لتلك المنازل، وتشريد سكانها. وبذلك يصل عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على هذه الخلفية من بداية الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى 419 منزل، ما أدت إلى تشريد 624 عائلة مكونة من أكثر من 4464 فرد.

وخلال العام 2004، تواصلت أعمال الاستيطان على قدمٍ وساق في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل خلق أمر واقع على الأرض الفلسطينية من إقامة مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة على حساب أراضي الفلسطينيين المجاورة لتلك المستوطنات، وإنشاء طرق التفافية جديدة تخدم المستوطنين. وتخصص غالبية الأراضي الفلسطينية التي يتم السيطرة عليها من قبل المستوطنين لتوفير مناطق عازلة حول تلك المستوطنات، أو لشق الطرق الالتفافية الخاصة بمرور المستوطنين، أو لغاية التوسع الاستيطاني المستقبلي، فيما تخصص مساحات أقل لغاية البناء الاستيطاني.

كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفضلاً عن أعمال التخريب والتدمير في الممتلكات، قتل المستوطنون اليهود في الضفة الغربية مدني فلسطيني، فيما أصابوا عددا آخر بجروح مختلفة. وبذلك يرتفع عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي المستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى 41 فلسطينياً، بينهم 9 أطفال.

وشكلت سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية المحتلة أبرز محطات جرائم العقاب الجماعي التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2004. وتشمل إجراءات الحصار: استمرار إغلاق أو تشديد القيود على المعابر الدولية - معبر رفح مع مصر ومعبر الكرامة مع الأردن- وهما المنفذان الوحيدان لكل من غزة والضفة على العالم الخارجي، بما في ذلك حرمان المواطنين من قطاع غزة من الفئة العمرية 16-35 عاماً من السفر؛ إغلاق أو تشديد القيود على المعابر مع إسرائيل، مما يعني منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية، بما في ذلك حرمان الطلاب الجامعيين من قطاع غزة من إكمال تعليمهم في جامعات الضفة الغربية، فضلاً عن تقييد الحركة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل؛ بالإضافة إلى فرض القيود الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتمثل القيود الداخلية في تحكم مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات. وفي قطاع غزة أيضاً، عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي في كثير من الأحيان إلى تقسم القطاع إلى ثلاثة أجزاء منفصلة عن بعضها، مما ضاعف من معاناة المدنيين الفلسطينيين وأسفر عن المزيد من التدهور في ظروفهم المعيشية.

من ناحية ثانية، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الضفة العربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المؤمنين، المسلمين والمسيحيين، من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة. هذا فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة،

وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وخلال العام 2004، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي اعتقال آلاف الفلسطينيين بصورة تعسفية تخضعهم خلالها للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة. وحتى نهاية العام 2004، كان أكثر من 6000 فلسطيني لا يزالوا يقبعون خلف القضبان في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، بينهم نحو 400 طفل. ومن بين هؤلاء المعتقلين نحو 900 شخص يخضعون للاعتقال الإداري، أي بدون محاكمة ودون أن توجه لهم لوائح اتهام. ويقبع غالبية هؤلاء المعتقلين في سجون ومعتقلات خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، في مخالفة واضحة وصريحة لاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، إذ تنص المادة (76) من الاتفاقية على أنه يجب أن يتم احتجاز المعتقلين في مراكز اعتقال موجودة في البلد المحتل، يمضون فيها فترة عقوبتهم.

ويتم احتجاز المعتقلين الفلسطينيين في ظروف اعتقال لا إنسانية وغاية في السوء نتيجة السياسة المنهجية التي تتبعها دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحقهم. ويشكو المعتقلون من الاكتظاظ والظروف الصحية البائسة، بما في ذلك سوء التهوية وسوء الرعاية الطبية وإهمال المرضى وعدم تقديم العلاج لهم أو التأخر في تقديمه، أو التعرض لهم بالضرب المبرح بشكل مستمر. كما تقوم تلك القوات بمنع المعتقلين من الالتقاء بمحاميهم، وتمنعهم كذلك من زيارة ذويهم، بشكل ينافي معايير حقوق الإنسان والشروط الدنيا لمعاملة السجناء.

ويخشى المركز من أن تكون وفاة اثنين من المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004، ناجمة عن تعمد الإهمال الطبي والتأخير في تقديم العلاج في كلتا الحالتين من قبل قوات الاحتلال. وكان المعتقل **فواز** حسان بلبل، 30 عاماً، من عتيل قضاء طولكرم، قد توفي في معتقل مجدو العسكري بتاريخ 16 سبتمبر 2004. وبتاريخ 4 نوفمبر 2004، توفي المعتقل محمد حسن أبو هدوان، 65 عاماً، من شعفاط، في مستشفى أساف هروفيه داخل إسرائيل.

وما يزال المعتقلون الفلسطينيون عرضة للتعذيب والمعاملة المهينة في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي داخل إسرائيل والأراضي المحتلة. وعلى مدار العام، ورد للمركز الفلسطيني مزيد من الإفادات والتقارير من معتقلين أو محامين تؤكد تعرض عدد من المعتقلين الفلسطينيين لأبشع أنواع التعذيب والتنكيل والمعاملة الحاطة بالكرامة في السجون أو مراكز الاعتقال أو أثناء التحقيق على أيدي أفراد جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وغيرهم من أفراد قوات الاحتلال. وتشمل هذه الأساليب: ربط الأيدي وأحياناً الأرجل بوثاق من البلاستيك وشده بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم؛ الضرب المبرح؛ الشبح وغيره من الأوضاع التي تسبب آلاماً شديدة؛ الحرمان من النوم لساعات طويلة؛ الإجبار على البقاء وقوفاً لساعات طويلة؛ السب والشتم والإهانة؛ عزلهم في غرف باردة جداً، وإعطاؤهم بطانيات مبللة وتشغيل أجهزة التبريد شتاءً؛ الحجز في زنازين لا يدخلها الهواء ونوافذها معتمة، وفي زنازين يبلغ طولها متراً ونصف المتر، وعرضها متراً واحداً، لا تحتوي على مراحيض؛ عصب الأعين لساعات طويلة؛ إضافة لاحتجازهم في زنازين مع عملاء لحساب قوات الاحتلال، وغير ذلك من وسائل التعذيب الجسدي والنفسي.

وخلال العام 2004، واصلت قوات الاحتلال العمل بسياسة الإبعاد القسري للمدنيين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الخارج أو من الضفة الغربية إلى قطاع غزة أو من مدينة لأخرى في الضفة الغربية. ومنذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000، أبعدت قوات الاحتلال أكثر من 50 شخصاً من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. والملفت للنظر خلال هذا العام أن جميع المبعدين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة كانوا من الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية، منهم من كان معتقلاً إدارياً، ومنهم من كان محكوماً وشارفت مدة محكوميته على الانتهاء. وخلال العام 2004، أصدر قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي

في الضفة الغربية أوامره بإبعاد خمسة أسرى من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، فيما تم إبعاد أسير من الخليل إلى رام الله وحُددت إقامته لمدة عامين، وأبعد أسير آخر من رام الله إلى الأردن. وانتهى العام 2004، دون أن يتمكن 39 مواطناً كانت قوات الاحتلال قد أبعدتهم في مايو 2002 من بيت لحم، بينهم 26 مبعداً إلى قطاع غزة و13 مبعداً إلى أوروبا.[3]

وتعكس نتائج لجان التحقيق الإسرائيلية في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين الدور الخطير الذي يلعبه نظام العدالة في دولة إسرائيل، بما في ذلك المحكمة العليا، في التغطية على تلك الجرائم. ففي الحالات الصارخة فقط، التي يعلن عن التحقيق فيها، يتولى التحقيق فيها القضاء العسكري الإسرائيلي التابع لقوات الاحتلال المنحاز بالتأكيد للمحتل، والذي يصدر في غالب الأحيان أحكاما تدين البريء "الضحية" وتبرئ المتهم "الجاني". وفي الحالات النادرة التي تدين فيها "الجاني" فإن العقوبة تكون مخففة جداً، لدرجة تثير السخرية، كنقله من الوحدة التي يعمل بها إلى وحدة أخرى، أو تغريمه بمبلغ زهيد للغاية، أو إدانته بالتصرف غير اللائق، أو إصدار حكم بحبسه لبضعة أشهر مع وقف التنفيذ.

* * *

عكست جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال نفسها على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلفت هذه الجرائم وما تزال آثاراً مدمرة على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. بل إن هذه المؤسسات بحد ذاتها كانت هدفاً لهذه الجرائم مما أدى إلى شل عملها بالكامل أحياناً، وأبقاها رهناً لإرادة إسرائيل وقوات احتلالها. فقد ظل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات محاصراً في مقره في المقاطعة بمدينة رام الله، منذ ثلاثة أعوام. وبعد تدهور حالته الصحية بشكل كبير، وبعد ضغوطات من قبل المجتمع الدولي، سمحت إسرائيل له بالسفر للخارج من أجل العلاج، حيث نقل إلى مستشفى عسكري في باريس في أواخر أكتوبر. وبعد مضي قرابة أسبوعين في المستشفى، فارق الرئيس عرفات الحياة في 11 نوفمبر، ونقل جثمانه إلى مدينة رام الله ودفن في فناء المقاطعة التي كان محاصر فيها فترة تزيد عن ثلاثة أعوام، على عكس رغبته في الدفن في مدينة القدس. وما تزال الكثير من المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية بما فيها الوزارات ومقرات الأجهزة الأمنية تعاني من آثار التدمير المنهجي والمنظم والنهب اللذان لحقا بها على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة.

أما المجلس التشريعي الفلسطيني فلا ينعقد إلا بموافقة إسرائيلية في ظل استمرار سياسة الحصار والإغلاق وحرمان أعضائه من حقهم في التنقل، شأنهم في ذلك شأن جميع المدنيين الفلسطينيين. وقد أثر ذلك على أدائه وأصابه في كثير من الأحيان بحالة من الشلل التام. وعلى مدار العام لم يتمكن المجلس من عقد جلساته بانتظام كما لم تتمكن لجانه من الالتئام في معظم الأحيان. وفي ذات الوقت، تواصل قوات الاحتلال اعتقال اثنين من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وهما النائبان مروان البرغوثي وحسام خضر، بدون وجه مشروع.

كما مست جرائم الاحتلال الإسرائيلي بأداء السلطة القضائية بحيث استحال في كثير من الأحيان عمل المحاكم في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبسبب الحصار والإغلاق وعمليات الاجتياح وإجراءات حظر التجول المتكررة، كثيراً ما تعذر على القضاة والمحامين ووكلاء النيابة والمواطنين الوصول إلى المحاكم. أما الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، وهي الأجهزة المتصلة بضمان تنفيذ قرارات المحاكم، فكانت كما أشرنا آنفاً عرضة للضربات المتكررة من قبل قوات الاحتلال، ناهيك عن عدم قدرة أفرادها على التنقل والحركة بحرية.

[3] أثناء اعداد هذا التقرير، سمحت قوات الاحتلال بعودة ====من مبعداً من قطاع غزة إلى الضفة الغربية===.

وفي ظل هذا الاستهداف المنهجي من قبل قوات الاحتلال لمؤسساتها، وفي ما تبقى من مساحة وهامش لعملها، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تتحمل المسؤولية عن الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في حدود صلاحياتها وممارساتها.

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام 2004 تطورات إيجابية هامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في أعقاب الوفاة المفاجئة للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بتاريخ 11 نوفمبر 2004. وكما ذكر في بداية هذا الملخص، وخلافاً لتكهنات ومخاوف عديدة بسيادة حالة من الفوضى والصراعات الداخلية، اتسمت عملية انتقال السلطة بطابع سلمي وهادئ ومنظم، في تماثل تام مع أحكام القانون. ويُعرب المركز عن ارتياحه إزاء هذه التطورات الإيجابية ويأمل أن تستمر خلال الفترة القادمة بما يؤسس لنظام سياسي ديمقراطي يقوم على فصل السلطات وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

إلى ذلك، شهد العام 2004 حالات انتهاك لحقوق الإنسان على الصعيد الفلسطيني، وما تزال الكثير من التحفظات والانتقادات الجوهرية التي سبق وأن أبداها المركز قائمة حتى الآن.

فمن ناحية، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004 العديد من حالات الاعتقال غير القانوني التي نفذتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة، مما يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، التي تؤكد على عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو اعتقاله، أو تقييد حريته، أو منعه من التنقل دون إذن قضائي. وهو ما يشدد عليه أيضاً قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001. ورغم أن هذا العام شهد تراجعاً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال بشكل غير قانوني، إلا أن عدم قيام السلطة التنفيذية بإغلاق هذا الملف بشكل نهائي من شأنه أن يشكل تهديداً لأمن وسلامة المواطنين، وتقويضاً لمبدأ سيادة القانون.

وفي دليل آخر على انتهاك أجهزة الأمن الفلسطينية للقانون وعدم احترام سيادته، فإن أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا يزال معتقلاً منذ 15 يناير 2002 وحتى اللحظة لدى أجهزة الأمن الفلسطينية في سجن أريحا المركزي، وذلك خلافاً لقرار صدر عن المحكمة العليا الفلسطينية بتاريخ 3 يونيو 2002 بعدم قانونية اعتقاله، والإفراج عنه. وكان اعتقال سعدات قد تم استجابة لضغوط أمريكية وإسرائيلية، حيث تزعم إسرائيل أن سعدات يقف وراء مقتل وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي في 17 أكتوبر 2002.

وبالرغم من شعور المركز بالارتياح إزاء عدد من خطوات الإصلاح في مجال السلطة القضائية خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة، ما تزال هناك حاجة للمزيد من الإصلاحات تأكيداً على استقلال السلطة القضائية. بدأت هذه الخطوات الإصلاحية بإصدار قانون السلطة القضائية في 18 مايو 2002، وهو يعتبر أحد أهم الانجازات القانونية وجاء ليؤكد على استقلال السطة القضائية. وبتاريخ 12 مايو 2003، تم تعيين نائب عام جديد للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبتاريخ 14 مايو 2003، أعيد تشكيل مجلس القضاء الأعلى بما يراعي أحكام القانون المذكور. غير أن من الواضح، وفقاً لمتابعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وجود إشكاليات جدية بين كل من وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام تتعلق بتنازع الاختصاصات فيما بينهم. هذه المشاكل كانت وما تزال قائمة، غير أنها برزت بشكل واضح مع تطبيق قانون السلطة القضائية. وفي هذا السياق فإن المركز الفلسطيني يدعم تطبيق قانون السلطة القضائية دون مساومة، ولكنه في ذات الوقت يدعو إلى ضرورة إيجاد ضيغ وحلول لأية إشكاليات تضمن إدارة العدالة واستقلال السلطة القضائية باعتبارها واحدة من ثلاث سلطات وليست تابعة لأية سلطة أخرى سواء إدارياً أو مالياً.

ويشعر المركز بارتياح إزاء التراجع الملحوظ خلال العام 2004 في عمل محاكم أمن الدولة، امتداداً لقرار وزير العدل السابق عبد الكريم أبو صلاح، بتاريخ 27 يوليو 2003 بوقف العمل بمحاكم ونيابة أمن الدولة، إلا أن المركز ما يزال يشعر بقلق في هذا الجانب ويخشى من إعادة العمل بها في أي وقت. ويرى المركز أن قرار وزير العدل غير كافٍ، ويطالب بإصدار مرسوم رئاسي يلغي هذه المحاكم التي تشكلت بموجب مرسوم رئاسي صدر في فبراير 1995.

وفي مارس 2004، انتهت أعمال الدورة الثامنة للمجلس التشريعي، وبدأت أعمال الدورة التاسعة التي استمرت خلال العام. ونتيجة مباشرة لإجراءات الاحتلال آنفة الذكر، لم تنتظم جلسات المجلس التشريعي ولجانه. ومع الإدراك التام من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لحجم المعيقات والعقبات التي تعترض عمل المجلس التشريعي المتصلة بجرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال، إلا أن تقييم أداء المجلس التشريعي خلال العام 2004 على مستوى المساحات المتبقية من عمله لم يكن بحجم التوقعات، خصوصاً في مجالي التشريع والرقابة.

ورغم كل ذلك فإن أهم التحفظات على أداء المجلس التشريعي تتمثل في استمرار تجاوز التفويض الشعبي المتمثل في انتخابات يناير 1996 والذي انتهي في مايو 1999. وعلى ذلك، انتهت المدة القانونية لولاية المجلس التشريعي دون إجراء انتخابات جديدة. غير أن المجلس التشريعي قد مُددت فترة ولايته منذ العام 1999، بناءً على قرار محكمة استئناف قضايا الانتخابات الذي صدر في 4 فبراير 1999، ومنح بموجبه رئيس السلطة الوطنية الصلاحية في تقرير مدة ولاية المجلس، وما إذا كان سيستمر في عمله أو يصار إلى عقد انتخابات جديدة. وفي ضوء ذلك قرر الرئيس عرفات في حينه استمرار عمل المجلس التشريعي بدون إجراء انتخابات تشريعية لأعضائه، وذلك في رسالة بعث بها إلى المجلس التشريعي بتاريخ 7 مارس 1999، وهو ما يُعتبر مساساً خطيراً بالديمقراطية ومبدأ الانتخابات.

ورغم أن هناك تراجعاً في مستوى الانتهاكات الصادرة عن السلطة الفلسطينية خلال العام 2004، إلا أن هذه الفترة شهدت تزايداً ملحوظاً في الانتهاكات الصادرة عن جهات مجهولة أو معلومة، يرتبط بعضها بقوى سياسية أو بأجهزة أمن. ولا يعتبر تراجع الانتهاكات الرسمية دليلاً على تحسن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بقدر ما يعتبر ضعفاً في المؤسسة الرسمية الفلسطينية بأجهزتها المختلفة، وهذا الضعف راجع بطبيعة الحال إلى اعتداءات قوات الاحتلال المتكررة على المؤسسات الفلسطينية، ومقرات الأجهزة الأمنية والسجون. خاصة وان هذا التراجع لم يرافقه أي تعديلات على القوانين الصادرة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتضمن مواد تتعارض مع المعايير والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فلم يتم إلغاء أياً من المراسيم والقرارات التي تقيد حق المواطنين في تبني الآراء التي يريدون والتعبير عنها. وفيما يتعلق بتزايد الانتهاكات التي تقيد ضد مجهولين، فإن السبب الذي يقف وراء تزايدها هو حالة الفوضى والفلتان الأمني الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، والصراعات الداخلية بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إضافة إلى أن القانون لا يزال مهمشاً، فحتى الجهات الرسمية لا تقوم بتطبيق أحكامه، ولا يتم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. كما ساهم تقاعس النيابة العامة عن ملاحقة الجناة في زيادة عدد هذه الانتهاكات، و تفاقم حالة الفلتان الأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

وتنطوي الكثير من ممارسات السلطة الفلسطينية على انتهاك للحق الدستوري في تكوين الجمعيات. كانت أبرز حالات الانتهاك للحق في تكوين وعمل الجمعيات التي شهدها العام 2004 هو استمرار العمل بقرار تجميد حسابات 39 جمعية خيرية وهيئة أهلية إسلامية في قطاع غزة على الرغم من صدور قرار المحكمة في 21 مارس 2004، القاضي بالإفراج عن أرصدة جمعية الصلاح. ورغم ذلك فما لبثت السلطة التنفيذية أن عادت لتمارس انتهاكها لهذا الحق، ولحق الجمعيات في العمل دون قيود إلا تلك التي يفرضها القانون، بدل أن يتم التقيد بتنفيذ قرار المحكمة. فقد أصدرت سلطة النقد تعميماً في 27 مارس 2004 طلبت فيه من جميع المصارف العاملة في فلسطين التجميد التحفظي لحسابات 39 جمعية ومؤسسة إسلامية عاملة في قطاع

غزة. توالت إثر ذلك التعميم قرارات أخرى صادرة عن سلطة النقد في محاولة للالتفاف على قرار المحكمة، والتظاهر بتنفيذه مع استمرار تجميد أرصدة هذه الجمعيات، حيث صدر في 31 مارس التعميم رقم (48) الذي يذكر أن الصرف من حسابات الجمعيات التي شملها التجميد يتم بناءً على قرار يصدر مباشرة عن وزير الداخلية، دون الحاجة إلى موافقة سلطة النقد. وبعد هذا التعميم بأيام صدر التعميم رقم (56) في 6 أبريل، الموجه لكافة المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المحكمة. وفي اليوم التالي صدر تعميم آخر إلى كافة المصارف بضرورة الالتزام بالتعميم الصادر عنها رقم (48).

شهد العام 2004 زيادة غير مسبوقة في حالات سوء استخدام السلاح التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث أدى انتشار السلاح واستخدامه في نزاعات فصائلية وعشائرية وشخصية إلى إصابة وقتل عدد كبير من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم توثيق حالات أخرى سقط فيها فلسطينيون أو أصيبوا نتيجة العبث بالسلاح أو سوء تخزينه، أو نتيجة الإعداد لعبوات ناسفة أو زرع ألغام من قبل المقاومة الفلسطينية في مناطق مأهولة بالسكان. وقد وثق المركز عدداً كبيراً من جرائم القتل والإصابات على هذه الخلفية بين المواطنين الفلسطينيين، حيث بلغ عدد ضحايا هذه الظاهرة الخطيرة 131 ضحية، كان بينها 72 ضحية في قطاع غزة و59 ضحية في الضفة الغربية.

وتشير المعطيات إلى زيادة في عدد ضحايا هذه الجرائم خلال العام 2004 مقدارها نحو 250% مقارنة مع العام الماضي الذي شهد 53 جريمة مماثلة، وهو بحد ذاته رقم مرتفع ومؤشر خطير عن هذه الظاهرة. وتعكس هذه الأرقام الفوضى التي تسيطر على انتشار السلاح، وعدم خضوع حمل السلاح لضوابط ومراقبة فعالة من قبل السلطة الفلسطينية. ومقارنة بالأعوام الأربعة الماضية فإن مجموع عدد الضحايا في تلك الأعوام مجتمعة يبلغ 122، مما يدل على خطورة هذه الظاهرة وتفاقمها بشكل كبير، ويدق ناقوس الخطر لضرورة التحرك بشكل سريع وعاجل لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، واتخاذ إجراءات قضائية صارمة بحق مرتكبيها.

وأخيراً، شهد العام 2004 تزايداً ملحوظاً في عدد المواطنين الذين قتلوا على خلفية الاشتباه بتعاونهم مع قوات الاحتلال الفلسطيني. وقد وثق المركز 22 حالة قتل على هذه الخلفية، وقعت 16 منها في الضفة الغربية و6 أخرى في قطاع غزة، وذلك مقابل 12 حالة مماثلة وثقها المركز خلال العام 2003. وفيما يشدد المركز على موقفه المطالب بملاحقة العملاء وتقديمهم لمحاكمات عادلة، فإنه ينتقد بشدة منهج أخذ القانون باليد وتجاوز سيادة القانون ويرى أن ملاحقة العملاء هي مسؤولية وواجب السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنها تتم فقط وفق القانون.

توصيات

يجدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان توصياته لكل من المجتمع الدولي وللسلطة الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحمله من مسئوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

1. يدعو المركز الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، إلى تحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. ويرى المركز أن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.

2. ويؤكد المركز على أنه يقع على عاتق الأطراف السامية ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل عدم وجود نية للقضاء الإسرائيلي في تقديم مرتكبي جرائم الحرب للمحاكمة، وفي كثير من الأحيان توفير الغطاء القانوني لهم.

3. ويدعو المركز منظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى حث حكوماتهم على تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة.

4. يدعو المركز الاتحاد الأوروبي و/أو الدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الاوروبي بوقف كل اشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5. يشير المركز بارتياح إلى إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري القاضي باعتبار جدار الفصل الذي تبنيه قوات الاحتلال الاسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية غير قانوني. ويدعو المركز المجتمع الدولي إلى اتخاذ اجراءات عملية، انسجاماً مع قرار المحكمة، من شأنها إزالة الجدار.

6. على الرغم من التراجع الملحوظ في دور لجان التضامن الدولية في تقديم المساعدات للمدنيين الفلسطينيين، بسبب إجراءات قوات الاحتلال التي تمنعهم من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، يؤكد المركز على أهمية دور هذه اللجان في فضح جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي كسر مؤامرة الصمت التي تمارسها الحكومات الأوروبية حيال هذه الجرائم.

7. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز البلدان الأوروبية على نحو خاص إلى اتباع سياسة التعامل بالمثل مع رعايا دولة إسرائيل.

8. أخيراً، يؤكد المركز مرة أخرى، وفي ظل التطورات السياسية الجارية، بأنه لا يمكن التضحية بحقوق الإنسان بذريعة التوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في عين الاعتبار معايير القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان،

لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

يشير المركز بارتياح للتطورات الايجابية التي طرأت على صعيد بنية السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة خلال الأسابيع الأخيرة من العام 2004، والتي أعقبت وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بتاريخ 11 نوفمبر 2004. فقد اتسمت عملية انتقال السلطة بطابع سلمي وهادئ ومنظم، في تماثل تام مع أحكام القانون، على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية. وأثناء إعداد هذا التقرير كانت الانتخابات الرئاسية قد جرت في التاسع من يناير 2005 لاختيار رئيس جديد للسلطة الوطنية الفلسطينية. وسبق ذلك إجراء الانتخابات في 26 هيئة محلية في الضفة الغربية بتاريخ 23 ديسمبر 2004، في إطار المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية. وأثناء إعداد هذا التقرير أيضاً، جرت الانتخابات في عشر هيئات محلية في قطاع غزة بتاريخ 27 يناير 2005، فيما أعلن أن الانتخابات ستجري في بقية الهيئات المحلية على مرحلتين خلال العام 2005. وبتاريخ 7 يناير 2005، صدر مرسوم رئاسي عن رئيس السلطة الوطنية حدد فيه 17 تموز 2005 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، ومن أجل الدفع باتجاه دولة المؤسسات والقانون، فإن المركز يدعو السلطة الفلسطينية إلى الأخذ بالتوصيات التالية:

1. مواصلة الخطوات الايجابية الخاصة بإجراء الانتخابات، والتطلع إلى إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المقرر خلال العام 2005، واستكمال إجراء الانتخابات في بقية مجالس الهيئات المحلية خلال العام.
2. اتخاذ إجراءات فعلية تخدم إعادة الاعتبار والهيبة لسيادة القانون ووقف كافة أشكال الاعتداءات على القانون التي تزايدت في الآونة الأخيرة.
3. ضبط حالة الفلتان الأمني والتحقيق الجدي في جميع حوادث إطلاق النار على المواطنين من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، وغيرهم، وتقديم المتورطين للعدالة.
4. التأكيد مجدداً على التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.
5. إصدار مرسوم رئاسي بإلغاء محاكم أمن الدولة، علماً بأن القرار الوزاري الذي أصدره وزير العدل الفلسطيني، لم يتم الالتزام به وتم تجاوزه.
6. إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية، ويدعو المركز المجلس التشريعي على نحو خاص إلى المبادرة في تحقيق ذلك من خلال مراجعة القوانين ذات العلاقة وتعديلها بما يتلاءم والمعايير الدولية.
7. التأكيد على استقلال القضاء، بما في ذلك احترام قرارات المحاكم الفلسطينية.
8. إصلاح الأجهزة الأمنية وتحديد اختصاصاتها بدقة وتنظيم عملها في إطار سيادة القانون وفهمها لدورها الممثل بإنفاذ القانون.
9. إخضاع السجون ومراكز الاعتقال لرقابة السلطة القضائية وضمان عدم وجود أي معتقل فيها على نحو مخالف للقانون.
10. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وحق التجمع السلمي، وإعادة النظر في التشريعات ذات الصلة، بما فيها قانون المطبوعات والنشر لعام 1995، وكذلك إصدار تشريع لتنظيم عمل محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة.

11. احترام الحق في تكوين الجمعيات ورفع القيود عن عملها ونشاطها، بما في ذلك إلغاء قرار تجميد أرصدة الجمعيات الخيرية الإسلامية في الأرضي المحتلة، واستبدال مرجعية التسجيل والإشراف على الجمعيات الأهلية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

1) الاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة

خلال العام 2004، استمرت حالة حقوق الإنسان الفلسطيني في التدهور الخطير وغير المسبوق جراء استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين، وتوظيف القوة المفرطة دون أدنى مراعاة لمبدأي التمييز والتناسب في القوة. وقد أدى ذلك إلى سقوط (781) مواطن على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام 2004، جميعهم من الفلسطينيين، باستثناء أجنبي واحد.[4] ومن بين الضحايا (616) مدني أعزل قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها أي تهديد لحياة جنود الاحتلال أو المستوطنين. كما أصيب الآلاف في الأراضي المحتلة، بينهم (1844)مصاباً من قطاع غزة.

وقد سقط هؤلاء المدنيون في إطار استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة المفضية إلى الموت، عن طريق القصف المتكرر للمناطق الفلسطينية؛ اجتياح المدن والقرى والمخيمات؛ الاغتيالات السياسية؛ إطلاق النار خلال التظاهرات والمواجهات مع المدنيين الفلسطينيين؛ القتل على الحواجز العسكرية؛ واستخدام القناصة في أوقات تتسم بالهدوء التام. ومن بين الضحايا المدنيين، قتل (152) طفلاً، و(10) نساء، و(14) كهلاً ممن تزيد أعمارهم عن الستين. على جانب آخر، قتل (165) فلسطينياً مسلحاً، قتل أغلبهم أثناء تصديهم لقوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عمليات الاجتياح للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وبذلك يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال الانتفاضة إلى (3160) شخصاً، بينهم (605) طفلاً، فيما أصيب عشرات الآلاف بينهم (8545) مصاباً في قطاع غزة، أصيب المئات منهم بإعاقات دائمة.

[4] بتاريخ 14 يناير 2004، توفي أحد أفراد حركة التضامن الدولية " **توماس هيرندل، 22 عاماً، بريطاني الجنسية**، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ 11 أبريل 2003، عندما أطلق القناصة من جنود الاحتلال المتمركزين في محيط الشريط الحدودي مع مصر، جنوب مدينة رفح، النار باتجاهه، أثناء محاولته حماية أحد الأطفال الفلسطينيين من إطلاق النار الذي تعرض له ثلاثة أطفال فلسطينيين. وقد أصيب **هيرندل** بعيار ناري في رأسه، دخل على إثرها في حالة موت دماغي"سريري.

رسم بياني رقم (1): التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2004

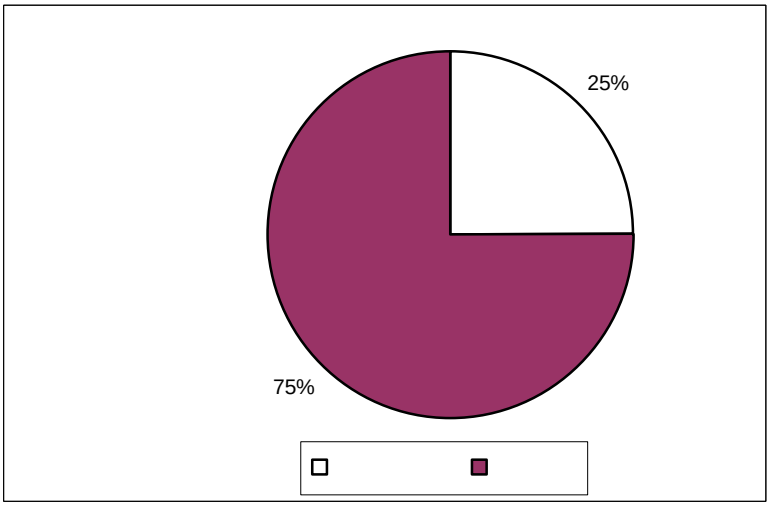

بالنظر إلى الرسم البياني أعلاه، يمكن ملاحظة زيادة غير مسبوقة في عدد الضحايا من قطاع غزة الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال العام 2004، عنه في الضفة الغربية. فمن مجموع (616) مدني فلسطيني سقطوا في الأراضي المحتلة، سقط منهم في قطاع غزة، (461) فلسطيني، أي ما نسبته 75% من إجمالي الضحايا، في حين سقط في الضفة الغربية، (155) فلسطيني، أي ما نسبته (25%) من إجمالي عدد الضحايا في العام 2004. ويمكن إرجاع الزيادة الواضحة في عدد الضحايا المدنيين في قطاع غزة، إلى تعرض عدد من مدن القطاع إلى عمليات اجتياح واسعة النطاق، راح ضحيتها العشرات من المدنيين الفلسطينيين.

رسم بياني رقم (2): التوزيع الجغرافي للضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2004 حسب محافظات الضفة وغزة

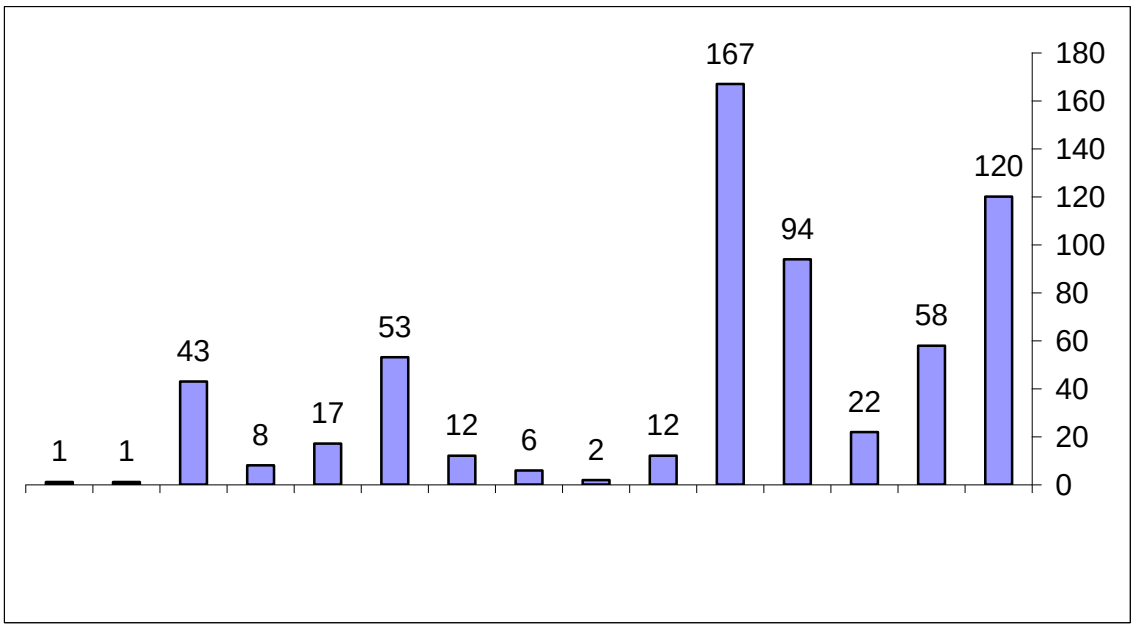

بالنظر إلى الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن معظم الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004، توزعوا على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بنسب متفاوتة. ونلاحظ أيضاً إرتفاع عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين في كل من محافظات، غزة، رفح، وشمال غزة. فقد بلغ عدد الضحايا في هذه المحافظات (381) شخص، أي بنسبة (62%) من عدد الضحايا الإجمالي في الأراضي المحتلة خلال العام 2004. ويرجع السبب في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا في هذه المحافظات إلى تعرضها لعمليات اجتياح واسعة النطاق، أسفرت عن مقتل المئات.

رسم بياني رقم (3): توزيع عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2004 حسب نوع الإصابة

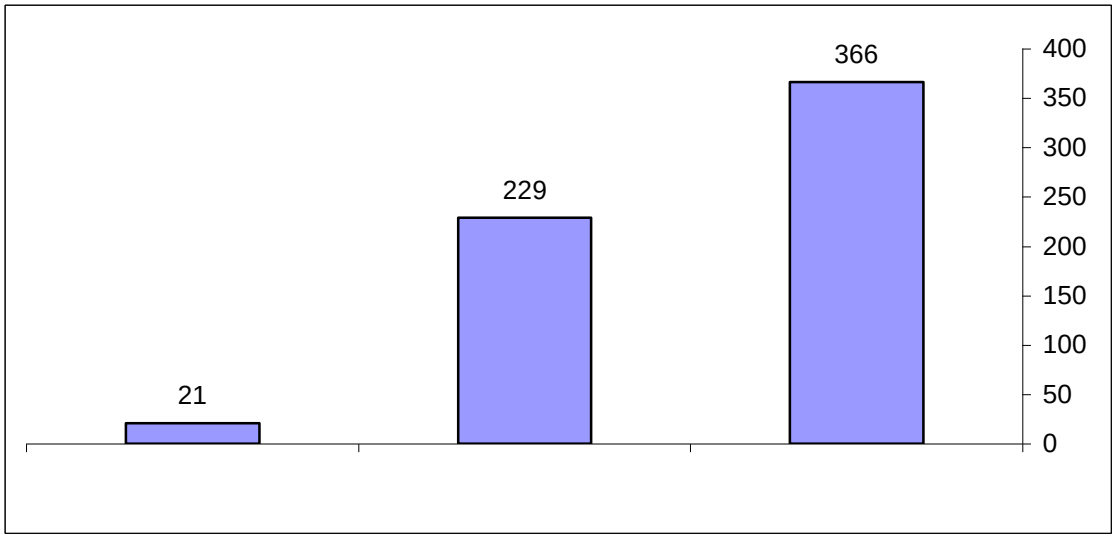

بالنظر إلى الرسم البياني أعلاه، يمكن ملاحظة أن من بين (616) مدني فلسطيني سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام 2004، قتل (366) مدنياً بواسطة الرصاص، أي بنسبة (59.5%) من إجمالي الضحايا المدنيين. ويلاحظ ارتفاع عدد الذين سقطوا بواسطة إطلاق القذائف من الدبابات والطائرات الحربية والبوارج البحرية إلى (229) فلسطيني، بنسبة (37%) من إجمالي الضحايا خلال العام 2004. ويعكس سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا بواسطة القذائف الصاروخية الاستخدام المفرط للقوة وبدون تمييز ضد السكان المدنيين، في ظروف أغلبها لم ينشأ عنها تهديد لحياة جنود الاحتلال. ومن الواضح في هذا السياق أن قوات الاحتلال وظفت ترسانتها العسكرية في مواجهة المدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لمبدأ التناسب في القوة المستخدمة. في المقابل، قتل (21) مواطناً في ظروف مختلفة، كالدهس من المستوطنين، الإصابة بنوبة قلبية جراء الاقتحام، تفجير مباني، عبوات ناسفة، وغيره، أي بنسبة (3.5%).

رسم بياني رقم (4): توزيع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال خلال العام 2004 حسب مكان الإصابة

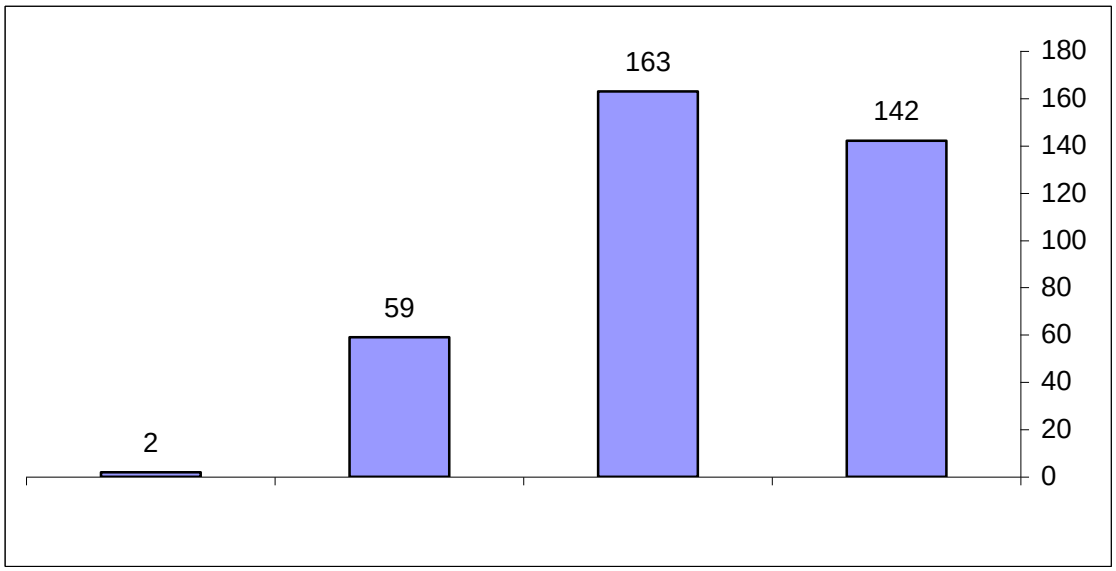

من خلال النظر إلى الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أنه سقط بواسطة الرصاص الذي أطلقه جنود الاحتلال (366) مدنياً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. بين الضحايا (305) فلسطيني أصيبوا في الأجزاء العلوية من الجسم، أي بنسبة 83% من إجمالي الضحايا. من بين هؤلاء (142) فلسطيني أي بنسبة (38.5%) ممن أصيبوا في الرأس والرقبة، و(163) فلسطيني أي بنسبة (44.5%) ممن أصيبوا في الصدر والبطن والظهر. مما يظهر أن قوات الاحتلال كانت تستهدف الأجزاء العلوية من الجسم بهدف إيقاع اكبر الأذى في صفوف الفلسطينيين دون استخدام وسائل أقل فتكاً. هذا فضلاً عن أن نسبة لا بأس بها ممن أصيبوا في أنحاء متفرقة من الجسم (59) شخص، بنسبة (16.5%) كانت إحدى الإصابات في الأجزاء العلوية من الجسم، الأمر الذي يؤكد هذا الاتجاه، أن قوات الاحتلال تستخدم القوة المفرطة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين. وقتل شخصان، أي بنسبة (0.5%) نتيجة إصابتهم في الأطراف العلوية والسفلية من الجسم.

جرائم قتل خارج نطاق القضاء (الاغتيالات السياسية)

شهد العام 2004 استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم القتل خارج نطاق القضاء (الاغتيالات السياسية). وما يدعو إلى الاستنكار أن هذه الجرائم تتم بموافقة أعلى هيئة سياسية إسرائيلية، ممثلة برئيس الحكومة وأقطاب حكومته. وأكثر من ذلك، تتفاخر دولة الاحتلال بأنها تنفذ هذه السياسة بحق الفلسطينيين الذين تتهمهم بأنهم ضالعين في أعمال "عدائية ضد إسرائيل". وتعتبر دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنتهج سياسة الاغتيال بحق المدنيين بشكل علني. وتحظى هذه السياسة بغطاء شرعي من أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، ممثلة في المحكمة العليا. وما يبعث على القلق أن هذه الجرائم تتم في ظل صمت المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، وعدم العمل الجدي على وقف تلك الجرائم واتخاذ تدابير عملية وإجراءات حازمة تجاه دولة الاحتلال الحربي، الأمر الذي يشجع تلك القوات على ارتكاب المزيد من هذه الجرائم.

وخلال العام 2004، سقط (121) مدني فلسطيني في (58) جريمة من جرائم القتل خارج نطاق القضاء (الاغتيال) بحق الناشطين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وكان بين الضحايا (94) مستهدفاً، أحدهم طفل

في الخامسة عشر من عمره، إلى جانب (27) شخص غير مستهدف، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع تلك الجرائم، بينهم (4) أطفال. كما أصيب في تلك الجرائم (95) مواطناً بجروح متفاوتة، بينهم (7) مستهدفين، و(88) من غير المستهدفين. وبذلك يرتفع عدد جرائم القتل خارج نطاق القضاء التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2004، إلى (218) جريمة، راح ضحيتها (449) فلسطيني، أي ما نسبته (14.2%) من إجمالي الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الانتفاضة، والبالغ عددهم (3160) فلسطيني. ووفقاً لما وثقه المركز، فإن من بين الضحايا (297) مستهدف، فضلاً عن (152) مواطن غير مستهدفين، تواجدوا مصادفة في مكان وقوع تلك الجرائم، بينهم (46) طفلاً. أما عدد المصابين فقد بلغ (829) شخص، بينهم (45) مستهدفاً، إلى جانب (784) آخرين غير مستهدفين، أصيبوا بجروح مختلفة، تسبب بعضها بإعاقات دائمة.
وفي الأغلب يتم تنفيذ هذه الجرائم بدون اكتراث بحياة أفراد غير مستهدفين يصادف وجودهم في مكان وقوع الجريمة، وهذا يفسر الارتفاع في عدد الضحايا المدنيين من غير المستهدفين بين القتلى والمصابين. وفي واحدة من هذه الحالات، نفذت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي جريمة اغتيال بشعة، راح ضحيتها ستة مواطنين في مدينة غزة. ووفقاً لتوثيق المركز، في حوالي الساعة 12:00 عند منتصف ليل الأربعاء الموافق 18 أغسطس 2004، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية ديوان الشيخ أحمد الجعبري، 38 عاماً القيادي في حركة حماس، والذي يقع إلى الشرق من حي الشجاعية بمدينة غزة. أسفر الانفجار عن استشهاد خمسة مواطنين فلسطينيين على الفور، هم ابنه، شقيقه، ابن شقيقه، زوج ابنته، وأحد أصدقائه، فيما أصيب هو بجراح متوسطة إلى جانب ثلاثة آخرين، بينهم طفل وشقيق ثان له، وصفت المصادر الطبية حالته بالخطيرة، توفي متأثراً بجراحه في وقت لاحق.

وبموازاة ذلك، واصلت قوات الاحتلال اقتراف مزيد من جرائم الاغتيال بحق قادة سياسيين خلال العام 2004، كان أبرزهم الشيخ أحمد ياسين، قائد ومؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، أحد زعماء الحركة. فبتاريخ 22 مارس 2004، أطلقت الطائرات المروحية الإسرائيلية ثلاثة صواريخ جو – أرض باتجاه الشيخ ياسين، 67 عاماً، وهو رجل مسن مقعد – معاق حركياً-، أثناء خروجه من مسجد المجمع الإسلامي في حي الصبرة، وسط مدينة غزة، المكتظ بالسكان، بعد تأديته لصلاة الفجر، حيث كان في كرسيه المتحرك، ومعه ثلاثة من مرافقيه. أسفر القصف عن مقتل الشيخ ومرافقيه، فيما انفجر الصاروخان الآخران في نفس المنطقة، الأمر الذي أدى إلى مقتل أربعة مدنيين آخرين، فضلاً عن إصابة 17 آخرين.[5] وفي جريمة مماثلة، اقترفت بعد أقل من شهر، بتاريخ 17 أبريل، اغتالت قوات الاحتلال قائد حركة حماس في غزة، د. عبد العزيز الرنتيسي، 57 عاماً، من مدينة غزة، بواسطة طائرة مروحية إسرائيلية أطلقت صاروخاً باتجاه السيارة مدنية التي كانت تقله واثنين من مرافقيه، وسط مدينة غزة. أسفر الحادث عن مقتل الرنتيسي ومرافقيه، فيما أصيب أربعة مدنيين فلسطينيين بجراح، ممن تصادف وجودهم في مكان اقتراف الجريمة، بينهم طفل في الرابعة عشر من العمر.

جرائم قتل خلال المظاهرات والمسيرات السلمية

شهد العام 2004، تصاعداً في أعمال القتل التي تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين أثناء المظاهرات والمسيرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون احتجاجاً على جرائم الحرب الإسرائيلية. وخلال العام، استمرت قوات الاحتلال في إطلاق النار على الأطفال والفتية الفلسطينيين الذين يرشقون الحجارة على الدوريات العسكرية والدبابات الإسرائيلية التي تقتحم المدن الفلسطينية، و/أو على

[5] عقب وقوع الجريمة، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مصادر رسمية إسرائيلية أن جريمة الاغتيال قد تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وأن رئيس الوزراء شارون قد أعطى الضوء الأخضر لتنفيذ الجريمة، وأنه أشرف على العملية بنفسه. وفي رده على العملية، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، شاؤول موفاز، إن "ياسين كان بن لادن الفلسطيني، يداه ملطختان بدماء الإسرائيليين. العملية التي نفذت، صباح اليوم، هي جزء من العمليات الشاملة ضد الإرهاب، والحرب ضد حماس ستتواصل". الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية الناطق باللغة العربية **www.arabynet.com** بتاريخ 22 مارس 2004.

المواقع العسكرية المحصنة، الأمر الذي أوقع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين. كما استمرت عمليات إطلاق النار والقذائف الصاروخية على المظاهرات والمسيرات السلمية الفلسطينية. وقد وثق المركز الفلسطيني خلال هذا العام سقوط (29) مدنياً فلسطينياً في الأراضي المحتلة، جراء هذه الأعمال.
وفي الأغلب تنفذ هذه الجرائم، دون أن تشكل هذه المظاهرات والمسيرات السلمية أدنى خطر على حياة وأمن قوات الاحتلال، ودون اكتراث من قبل قوات الاحتلال بحياة المدنيين الفلسطينيين. وفي جميع هذه الحالات تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة دون تمييز أو تناسب في القوة، مما يوقع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين. وفي واحدة من أبرز هذه الحالات، قصفت الطائرات والدبابات الإسرائيلية بتاريخ 19 مايو / أيار 2004، مسيرة سلمية نظمها مدنيون فلسطينيون في مدينة رفح تضامناً مع أهالي حي تل السلطان المحاصر. أسفر القصف عن مقتل (8) مدنيين فلسطينيين، بينهم (3) أطفال، وإصابة (50) آخرين، بينهم (24) طفل.

جرائم قتل خلال اقتحام الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية

خلال العام 2004، استمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في انتهاج سياسة اقتحام الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي أوقع المزيد من الضحايا الفلسطينيين، وتخريب وتدمير الممتلكات والمنازل الفلسطينية والمنشآت المدنية والأمنية. وتقوم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بزج العشرات من الدبابات والآليات العسكرية مصحوبة بغطاء جوي من قبل الطائرات الحربية، في أزقة وشوارع المدن والمخيمات الضيقة، بحجة البحث عن مطلوبين وإلقاء القبض عليهم، أو تدمير الورش والمصانع التي تدعي أنها تنتج مواد قتالية يستخدمها الفلسطينيون في مقاومة الاحتلال. ولا تتورع تلك القوات عن قصف المنازل وإطلاق النار العشوائي على المدنيين الفلسطينيين الأمر الذي يوقع المزيد من الضحايا في صفوفهم، في الوقت الذي تلاقي فيه تلك القوات مقاومة محدودة من بعض المسلحين بأسلحة خفيفة. وقد أدت عمليات الاقتحام والاجتياح المتكرر للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية خلال العام 2004، إلى مقتل (323) مدني فلسطيني.

وخلال العام 2004، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات اجتياح نوعية في قطاع غزة على غرار ما شهدته المدن في الضفة الغربية خلال حملة السور الواقي في العام 2002. فبتاريخ 11مايو 2004، اجتاحت أعداد كبيرة من قوات الاحتلال، ترافقها الطائرات المروحية حي الزيتون، جنوب مدينة غزة، وسط قصف عشوائي وكثيف من الآليات الحربية المختلفة. أسفرت هذه العملية والتي استمرت حتى ساعات مساء يوم الأربعاء الموافق 12مايو 2004 عن استشهاد (15) مواطناً فلسطينياً، ستة منهم من المدنيين العزل، من بينهم أربعة أطفال، فضلاً عن إصابة نحو مائتي مواطن فلسطيني، معظمهم من المدنيين بجراح، من بينهم (35) طفل، ووصفت حالة عدد كبير من الجرحى بالخطرة. كما ألحقت تلك القوات دماراً واسعاً في البنية التحتية وفي المنازل السكنية والأراضي الزراعية والممتلكات والمنشآت المدنية، حيث أن هناك بعض المناطق داخل الحي قد فقدت معالمها الرئيسية، وطال الدمار والقصف كل ما هو متحرك وغير متحرك في المنطقة.[6]

وفي جريمة مماثلة، تعرضت مدينة رفح ومخيمها لعمليتي اجتياح واسعة النطاق أدتا إلى مقتل العشرات من المدنيين الفلسطينيين، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الفلسطينية. بدأت العملية الأولى في ساعات فجر يوم الخميس الموافق 13مايو 2004 في مخيم رفح، المجاور للشريط الحدودي مع مصر، جنوب قطاع غزة، وانتهت في ساعات فجر يوم السبت الموافق 15مايو 2004، مخلفة كارثة إنسانية ودماراً واسع النطاق في

[6] لمزيد من التفاصيل، راجع التقرير الأسبوعي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة بين6-12 مايو 2004، على الموقع الالكتروني للمركز www.pchrgaza.org

المنازل السكنية والمنشآت المدنية، يشبه الزلزال، إضافة إلى أربعة عشر شهيداً، جميعهم من المدنيين العزل، من بينهم طفلان، و48 جريحاً، وصفت حالة العديد منهم بالخطرة. أما العملية العسكرية الثانية والمسماة "بقوس قزح"، فقد بدأت في المدينة بتاريخ 17 مايو 2004 بعد أن عزلتها عن محيطها الخارجي، واستمرت حتى تاريخ 24 مايو 2004. وأسفرت عن استشهاد 56 مواطناً فلسطينياً، من بينهم 45 مدنياً، من ضمنهم 10 أطفال. كما أصيب نحو 200 آخرين بجراح، ووصفت جراح العديد منهم بالخطرة.[7]

وفي جريمة هي الأبشع من نوعها التي تتعرض لها منطقة في قطاع غزة منذ بدء الانتفاضة، اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال قطاع غزة، حتى وصلت مشارف مخيم جباليا، أسفرت عن مقتل العشرات من المواطنين الفلسطينيين. بدأت عملية الاجتياح بتاريخ 28 سبتمبر 2004 واستمرت لمدة 17 يوماً، حتى تاريخ 15أكتوبر 2004. وقد أسفرت عملية الاجتياح عن مقتل (103) مواطنين، نصفهم من المدنيين العزل، من بينهم (28) طفل، وإصابة (442) مواطناً بجراح، بينهم (177) طفل. كما أسفرت العملية عن تدمير 87 منزلاً سكنياً، ودماراً واسع النطاق في المنازل السكنية والبنية التحتية والأراضي الزراعية والمنشآت المدنية.[8]

جرائم قتل جراء القصف الجوي والبحري والبري

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام 2004، استخدام ترسانتها العسكرية بما فيها القصف البحري والجوي والبري ضد المدنيين الفلسطينيين. فقد استخدمت الطائرات الحربية المقاتلة من نوع (أف 16) وطائرات الأباتشي الهجومية في عملياتها العسكرية، لقصف مواقع ومنشآت مدنية وشرطية. وفي أغلب الأحيان كانت المنشآت المدنية والمباني السكنية هي المستهدفة، مما زاد من حجم الدمار والضحايا. كما استخدمت صواريخ أرض- أرض لقصف أهداف مدنية. وفي قطاع غزة استخدمت البوارج البحرية في قصف المنشآت المدنية والشرطية. وقد أدت أعمال القصف هذه إلى مقتل (109) فلسطينياً خلال العام 2004، ويستثنى من هذا الرقم، ضحايا القصف أثناء الاجتياحات للمدن الفلسطينية، أو جرائم الاغتيال خارج نطاق القضاء التي تنفذها قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة.

جرائم قتل في أجواء تتسم بالهدوء

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004، في اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد بدم بارد لمدنيين فلسطينيين في أجواء تتسم بالهدوء التام، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، فقد قتل (34) مدني فلسطيني خلال العام 2004. وتقترف هذه الجرائم في الغالب بحق مدنيين فلسطينيين أثناء توجههم للعمل، للمدرسة، للبيت، أو أثناء مكوثهم في منازلهم ومتاجرهم وأماكن عملهم، إذ يقوم قناصة الاحتلال المتمركزون في المواقع العسكرية الحصينة، أو من داخل الدبابات والجيبات المصفحة بإطلاق النار تجاههم. وفي أغلب هذه الجرائم، يكون الأطفال الفلسطينيون عرضة أكثر من غيرهم لإطلاق النار، خاصة في منطقتي رفح وخان يونس. ولعل المثال الأبرز على هذه الجرائم خلال العام، مقتل طفلة فلسطينية وإصابة والدها وهما يتناولان طعام الغذاء في مخيم خان يونس. فوفقاً لتوثيق المركز، بتاريخ 10 ديسمبر 2004، فتح جنود الاحتلال المتمركزون في محيط مستوطنة نفيه ديكاليم، غرب مخيم خان يونس، نيران الأسلحة الرشاشة باتجاه منازل المواطنين في المخيم والحي النمساوي، في وقت لم يشهد أي اشتباكات. أسفر الحادث عن إصابة الطفلة رنا عمر صيام، 8 أعوام، برصاصة قاتلة في رأسها، وخرجت الرصاصة لتصيب الوالد عمر صيام، 50 عاماً، في ساقه، أثناء تناولهما طعام الغذاء. كما أصيب

[7] لمزيد من التفاصيل، راجع التقرير الأسبوعي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة بين 13-19 مايو 2004، على الموقع الالكتروني للمركز www.pchrgaza.org

[8] لمزيد من التفاصيل، راجع التقرير الأسبوعي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة بين 14-20 أكتوبر 2004، على الموقع الالكتروني للمركز www.pchrgaza.org

مواطنان آخران بجروح نتيجة إطلاق النار. وفي جريمة أخرى لا تقل بشاعة، وقعت بتاريخ 8 مارس 2004، أطلق جنود الاحتلال الذين كانوا يجرون تدريبات عسكرية داخل مستوطنة موراغ، شمال مدينة رفح، عدة طلقات نارية على الفتى خالد سليمان ماضي، 16 عاماً، من خان يونس، بينما كان يقوم بمساعدة والدة في فلاحة أرضه المجاورة للمستوطنة. وقد أصيب الفتى ماضي بعدة رصاصات في رأسه، ما أدى إلى مقتله على الفور. الجدير بالذكر أن المنطقة لم تشهد أية اشتباكات، وكانت تتسم بالهدوء التام.[9]

رسم بياني رقم (5): تصنيف الضحايا المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2004، حسب سياق القتل على أيدي قوات الاحتلال

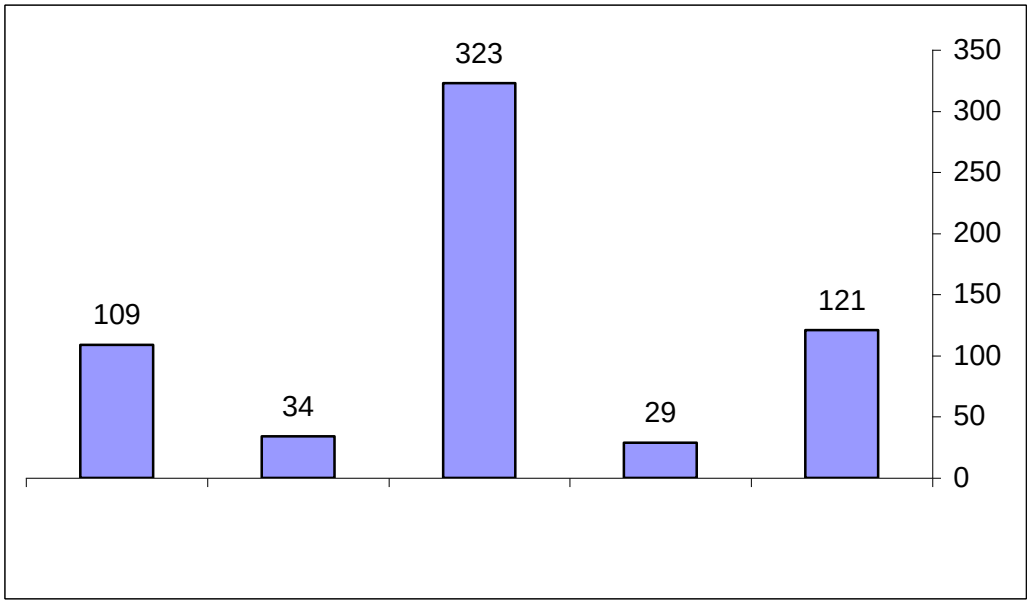

جرائم قتل الأطفال

خلال العام 2004، تواصلت جرائم القتل العمد بحق الأطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، في ظروف لم تنشأ عنها أي تهديد لحياة جنود الاحتلال. وفي أغلب الحالات استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة المفضية إلى الموت، دون مراعاة لمبدأي التناسب والتمييز تجاه مدنيين أطفال يحظون بحماية خاصة كفلتها لهم المواثيق الدولية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. فوفقاً للمادة (19) من اتفاقية حقوق الطفل، فإن على الدول الأطراف *" اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية..."*.

سقط خلال العام 2004 في الأراضي المحتلة (152) طفلاً فلسطينياً، بينهم (125) طفلاً في قطاع غزة، و(27) آخرين في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى (605) طفل، أي ما نسبته 19% من إجمالي الضحايا المدنيين خلال الانتفاضة.

[9] كشفت صحيفة **يديعوت أحرونوت الإسرائيلية** بتاريخ 7 ديسمبر 2004، النقاب عن تفاصيل هذه الجريمة، بعد اتساع دائرة الجدل داخل إسرائيل حول أخلاقيات جنود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، في أعقاب تزايد حالات القتل على أيدي قوات الاحتلال بدم بارد في الآونة الأخيرة. الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال لم تجر تحقيقاً في الأمر، بل تم ترقية الضابط المسئول عن المنطقة إلى درجة أعلى.

وقد قتل هؤلاء الأطفال في سياقات متعددة هي:

1) **خلال المظاهرات والمسيرات السلمية:** استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004 في اقتراف جرائم القتل العمد بدم بارد خلال المظاهرات والمسيرات السلمية التي ينظمها في الغالب فتية وأطفال فلسطينيون، يقومون خلالها بإلقاء الحجارة على الدبابات والجيبات المصفحة العسكرية، أو على المواقع العسكرية المحصنة. وفي هذا الإطار، سقط خلال العام 2004، في الأراضي المحتلة، (24) طفلاً فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، أي ما نسبته (15.5%) من إجمالي الضحايا من الأطفال خلال العام 2004.

2) **خلال الهدوء التام:** خلال العام 2004، سقط (15) طفلاً فلسطينياً في الأراضي المحتلة على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أي ما نسبته (10%) من إجمالي الضحايا من الأطفال خلال العام 2004. وقد قتلوا جميعاً في ظروف اتسمت بالهدوء التام، ولم ينشأ عنها تهديد لحياة قوات الاحتلال إذ يقوم القناصة بإطلاق النار على الأطفال وهم أمام منازلهم أو في داخل منازلهم، أو في مدارسهم.

3) **خلال جرائم الاغتيالات:** خلال العام 2004 قتل (5) أطفال فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء اقتراف قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم اغتيال بحق الفلسطينيين الذين تدعي أنهم يخططون، يساعدون، أو ينفذون عمليات ضد أهداف إسرائيلية، أي بنسبة (4%) من إجمالي الضحايا الأطفال خلال العام 2004. ومن بين الضحايا، مستهدف واحد، و4 آخرين غير مستهدفين، قتلوا أثناء تواجدهم مصادفة في مكان وقوع الجريمة.

4) **أثناء الاجتياح:** قتل خلال العام 2004 العدد الأكبر من الأطفال خلال الاجتياحات والاقتحامات للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة. وقد أسفرت هذه الاجتياحات عن مقتل (79) طفلاً، أي بنسبة (51.5%) من إجمالي الضحايا من الأطفال خلال العام 2004.

5) **أثناء عمليات القصف:** وخلال العام 2004، قتلت قوات الاحتلال (29) طفلاً فلسطينياً أثناء القصف البحري والجوي والبري التي تعرضت له المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. ويستثنى من ذلك، القتلى خلال القصف أثناء عمليات الاجتياح والاغتيال، أي ما نسبته (19%) من إجمالي الضحايا من الأطفال خلال العام.

ولعل حالة مقتل الطفلة إيمان سمير الهمص، 13 عاماً، وهي متوجهة إلى مدرستها في مدينة رفح، والتحقيق في مقتلها من قبل قوات الاحتلال لهو مثال صارخ على مدى الاستهتار بحياة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فقد أطلق جنود الاحتلال المتواجدون في الموقع العسكري قرب الحدود مع مصر بتاريخ 5 أكتوبر 2004، النار على الطفلة الهمص، وهي تحمل حقيبتها المدرسية متوجهة إلى مدرستها القريبة من الموقع العسكري الإسرائيلي، مما أدى إلى مقتلها على الفور. وقد أثارت قضية مقتل الطفلة الرأي العام على خلفية اعتراف جنود الاحتلال الذين كانوا بالموقع تفيد بأن قائد السرية نفذ عملية تأكيد قتل الطفلة عن قرب، وأفرغ في جسدها أكثر من عشرين رصاصة بعد أن سقطت على الأرض إثر إصابتها. وعلى إثر ذلك، أعلن المدعي العام الإسرائيلي بتاريخ 11 أكتوبر عن فتح التحقيق في القضية لدى الشرطة العسكرية الإسرائيلية.[10]

وفي جريمة أخرى لا تقل بشاعة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلة فلسطينية وهي تجلس على مقعدها الدراسي في مخيم خان يونس. ووفقاً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة 11:00 من صباح الثلاثاء 2004/10/12، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة في محيط مستوطنة نفيه ديكاليم، غرب مدينة خان يونس، النار باتجاه مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة (د) وهي إحدى المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في مخيم خان يونس. وأسفر ذلك عن إصابة الطفلة غدير جبر

[10] لمزيد من التفاصيل حول سير التحقيقات في القضية، أنظر بند الحصانة لمجرمي الحرب الاسرائيليين، ص00000.

مخيمر، 11 عاماً، بعيار ناري في صدرها، وهي جالسة على مقعدها الدراسي. وقد نقلت الطفلة على الفور إلى مستشفى ناصر في المدينة، حيث وصفت المصادر الطبية حالتها بأنها بالغة الخطورة، حيث أدى العيار الناري إلى تمزق أحشاءها، وخضعت الطفلة للعلاج المكثف إلا أن جهود الأطباء في إنقاذ حياتها باءت بالفشل، وأعلن عن استشهادها صباح اليوم التالي الموافق 13أكتوبر 2004.

وبتاريخ 13 أكتوبر 2004، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فتى فلسطينياً في السادسة عشرة من عمره وهو يلعب كرة القدم أمام منزله في رفح. ووفقاً لتحقيقات المركز، فقد أطلق جنود الاحتلال المتمركزون داخل الشريط الحدودي مع مصر، جنوب مدينة رفح، عدة أعيرة نارية باتجاه مجموعة من الأطفال الفلسطينيين، كانوا يلعبون كرة القدم داخل بلوك J في مخيم رفح، القريب من الشريط المذكور. وأسفر ذلك عن إصابة اثنين منهم بجراح بالغة، استشهد أحدهما بعد ساعة ونصف من وصوله للمستشفى، وهو الطفل جهاد حسان برهوم، 16 عاماً، حيث كان مصاباً بعيار ناري في البطن. أما الطفل الآخر فهو عبد الرحمن سليمان شعت، 7 أعوام، وأصيب بعيار ناري في الظهر.

جرائم قتل بحق الصحفيين

شهد العام 2004، استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي باستهداف الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية. ويعكس استمرار قوات الاحتلال في هذه الجرائم التوظيف غير المتناسب والمفرط للقوة واستخدامها دون تمييز بحق المدنيين. كما تهدف تلك الجرائم إلى حجب الحقائق عن أنظار العالم والإبقاء على جرائم الحرب التي تقترفها بحق المدنيين الفلسطينيين بمنأى عن الرأي العام العالمي. وما يدعو إلى الاستياء هو تفرد إسرائيل في التمتع بالحصانة لقتلها الصحافيين والأجانب ضمن الوفود الدولية التي تأتي إلى الأراضي المحتلة، دون أن تأبه بالنداءات والمواثيق الدولية. وفي معظم الجرائم التي تعرض لها الصحافيون لم تقم قوات الاحتلال بمحاسبة المسئولين عن اقترافها وتقديمهم للمحاكمة.

وخلال العام قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي صحفي فلسطيني، أثناء تغطيته للأحداث الجارية في الأراضي المحتلة. ففي حوالي الساعة 10:30 من صباح 22 مارس 2004، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار على المواطن محمد عادل أبو حليمة، 22 عاماً، من مخيم بلاطة، ويعمل مراسلاً متطوعاً في قسم الصحافة بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، أثناء تغطيته أحداث توغل قوات الاحتلال في مخيم بلاطة، وهو يحمل في يده جهاز الجوال، والكاميرا الفوتوغرافية. أسفر الحادث عن إصابة أبو حليمة بعيار ناري في البطن، نقل على إثره إلى مستشفى رفيديا الحكومي في نابلس. أخضع على الفور لعملية جراحية عاجلة، إلا أن جهود الأطباء في إنقاذ حياته باءت بالفشل. وفي حوالي الساعة 11:30 صباحاً، أعلنت المصادر الطبية عن استشهاده.

جرائم استخدام المدنيين الفلسطينيين في العمليات الحربية (الدروع البشرية)

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بصورة مستمرة استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية في عملياتها العسكرية. وخلال العام 2004 تعرض عشرات المدنيين الفلسطينيين لهذا النوع من الجرائم، بينهم أطفال ونساء ورجال طاعنون في السن، كانوا جميعهم عرضة لخطر الموت من أجل درء الخطر المتوقع عن أفراد قوات الاحتلال. ومن بين المهمات التي ُأجبر المدنيون الفلسطينيون على تنفيذها، وتكرر رصدها من قبل المركز:

1) الوقوف في أماكن محددة لحماية الجنود من التعرض لإطلاق نار من قبل رجال المقاومة أو لحمايتهم من الحجارة التي يلقيها المدنيون المتظاهرون، خصوصاً أثناء تنفيذ جرائم التدمير والتجريف في الممتلكات الفلسطينية.
2) مرافقة الجنود أثناء تنقلاتهم من مكان لآخر.

3) الدخول إلى المنازل قبل مداهمتها وتفتيشها من قبل قوات الاحتلال بحثاً عن مطلوبين، أو قبل شروع تلك القوات بوضع متفجرات في المنازل لتدميرها. وهذا يشمل استخدام أفراد من العائلة نفسها أو أحد الجيران.
4) دخول أماكن أخرى قبل مداهمتها من قبل قوات الاحتلال، بما في ذلك مواقع للشرطة الفلسطينية.
5) التوجه إلى منزل مجاور والطلب من سكانه القيام بإخلائه.
6) إزالة أشياء يشتبه باحتوائها على مواد متفجرة في الطرق أو غيرها.

وتعتبر هذه الأعمال مناقضة للقانون الدولي الإنساني، إذ من المحظور على الدولة المحتلة أن تجبر المدنيين من سكان الأراضي المحتلة على الخدمة في قواتها أو استغلالهم كدروع بشرية لحمايتها أو لإبعاد الخطر عنها. وتنص المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية." وبموجب المادة 52 من الاتفاقية، من المحظور على دولة الاحتلال "أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة...." ويرد بين المخالفات الجسيمة التي تنص عليها المادة 147 من الاتفاقية "تعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية.." للأشخاص المحميين، وهو ما يعتبر جريمة حرب.

2) جدار الضم: ضم الأراضي بالقوة من خلال إقامة الجدار في عمق الأراضي المحتلة

يعتبر "جدار الضم" الذي تبنيه قوات الاحتلال الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية منذ أواسط حزيران 2002، أبرز أشكال الانتهاكات التي تواصل تلك القوات اقترافها بحق الفلسطينيين. وليس ممكناً فهم أبعاد الجدار إلا من زاوية السعي المتواصل من جانب إسرائيل وقوات احتلالها للتوسع الإقليمي وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وضمها بالقوة إلى دولة إسرائيل، بصورة غير قانونية. لقد كانت الأرض دوماً عنصر الصراع الأساسي في المنطقة، ومنذ نشأتها عام 1948، عملت إسرائيل جاهدة من أجل التوسع الإقليمي، وما الجدار إلا أحدث تجليات هذا التوسع على حساب المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يتم بناء الجدار في معظم أجزائه على حدود خط الهدنة عام 1949، بل يمتد إلى داخل الأراضي الفلسطينية بعمق يصل أحياناً إلى 22 كيلومتر. وإذا ما قدر للجدار أن يكتمل البناء فيه على النحو المخطط له، بحيث سيبلغ طوله حوالي 730 كم، فإنه سيعني ضم أكثر من50% من مساحة الضفة الغربية لدولة إسرائيل بالقوة، وسيجد أكثر من 16% من فلسطينيي الضفة الغربية أنفسهم خارج الجدار، أي داخل الأراضي التي ستضم عملياً إلى إسرائيل، بما يعني تضييق الخناق على مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم وقراهم، بمن فيهم 200.000 من سكان القدس الشرقية الذين سيجدون أنفسهم معزولين تماماً عن الضفة الغربية. وسيكون 98% من سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية داخل المناطق التي ستضم عملياً إلى إسرائيل.

وتهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي من وراء إقامة الجدار بهذا الشكل، إلى رسم حدود الدولة الفلسطينية وفقاً للتصور الإسرائيلي المبني على منع إقامة أي كيان سيادي فلسطيني من خلال تقسيم الأراضي المتبقية من الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة جغرافياً تقريباً لا تتعدى مساحتها نصف المساحة الإجمالية للضفة الغربية. كما تهدف إلى ضم تجمعات استيطانية كبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل، وفي المقابل تهجير مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين من سكان المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار، وبالتالي السيطرة على الأراضي الزراعية الغنية التي ستقع بين الخط الأخضر والجدار، وكذلك السيطرة على المياه الجوفية الفلسطينية في الحوض الغربي، والشمالي الشرقي، والحوض الشرقي، في الضفة الغربية، فضلاً عن حرمان الفلسطينيين من حصتهم في مياه نهر الأردن، وثروات البحر الميت.

ويشكل الجدار انتهاكاً صارخاً لمبدأ الحق في حرية الحركة، بما يفضي إليه هذا الانتهاك من انتهاكات أخرى، كانتهاك الحق في التعليم، والعمل، والرعاية الصحية. لقد كان واضحاً أن قوات الاحتلال، ومنذ

شروعها في بناء الجدار الفاصل، سوف تضيف المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في المناطق التي شملها مسار الجدار. جاء بناء الجدار، بالشكل الذي تم فيه، ليؤكد الشكوك التي كانت سائدة في هذا المضمار قبل الشروع في أعمال البناء. وتشكل البوابات المغلقة التي أقامتها قوات الاحتلال في الجدار إحدى العلامات البارزة على انتهاك الحق في حرية الحركة، إذ عادة ما تقوم بإغلاقها أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، حتى من سكان المناطق التي مرّ الجدار من أراضيها، أو تركها خلفه باتجاه الخط الأخضر. ويستمر الإغلاق لأسابيع عديدة أحياناً.

إن استمرار العمل في إقامة جدار الضم بهذا الشكل، يعتبر جريمة جديدة تضاف إلى جرائم الحرب التي تواصل قوات الاحتلال اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويتوجب على المجتمع الدولي التدخل فوراً لوقف عملية القضم المستمرة للأراضي الفلسطينية المحتلة وضمها بشكل غير قانوني لأراضي دولة الاحتلال. ومن المؤسف أن الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لم تتخذ خطوات عملية، وفاءً بالتزاماتها القانونية بموجب الاتفاقية، من أجل وقف انتهاكاتها الجسيمة من قبل إسرائيل، وفي مقدمتها استمرار العمل في بناء جدار الضم.

وخلال العام 2004، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أعمالها في بناء الجدار في سباق مع الزمن لتثبيت الأمر الواقع. ففي شمال الضفة الغربية، بدأت قوات الاحتلال ببناء الجدار في محافظة سلفيت، حيث يدخل الجدار أكثر من 22 كم في عمق الضفة الغربية، بحيث ستصادر عشرات آلاف الدونمات من أراضي المحافظة. الجدار في سلفيت يمزق المحافظة ويقسمها إلى أربعة أجزاء معزولة عن بعضها البعض يشتت قراها ويستولي على معظم أراضيها. وفي جنين وطولكرم وقلقيلية، حيث اكتملت المرحلة الأولى منه، دمر الجدار أراضي و ضم أخرى، عزل 16 قرية يعيش فيها 13 ألف فلسطيني.

وخلال العام 2004، طرأ تطوران على صعيد النقاش الدائر حول شرعية الجدار، حيث حسمت محكمة العدل الدولية في لاهاي الأمر حين أصدرت بتاريخ 9 يوليو 2004 رأيها الاستشاري في القضية المتعلقة بقانونية الجدار، وذلك استجابة لطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارٍ صدر عنها بتاريخ 8 ديسمبر 2003. وجاء في حيثيات قرار المحكمة أن الجدار الذي تبنيه إسرائيل، القوة المحتلة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها في مدينة القدس وحولها، يتناقض مع القانون الدولي. وأضاف القرار أن إسرائيل ملزمة بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي، وبوقف أعمال البناء في الجدار وبإزالة ما تم بناؤه فيه، وإلغاء كافة التشريعات والأوامر ذات الصلة به، وبدفع تعويضات عن الأضرار التي نتجت عن بنائه. وبين القرار أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، وبعدم تقديم المساعدة التي من شأنها الإبقاء على هذا الوضع. وأضاف أن الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ملزمة، إضافة إلى ذلك، بضمان إذعان إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، وفقاً لأحكام الاتفاقية. كما دعت المحكمة في قرارها الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى النظر في ما يمكن اتخاذه من خطوات لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار.

وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قد أصدرت قراراً إستباقياً يوم 30 يونيه2004 ، يقضي بإلغاء 30 كم من مسار الجدار في قرى شمال غرب القدس، بيت دقو، بيت إجزا، بدو، بيت سوريك، قطنة، بيت عنان، أم اللحم، والقبيبة. وطالبت المحكمة جيش الاحتلال بإعادة رسم مسار الجدار في تلك القرى بحيث تأخذ الخرائط الجديدة لمسار الجدار الاعتبارات "الإنسانية" للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه القرى في الوقت نفسه الذي تتم فيه مراعاة الاعتبارات الأمني. ٍوتهدف محكمة العدل العليا من وراء إصدارها هذا القرار، إلى تحسين صورة قوات الاحتلال على الصعيد الدولي، من ناحية، وإظهار أن المشكلة الحقيقة تكمن في مسار الجدار وتعديله في بعض المقاطع، وليس في الجدار نفسه. ومن ناحية أخرى، وهي الأهم إعطاء قوات الاحتلال الغطاء القانوني اللازم لاستكمال الجدار بحجة "الضرورة الأمنية".

وعلى كل حال، لم تلتزم قوات الاحتلال الإسرائيلي بقرار المحكمة الدولية، وضربت بقراراتها عرض الحائط، حيث واصلت العمل في بناء الجدار بوتيرة متسارعة عقب إصدار القرار، وقطعت شوطاً كبيراً على صعيد الانتهاء من العمل به خلال العام 2005. وبخصوص قرار المحكمة الإسرائيلية، فقد تم بالفعل تعطيل العمل ببناء الجدار جزئياً في بعض المقاطع، وربما يوسع من مساحة الغيتو الذي فرضها بناء الجدار على تلك القرى، حيث من الممكن كسب مساحة أكثر مما لو تم بناء الجدار كما هو مخطط له. لكن في الوقت ذاته، لا يغير من واقع الحال شيئاً، حيث سيبقى هؤلاء السكان معزولين عن العالم الخارجي، حيث سيتم حرمانهم من كافة حقوقهم المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما تشمله هذه الحقوق من حرية الحركة والتنقل، التعليم، العمل، الصحة، ...إلخ.

وفي حالة اكتمال البناء في الجدار فإنه سيحول الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث غيتوهات في الشمال والوسط والجنوب، منعزلة عن بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وعن العالم الخارجي. الغيتو الشمالي، حيث تم بناء القسم الشمالي الغربي من الجدار الممتد ما بين جنين إلى قلقيلية ويستمر جنوباً إلى رام الله، أما في القسم الشمالي الشرقي فيمتد ما بين جنين ورام الله ويلتقي بأجزاء أخرى من الجدار، ليشكل الغيتو الشمالي. أما غيتو القدس، فيطوق الجدار فيه مدينة القدس بأكملها وتكمل المستوطنات الواقعة في محيط المدينة عزلها عن الضفة الغربية. أما الغيتو الجنوبي، فيطوق جنوب الضفة الغربية في بيت لحم والخليل ويمتد إلى جنوب القدس الشرقية باتجاه الشرق والغرب.

وفي الأراضي التي تم ضمها فعلياً أعلنت قوات الاحتلال عنها منطقة "تماس" يلزم الفلسطينيين الحصول على تصاريح للوصول إليها، هؤلاء الذين تم عزلهم يحتاجون إلى تصاريح للإقامة في بيوتهم، للوصول إلى مدارسهم أو أماكن عملهم، ويحتاجون إلى تصاريح خاصة ليتمكنوا من إيصال الماء والخبز إلى قراهم المعزولة.

لقد تسبب بناء الجدار الفاصل في سلب مصادر عيش آلاف العائلات الفلسطينية، سواء بمصادرة أراضيهم الزراعية أو عزلها عنهم، و/أو تدمير منشآتهم التجارية والصناعية، و/أو هدم منازلهم السكنية، و/أو فرض المزيد من القيود على حركتهم وتنقلهم، وعزل الموظفين والتجار منهم داخل تجمعاتهم السكنية، وبالتالي الحيلولة دون تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم ومتاجرهم. يخشى المركز أن تدفع مجمل الإجراءات التعسفية الإسرائيلية هذه بالسكان لعمليات نزوح عن منازلهم وأراضيهم. قد يدفع بناء الجدار بالمدنيين الفلسطينيين إلى حملات ترحيل قسري عن مناطق سكناهم، بعد أن سلبت قوات الاحتلال مساحات شاسعة من أراضيهم، ودمرت مصادر عيشهم، أو عزلتهم عنها، فضلاً عن عزلهم عن مقومات الحياة كافة.

3) تدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004، أعمال التجريف للأراضي الزراعية وهدم المنازل السكنية والممتلكات المدنية والمنشآت الصناعية في قطاع غزة بشكل غير مسبوق. وبخلاف تركز تلك الأعمال العدوانية في المناطق التي تحاذي المستوطنات الإسرائيلية، أو على جانبي الطرق الالتفافية التي تربط بينها، أو بين الأراضي الإسرائيلية، أو في المناطق الحدودية في الجنوب أو الشرق من قطاع غزة، خلال الأعوام الأربعة السابقة من عمر الانتفاضة، فإن العام 2004، شهد تصاعداً واضحاً لتلك الجرائم داخل المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية. ويستثنى من هذا، هدم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمنازل فلسطينيين تدعي أنهم نفذوا، خططوا، أو ساعدوا في تنفيذ أعمال ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل، حيث سيأتي ذكره في سياق التقرير. وفي سياق تبريرها لتلك الجرائم، تدعي قوات الاحتلال بأن تلك الأعمال تأتي في إطار "الضرورة الأمنية" من أجل حماية جنود الاحتلال والمستوطنين، أو من أجل منع تهريب الوسائل القتالية إلى غزة عبر الأنفاق. غير أن الهدف الأساسي من وراء تلك الأعمال، ناهيك عن أعمال العقاب الجماعي التي تنفذ بحق المدنيين الفلسطينيين الذين لا يتدخلون مباشرة في

أعمال عسكرية، هو توسيع السيطرة الإسرائيلية على المناطق الحدودية، وخلق مناطق عازلة وضم أخرى. وعلى أي حال، لا تبرر تلك الحجج التي تتذرع بها قوات الاحتلال، تلك الأعمال التي تتعارض والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، حيث تعتبر هذه الأعمال شكل من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية، وأنها تتسبب بشكل متعمد في معاناة كبيرة، وأنها تدمير واسع النطاق للممتلكات المدنية بصورة تعسفية وغير مشروعة.

وخلال العام 2004، تعرضت الأراضي الزراعية الفلسطينية في قطاع غزة إلى حملات عسكرية متكررة وتجريف لها كان حصيلتها 9456 دونماً من الأراضي الزراعية، أي ما نسبته 30% من مجمل الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة البالغة مساحتها حوالي 31494 دونم. وقد تركزت معظم هذه الأعمال في محافظة شمال غزة، خاصة مدينة بيت حانون، حيث تعرضت هذه المحافظة لأسوأ هجمة خلال العام 2004، بلغت نسبتها 56% من الأراضي المجرفة خلال العام 2004. وقد تسببت أعمال التجريف منذ بدء الانتفاضة إلى إنقاص مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة بنسبة20%، إذا ما أخذنا في الحسبان حجم الأراضي الزراعية في قطاع غزة والذي قدر بحوالي 156.720 ألف دونم.

جدول يوضح مجموع الأرضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات قطاع غزة خلال أعوام الانتفاضة (مقدرة بالدونم)

المحافظات الأعوام	محافظة رفح	محافظة خان يونس	محافظة الوسطى	محافظة غزة	محافظة شمال غزة	المجموع
2000	719	798	960	923	384	3784
2001	1085	1831	534	738	3881	8069
2002	90	613	525	446	1423	3097
2003	922	1868	729	379	3181	7079
2004	730	1785	885	731	5334	9465
المجموع	3546	6895	3633	3217	14203	31494

وتتسبب عمليات التجريف لآلاف الدونمات الزراعية في تدمير آبار المياه الصالحة للزراعة وخطوط المياه؛ الدفيئات الزراعية؛ الغرف الزراعية والمعدات والآلات الزراعية؛ ناهيك عن تدمير مزارع الطيور والمواشي أو خلايا النحل في كثير من الأحيان التي تكون موجودة في نطاق تلك الأراضي.

جدول يوضح مجمل الخسائر في الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات غزة خلال العام 2004

نوع الممتلكات المدمرة	الوحدة	محافظة رفح	محافظة خان يونس	محافظة الوسطى	محافظة غزة	محافظة شمال غزة	الإجمالي
أراضي زراعية	دونم	730	1785	885	731	5334	9456
بركة مياه	عدد	27	32	3	3	43	108
شبكة ري	عدد	150	241	48	94	760	1293
دفيئة زراعية	عدد	309	71	69	7	27	483
بئر مياه	عدد	10	16	8	6	464	504

مزارع مواشي وطيور	عدد	6	27	21	10	17	81
خلايا نحل	عدد	254	20	15	1	174	464
مخازن زراعية	عدد	12	43	15	5	53	128

هدم المنازل والممتلكات المدنية

وفي ذات السياق، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أعمال هدم المنازل السكنية في قطاع غزة بشكل غير مسبوق. فقد تعرض قطاع غزة خلال العام 2004 لأسوأ حملة هدم وتجريف للمنازل السكنية منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، طالت 2098 منزل سكني، بينها 1199 منزل هُدمت بصورة كلية، و899 منزل هُدمت بصورة جزئية. وبذلك يصل عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة إلى 4885 منزل، بينها 2699 منزل هُدمت بشكل كلي، و2186 منزل هُدمت بشكل جزئي. وعلى هذا تبلغ نسبة المنازل التي هدمت خلال العام 2004، من المجموع الكلي للمنازل التي هدمت على مدار الانتفاضة قرابة 43%. ومن الملاحظ تصاعد أعمال الهدم لمنازل الفلسطينيين في قطاع غزة سنوياً. فقد شهدت الفترة بين سبتمبر إلى نهاية ديسمبر 2000، هدم قوات الاحتلال لـ 118 منزل بشكل كلي، فيما هدمت 282 منزل بصورة كلية خلال العام 2001، وتصاعدت تلك الجرائم لتصل إلى 370 منزل بصورة كلية في العام 2002، واستمرت في التصاعد خلال العام 2003 الذي شهد تدمير 847 منزل بصورة كلية، فضلاً عن تدمير ثلاثة أبراج سكنية بها 150 شقة سكنية.

وقد كانت مدينة ورفح ومخيمها أكثر عرضة من بقية المناطق التي تعرضت لأعمال من هذا القبيل. فقد دمرت قوات الاحتلال خلال العام 2004، في تلك المنطقة وحدها (1056 منزلاً سكنياً بينها 598 منزلاً بصورة كلية، و458 بصورة جزئية. وتمثل نسبة ما هدم من منازل في مدينة رفح ومخيمها 50% من إجمالي المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال خلال العام 2004. وفي واحد من أعنف حملات الهدم التي شهدتها المدينة ومخيمها خلال العام 2004، شهدت الفترة بين 12 إلى 24 مايو 2004، عملية اجتياح كبيرة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن تدمير 532 منزلاً سكنياً بينها 261 بشكلي كلي، كانت تأوي 7000 نسمة، ناهيك عن مقتل العشرات وتدمير البنية التحتية في المدينة. كما شهدت كلا من محافظتي خان يونس وشمال غزة حملات عسكرية خلال العام، أسفرت عن تدمير عشرات المنازل. فخلال الفترة بين 29 يونيو إلى 5 أغسطس اجتاحت قوات الاحتلال مدينة بيت حانون، هدمت خلالها 70 منزلاً، بينها 20 منزلا بصورة كلية. وخلال الفترة بين 23-26 سبتمبر 2004، هدمت قوات الاحتلال قرابة 80 منزلاً، بينها 60 منزلاً بصورة كلية في مخيم خان يونس. وتعرض مخيم جباليا لحملة مماثلة خلال الفترة بين 28 سبتمبر إلى 14 أكتوبر، أدت إلى تدمير 87 منزلاً بصورة كلية.

جدول يوضح عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال في محافظات غزة خلال أعوام الانتفاضة

المحافظات / الأعوام	محافظة رفح		محافظة خان يونس		محافظة الوسطى		محافظة غزة		محافظة شمال غزة		المجموع	
	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي	كلي	جزئي
2000	11	1	36	2	21	0	45	0	1	0	114	3
2001	140	42	82	9	18	0	25	0	26	0	291	51
2002	230	217	24	62	43	36	44	70	35	34	376	419
2003	487	369	108	109	40	70	26	75	58	191	719	814

2004	598	458	390	144	34	44	150	38	178	295	259	328	2699	2186
المجموع	1466	1087	640	326	156	150	178	38	150	295	259	328	2699	2186
المجوع العام	4885													

وخلال العام 2004، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير الأعيان المدنية في قطاع غزة، سواء تلك التي تقع في الأراضي الزراعية، أو تلك التي تقع داخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية التي تتعرض لحملات اجتياح متكرر تحت حجج الضرورة الأمنية. وفي هذا الإطار، تعرضت المؤسسات التعليمية والصناعية والثقافية والمباني التاريخية والأثرية ومراكز الشرطة الفلسطينية ومباني الإذاعة والتلفزيون إلى حملة تطهير منهجية على أيدي قوات الاحتلال خلال العام. وقد طالت تلك الأعمال، 328 منشأة اقتصادية (تجارية وصناعية)، أي ما نسبته 49% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددها 659 منشأة. كما طالت 35 منشأة تعليمية، أي 46% من إجمالي المنشآت التعليمية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددها 76 منشأة.

4) هدم المنازل كعقاب للأهل ووسيلة للردع

تعد سياسة هدم المنازل أحد أبرز أشكال جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الممتدة منذ سبتمبر 2000. ولا تنكر الحكومة الإسرائيلية أن الهدف من هذه الجرائم هو الردع بهدف الحد من أعمال المقاومة الفلسطينية، غير أنها تنطوي أيضاً على عقوبات جماعية وأعمال انتقامية بحق المدنيين الفلسطينيين يحظرها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحرم معاقبة الأشخاص الذين لا ينخرطون مباشرة في أعمال يمنعها قانون الاحتلال الحربي. وتحظر المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب"..معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم." كما تنص المادة (53) من نفس الاتفاقية على أنه " يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

وتحظى سياسة هدم المنازل كعقاب جماعي بمباركة أعلى المستويات السياسية والأمنية في دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي. ولا تتورع تلك الحكومة عن الإعلان عن تنفيذ هذه الجرائم بحجة الردع، إذ أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تشرع تلك العمليات. وتغطى هذه الجرائم من قبل أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، فمن خلال رفع العديد من الالتماسات لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية من قبل منظمات حقوق إنسان إسرائيلية وفلسطينية من أجل وقف سياسة هدم المنازل، أيدت تلك المحكمة موقف الجيش وبررت موقفه بشكل قانوني من هذه الجرائم.

وخلال العام 2004، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها المتمثلة بهدم منازل ذوي الفلسطينيين الذين تدعي أنهم نفذوا، خططوا، أو ساعدوا في تنفيذ أعمال ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو داخل إسرائيل. فقد هدمت تلك القوات 106 منازل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها 24منزلاً تعود لأهالي شهداء، 53 منزلاً لأهالي معتقلين في سجون الاحتلال، 24منزلاً لأهالي أشخاص تدعي أنهم مطلوبون لها، و5منازل تدعي أنها تأوي مطلوبين. وقد أدت تلك الجرائم إلى تشريد 176عائلة

فلسطينية تتكون من 1064 فرد، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، فضلاً عن تدمير عشرات البيوت الملاصقة لتلك المنازل، وتشريد سكانها. وبذلك يصل عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على هذه الخلفية من بداية الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى 419منزل، ما أدت إلى تشريد 624 عائلة مكونة من أكثر من 4464 فرد.

ولم تختلف وسائل هدم منازل الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام 2004. فمن أجل هدم منزل لذوي فلسطيني بهدف الردع، تحشد تلك القوات أعداداً هائلةً من جنودها وعتادها، وتقوم باقتحام المنطقة، وسط إطلاق نار كثيف وعشوائي على المنازل المجاورة. وتؤدي هذه الأعمال التي تتم غالباً في منتصف الليل إلى ترويع الآمنين خاصة الأطفال منهم. وبعد أن تفرض طوقاً عسكرياً محكماً على المنزل، تنادي على أصحاب المنزل للخروج منه مباشرة، دون إعطائهم مهلة كافية لإخراج محتويات المنزل، بما فيها أثاث المنزل ومقتنياته، وأوراق الثبوتية الشخصية لأفراده، خاصة شهادات الميلاد وشهادات التعليم، والبطاقات الشخصية. وفي بعض الأحيان تجبر تلك القوات أحد المواطنين من الأقرباء، أو الجيران على السير أمامهم لدى اقتحامهم المنزل المستهدف واستخدامه كدرع بشري، خشية أن يتعرضوا لإطلاق نار، معرضين حياته هو للخطر.[11] وعلى الفور تقوم قوات الاحتلال بهدم المنازل بواسطة الجرافات، أو نسفه عن طريق وضع المتفجرات بداخله. ويطال التدمير في كثير من الأحيان المنازل المجاورة التي يلحق بها هدماً كلياً وجزئياً.[12]

ولا تقتصر عمليات هدم منازل الفلسطينيين على أيدي وقات الاحتلال على هذين الأسلوبين، بل أضافت إليهما أسلوب قصف المنزل المستهدف بواسطة الطائرات الحربية. وفي هذه الحالات تؤدي تلك الوسيلة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل، وتحدث إصابات كبيرة في صفوف المواطنين، بسبب الكثافة السكانية العالية.[13]

ولا تتورع قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مع نسف المنزل المستهدف أو تجريفه على رؤوس أصحابه أو ساكنيه. فقد أدت تلك الجرائم إلى مقتل ثلاثة فلسطينيين أثناء تنفيذها لجريمتي هدم منازل خلال العام 2004.[14] وبذلك يصل عدد الفلسطينيين الذين هدمت قوات الاحتلال المنازل على رؤوسهم منذ بداية الانتفاضة إلى 19 فلسطينياً.

---

[11] حول موضوع استخدام المدنيين كدروع بشرية، راجع ص00-ص000 من هذا التقرير.

[12] على سبيل المثال، لحقت أضراراً جسيمة في أحد عشر منزلاً، أدت إلى تشريد تسع عائلات، قوامها أربعين فرداً، لدى تفجير قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 21 مارس 2004، منزلي عائلتي الشهيدين محمد عبد الرحمن ضراغمة، ورامي محمد عيسى، من مخيم الدهيشة.

[13] في إحدى هذه الحالات، بتاريخ 12 مايو 2004، أطلقت طائرة مروحية إسرائيلية صاروخاً باتجاه منزل الشهيد أحمد اشتيوي، الذي اغتالته قوات الاحتلال في وقت سابق من العام الحالي في مدينة غزة. وقد أسفر ذلك عن اندلاع حريق في المنزل غير المأهول، فيما أصيب ستة مواطنين من جيران المنزل، بجروح مختلفة.

[14] على سبيل المثال، بتاريخ 25 نوفمبر قتلت قوات الاحتلال كل من **مراد على القواسمي**، 28 عاماً، **وعمر هاشم الهيموني**، 21 عاماً، فيما أصيب **إياد عبد المعطي أبو شخيدم**، 24 عاماً، بجراح من ثم اعتقلته، وذلك خلال اشتباك مسلح وقع بينهما في منزل المواطن **نزار شحادة**، 35 عاماً في مدينة الخليل. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بالآليات والجرافات قد اقتحمت المدينة مساء يوم 24 نوفمبر، وأحكمت حصارها حول منزل المواطن شحادة، المعتقل إدارياً في سجون الاحتلال بهدف نسفه، بعد أن أمرت ساكنيه بالخروج منه. ومن ثم شرعت بإطلاق النار الكثيف نحو المنزل. واستمر قصف المنزل حتى ساعات الصباح، حيث اقتحمت وحدة خاصة المنزل ومن ثم زرعت المواد المتفجرة في أركانه. ولدى قيامهم بزرع المتفجرات، اكتشفوا ثلاثة مطلوبين في بئر مياه مقام أسفل المنزل، فاشتبكوا معهم، مما أدى إلى مقتل اثنين وإصابة ثالث بجراح.

5) الاستيطان واعتداءات المستوطنين

تعتبر أعمال الاستيطان التي تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني، تحديداً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وتؤكد المادة (49) من الاتفاقية، أنه"لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها." وتقع جرائم الحرب هذه في الأراضي المحتلة على مرأى ومسمع من العالم أجمع، وبصمت من قبل المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة. والتي تلزم الأطراف السامية ليس فقط باحترام الاتفاقية، بل بضمان احترامها في كل الأوقات. وقد جاء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، والذي صدر بتاريخ 9 يوليو 2004، ليؤكد هذا الرأي، عندما اعتبر "أن السور التي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية هو بمثابة ضم أراض، وهو عمل غير قانوني." كما اعتبرت المحكمة في قرارها أيضاً "أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليست شرعية وتعارض القانون الدولي."

وخلال العام 2004 تواصلت أعمال الاستيطان على قدمٍ وساق في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل خلق أمر واقع على الأرض الفلسطينية من إقامة مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة على حساب أراضي الفلسطينيين المجاورة لتلك المستوطنات، وإنشاء طرق التفافية جديدة تخدم المستوطنين. وتخصص غالبية الأراضي الفلسطينية التي يتم السيطرة عليها من قبل المستوطنين لتوفير مناطق عازلة حول تلك المستوطنات، أو لشق الطرق الالتفافية الخاصة بمرور المستوطنين، أو لغاية التوسع الاستيطاني المستقبلي، فيما تخصص مساحات أقل لغاية البناء الاستيطاني.

وفي أبريل 2004، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون خطة "فك الارتباط"، أو خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. وكجزء من هذه الخطة تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة انتشارها في قطاع غزة، وتزيل المستوطنات القائمة في القطاع، فيما تقوم بتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وفي خطتها المعدلة عرضت الحكومة الإسرائيلية خطتها للانسحاب من قطاع غزة على ثلاث مراحل حتى سبتمبر 2005. وتقضي الخطة بإزالة المستوطنات الثلاث القائمة على شارع صلاح الدين، وهي مستوطنات موراغ، كفار داروم، ونتساريم كمرحلة أولى. وفي المرحلة الثانية تزال مستوطنات غوش قطيف، وفي المرحلة الثالثة تزال مستوطنات شمال القطاع.

تعكس الخطة الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى لرئيس الوزراء الإسرائيلي والنوايا الحقيقية من وراء طرحها. فمن الواضح أنه ليس هنالك توجهاً لهذه الحكومة بالاستمرار في قطاع غزة، والتركيز على الضفة الغربية من خلال تكثيف الاستيطان فيها والسيطرة عليها. ومع أن هذه الخطة تنص على إزالة أربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية، إلا أن هذا يرافقه استمرار في النشاطات الاستيطانية في بقية أنحاء الضفة الغربية. فلا يزال العمل جارٍ على بناء جدار الضم العنصري الذي بدأ العمل به في يونيو من العام 2002. ويهدف هذا الجدار إلى ضم قرابة 80% من المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، بداخله.

على صعيدٍ آخر، حققت خطة "فك الارتباط" لرئيس الحكومة الإسرائيلي مكاسب استراتيجية فيما يتعلق بمستقبل الاستيطان في الأراضي المحتلة، ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية للحل النهائي لهذه القضية. فقد حدث هنالك تغير في السياسة الأمريكية بهذا الشأن، إذ بات ينظر إلى الاستيطان في الأراضي المحتلة كحق مشروع لإسرائيل، وبدل الحديث عن مستوطنات غير قانونية، أو جريمة حرب، أصبح الحديث يدور عن تجمعات سكانية. هذه الرؤية جاءت في رسالة بعث بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج بوش إلى شارون، كان نصها أنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك التجمعات السكانية الإسرائيلية

القائمة، من غير الواقعي أن نتوقع أن نتائج مفاوضات الوضع النهائي ستكون عودة كاملة إلى خطوط الهدنة عام 1949."[15]

ومن خلال مراقبته لحقيقة الاستيطان في الأرضي المحتلة على مدار العام، لم ير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أي تغيير في النشاطات الاستيطانية. ففي قطاع غزة تواصلت أعمال التوسع في محيط المستوطنات القائمة بغرض توسيعها. كما أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواقع عسكرية جديدة في محيط تلك المستوطنات. على سبيل المثال، اقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي برجاً عسكرياً على مسافة 200 متر إلى الغرب من مستوطنة نتساريم. وتأتي هذه التوسعات على حساب أراضي الفلسطينيين المجاورة لتلك المستوطنات، حيث أدت تلك الأعمال إلى تجريف مساحات واسعة من أراضي المواطنين، كما طالت عشرات المنازل المحيطة.

وفي الضفة الغربية، تواصلت أعمال التوسع في المستوطنات الإسرائيلية القائمة بشكل ملفت للنظر. وتأتي هذه الاعمال في أعقاب إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لحكومة إسرائيل بالشروع في "البناء داخل المستوطنات، طالما لم يتسع نحو مناطق غير مبنية." وبهذا الصدد، فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في منتصف أغسطس 2004، وثيقة هامة تشير إلى أن وزارة الإسكان الإسرائيلية قامت بنشر مناقصات لبناء 1001 وحدة سكنية في الضفة الغربية، وأنها تنوي نشر مناقصات لبناء 633 وحدة أخرى.[16] وتشير هذه الأرقام إلى زيادة كبيرة في حجم الاستيطان في الأراضي المحتلة خلال العام الجاري عنه في الأعوام السابقة.

ولا تعكس محاولات قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفكيك بعض البؤر الاستيطانية غير المرخص بها في الضفة الغربية حقيقة الوضع الاستيطاني خلال العام. فقد عمدت تلك القوات إلى تضليل الرأي العام الدولي من خلال إظهار قيام جنودها بإخلاء بعض المستوطنين من داخل البؤر الاستيطانية المهمشة وغير المخول بها من قبل الحكومة الإسرائيلية. من ناحية أخرى، لا تقوم قوات الاحتلال بتفكيك جميع المواقع أو البؤر الاستيطانية غير المرخصة، ولا تقوم بالإعلان عن عددها. وحتى تلك التي تتمكن قوات الاحتلال من إخلائها من بعض المستوطنين أمام عدسات التلفزيون، يعود المستوطنون مجدداً لها من خلف الكواليس ويشرعون في توسيعها وإقامة المستوطنات عليها.

على صعيدٍ آخر، واصل المستوطنون خلال العام 2004، ممارساتهم العنصرية بحق المدنيين الفلسطينيين، واعتداءاتهم على الأراضي الفلسطينية وممتلكات المدنيين. وناهيك عن أعمال التخريب والتدمير في ممتلكات المدنيين، قتل المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة فلسطيني واحد، فيما أصابوا عددا آخر بجروح مختلفة. وبذلك يرتفع عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي المستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى 31 ديسمبر 2004، إلى41 فلسطينياً. يذكر أنه خلال الانتفاضة، عمد المستوطنون إلى تشكيل خلايا سرية مسلحة، أدت إلى مقتل عدد من الفلسطينيين.

6) الحصار والحرمان من الحق في حرية التنقل

تشكل سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي المحتلة أبرز جرائم العقاب الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين. فخلال العام 2004، واصلت تلك القوات الحصار وفرض الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبموجب هذه الإجراءات لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حرية حركة الأفراد والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع

[15] نص الرسالة الموجهة من بوش إلى شارون، ضمن سلسلة الرسائل المتبادلة بين الطرفين بخصوص مستقبل الحل النهائي للصراع. الموقع الالكتروني لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، www.haaretzdaily.com

[16] النسخة العربية للموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، www.arabynet.com بتاريخ 2004/8/23.

غزة. وتتمثل هذه الإجراءات المشددة في، استمرار إغلاق أو تشديد القيود على المعابر الدولية –معبر رفح مع مصر ومعبر الكرامة مع الأردن- وهما المنفذان الوحيدان لكل من غزة والضفة على العالم الخارجي[17]؛ إغلاق أو تشديد القيود على المعابر مع إسرائيل، مما يعني منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية،[18] بما في ذلك حرمان الطلاب الجامعيين من قطاع غزة من إكمال تعليمهم في جامعات الضفة الغربية[19]، فضلاً عن تقييد الحركة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل؛ بالإضافة إلى فرض القيود الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتمثل القيود الداخلية في تحكم مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات. وفي قطاع غزة أيضاً لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تقسم القطاع إلى ثلاثة أجزاء منفصلة عن بعضها، تقيد من خلالها حرية البضائع والأفراد.

من ناحية ثانية، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الضفة العربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المؤمنين، المسلمين والمسيحيين، من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة. فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

من ناحية أخرى، شكلت سياسة إنشاء منعزلات دائمة في جنوب ووسط وشمال القطاع شكلاً من أشكال الفصل العنصري لآلاف السكان الفلسطينيين، الذين حوصروا ومنعوا من ممارسة حقهم في حرية التنقل والحركة في داخل ممتلكاتهم ومنازلهم أو خارجها، لمدن القطاع القريبة منها على مدار الفترة الماضية. وشكلت هذه الباندوستانات الفلسطينية، المحاصرة بالمواقع العسكرية الإسرائيلية المحصنة، في كل من منطقة المواصي، جنوبي القطاع، ومنطقة أبو العجين، ووادي السلقا والمغراقة، وسط القطاع، ومنطقة السيفا، شمالي القطاع، شكلاً من أشكال القهر والخنق وإجبار السكان الفلسطينيين فيها على الرحيل والإخلاء القسري لمنازلهم وممتلكاتهم من الأراضي والمزارع بهدف ضمها لاحقاً للمستوطنات الإسرائيلية المقامة بالقرب منها. وفي الضفة الغربية، أضاف جدار الضم (الجدار الفاصل) مزيداً من القيود على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين، حيث عزل الجدار خلفه عدة ألوف منهم، لا يسمح لهم بالحركة إلا من خلال بوابات تتحكم قوات الاحتلال بفتحها وإغلاقها، تبعاً للظروف الميدانية. وتشكل مدينة قلقيلية، شمالي الضفة الغربية، نموذجاً مأساوياً، إذ حشرت تلك القوات ما يزيد عن أربعين ألف مواطن داخلها، وحكمت حركتهم ببوابة واحدة فتحت في مدخلها الشرقي.

وتمثل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة 33 من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر

---

[17] بهذا الصدد، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف مطار غزة الدولي في أوائل الانتفاضة ودمرته بشكل شبه كلي وأوقفت حركة الطيران فيه نهائياً. وكان مطار غزة قد افتتح بموجب اتفاقية التسوية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

[18] لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تغلق "الممر الآمن" الذي يصل بين غزة والضفة الغربية عبر معبر ترقوميا جنوب مدينة الخليل، منذ بدء الانتفاضة. وكان الممر قد افتتح في أكتوبر من العام 1999، بموجب تفاهمات "واي ريفر" بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في العام 1998، واستمر العمل فيه لمدة تقارب العام فقط.

[19] بتاريخ 21 نوفمبر 2004، أعادت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أربعة طلاب من قطاع غزة يدرسون الهندسة المدنية والميكانيكية في عامهم الدراسي الأخير بجامعة بير زيت إلى أماكن سكناهم. Right2edu@birzeit.edu

والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

لقد خلفت سياسة الحصار نتائج اقتصادية كارثية تركت آثارها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص. فقد ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي في 22 نوفمبر 2004، أن "الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يغوص في حالة من الركود الاقتصادي العميق". ووفقاً لهذا التقرير، فقد "انخفضت مستويات المعيشة للفلسطينية، على الرغم من استقرار الوضع الاقتصادي خلال العام 2003." ويشير التقرير إلى أن "حوالي 47% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأنه ليس بمقدور حوالي 600,000 فلسطيني تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والمأوى للبقاء على قيد الحياة، إذ يقل مستوى انفاقها 1.5 دولار يومياً، (الدولار يساوي 4.40 شيكلاً)." ويعزي نيجيل روبرتس المدير القطري لشئون الضفة وغزة في البنك الدولي، سوء الوضع الاقتصادي إلى" حالات الإغلاق التي تعاني منها الضفة الغربية..فقد أدت إلى تفتيت حيز الاقتصاد الفلسطيني، ورفعت تكاليف مزاولة الأعمال التجارية، فضلاً عن القضاء على امكانية التكهن اللازمة لأداء الأعمال التجارية."[20]

عدا عن ذلك، استمر حرمان الأهالي من حقهم في زيارة ذويهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية. من جهة أخرى تستمر سلطات الاحتلال في منع المحامين من قطاع غزة من زيارة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. علماً بأن المعتقلين يعانون ظروف اعتقال سيئة جداً نتيجة المعاملة غير الإنسانية بحقهم من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدى منع المحامين من زيارة المعتقلين إلى مزيد من المعاناة، حيث ساءت أوضاعهم النفسية أكثر فأكثر.[21]

وبموجب إجراءات الحصار شددت قوات الاحتلال من قيودها على تنقل المدنيين إلى خارج البلاد من خلال سيطرتها المطلقة على المنفذين البريين الوحيدين للأراضي الفلسطينية المحتلة مع العالم الخارجي وهما معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية، ومعبر الكرامة الحدودي مع الأردن، المنفذ الوحيد للضفة

[20] تقرير **"تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية"** www.worldbank.org

[21] لمزيد من المعلومات بشأن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، راجع ص.ص. ----من هذا التقرير.

مع العالم الخارجي، بعد إغلاق مطار غزة الدولي وحظر السفر عبر مطار بن غوريون الإسرائيلي. وفي معظم الأوقات أغلق هذان المعبران أمام حركة المغادرين والقادمين، وفي أحسن الأحوال سمح للفلسطينيين بالسفر عبره في ظروف بالغة القسوة والوحشية، وبقدر كبير من امتهان كرامتهم الإنسانية. وقد اضطر المئات للمبيت على جانبي المعبرين لعدة أيام أملاً في المغادرة أو العودة من أو إلى الأراضي الفلسطينية، وسط أجواء من القهر والإذلال الممنهج والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية من قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والتي استغلت ذلك لمزيد من عمليات استجواب واعتقال وإرجاع المئات من الفلسطينيين.

وبتاريخ 16 أبريل 2004، أصدرت سلطات الاحتلال قراراً يحظر على الفلسطينيين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 – 35 عام من كلا الجنسين من السفر عبر معبر رفح البري، على الحدود الفلسطينية المصرية، لتحرم حوالي 13% من إجمالي سكان القطاع من حرية التنقل والحركة أو السفر خارج القطاع، ولتنتهك جملة من حقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى هذا القرار إلى نتائج كارثية خاصة على شريحتي الطلاب والمرضى بشكل خاص. فقد حرم مئات الطلاب الجامعيين من أبناء القطاع من الالتحاق بجامعاتهم ومعاهدهم في البلدان العربية والأجنبية. كما حرم المرضى بشكل خاص من هذه الفئة العمرية من تلقي العلاج المناسب في الدول العربية والأجنبية، خاصة الحالات المستعصية التي لا يتواجد لها في الأراضي الفلسطينية.

وفي ذات السياق، فقد أحكمت قوات الاحتلال الاسرائيلي إغلاق معبر رفح في 12 ديسمبر 2004، على خلفية حدوث عملية عسكرية بداخله ومقتل عددا من جنود الاحتلال. وقد انتهى العام 2004، دون أن يبدو بصيص أمل لفتح المعبر. وبموجب هذا القرار، فقد بقي آلاف المواطنين الفلسطينيين عالقين على الجانب المصري من المعبر، في ظروف سيئة للغاية، وإضطر بعضهم إلى العودة من حيث أتى، أو الاضطرار للمبيت في المعبر طيلة هذه المدة، الأمر الذي فاقم وضع المرضى الصحي بشكل خطير.[22]

وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خمس حالات وفاة لفلسطينيين على خلفية إعاقة نقلهم إلى المستشفيات على الحواجز العسكرية أو بسبب القيود المشددة المفروضة على الحركة على المعابر الحدودية أو بين المدن والقرى.

7) تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم

لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل اعتقال آلاف الفلسطينيين بصورة تعسفية تخضعهم خلالها للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة. وتتناقض هذه الأعمال والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ولا تحظر هذه الاتفاقية مبدأ قيام قوات الاحتلال باعتقال المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، لكنها تضع شروطاً صارمة لظروف اعتقالهم. إلا أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضربت بعرض الحائط هذه الشروط، على الرغم من أن إسرائيل طرفاً سامياً متعاقداً على تلك الاتفاقية. من ناحية أخرى، تعتبر هذه الأعمال مناقضة تماماً لاتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1984، والتي صادقت عليها دولة إسرائيل ذاتها في العام 1986.

وحتى نهاية العام 2004، كان نحو 6000 فلسطيني لا يزالون يقبعون خلف القضبان في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، بينهم نحو 400 طفل. ومن بين هؤلاء المعتقلين أكثر من 850 شخصاً يخضعون

[22] أثناء إعداد هذا التقرير، أعيد فتح المعبر بتاريخ 21 يناير 2005 أمام القادمين إلى قطاع غزة، فيما أعلن عن فتح المعبر للمغادرين والقادمين ابتداء من 1 فبراير 2005.

للاعتقال الإداري، أي بدون محاكمة ودون أن توجه لهم لوائح اتهام. ويقبع غالبية هؤلاء المعتقلون في سجون ومعتقلات خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، في مخالفة واضحة وصريحة لاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، إذ تنص المادة (76) من الاتفاقية على أنه يجب أن يتم احتجاز المعتقلين في مراكز اعتقال موجودة في البلد المحتل، يمضون فيها فترة عقوبتهم.

وبحسب المعلومات المتوافرة للمركز الفلسطيني، تمت غالبية عمليات الاعتقال للمواطنين الفلسطينيين في العام 2004، من خلال عمليات مداهمة لمنازل المواطنين الفلسطينيين، خاصة في الضفة الغربية.[23] كما تتم عمليات الاعتقال أيضاً خلال عمليات الاجتياح المتكرر للقرى والمدن والمخيمات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم اعتقال مئات المواطنين الفلسطينيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي المحتلة، فضلاً عن اعتقال مئات المواطنين داخل إسرائيل بسبب عدم حيازتهم على تصاريح للعمل هناك. وفي كل الأحوال، يتعرض هؤلاء المعتقلين لأسوأ أنواع التنكيل والإهانة خلال عمليات الاعتقال، كأن تعصب أعينهم، ويجردوا من ملابسهم في بعض الأحيان، أو يتعرضوا للضرب المبرح.

ويتم احتجاز المعتقلين الفلسطينيين في ظروف اعتقال لا إنسانية وغاية في السوء نتيجة السياسة المنهجية التي تتبعها دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحقهم. ويشكو المعتقلون من الاكتظاظ والظروف الصحية البائسة، بما في ذلك سوء التهوية وسوء الرعاية الطبية وإهمال المرضى وعدم تقديم العلاج لهم أو التأخر في تقديمه، أو التعرض لهم بالضرب المبرح بشكل مستمر. كما تقوم تلك القوات بمنع المعتقلين من الالتقاء بمحاميهم، وتمنعهم كذلك من زيارة ذويهم، بشكل ينافي معايير حقوق الإنسان والشروط الدنيا لمعاملة السجناء.

وعلى مدار سنوات الانتفاضة الحالية قامت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتجريد المعتقلين الفلسطينيين من بعض الامتيازات التي كسبوها على مدار سنين طويلة خلال إضرابات ونضالات راح ضحيتها عدد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. ونتيجة لهذه الأوضاع، خاض آلاف المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال بتاريخ 15 أغسطس 2004 إضراباً مفتوحاً عن الطعام بهدف تلبية مطالبهم الإنسانية، التي تتعلق بأوضاعهم المعيشية وشروط احتجازهم.[24] وإمعاناً في التعنت الإسرائيلي، أعرب وزير الأمن الإسرائيلي عن نية إسرائيل التصدي لهذا الإضراب، حيث ورد عنه قوله:"يمكنهم أن يضربوا يوماً أو شهراً أو حتى الموت، سنصد هذا الإضراب وسيصبح كأنه لم يحدث قط."

الاشتباه بوفاة معتقلين جراء الإهمال الطبي

يخشى المركز من كون وفاة اثنين من المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2004، ناجمة عن تعمد الإهمال الطبي والتأخير في تقديم العلاج في كلتا الحالتين من قبل قوات الاحتلال. وكان المعتقل فواز حسان بلبل، 30 عاماً، من عتيل قضاء طولكرم، قد توفي في معتقل مجدو العسكري بتاريخ 16 سبتمبر 2004. وقد أعلنت مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان أنه تم تشريح الجثة في معهد الطب الشرعي في أبو كبير، داخل إسرائيل، بمشاركة دكتور هس، ودكتور ليفي عن المعهد الطبي، ودكتور كريش عن وزارة العدل الفلسطينية ومؤسسة مانديلا الفلسطينية ودكتور فتحي دقة عن ذوي الفقيد، ورافقتهن المحامية بثينة دقماق. وقد أوضح التقرير الأولي أن سبب الوفاة هو تجلط دموي في عضلة القلب ناتج عن

[23] كانت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد أعادت سيطرتها على غالبية مدن الضفة الغربية خلال حملة السور الواقي التي بدأتها في نهاية شهر مارس 2002. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المدن الفلسطينية في الضفة الغربية مسرحاً لعمليات دهم واعتقال من قبل تلك القوات بشكل متكرر.

[24] لمزيد من التفاصيل، أنظر بيان المركز الفلسطيني الصادر بتاريخ 18 أغسطس 2004، تحت عنوان : **في خطوة احتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف احتجازهم وأوضاعهم المعيشية المعتقلون الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام.**

انسداد في الشريان الرئيسي التاجي. وقد أكد د. عبد الله ياسين الحاضر عن مؤسسة مانديلا، بأنه لو قدم العلاج السريع والمناسب في الوقت المناسب للمريض لأمكن تجاوز الأزمة وإنقاذ حياته.[25]

وبتاريخ 4 نوفمبر 2004، توفي المعتقل محمد حسن أبو هدوان، 65 عاماً، من شعفاط، في مستشفى أساف هروفيه داخل إسرائيل. وقد حمل نادي الأسير الفلسطيني المسئولية الكاملة عن وفاته لحكومة الاحتلال وإدارة السجون، حيث كان أبو هدوان يعاني من أزمة قلبية وتعرض أكثر من مرة لنوبات قلبية حادة جداً. وقد ذكر البيان أن "شابتاي غولد من منظمة أطباء لحقوق الإنسان قد سبق وصرح أن الأسير محمد أبو هدوان نقل إلى المستشفى في حالة حرجة جداً وقد ربط إلى سريره في المستشفى، وطالب أن تفك قيوده وأن يعامل ككائن بشري.[26] الجدير بالذكر أن أبي هدوان أمضى في السجن أكثر من 19 عاماً من أصل مدة محكوميتة المؤبد.

تجدر الإشارة إلى وجود مراكز اعتقال سرية، تمارس فيها أبشع أنواع التعذيب. ومن بين هذه المراكز المنشأة رقم 1391، التي تمارس فيها أبشع أنواع التعذيب بحق الفلسطينيين. ولعدة سنوات كان يعتبر الفلسطينيين المحتجزين بداخلها بمثابة مفقودين من الناحية الفعلية، بسبب عدم اعتراف قوات الاحتلال بوجود هذا المنشأة. وفي أبريل 2003، اعترفت قوات الاحتلال بوجودها إثر جهود مضنية من قبل مركز الدفاع عن الفرد، في إسرائيل(هموكيد) بالتعاون مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

التعذيب وسوء المعاملة

أسدل الستار على العام 2004، بينما لا يزال المعتقلون الفلسطينيون عرضة للتعذيب والمعاملة المهينة في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي داخل إسرائيل والأراضي المحتلة. وعلى مدار العام، ورد للمركز الفلسطيني مزيد من الإفادات والتقارير من معتقلين أو محامين تؤكد تعرض عدد من المعتقلين الفلسطينيين لأبشع أنواع التعذيب والتنكيل والمعاملة الحاطة بالكرامة في السجون أو مراكز الاعتقال أو أثناء التحقيق على أيدي أفراد جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وغيرهم من أفراد قوات الاحتلال. وتشمل هذه الأساليب: ربط الأيدي وأحياناً الأرجل بوثاق من البلاستيك وشده بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم؛ الضرب المبرح؛ الشبح وغيره من الأوضاع التي تسبب آلاماً شديدة؛ الحرمان من النوم لساعات طويلة؛ الإجبار على البقاء وقوفاً لساعات طويلة؛ السب والشتم والإهانة؛ عزلهم في غرف باردة جداً، وإعطاؤهم بطانيات مبللة وتشغيل أجهزة التبريد شتاءً؛ الحجز في زنازين لا يدخلها الهواء ونوافذها معتمة، وفي زنازين يبلغ طولها متراً ونصف المتر، وعرضها متراً واحداً، لا تحتوي على مراحيض؛ عصب الأعين لساعات طويلة؛ إضافة لاحتجازهم في زنازين مع عملاء لحساب قوات الاحتلال، وغير ذلك من وسائل التعذيب الجسدي والنفسي.

وعلى سبيل المثال، تابع المركز خلال العام 2004، عدداً من الشكاوى تتعلق بتعذيب معتقلين فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال. على سبيل المثال، بتاريخ 5مايو 2004، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن مصطفى علي أبو هنية، 31 عاماً، من الزوايدة، على حاجز أبو هولي جنوب قطاع غزة. وبعد قرابة أسبوع تمكن محامي المركز من زيارته في سجن عسقلان داخل إسرائيل. وقد أفاد المعتقل لمحامي المركز بأنه تعرض إلى تعذيب قاس خلال التحقيق معه، حيث تم شبحه لمدة ثلاثة أيام متواصلة من صباح يوم الأربعاء 5 مايو، حتى مساء يوم الجمعة 7مايو. وذكر أبو هنية أيضاً أن ضابط المخابرات الذي باشر التحقيق معه هدده بالقتل وقصف منزله ما لم يعترف بالتهم المنسوبة له. جدير بالذكر أن أبو هنية يعاني من آلام شديدة في المعدة ووضعه الصحي متدهور.

[25] بيان صحفي صادر عن مؤسسة مانديلا لرعاية شئون المعتقلين بتاريخ 21 سبتمبر 2004. www.mandelq-palestine0org
[26] بيان صحفي صادر عن نادي الأسير الفلسطيني بتاريخ 4 نوفمبر 2004.

ويتابع المركز الحادث الذي تعرض له ثلاثة معتقلين فلسطينيين في سجن "كفار يونا" الجنائي داخل إسرائيل، بتاريخ 1 يوليو، عندما قام أحد السجناء الجنائيين الإسرائيليين بسكب مادة حارقة تجاههم، مما أسفر عن إصابتهم بحروق في أنحاء الجسم. وقد أصيب المعتقلين الثلاثة وهم: عمر شكشك، من سكان رفح، على أبو جريدة، من سكان رفح، وجمال زينو من سكان غزة، أثناء عودتهم من ساحة التمشي المعروفة باسم "الفورة" وكانوا تحت حراسة ضابط السجن وسجانين. وقد أصيب المعتقلين شكشك وأبو جريدة بحروق متوسطة في اليد والرأس، أما المعتقل زينو فكانت إصابته طفيفة ونقلوا جميعاً إلى عيادة السجن وأجريت لهم الإسعافات الأولية. الجدير ذكره أن سجن "كفار يونا" مخصص للسجناء المدنيين الإسرائيليين الخطرين، ويقبع بداخله 7 معتقلين إداريين فلسطينيين من الضفة وغزة، في ظروف غاية في السوء.[27]

وفي قضية أخرى، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 20 أكتوبر 2004، إعطاء ضمانات لوقف التعذيب عن المعتقل الفلسطيني عماد القواسمي، من مدينة الخليل. وكانت منظمات، بيتسيلم الإسرائيلية، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة الدفاع عن الفرد، "هموكيد" قد تقدمت بتاريخ 18 أكتوبر بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل وقف التعذيب عن القواسمي. ويخضع القواسمي المحتجز منذ 13 أكتوبر في قسم التحقيق بسجن عسقلان لأنواع التعذيب، بما فيها حرمانه من الالتقاء بمحاميه.[28]

كما تعرض المعتقل رياض الحميدي، من غزة، إلى التعذيب على أيدي ضباط التحقيق. فقد أفاد محامي المركز الذي تمكن من زيارته في سجنه بأن الحميدي تعرض للتعذيب بشكل فظيع مما أدى إلى فقدانه الوعي مرتين، علماً بأنه يعاني من كسر في القفص الصدري بسبب وقوعه قبل خمسة أشهر. وقد أفاد المحامي بأن المحققين استغلوا هذه النقطة وركزوا الضرب على الصدر بصورة قوية.

وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً جسيماً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهو ما يعتبر جريمة حرب وفق البروتوكول الأول الملحق بذات الاتفاقية. كما تنتهك هذه الأعمال اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، التي تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية فيها على أنه"لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواءً أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب." هذا إضافة لانتهاكها للعديد من معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تحظر التعذيب.

الاعتقال الإداري

مع نهاية العام 2004 كان ما يزال نحو 900 فلسطيني تعتقلهم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بطريقة غير قانونية من خلال أوامر الاعتقال الإداري. وبموجب هذه الأوامر، التي تصدر عن قائد قوات الاحتلال في المنطقة،[29] يمكن اعتقال مواطنين فلسطينيين، لمدة قد تصل إلى ستة أشهر قابلة للتجديد. ويحتجز المعتقلون بموجب تلك الأوامر، بدون محاكمة عادلة ودون إدانتهم بتهم محددة، ويحرمون من حقهم في دفاع ملائم، أو حتى معرفة التهم الموجهة لهم.

وتتناقض أعمال الاعتقال الإداري مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي أكدت مادتها (78) على أن الاعتقال على هذا النحو يجب ألا يستخدم كوسيلة عقابية، بل كإجراء استثنائي تمليه "أسباب أمنية قهرية". غير أن

---

[27] لمزيد من التفاصيل، أنظر بيان المركز الفلسطيني الصادر بتاريخ 4 يوليو 2004، تحت عنوان: **إثر إصابة ثلاثة منهم على يد معتقل جنائي إسرائيلي المركز يعرب عن خشيته على حياة سبعة معتقلين إداريين في عزل سجن "كفار يونا".**

[28] أنظر بيان صحفي صادر عن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، بتاريخ 19 أكتوبر 2004. .www.stoptorture.org

[29] يسري ذلك على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء مدينة القدس، التي تخضع للقانون الساري في إسرائيل، بسبب ضمها القانوني إليها، حيث تصدر أوامر الاعتقال الإداري الخاصة بسكانها عن (وزير الدفاع الإسرائيلي).

سلطات الاحتلال تلجأ إلى استخدام هذه الوسيلة بشكل منتظم كإجراء عقابي، حيث طالت آلاف المعتقلين الفلسطينيين. وفي معظم الأحيان، تصدر أوامر اعتقال إداري ضد فلسطينيين معتقلين بعد انتهاء التحقيق معهم، دون توجيه تهمة محددة لهم، بالتالي دون محاكمتهم. كما صدرت أوامر اعتقال إداري ضد معتقلين، كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالسجن الفعلي وأنهوا فترة السجن. ومما زاد الوضع سوءاً، إصدار قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بتاريخ 5 أبريل 2002، الأمر العسكري رقم (1500)، الذي يعطي الصلاحيات المطلقة لضباط الجيش في اعتقال أي شخص واحتجازه لمدة 18 يوماً، دون تقديمه للمحاكمة، أو السماح له بالالتقاء بمحاميه، كما يسمح هذا القرار بعدم حصول المعتقل على محامي دفاع خلال هذه الفترة. وبعد نهاية الفترة يتم عرض المعتقل على قاض، يقوم بتمديد فترة الاعتقال، ومنع حصول المعتقل على محامي دفاع لمدة أخرى. كما يسمح القرار العسكري رقم 378 بتمديد فترة الاعتقال لتسعين يوماً، وتجدر الإشارة إلى أنه صدر في مايو 1999، ثلاثة أوامر عسكرية أخرى تحمل الأرقام 1501، و1502، و1503، تسمح بتمديد فترة الحظر المفروض على حصول المعتقل على محامي دفاع. وتم رفض الاستئنافات التي تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان للمحكمة العليا الإسرائيلية، للطعن في شرعية ها القرار.

8) النفي أو الإبعاد القسري والنقل غير المشروع للمدنيين

خلال العام 2004، استمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي العمل بسياسة الإبعاد القسري للمدنيين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الخارج أو من الضفة الغربية إلى قطاع غزة أو من مدينة لأخرى في الضفة الغربية. والملفت للنظر خلال هذا العام أن جميع المبعدين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة كانوا من الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية، منهم من كان معتقلاً إدارياً، ومنهم من كان محكوماً وشارفت مدة محكوميته على الانتهاء.

تنتهج قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة النقل غير المشروع بشكل غير قانوني من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وفق المادة 86 (ب) (1) من الأمر المتعلق بالتعليمات الأمنية (يهودا والسامرة) (378) لسنة 1970.[30] ويخول هذا الأمر القائد العسكري للضفة الغربية صلاحية "تحديد إقامة" فلسطينيين يشكلون تهديداً على "الأمن". وأياً كانت الأسباب التي تسوقها قوات الاحتلال لتبرير عمليات الإبعاد والنقل غير الشرعي للفلسطينيين، فإنها تتنافى والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أن النقل غير المشروع لشخص محمي يشكل مخالفة جسيمة للاتفاقية حسب المادة (147)، وجريمة حرب كما هو موضح في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

وخلال العام 2004، أصدر قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أوامره بإبعاد خمسة أسرى من الضفة الغربية إلى قطاع غزة،[31] فيما تم إبعاد أسير من الخليل إلى رام الله وحددت إقامته لمدة عامين، وأُبعد أسير آخر من رام الله إلى الأردن. وكانت أولى هذه الحالات خلال العام، قد نفذت بتاريخ 20 يناير، حيث أبعدت تلك القوات الأسير **أنور عبد اللطيف أبو زهو**، 28 عاماً، من جنين، والمعتقل إدارياً منذ 21 شهراً، إلى قطاع غزة لمدة عامين. وبتاريخ 19 فبراير 2004، أبعدت قوات الاحتلال الأسير **لؤي سلامة**، 32 عاماً، من قريوت قضاء نابلس، من الضفة الغربية إلى قطاع غزة لمدة عامين. وكان الأسير سلامة يقضي فترة اعتقاله الإداري منذ عامين. وفي 26 فبراير أبعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأسير **رائد عبد**

[30] أمر صادر عن قائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية بتحديد إقامة المعتقلين في قطاع غزة. "نموذج عن الأمر لأحد المعتقلين."

[31] بتاريخ 6 يناير 2004، ألغت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً كان قد أصدره قائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية يقضي بإبعاد الأسير رائد قادري من سكان نابلس إلى قطاع غزة . وتم إعادة القادري إلى الاعتقال الإداري لستة أشهر في سجن النقب بعد قضائه مدة 8 أيام في تخشيبة إيرز، تمهيداً لنقله لغزة. وبتاريخ 11 يناير 2004، نقلت سلطات الاحتلال الأسير **أحمد محمد عز الدين القسام**، من مدينة جنين والمعتقل في معسكر سالم منذ 7 يناير 2004، إلى حاجز أيريز تمهيداً لابعاده إلى قطاع غزة، غير أنه المحكمة ألغت قرار الإبعاد ايضاً.

المحسن زغلول، من سكان رام الله إلى قطاع غزة. وكان زغلول يقضي فترة محكوميته في سجون الاحتلال البالغة 3 أعوام. وفي 3 مارس أبعدت قوات الاحتلال الأسير **محمد طقاطقة**، 52 عاماً، من سكان بيت لحم إلى قطاع غزة. وكان طقاطقة قد أمضى في السجون 21 شهراً من أصل مدة محكوميته البالغة عامان.

إلى ذلك، انتهى العام 2004، دون أن يتمكن مبعدو كنيسة المهد في بيت لحم من العودة إلى ديارهم في الضفة الغربية منذ أكثر من عامين ونصف. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد أصدرت بتاريخ 10 مايو 2002 قراراً بإبعاد 39 مواطناً لجأوا إلى كنيسة المهد أثناء اجتياح قوات الاحتلال لمدينة بيت لحم في أبريل 2002. وبناءً على الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، فقد تم ابعاد 13 مواطناً لعدة دول إلى أوروبا، فيما أُبعد المواطنون الـ 26 الباقون إلى قطاع غزة، وحددت إقامتهم بعامين.

ووفقاً لتوثيق المركز، فإن أكثر من 50 مواطناً فلسطينياً قد أبعدوا قسراً من الضفة الغربية إلى قطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000 حتى نهاية ديسمبر 2004. وقد سمحت قوات الاحتلال لأربعة منهم فقط بالعودة إلى ديارهم خلال العام 2004، بعد انتهاء مدة تحديد الإقامة في قطاع غزة. فبتاريخ 15 مارس عادت **انتصار العجوري** إلى مخيم عسكر بنابلس بعد إبعاد قصري دام عام ونصف في قطاع غزة، فيما عاد شقيقها **كفاح العجوري** إلى مخيم عسكر بتاريخ 27 أغسطس، بعد انقضاء مدة عامين على إقامته الجبرية في قطاع غزة. الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد أبعدت الأخوين عجوري إلى قطاع غزة في الرابع من سبتمبر 2002، بعد فترة من الاعتقال، بتهمة مساعدة شقيقهم على العجوري الناشط في كتائب الأقصى، والذي اغتيل في وقت سابق وهدم منزله. وبتاريخ 11 مايو عاد المبعد **هاني حمدي رجبي**، إلى مكان سكنه في الخليل بعد انقضاء فترة الإبعاد القسري البالغة ستة أشهر. وبتاريخ 24 نوفمبر سمحت قوات الاحتلال للمبعد **سامر أبو زينة**، 33 عاماً بالعودة إلى مكان سكنه في مدينة الخليل بعد انتهاء مدة إبعاده إلى قطاع غزة. يذكر أن فترة إبعاد أبو زينة التي حددت بالعام كانت انتهت قبل 40 يوماً من السماح له بالعودة، غير أن سلطات الاحتلال ماطلت في تنفيذ قرار العودة.[32]

9) الحصانة لمقترفي جرائم الحرب

بيّن هذا التقرير آلاف الجرائم المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. وعلى الرغم من مئات الشكاوى التي تقدم بها المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان المحلية الأخرى إلى الجهات الإسرائيلية المختصة نيابة عن الضحايا، إلا أن الرد الإسرائيلي كان دائماً بأن "دولة إسرائيل غير مسئولة عما يجري في إطار العمليات الحربية." وفي هذا السياق، لا تقوم قوات الاحتلال بفتح التحقيق في آلاف الجرائم المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين. كما لا تسمح في المقابل بإجراء تحقيقات في تلك الجرائم من قبل جهات دولية محايدة.

وتعكس نتائج لجان التحقيق الإسرائيلية في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين الدور الخطير الذي يلعبه نظام العدالة في دولة إسرائيل، بما في ذلك المحكمة العليا، في التغطية على تلك الجرائم. ففي الحالات الصارخة فقط، التي يعلن عن التحقيق فيها، يتولى التحقيق فيها القضاء العسكري الإسرائيلي التابع لقوات الاحتلال المنحاز بالتأكيد للمحتل، والذي يصدر في غالب الأحيان أحكاما تدين البريء "الضحية" وتبرئ المتهم "الجاني". وفي الحالات النادرة التي تدين فيها "الجاني" فإن العقوبة تكون مخففة جداً، لدرجة تثير السخرية، كنقله من الوحدة التي يعمل بها إلى وحدة أخرى، أو تغريمه بمبلغ زهيد للغاية، أو إدانته بالتصرف غير اللائق، أو إصدار حكم بحبسه لبضعة أشهر مع وقف التنفيذ.

[32] أثناء إعداد هذا التقرير، سمحت قوات الاحتلال بعودة ===مبعداً من مكان إبعادهم في قطاع غزة إلى ديارهم في الضفة الغربية وذلك بتاريخ ====.

ولعل حالة مقتل الطفلة الفلسطينية إيمان سمير الهمص، 13 عاماً، وهي متوجهة إلى مدرستها في مدينة رفح، والتحقيق في مقتلها من قبل قوات الاحتلال لهو مثال صارخ على هزلية التحقيق والاستهتار بحياة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فقد أطلق جنود الاحتلال المتواجدون في الموقع العسكري قرب الحدود مع مصر بتاريخ 5 أكتوبر 2004، النار على الطفلة الهمص، وهي تحمل حقيبتها المدرسية متوجهة إلى مدرستها القريبة من الموقع العسكري الإسرائيلي، مما أدى إلى مقتلها على الفور. وقد أثارت قضية مقتل الطفلة الرأي العام على خلفية اعتراف جنود الاحتلال الذين كانوا بالموقع تفيد بأن قائد السرية نفذ عملية تأكيد قتل الطفلة عن قرب، وأفرغ في جسدها أكثر من عشرين رصاصة وهي مستلقية على الارض بعد إصابتها. وعلى إثر ذلك، أعلن المدعي العام الإسرائيلي بتاريخ 11 أكتوبر عن فتح التحقيق في القضية لدى الشرطة العسكرية الإسرائيلية. وفي 15 أكتوبر قرر رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، موشيه يعالون قبول رواية الضابط الذي إدعى أنه أطلق النار على الأرض في الوقت الذي أطلق فيه المسلحون الفلسطينيون النار تجاه الموقع العسكري. وقد جاء تقرير قائد المنطقة الجنوبية في قوات الاحتلال أن التحقيق الأولي لا يشير لحدوث تعامل "غير أخلاقي" من قبل الجنود والضابط، وأنه لا حديث عن إقصاء الضابط. وعقب عشرة أيام من حديث يعلون، اعتقل الضابط بتهمة التورط بالإدلاء بشهادات كاذبة، بعد نشر الصحف الإسرائيلية تفاصيل أكثر حول عملية "تأكيد القتل" التي نفذها الضابط بالطفلة الهمص. وبتاريخ 22 نوفمبر، قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام ضد قائد السرية، ومددت المحكمة العسكرية فترة اعتقاله في معتقل مفتوح في أحد معسكرات قوات الاحتلال لمدة شهرين. وبتاريخ 23 نوفمبر أوردت الصحف الإسرائيلية تسجيلاً مصوراً لمشهد مقتل الطفلة، عرض على شاشات الفضائيات، أكد أن الضابط المتورط في القضية اقترب من الطفلة وأكد عملية القتل. وخلال جلسة 9 ديسمبر وجهت للضابط تهمة الاستخدام غير القانوني للسلاح، ولم توجه له تهمة القتل. وفي أحدث تطورات القضية، أفرجت المحكمة العسكرية بتاريخ 6 فبراير 2005، عن الضابط المتورط في القضية بعد تراجع شاهد الإثبات - أحد جنود الوحدة التي يقودها الضابط المتهم - عن شهادته الأولى بأنه رأى الضابط يطلق النار على الطفلة الهمص، وادعى أنه كذب في التحقيق هو وجنود آخرين بهدف إبعاد ضابط الوحدة عن وحدتهم.

يرى المركز أن هذه النتائج تبعث على السخرية، وإن دلت على شيء إنما تدل على إصرار قوات الاحتلال الإسرائيلي على المضي قدماً في مسلسل الجرائم التي ترتكبها بحق المدنيين الفلسطينيين، طالما لم يتدخل المجتمع الدولي بشكل فعال لوضع حد لتلك الجرائم. وفي معظم جرائم القتل تلجأ قوات الاحتلال إلى استخدام القوة المفرطة والاستخدام غير المتناسب للقوة في ظروف لم ينشأ عنها تهديد لحياة قوات الاحتلال.

وفي ضوء نتائج التحقيق المخزية، وفي ظل عدم الثقة بلجان التحقيق العسكرية التي تشكلها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظروف مقتل المدنيين الفلسطينيين، وكذلك الأمر بالنسبة لأية لجنة من داخل إسرائيل، فإن المركز يطالب بلجنة تحقيق دولية حيادية ونزيهة للتحقيق في جرائم الاحتلال المستمرة. ويحذر المركز من استمرار الصمت الدولي حيال جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما يتيح لها التمادي في هذه الجرائم.

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

1) انتقال هادئ ومنظم ودستوري للسلطة

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام 2004 تطورات إيجابية هامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في أعقاب الوفاة المفاجئة للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بتاريخ 11 نوفمبر 2004. وخلافاً لتكهنات ومخاوف عديدة من سيادة حالة من الفوضى والصراعات الداخلية، اتسمت عملية انتقال السلطة بطابع سلمي وهادئ ومنظم، في تماثل تام مع أحكام القانون. ففي إطار منظمة التحرير الفلسطينية تم انتخاب السيد محمود عباس خلفاً للرئيس الراحل في رئاسة اللجنة التنفيذية، وفقاً للقوانين المنظمة لعمل مؤسسات منظمة التحرير. وفي 11 نوفمبر 2004، أدى روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي، اليمين القانونية كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، لحين إجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة، خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً وفقاً للقانون الأساسي، الذي يعد بمثابة دستور مؤقت. وبتاريخ 15 نوفمبر 2004 أصدر رئيس السلطة روحي فتوح مرسوماً رئاسياً دعا فيه إلى إجراء انتخابات رئاسية في التاسع من يناير 2005. كما نص المرسوم على فتح باب التسجيل الاستكمالي من تاريخ 24 نوفمبر ويستمر لمدة أسبوع.

وكانت عملية التسجيل قد بدأت بالفعل في الرابع من سبتمبر، وفقاً لمرسوم رئاسي صدر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ 21 يونيو 2004، ولكن لم يحدد في حينه موعداً لإجراء الانتخابات.[33] وفي ضوء ذلك، إضافة إلى جملة من العوامل، بينها استمرار جرائم الحرب الإسرائيلية، وحالة الفوضى الداخلية، خيمت ظلال من الشك على مدى جدية السلطة الوطنية في إجراء الانتخابات العامة، وانعكس ذلك سلباً على عملية التسجيل التي أشرفت عليها لجنة الانتخابات المركزية.

وجاء الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية ليعطي عملية التحول الديمقراطي زخماً جديداً، وهو توجه ايجابي أبدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دعمه الكامل له. وقد اعتبر البعض أن انتخابات الرئاسة مجتزأة وطالب بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية معاً. ورغم دعم المركز ومساندته لإجراء انتخابات تشريعية أيضاً، إلا أنه اعتبر أننا أمام استحقاق دستوري لإشغال منصب الرئيس في غضون المدة القانونية المحددة، فضلاً عن الحاجة لتعديل القانون رقم (13) لعام 1995 كمتطلب أساسي قبل إجراء الانتخابات التشريعية.

وأثناء إعداد هذا التقرير، كانت الانتخابات الرئاسية قد عُقدت في موعدها المحدد في التاسع من يناير 2005. ووفقاً لتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، باعتباره هيئة رقابة محلية على الانتخابات، ووفقاً للتقارير الأخرى الصادرة عن هيئات الرقابة المحلية والدولية، اتسمت الانتخابات بالنزاهة رغم بعض المخالفات التي لم تمس بنتائجها.[34] وبتاريخ 7 يناير 2005، أعلن الرئيس فتوح عن يوم 17 يوليو 2005 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية، وهي خطوة إيجابية تحظى أيضاً بدعم ومساندة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتندرج في إطار التحولات المنشودة.

---

[33] .للإطلاع على نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني على عملية التسجيل، وأعداد سجل الناخبين يرجى مراجعة " الانتخابات الفلسطينية، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام 2004 (حالة محافظات قطاع غزة)."

[34] .للإطلاع على نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع 26 منظمة أهلية، على عملية الاقتراع والفرز يرجى مراجعة " الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005: تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز، حالة قطاع غزة."

إجراء الانتخابات المحلية

في أوج عملية انتقال السلطة، كانت التحضيرات تجري على قدم وساق من أجل إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية. وبتاريخ 23 ديسمبر 2004 عقدت الانتخابات في 26 هيئة محلية في الضفة الغربية، ضمن المرحلة الأولى المقرر أن تشمل 36 هيئة محلية، من ضمنها 10 هيئات محلية في قطاع غزة. حيث عقدت هذه الانتخابات بالفعل أثناء إعداد هذا التقرير، في ظروف اتسمت بالنزاهة وفقاً للتقييم الأولي الذي أصدره المركز الفلسطيني باعتباره هيئة رقابة محلية[35].

ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية تعالت أصوات العديد من منظمات المجتمع المدني، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مطالبة بإجراء انتخابات لمجالس الهيئات المحلية، في كافة المجالس والبلديات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذه المطالب حيث قامت بتعيين لجان، تمارس عملها في جميع مجالس الهيئات المحلية، وفقاً لأسس عشائرية وسياسية، بالرغم من صدور القانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، والقانون رقم 1 لسنة1997 بشأن الهيئات المحلية.

إلا أن العام 2004 شهد تطورات ايجابية تتعلق بالانتخابات المحلية، حيث قرر مجلس الوزراء بتاريخ 10 مايو 2004 إجراء الانتخابات المحلية على أربعة مراحل. تلاه المرسوم الرئاسي رقم (8) لسنة 2004 الذي صدر في 24 مايو 2004، والقاضي بتشكيل لجنة انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية (اللجنة العليا للانتخابات).

وكان المركز الفلسطيني قد انتقد قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية وطالب بتعديله. حيث طالب بدمج اللجنة العليا للانتخابات مع لجنة الانتخابات المركزية، توفيراً للجهد والوقت والموارد المالية، كما طالب بوجود تمثيل للقوى السياسية في اللجنة.[36] إضافة إلى النص على تحديد كوتا للنساء في القانون وذلك لضمان أكبر مشاركة نسوية في مجالس الهيئات المحلية. و في 16 أغسطس 2004، صدر مرسوم رئاسي يقضي بإشراك مختلف القوى السياسية في لجنة انتخابات مجالس الهيئات المحلية. وفي 1 ديسمبر 2004 صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية روحي فتوح على قانون رقم (5) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، بما في ذلك النص على تخصيص مقعدين للمرأة في مجالس الهيئات المحلية التي تترشح فيها نساء، وإحالة صلاحية الإشراف على الانتخابات المحلية إلى لجنة الانتخابات المركزية، على أن تواصل اللجنة العليا للانتخابات المحلية عملها لمدة عام.

عقدت انتخابات الجزء الأول من المرحلة الأولى بتاريخ 27 ديسمبر. وفي ضوء التطورات الجديدة والتوجه لعقد انتخابات رئاسية، طالب المركز بإعادة النظر في سياسة إجراء الانتخابات المحلية على مراحل، والعمل على إجراء الانتخابات المحلية في جميع الهيئات المحلية دفعة واحدة. ومع ذلك، ينظر المركز بارتياح إلى إجراء انتخابات محلية، سواء دفعة واحدة أو على مراحل، طالما أنها تتوفر فيها شروط الانتخابات الحرة والنزيهة.

وسبق هذه التطورات الإيجابية التي شهدتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأسابيع الثمانية الأخيرة من العام 2004، مؤشرات مقلقة حول استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على مدار العام، وهو ما تتناوله بالتفصيل العناوين التالية من هذا التقرير.

---

[35] . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصدد إصدار تقرير تقييمي يتضمن نتائج حملة الرقابة التي قام بها على الجزء الثاني من المرحلة الأولى من انتخابات مجالس الهيئات المحلية، التي عقدت في قطاع غزة بتاريخ 27 يناير 2005.

[36] إنظر في هذا الشأن المذكرة التي قدمها المركز إلى أعضاء المجلس التشريعي====== بيان المركز

2) انفلات الأمن الداخلي وفوضى انتشار السلاح

شهد العام 2004 تدهوراً مستمراً في حالة الأمن الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد انعكس هذا التدهور والانفلات الأمني على مجمل مناحي الحياة، بشكل مس بحياة المواطنين وأمنهم وسلامتهم، وبالمؤسسات والمباني الحكومية. وبالرغم من أن جذور هذه الأزمة تعود لسنوات مضت، إلا أنها تصاعدت بشكل خطير وغير مسبوق في هذا العام، حيث تمثلت هذه الأزمة في تصاعد فوضى سوء استخدام السلاح، وحالات اختطاف لمواطنين ومسؤولين فلسطينيين، واعتداءات على مباني ومؤسسات حكومي، مما عكس حالة من تهميش القانون وانتشار الفوضى وتراجع الشعور بالأمن والطمأنينة لدى المواطنين كافة.

وما يبعث كثيراً على القلق كان:

1. تورط أفراد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في اقتراف عدد من هذه الجرائم والانتهاكات. فبالرغم من أن هذه الجهات هي المكلفة بإنفاذ القانون، وتوفير الأمن والحماية لكافة المواطنين، إلا أنها تشكل مصدر تهديد أساسي وحقيقي للأمن والاستقرار الداخلي، ولحياة المواطنين وممتلكاتهم. إضافة إلى تورط جماعات ذات صلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية بهذه المخالفات والانتهاكات، أو جماعات وأطراف مسلحة أخرى.
2. التقصير الواضح من قبل النيابة العامة في التحقيق في هذه الجرائم والانتهاكات، والتي تؤدي في معظمها إلى قتل أو إصابة مواطنين، أو إلحاق أضرار وخسائر في المباني والممتلكات العامة والخاصة، بشكل يؤدي إلى تهميش القانون وسيادة شريعة الغاب، وأخذ القانون باليد.

سوء استخدام السلاح

شهد العام 2004 تصاعداً غير مسبوق في حالات سوء استخدام السلاح التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث أدى انتشار السلاح واستخدامه في نزاعات فصائلية وعشائرية وشخصية إلى إصابة وقتل عدد كبير من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم توثيق حالات أخرى سقط فيها فلسطينيون أو أصيبوا نتيجة العبث بالسلاح أو سوء تخزينه، أو نتيجة الإعداد لعبوات ناسفة أو زرع ألغام من قبل المقاومة الفلسطينية في مناطق مأهولة بالسكان. وقد وثق المركز عدداً كبيراً من جرائم القتل والإصابات على هذه الخلفية بين المواطنين الفلسطينيين، حيث بلغ عدد ضحايا هذه الظاهرة الخطيرة 131 ضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان منهم 72 من قطاع غزة، و59 في الضفة الغربية. ويعتبر هذا الرقم أعلى رقم يوثقه المركز الفلسطيني لضحايا سوء استخدام السلاح خلال عام واحد منذ بداية الانتفاضة في أيلول 2000، حيث يفوق عدد الضحايا الذين سقطوا في العام الماضي البالغين 53 ضحية بزيادة مقدارها نحو 250%. ومقارنة بالأعوام الأربعة الماضية فإن مجموع عدد الضحايا في تلك الأعوام مجتمعة يبلغ 122، مما يدل على خطورة هذه الظاهرة وتفاقمها بشكل كبير، ويدق ناقوس الخطر لضرورة التحرك بشكل سريع وعاجل لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، واتخاذ إجراءات قضائية صارمة بحق مرتكبيها.

ففي إحدى الحوادث المؤسفة الناتجة عن إعداد عبوات ناسفة ما حصل في 4 مارس، حيث قتل عوني نايف كلاب أثناء إعداده لعبوة ناسفة داخل منزله، مما أدى إلى انفجارها، فأصيبت زوجته وأطفاله وأفراد من الجيران بجراح بالغة الخطورة، حيث توفيت زوجته بعد عدة أيام من إصابتها، كما دمر منزله بالكامل، ولحقت أضرار مادية بالمنازل القريبة.

كما وقعت أحداث دامية في مدينة غزة، راح ضحيتها أحد المدنيين، كما أصيب 20 رجلاً من رجال الأمن الفلسطينيين وأحد المدنيين، وذلك في اشتباك اندلع بين رجال الأمن ومسلحين فلسطينيين، صباح يوم الأربعاء الموافق 17 مارس. فقد أوقف رجال الشرطة الفلسطينية سيارة مدنية كانت تمر وسط مدينة غزة،

بالقرب من مجمع الأجهزة الأمنية، في إجراء روتيني لفحص الأوراق الثبوتية للسائق وسيارته، إلا أن السائق رفض الاستجابة لأمر رجال الشرطة بإبراز رخصة القيادة الخاصة به وأوراق السيارة. وإثر مشادة بين الطرفين، ترجل السائق من السيارة وبدأ بإطلاق أعيرة نارية في الهواء من مسدس كان يحمله، وابتعد أفراد الشرطة على الفور، فيما قام أفراد من جهاز الاستخبارات العسكرية كانوا يتواجدون بالقرب من مكان الحادث، حيث يوجد مقر قيادتهم، بإطلاق النار باتجاه السيارة، دون أن يصاب أحد بأذى. وفي أعقاب ذلك قام السائق بإجراء اتصال هاتفي من جهازه المحمول، فيما كان ممسكاً بقنبلة يدوية قام بفتحها. وعلى الفور وصل إلى المكان عدد من المسلحين، حيث دار اشتباك بينهم وبين أفراد الأمن الفلسطينيين، تم خلالها إلقاء قنبلة يدوية باتجاه أفراد الأمن، مما أدى إلى إصابة عدد من أفراد الشرطة، كما أصيب المواطن منذر نظير بهار (26 عاماً)، في عيار ناري في الرأس، مما أدى إلى مقتله على الفور.

وسجل هذا العام تزايداً ملحوظاً في جرائم القتل على خلفية الثأر. وفي واحدة من أبشع تلك الجرائم، التي اقترفت على خلفية ثأر بين عائلتي أبو حسنين وأبو القمبز، قتل الطفل هاشم معاوية أبو حسنين (17 عاماً)، يوم الأربعاء الموافق 6 أكتوبر، بعد أن قام عدد من المسلحين بإطلاق ما يزيد عن 15 رصاصة باتجاهه بعد أن خرج من مدرسته في مدينة غزة، مما أدى إلى مقتله على الفور.

كما شهد العام 2004 مواجهات مسلحة في غزة بين عناصر من جهازي الأمن الوقائي والاستخبارات العسكرية. وقد بدأت المواجهات في ساعات بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 18 أكتوبر، في منطقة الفواخير القريبة من سوق الخضار المركزي، حيث حصلت اشتباكات بالأسلحة الأوتوماتيكية بين الطرفين، وشوهد الأهالي يفرون من منطقة السوق، في حالة من الذعر والخوف الشديدين، بحثاً عن أماكن آمنة يحتمون فيها من إطلاق النار. وعادت الاشتباكات لتتجدد في ساعات المساء، في محيط مجمع الأجهزة الأمنية "السرايا"، إثر قيام أفراد من عائلة أحد المصابين باختطاف عدد من أفراد جهاز الاستخبارات العسكرية. وامتدت الاشتباكات إلى محيط منزل العقيد محمد دحلان، مسؤول جهاز الأمن الوقائي السابق، القريب من مجمع السرايا، وإلى محيط منزل اللواء موسى عرفات، مدير عام الأمن الوطني في قطاع غزة ومدير جهاز الاستخبارات العسكرية، الذي يقع في منطقة تل الهوا. وبلغت حصيلة المواجهات النهائية ثمانية من عناصر الأمن من كلا الطرفين، كانت إصابات بعضهم خطيرة، كما لحقت أضرار جزئية في عدد من المباني السكنية في المنطقة التي دارت فيها الاشتباكات، مما عرض حياة المواطنين للخطر. كما سادت حالة من التوتر الشديد أنحاء مختلفة من المدينة، التي تحولت بعض شوارعها إلى ساحات مواجهات، تكتظ بعشرات المسلحين من كلا الجهازين، كما وضعت الحواجز العسكرية في بعض الطرقات التي أغلقت بالكامل في وجه حركة السير.

وكان من بين الحالات التي وثقها المركز الفلسطيني، حادث القتل الذي ذهب ضحيته المواطن عاهد زهير بسيسو(36 عاماً)، على يد أحد أفراد جهاز الأمن الوقائي، نتيجة خلاف شخصي بينهما، أدى إلى مقتل المواطن عاهد. ففي الساعة 7:30 من مساء يوم الخميس الموافق 4 نوفمبر، حضر أحد أفراد جهاز الأمن الوقائي في سيارة إلى ورشة لصيانة السيارات، يملكها شقيق المغدور مصطفى زهير بسيسو، وتقع أسفل منزله، فنزل من منزله معتذراً عن عدم تمكنه من إصلاح السيارة في نفس اليوم، طالباً أن يحضر الجاني لاستلامها في اليوم التالي، بالرغم من أنه يوم عطله. وبعد جدل ونقاش حاد بين الطرفين، مما استدعى نزول شقيقه مصطفى، فقام عنصر الأمن الوقائي بإشهار سلاحه، وصوبه باتجاه عاهد من مسافة قصيرة، وأطلق عليه النار فأصابه إصابة قاتلة في القلب.

وفي 5 نوفمبر قتل الطفلين محمد مسعد السميري (8 أعوام) وابن عمه أحمد محمد السميري (8 أعوام) نتيجة انفجار جسم مشبوه فيهما، قام رجال المقاومة الفلسطينية بزرعه تحسباً لأي توغل إسرائيلي، في منطقة أبو هداف بالقرب من طريق كيسوفيم الإستيطاني.

كما هو واضح، فإن انتشار السلاح وسوء استخدامه يشكل ظاهرة خطيرة آخذة في التفاقم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد بشكل غير مسبوق حياة المواطنين الفلسطينيين، وأمن وسلامة المجتمع الفلسطيني، ويعطل عملية تحوله لمجتمع مدني ديمقراطي يتمتع بسيادة القانون، من خلال ترسيخه لحالة العسكرة المستمرة الظاهرة بوضوح. وما يدعو إلى التنديد أن السلاح المستخدم في معظم الحالات هو سلاح رسمي، يحمله أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو فصائل وجماعات فلسطينية مدعومة من قبل جهات رسمية، كدائرة الأمن والحماية المعروفة باسم "فرقة الموت" التابعة لجهاز الأمن الوقائي، التي أعلن العميد رشيد أبو شباك، مدير جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، عن حلها يوم السبت الموافق 27 نوفمبر2004، حيث سيتم توزيع أعضائها على دوائر الجهاز، كل حسب اختصاصه. ورغم أن الإعلان عن حل هذه الفرقة يشكل أمراً إيجابياً، إلا أن المركز الفلسطيني يراه غير كافٍ، نظراً لقيام عناصرها بارتكاب جرائم ومخالفات عدة، كما كانت قد صدرت أحكام إعدام بحق عدد من عناصرها، وأحكام بالسجن إلا أنها لم تنفذ. لذا، فقد طالب المركز بالتحقيق النزيه والشفاف في كل الجرائم المنسوبة لفرقة الموت، بما فيها جرائم القتل، وتقديم الضالعين فيها وفي غيرها من اعتداءات للعدالة، وضمان عدم استيعابهم في دوائر جهاز الأمن الوقائي، أو في غيره من الأجهزة، لأن أفراد الأجهزة الأمنية يفترض أنهم مكلفون بإنفاذ القانون، وتوفير الأمن والحماية للمواطنين.

ومن هنا فإن المركز الفلسطيني يواصل إدانته لظاهرة انتشار السلاح وسوء استخدامه بشكل غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية، والتي يدفع المواطنون الفلسطينيون ثمناً باهظاً لها من حياتهم وأمنهم واستقرارهم. ويكرر المركز الفلسطيني دعوته للسلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة اتخاذ خطوات وإجراءات حاسمة وفعالة، لوضع حد لهذه التجاوزات واحتواء هذه الظاهرة المتفاقمة، والتي تهدد حياة كل فلسطيني وأمن المجتمع الفلسطيني بأسره، كما ويطالب بملاحقة المسؤولين والضالعين في هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة، والعمل على تحقيق سيادة القانون بشكل فعال. ويدعو المركز الفلسطيني إلى تضافر الجهود من قبل كافة الأحزاب والفصائل الفلسطينية وكافة منظمات المجتمع المدني من أجل نبذ هذه الظاهرة، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون، ورفض حالة فوضى السلاح.

جرائم اختطاف مواطنين

شهد العام 2004 ظاهرة خطيرة آخذة في الانتشار في المجتمع الفلسطيني، وهي ظاهرة اختطاف مواطنين ومسؤولين فلسطينيين، من قبل فصائل فلسطينية وجماعات مسلحة، مما يعكس تدهوراً داخلياً خطيراً في الأراضي الفلسطينية، في ظل استمرار تفاقم حالة الانفلات الأمني، وتهميش سلطة القانون، مما يشكل تهديداً إضافياً لسلامة المواطنين الفلسطينيين وأمنهم. حيث وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من حالات الاختطاف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي 15 يونيو قام مجهولون باختطاف مهندس بلدية الخليل توفيق عرفه وعدد من زملائه، أثناء تفقده لشوارع المدينة، واقتادوه إلى جهة مجهولة، وقام الخاطفون بإطلاق أعيرة نارية مما أدى إلى إصابة أحد العاملين مع المهندس عرفه.

تلا ذلك سلسلة من عمليات الاختطاف، حيث قامت مجموعة محسوبة على حركة فتح تطلق على نفسها اسم " كتائب شهداء جنين"، باختطاف اللواء غازي الجبالي مدير عام الشرطة الفلسطينية السابق[37]، في الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الجمعة الموافق 16 يوليو، وقد تمت عملية الإختطاف على الطريق الساحلي بالقرب من مخيم النصيرات الغربي، وتم اقتياده إلى مخيم البريج، وأفرج عنه بعد ثلاث ساعات من اختطافه.

37 .حادث الاختطاف الذي تعرض له الجبالي، هو ثالث اعتداء يتعرض له خلال العام 2004، حيث تعرض في 5 فبراير للاعتداء من قبل مسلحين، وذلك أثناء تواجده في مكتبه، الواقع في مقر المديرية العامة للشرطة. وفي 29 إبريل انفجرت قنبلة موقوتة أمام منزله في غزة، بعيد مغادرته له، مما أدى إلى إلحاق أضرار مادية في مدخل المنزل، دون أن يصاب أحد.

هذا وقد ادعى الخاطفون أن عملية الاختطاف التي أُصيب فيها اثنان من مرافقي الجبالي، جاءت على خلفية تهم بالفساد وجهت له.

كما قامت مجموعة أخرى محسوبة على حركة فتح تطلق على نفسها "كتائب الشهيد أحمد أبو الريش" في الساعة التاسعة والنصف من مساء نفس اليوم، باختطاف أربعة فرنسيين بينهم امرأتان من عمال الإغاثة، العاملين ضمن فريق التوأمة بين مخيم خان يونس ومقاطعة أفري الفرنسية، أثناء تواجدهم في أحد المقاهي في المدينة، حيث اقتادوهم إلى مبنى تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في حي الأمل في المدينة، بعد أن طردوا العاملين المتواجدين في المبنى. وإثر تدخل بعض الجهات تم الإفراج عن المرأتين، فيما أفرج عن الرهينتين الفرنسيين في الساعة الواحدة من بعد منتصف الليل. وذكر أحد الخاطفين أن الهدف من هذه العملية هو الاحتجاج على تصريحات مبعوث الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط تيري رود لارسن المتعلقة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى المطالبة بمكافحة الفساد.

كما قام مسلحون مجهولون يوم الأربعاء الموافق 21 يوليو، باختطاف السيد فضل الشولي، مسؤول القرى في محافظة نابلس، حيث اقتادوه إلى جهة مجهولة في مخيم بلاطة، وقاموا بإطلاق سراحه بعد ساعتين من احتجازه.

وفي 30 يوليو اختطف أربعة مسلحين فلسطينيين مجهولو الهوية ثلاثة أجانب في مدينة نابلس، لمدة ساعتين، حيث اقتادوهم إلى أحد المنازل في مخيم بلاطة، وتم الإفراج عنهم بعد أن قامت الشرطة الفلسطينية بمحاصرة المنزل الذي تم احتجاز الرهائن فيه.

كما قام مسلحون بتاريخ 17 نوفمبر باختطاف عامر عطا مرتجى (36 عاماً)، حيث كان جالساً داخل شركة مرتجى للأجهزة الكهربائية، وذلك تحت تهديد السلاح، حيث طالبوا بفدية تقدر بمليون دولار. وتم إطلاق سراحه بعد عدة ساعات من اعتقاله، إثر تدخل بعض الشخصيات الفلسطينية. ويعد حادث الاختطاف هذا ثاني حادث يتعرض له فرد من عائلة مرتجى، حيث قام مسلحون في الرابع من نوفمبر باختطاف جواد عمر مرتجى، وأطلقوا سراحه بعد تدخلات من جهات عديدة.

وبتاريخ 30 نوفمبر 2004، ألقى جهاز الأمن الوقائي القبض على مجموعة تتألف من خمسة مسلحين، قاموا باختطاف واحتجاز الطفل محمد أنور شويخ (13 عاماً)، من حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، في 11 نوفمبر، حيث طالبوا بفدية مالية مقدارها 50 ألف دينار أردني، مقابل إطلاق سراحه.

إن انتشار هذه الظاهرة، لهو انعكاس آخر لحالة الانفلات الأمني، والوضع الداخلي المتردي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل غياب سيادة القانون، وعدم وجود دور حيوي وفاعل للأجهزة الأمنية في حماية المواطنين، وإنفاذ القانون.

اعتداءات على مبانٍ ومؤسسات حكومية

تصاعدت العام 2004 وبشكل خطير ظاهرة الاعتداء على مباني ومؤسسات حكومية، وهو ما يعتبر مؤشراً آخر على حالة الانفلات الأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم قدرة رجال الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية على الاضطلاع بدورها في حماية المرافق والمنشآت العامة. والأمر الذي يدعو للأسف في هذه الاعتداءات هو أن الأطراف التي تنفذها محسوبة على بعض الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية.

ففي 19 فبراير اعتدت مجموعة من المسلحين على مكتب ابراهيم أبو النجا النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مدينة خان يونس، وقاموا بإطلاق النار خارج المكتب بعد أن حطموا محتوياته، وهاجموا الأشخاص المتواجدين داخله، وذلك قبل أن تتدخل الشرطة الفلسطينية، فيما لم تتضح أسباب الإعتداء، إلا أنه

من المرجح أن يكون السبب هو المطالبة بتوفير وظائف وفرص عمل للمسلحين. كما تعرض مكتب النائبة جميلة صيدم في محافظة الوسطى لاعتداء مماثل، وذلك في 8 مايو 2004، حيث قام نحو 15 مسلحاً باقتحام المكتب وتحطيم الأثاث والأجهزة الموجودة فيه، دون أن يطلبوا شيئاً محدداً.

وفي 2 يوليو قامت مجموعة تضم ما يقرب من عشرين شخصاً، مسلحين بالسكاكين والعصي والهراوات، بمداهمة إحدى خزانات المياه في مدينة غزة، حيث قامت بمهاجمة الموظفين وتخريب الخزان وإتلاف محتوياته، تحت حجة انقطاع المياه عن منطقة شرق الشجاعية، مما أحدث أضراراً مادية كبيرة في المكان.

كما قام مسلحون فلسطينيون في 18 يوليو بمهاجمة موقع للاستخبارات العسكرية بمنطقة قيزان النجار في مدينة خان يونس، وذلك احتجاجاً على تعيين اللواء موسى عرفات قائداً لقوات الأمن الوطني، حيث أضرموا فيه النيران، وأحرقوا أربع سيارات تابعة للجهاز، واستولوا على كمية من الأسلحة.

إضافة إلى ذلك فقد وثق المركز الفلسطيني ما قام به عدد من المسلحين الفلسطينيين في 21 يوليو، حيث قاموا باقتحام مبنى بلدية دير البلح، وحطموا بعض النوافذ والممتلكات الخاصة بالبلدية، كما قام عدد من المسلحين بالاستيلاء على سيارة رئيس البلدية سامي أبو سليم، مطالبينه بإيصال المياه المقطوعة عن مخيم دير البلح، إثر تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي شبكات المياه في المنطقة.

كما قامت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية في 24 يوليو بإحراق مركز شرطة قرية الزوايدة في محافظة الوسطى، وقد أدى الحريق إلى إحراق كافة محتويات مركز الشرطة، كما امتد ليدمر غرفة الجباية التابعة لمجلس قروي الزوايدة، الواقع قرب مركز الشرطة.

وفي 31 يوليو أضرم مسلحون ينتمون لكتائب شهداء الأقصى النار في مبنى محافظة جنين، وذلك بسبب غضبهم على رفض محافظ جنين الجديد قدورة موسى تنفيذ مطالبهم المتمثلة في دفع مرتبات لمسلحي الكتائب أو التعاون معهم، وذلك بحسب ما ذكر زكريا الزبيدي قائد كتائب شهداء الأقصى. وفي مساء نفس اليوم قام مسلحون من كتائب شهداء الأقصى بإضرام النيران في مبنى المخابرات في مدينة جنين، بعد أن دمروا محتوياته، وقاموا بمنع سيارات الدفاع المدني من الوصول إلى المبنى. وبحسب الزبيدي فإن هذا العمل جاء رداً على قيام المخابرات العامة بتعقب عناصر المقاومة وجمع معلومات عنهم والتجسس عليهم.

واستولى مسلحون من "كتائب شهداء الأقصى" بتاريخ 14 أغسطس، على مقر شركة الكهرباء في محافظة خان يونس، حيث قاموا بطرد الموظفين وعرقلة العمل في الشركة، احتجاجاً على الانقطاع اليومي للتيار الكهربائي، وازدياد معاناة المواطنين جراء ذلك. وقد قام المسلحون بإخلاء مقر الشركة في اليوم التالي، بعد التوصل إلى اتفاق لحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

ومن ضمن الاعتداءات المتكررة التي شهدتها المباني والمنشآت الحكومية وأثرها على سير العمل فيها، قامت مجموعة من كتائب شهداء الأقصى في 19 أكتوبر بمدينة جنين بإغلاق مكتب المجلس التشريعي ومكاتب الضريبة، بدعوى احتجاجهم على تجاهل وزارة المالية لمطالب عائلات وأسر الشهداء.

وفي 2 ديسمبر قام 12 مسلحاً ينتمون لحركة فتح باقتحام مبنى لتقوية البث التلفزيوني الخاص بتلفزيون وقناة فلسطين الفضائية في خان يونس لعدة ساعات، وذلك للتعبير عن احتجاجهم على تصريحات بعض المسؤولين بوقف التحريض، كما أعلنوا أنه يشكل رسالة لكل مسؤول فلسطيني يريد أن يلتف على المقاومة والانتفاضة، بحسب ما نشرته وسائل الإعلام.

ورغم أن عدداً كبيراً من هذه الاعتداءات كانت تبرر بدعوات ومطالب إصلاح، إلا أن المركز الفلسطيني يرى أنه من غير المقبول أن يتم استغلال مطالب الإصلاح لاقتراف أعمال خطيرة، تهدد حياة المواطنين ومسيرة المجتمع الفلسطيني وأمنه وسلامته، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون الإصلاح مطلباً مبرراً لهكذا جرائم وانتهاكات. ومن هنا فإن السلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة أكثر من أي وقت آخر باتخاذ خطوات عملية وجادة من أجل وضع حد لحالة الانفلات والتدهور الأمني التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفوضى السلاح الذي يشكل ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع الفلسطيني بشكل جدي. وذلك من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية في إنفاذ القانون، والتأكيد على أن أفراد هذه الأجهزة يخضعون هم أيضاً لسيادة القانون، ويتبعون بشكل موحد للقيادة السياسية، لا لجهات وأطراف فلسطينية مختلفة. كما هناك ضرورة للتأكيد على دور القضاء المدني واستقلاله، باعتباره دعامة هامة وأساسية من دعائم النظام الديمقراطي، وعلى أهمية التزام السلطة التنفيذية بالقرارات الصادرة عن السلطة القضائية وتنفيذها وعدم مخالفتها. كما يقع على عاتق النيابة العامة دور كبير في ملاحقة الجناة والمجرمين وتقديمهم للعدالة لينالوا العقاب اللازم، للتأكيد على أن لا جريمة دون عقاب، فأي تقاعس في عمل النيابة العامة سينعكس بشكل سلبي ومباشر على استقرار الأوضاع الداخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك يشدد المركز الفلسطيني على أهمية ودور سيادة القانون، في الحد من ظاهرة الانفلات الأمني، وما يرافقها من ظواهر غريبة على مجتمعنا.

3) العمل بمحاكم أمن الدولة

بتاريخ 27 يوليو 2003 أصدر وزير العدل الفلسطيني السابق عبد الكريم أبو صلاح قراراً بوقف العمل بمحاكم ونيابة أمن الدولة، التي تشكلت بمرسوم رئاسي في 16 فبراير 1995، وتحويل اختصاصاتهم للمحاكم النظامية. وقد لاقى هذا القرار في حينه ترحيباً من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث رأى فيه خطوة إيجابية باتجاه بناء سلطة قضائية مستقلة.

لم يوثق المركز الفلسطيني أية حالة لانعقاد محاكم أمن الدولة في العام 2004، باستثناء محاكمة أربعة متهمين في قضية مقتل ثلاثة أمريكيين في غزة أمام محكمة عسكرية فلسطينية، بتاريخ 7 فبراير 2004، الأمر الذي اعتبره المركز الفلسطيني في حينه وجهاً آخر لمحاكم أمن الدولة، خاصة وأن أياً من المعتقلين الأربعة لم يكن عضواً في أحد الأجهزة الأمنية. وقد تم تحويل هذه القضية لمحكمة الصلح للنظر فيها بعد توجيه عدة انتقادات لمحاكمة المتهمين أمام محكمة عسكرية، وهو ما ينظر له المركز بإيجابية، خاصة وأن هناك قضايا أخرى كانت تنظر في العادة أمام محاكم أمن الدولة، أحيلت لمحاكم مدنية للنظر فيها.[38]

ورغم ذلك ما يزال المركز ينظر بقلق لعدم صدور مرسوم رئاسي ينص على إلغاء محاكم أمن الدولة، مماثلاً لذلك الذي نص على تشكيلها، ويرى أن قرار وزير العدل غير كافٍ، إذ يبقى مرسوم تشكيلها نافذاً في أي وقت. وهذا ما حصل، فبعد أسابيع معدودة على صدور قرار وزير العدل، تم تشكيل محكمة أمن الدولة الجزئية في 2 سبتمبر 2003. ويرى المركز أن احتمال انعقاد هذه المحاكم في أي وقت يشكل خطورة على استقلال السلطة القضائية وعلى المعايير اللازمة لتوفير محاكمة عادلة، لأن محاكم أمن الدولة لا توفر للمتهم الوقت الكافي لتحضير الدفاع عن نفسه، فإجراءاتها تتم بسرعة، دون أن يتم إبلاغ محامي المتهم بالمحاكمة. إضافة إلى ذلك، فإن التقارير الفنية الصادرة عن جهات قضائية مستقلة تغيب عن هكذا محاكمات، كتقارير المعمل الجنائي ومعهد الطب الشرعي. كما أن القضاة الذين تعينهم السلطة التنفيذية لترؤس هذه المحاكم هم من قادة الأجهزة الأمنية، ولا تتوفر فيهم الكفاءة والأهلية. وهذا يشكل انتهاكاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية التي تؤكد على استقلال السلطة القضائية وحيادها، كما تنتهك حق المتهم في الحصول على دفاع عادل يحصل فيه على حقوقه والتزاماته.

[38] .نظرت محكمة بداية غزة في قضية المواطنين محمد محمود أبو قنيص، وابنه رامي، المتهمين بالتخابر مع قوات الإحتلال الإسرائيلي، والتعاون معهم في محاولة الاغتيال الأولى للدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والتي ذهب ضحيتها ثلاثة مواطنين.

لذلك، وإذ يشيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتطورات الايجابية التي شهدها العام 2004، وعدم تسجيل حالة انعقاد واحده لمحكمة أمن الدولة، فإنه يكرر دعوته ومطالبته لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل إصدار مرسوم رئاسي يلغي بموجبه محاكم ونيابة أمن الدولة بشكل نهائي. كما يطالب بإعادة تقديم من تمت محاكمتهم أمام هذه المحاكم إلى القضاء المدني للنظر في قضاياهم.

4) العمل بعقوبة الإعدام

يعتبر الحق في الحياة أحد أهم الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مكفولة في دستور وقوانين أي دولة، انسجاماً مع المواثيق والمعايير الدولية، التي تحظر هذه العقوبة، وتعتبر الحق في الحياة حقاً أساسياً لا يجوز المساس به. وفيما يتعلق بالتشريعات الفلسطينية فإن القانون الأساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور الفلسطيني، لم يتضمن أي مادة تشير إلى حرمة الحق في الحياة، ولم يلغ عقوبة الإعدام، فما زال قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1939، ورقم (16) لسنة 1960، يعمل بهما في قطاع غزة و في الضفة الغربية.

وكان العام 2004 قد شهد صدور سبعة أحكام بالإعدام بحسب توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث صدر في 24 يناير 2004 حكم بالإعدام شنقاً حتى الموت، عن محكمة الجنايات في مدينة غزة، بحق مرتكبي جريمة قتل السائق مجدي هاشم الصفدي، وهما المتهمين رائد فتحي الديب (24 عاماً)، وإياد سليمان عبيد (30 عاماً).

و في 13 إبريل 2004 صدر حكم بالإعدام شنقاً حتى الموت، عن محكمة البداية (الجنايات الكبرى) في مدينة غزة، بحق ثلاثة متهمين في قضية اختطاف واغتصاب وقتل الفتاة ميادة أبو لمظي، والمتهمون الثلاثة هم إيهاب ذيب أبو العمرين (24 عاماً)، ورامي محمد جحا (24 عاماً)، و عبد الفتاح محمد سمور (24 عاماً).

إضافة إلى تلك الأحكام فقد صدر في 29 نوفمبر حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت عن محكمة بداية غزة، بحق المواطنين محمد محمود أحمد أبو قينص، 51 عاماً، وابنه رامي، 22 عاماً، من سكان مدينة غزة، بعد إدانتهما بالتخابر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، والاشتراك قصداً مع سبق الإصرار والترصد مع جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) في محاولة الاغتيال الأولى للدكتور عبد العزيز الرنتيسي، أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية – حماس، التي وقعت في 10 حزيران 2003. وقد أدت تلك الجريمة في حينه إلى إصابة الرنتيسي وابنه، ومقتل ثلاثة مواطنين بينهم مرافقه. إلا أن تلك الأحكام لم تنفذ بعد، حيث لا زالت بانتظار عرضها على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية للمصادقة عليها.

إن المركز الفلسطيني يشير بارتياح إلى قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات عملية في ملاحقة الأشخاص الذين ثبت قيامهم بجرم معين، وتقديمهم لمحاكم مدنية لينالوا محاكمة عادلة، وليس من قبل محكمة أمن الدولة التي لا تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة. ويرى المركز أن هذه الخطوة تساهم في تعزيز دور السلطة القضائية واستقلالها. ورغم أن المركز يدين هذه الجرائم، ويدين مرتكبيها، إلا أنه يجدد موقفه المناهض لعقوبة الإعدام، وهي عقوبة قاسية وتنتهك الحق في الحياة. ويطالب المركز السلطة الوطنية الفلسطينية بإلغائها، تماثلاً مع المعايير والمواثيق الدولية، خاصة وأنه ثبت من التجربة أن عقوبة الإعدام لم ولن تشكل رادعاً حقيقياً للجريمة. كما يطالب المركز بإعادة النظر في أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم أمن الدولة، وعرضها على القضاء المدني، باعتبار أنه لا يتوفر فيها معايير المحاكمات العادلة. كما ويناشد الرئيس بعدم المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة، والاكتفاء بعقوبة السجن.

5) الاعتقال غير القانوني

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004 العديد من حالات الاعتقال غير القانوني التي نفذتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة، مما يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، التي تؤكد على عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو اعتقاله، أو تقييد حريته، أو منعه من التنقل دون إذن قضائي. وهو ما يشدد عليه أيضاً قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001. ورغم أن هذا العام شهد تراجعاً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال بشكل غير قانوني، إلا أن عدم قيام السلطة التنفيذية بإغلاق هذا الملف بشكل نهائي من شأنه أن يشكل تهديداً لأمن وسلامة المواطنين، وتقويضاً لمبدأ سيادة القانون.

وكان من ضمن الحالات التي وثقها المركز مخالفة أجهزة الأمن الفلسطينية لقرار صادر عن محكمة صلح غزة بتاريخ 14 مارس 2004 بالإفراج عن أربعة مواطنين تحتجزهم منذ عدة أشهر على خلفية الاشتباه بضلوعهم في انفجار أودى بحياة ثلاثة أمريكيين شمال غزة في 15 أكتوبر 2003، حيث استمر احتجازهم. وفي 21 إبريل فر ثلاثة منهم من سجن غزة المركزي بمساعدة من لجان المقاومة الشعبية، فيما أعلن المعتقل الرابع عن إضرابه عن الطعام بتاريخ 29 أغسطس لحين الإفراج عنه وفقاً لقرار المحكمة.

وفي دليل آخر على انتهاك أجهزة الأمن الفلسطينية للقانون وعدم احترام سيادته، فإن أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا يزال معتقلاً منذ 15 يناير 2002 وحتى اللحظة لدى أجهزة الأمن الفلسطينية، حيث تم نقله في 1 مايو إلى سجن أريحا المركزي، وذلك بالرغم من صدور قرار بتاريخ 3 يونيو 2002 من محكمة العدل العليا الفلسطينية بعدم قانونية اعتقاله، وبضرورة الإفراج عنه. وكان اعتقال سعدات قد تم استجابة لضغوط أمريكية وإسرائيلية، حيث تزعم إسرائيل أن سعدات يقف وراء مقتل وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي في 17 أكتوبر 2002.

وكان من بين الشكاوى التي تلقاها المركز قيام جهاز الاستخبارات العسكرية باحتجاز أربعة مواطنين من عائلة المصري في قطاع غزة بتاريخ 19 سبتمبر وحتى 12 ديسمبر 2004 حيث أفرج عنهم، دون التحقيق معهم أو عرضهم على قاض لتوقيفهم أو لتمديد توقيفهم. وبتاريخ 28 سبتمبر، توجه المركز بكتاب للنيابة العامة للاستفسار عن أسباب اعتقالهم، ولكن للأسف لم يكن لدى النيابة علم بالقضية، وفي ردها الذي تلقاه المركز في اليوم التالي، ذكرت النيابة بأنها قد وجهت كتاب للاستخبارات العسكرية لإفادتها حول الموضوع. وتعيد هذه القضية إلى الأذهان سجلاً حافلاً بمثل هذه التجاوزات من قبل الأجهزة الأمنية، وتقصيراً واضحاً من جانب النيابة العامة والجهات الأخرى المخولة بموجب القانون في ضمان أن لا يوجد أحد رهن الاحتجاز إلا وفقاً لأحكام القانون.

كما كان المركز الفلسطيني قد توجه إلى القضاء الفلسطيني للنظر في 9 حالات اعتقال بشكل غير قانوني، تم الإفراج عن ثلاثة منهم أثناء سير إجراءات المحاكمة، فيما أصدرت المحكمة قرارين بالإفراج عن اثنين من المعتقلين، لا يزال أحدهما حتى الآن معتقلاً. حيث قام جهاز المخابرات العامة باعتقال المواطن محمد على عيشان بتاريخ 22 أبريل 2002 لأسباب أمنية. وإثر متابعة محامي المركز الفلسطيني لقضيته أمام القضاء الفلسطيني صدر حكم من المحكمة بالإفراج عنه بتاريخ 10 فبراير 2004، لكن حتى لحظة إعداد هذا التقرير فإن عيشان لا يزال معتقلاً لدى جهاز المخابرات العامة، كما لم توجه أي لائحة اتهام له. ويشكل ذلك دليلاً واضحاً على استمرار الاستهتار بالسلطة القضائية، وعدم احترام القرارات الصادرة عنها.

وبالرغم من أن المركز الفلسطيني لم يوثق حالات تعذيب وسوء معاملة معتقلين، إلا أن ذلك لا يعتبر دليلاً على عدم تعرض المعتقلين للتعذيب، وللمعاملة المهينة، خاصة وأن شيئاً ما لم يتغير في مسؤولي وعناصر الأجهزة الأمنية، فما زالوا كما ظهر في حالات الاعتقال المشار إليها سابقاً ينتهكون القانون وقرارات المحاكم المدنية بشكل خطير وسافر، بشكل لا يدلل على وجود تغير نحو الأفضل في طريقة معاملة المعتقلين.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة بالغة لاستمرار هذه الانتهاكات الصادرة من جهات رسمية، يفترض أن تطبق القانون وتحمي حقوق المواطنين. ويعتبر أن هذه الاعتقالات تشكل تقويضاً لمبدأ سيادة القانون، ولمبدأ الفصل بين السلطات، كما يرى فيها عدم احترام للقرارات الصادرة عن القضاء المدني الفلسطيني. ويطالب بضرورة التزام السلطة التنفيذية بالقانون، وباحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتقديم كافة الضالعين في حالات الاعتقال غير القانوني من مسؤولين وموظفين للقضاء.

6) ضعف أداء النيابة العامة

يعد منصب النائب العام أحد المناصب الأساسية والهامة، الهادفة إلى تحقيق سيادة القانون وتطبيقه، وحماية حقوق المواطنين. باعتبار أن النائب العام هو القيم على الحق العام، حيث يقوم بالتحقيق في الجرائم والمخالفات، ورفع الدعوى القضائية وتوليها. ولم يشهد هذا العام أي تطور ملحوظ على عمل النيابة العامة، حيث شهد العام 2004 تقصيراً واضحاً في عملها، انعكس بشكل كبير على الوضع الداخلي في الأراضي الفلسطينية، وحالة الانفلات الأمني والإضطرابات الداخلية التي حدثت، وذلك بسبب تقاعس النيابة العامة عن ملاحقة الجناة والمجرمين، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة. وقد ساهم في هذا التردي الذي يشهده دور النيابة، قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مستمر بالتدخل في عملها، والانتقاص من هيبتها.

وكدليل على تقصير النيابة العامة في متابعة حوادث ومخالفات مختلفة من بينها حوادث القتل والإصابة جراء إطلاق النار في المظاهرات والمسيرات السلمية، قام المركز الفلسطيني بتوجيه رسالة في 7 يوليو 2004، إلى النائب العام الفلسطيني، يستوضح من خلالها الإجراءات ونتائج التحقيق التي توصلت لها النيابة حول 13 حادثة قتل، و21 إصابة جراء قضايا سوء استخدام السلاح في المسيرات السلمية. ونتيجة تأخر رد النيابة قام المركز بإرسال رسالة أخرى في 19يوليو، يستوضح فيها بشأن الرسالة الأولى، فجاء رد النائب العام بتاريخ 25 يوليو، يوضح فيها أنه " تم مخاطبة النيابات المختصة في محافظات الوطن حسب الاختصاص المكاني لتلك القضايا للإفادة بهذا الشأن. وسنوافيكم بالمطلوب في حينه." وفي 21 أغسطس عاد المركز وأرسل رسالة ثالثة، مؤكداً فيها أنه لم يتلق رد من النائب العام باستثناء الرد الوارد في 25 يوليو. وبتاريخ 25 سبتمبر جاء رد النائب العام، مرفقاً بشكل مفصل نتائج التحقيقات والمعلومات التي لديهم حول 9 قضايا فقط، من أصل 34 قضية استفسر المركز عنها في رسائله بشأنها. مما يؤكد عدم جدية النيابة في التحقيقات، وفي ملاحقة الجناة، فقد أفادت النيابة أن هناك 6 حوادث قتل وإصابة، وقعت جميعها في قطاع غزة، لم يكن لدى النيابة علم بشأنها، الأمر الذي يجده المركز الفلسطيني مستغرباً، إذ أنه من المعروف أن معظم حالات القتل أو الإصابة تصل إلى المستشفيات، حيث تقوم الشرطة بمتابعة جميع الحوداث التي تصل إلى المستشفيات.

وإضافة إلى هذا التقصير والتقاعس الملحوظ من قبل النيابة العامة في ملاحقة الجناة، فهناك عدم احترام وإهمال في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية، الأمر الذي يشكل مخالفة لأوامر مشروعة بموجب القانون، حيث لم تقم النيابة بأي إجراءات من شأنها منع هذه الظاهرة، وتطبيق قرارات المحاكم. وفيما يتعلق بالاعتقالات فإنها لا زالت تتم بشكل غير قانوني، دون إذن من النائب العام، كما لا يتم توجيه تهم محددة للمعتقل، أو تقديمه للقضاء لتمديد فترة توقيفه أو النظر في خلفية اعتقاله، الأمر الذي يشكل مخالفة صارخة للقانون. وهذا ينطبق بشكل خاص على تلك الاعتقالات التي تنفذها الأجهزة الأمنية المختلفة. ومن جهة أخرى فإن النيابة العامة لا تتعامل بشكل جدي مع عشرات الشكاوى المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومن بين 28 شكوى قدمها المركز الفلسطيني للنائب العام خلال العام 2004، لم يتلق المركز سوى 9 ردود من النيابة العامة.

7) ضعف أداء السلطة التشريعية

شهد العام 2004 انتهاء أعمال الدورة الثامنة للمجلس التشريعي وبدء أعمال الدورة التاسعة التي استمرت خلال العام، في ظل تصعيد مستمر في جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في كافة أنحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد انعكس هذا التصعيد على أداء المؤسسات الفلسطينية، بما فيها المجلس التشريعي الفلسطيني، وأثرت حتى على التئامه بكامل أعضائه في إحدى مقريه في مدينتي غزة ورام الله.

إن انعقاد المجلس التشريعي بحد ذاته لا يتم إلا بموافقة إسرائيل، من خلال إصدار تصاريح المرور لأعضائه في تنقلهم بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى عندما تصدر تصاريح المرور هذه، إيذاناً منها بالموافقة على عقد جلساته، فإنها تحجبها عن الكثير من الأعضاء وبالتالي تمنع مشاركتهم الفعلية في الجلسات. ويضاف إلى جملة الانتهاكات هذه، استمرار اعتقال قوات الاحتلال لعضو المجلس التشريعي مروان البرغوثي منذ 15 أبريل 2002، واعتقالها لعضو المجلس التشريعي حسام خضر منذ مارس 2003.

ونتيجة لتلك الإجراءات لم يتمكن المجلس التشريعي من الانتظام في جلساته بشكل طبيعي. كما لم تتمكن لجان المجلس، التي تضم في أحياناً كثيرة أعضاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، من الالتئام بشكل منتظم، حيث أضطر أعضاؤها إلى عقد اجتماعات منفصلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى تلك الاجتماعات المنفصلة كانت، في معظم الأحيان، تعطل، نتيجة لعدم قدرة الأعضاء على الوصول إلى أماكن انعقادها، جراء الحصار الداخلي الذي تفرضه قوات الاحتلال على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

وقد سعى المجلس جاهداً لتطوير آليات بديلة لضمان أدائه لعمله خلال السنوات الثلاث الماضية في ظل المعيقات الموضوعية التي تفرضها قوات الاحتلال والمتمثلة في إجراءات الحصار والإغلاق. وكان أبرز هذه الآليات استخدام تقنية الفيديو كونفرنس (Video Conference) التي تتيح نقل الصوت والصورة بشكل مباشر بين أماكن محددة. ولكن حتى هذه الآلية لم تكن إلا تعويضاً جزئياً لا يغني البتة عن الحاجة لاجتماع المجلس بشكل طبيعي.

ومع الإدراك التام من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لحجم المعيقات والعقبات التي تعترض عمل المجلس التشريعي المتصلة بجرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال، إلا أن تقييم أداء المجلس التشريعي خلال العام 2004 على مستوى المساحات المتبقية من عمله لم يكن بحجم التوقعات، خصوصاً في مجالي التشريع والرقابة.

وتبقى أهم الإشكاليات التي تواجه المجلس التشريعي خلال السنوات الماضية، هي انتهاء المدة القانونية لولاية المجلس التشريعي في العام 1999 دون إجراء انتخابات جديدة. الأمر الذي يعتبر مساساً خطيراً بالديمقراطية ومبدأ الانتخابات الذي يعتبر الآلية التي يفوض من خلالها الشعب ممثلين عنه لممارسة الحكم. فمن المعروف أن تفويض الشعب من خلال الانتخابات هو تفويض مؤقت لفترة محددة وبانتهاء هذه الفترة يتعين العودة للشعب من أجل تفويض جديد من خلال انتخابات جديدة. وعدا عن أهمية الانتخابات الدورية في التعبير عن إرادة الشعب وحقه في تفويض من يشاء لممارسة الحكم تعتبر الانتخابات بحد ذاتها آلية للرقابة والمحاسبة من قبل الشعب على ممثليه المنتخبين.

ومن أبرز الملاحظات على أداء المجلس التشريعي خلال العام المنصرم، فشله في ملء المقاعد الشاغرة والتي يبلغ عددها أربعة مقاعد. وكان د. حيد عبد الشافي، النائب عن دائرة غزة قد تقدم باستقالته من المجلس العام 1998. كما توفي أعضاء المجلس التشريعي الثلاث، وجيه ياغي، النائب عن دائرة غزة؛

أحمد إرشيد، النائب عن دائرة جنين؛ وسلوم الكاهن، النائب عن دائرة نابلس. ولم يدرج المجلس هذا الأمر في جدول أعماله على مدى السنوات الماضية. وعلى ذلك انتهت الدورة الثامنة دون أن يتمكن المجلس من ملء الشواغر الأربعة من أعضاء المجلس.

وشهدت الأسابيع الأخيرة تطورات إيجابية على صعيد بنية السلطة الوطنية الفلسطينية، عقب وفاة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004، والانتقال الهادئ والسلمي للسلطة. وعلى ضوء ذلك، تولي رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، روحي فتوح رئاسة السلطة لمدة لم تتجاوز الشهرين. وخلال هذه الفترة شهد المجلس التشريعي نشاطاً ملحوظاً على مستوى مناقشة وإقرار عدد من القوانين الهامة. كما صادق رئيس السلطة، روحي فتوح على عدد من القوانين الهامة، من بينها "قانون رقم (5) لسنة 2004، بشأن تعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 5 لسنة 1996". تلتقي هذه التعديلات مع مطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحل اللجنة العليا للانتخابات وتحويل صلاحياتها إلى لجنة الانتخابات المركزية لتكون الجهة المشرفة على الانتخابات العامة والمحلية في آنٍ واحد بعد عام من التعديلات، وإقرار مبدأ التمييز الايجابي للمرأة في انتخابات مجالس الهيئات المحلية. فقد نصت المادة (1) من قانون رقم 5 لسنة 2004، على أن "يعدل مسمى اللجنة العليا الانتخابات الواردة في المادة (1) من القانون رقم 5 لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية ليصبح لجنة الانتخابات المركزية ويكون تعريفها على النحو التالي: لجنة الانتخابات المركزية: هي الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسئولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها." ونصت المادة 34 من القانون المعدل على أن "تمارس لجنة الانتخابات العليا مهامها لمدة عام وبعد ذلك تباشر لجنة الانتخابات المركزية صلاحياتها....وتلغى أينما وردت عبارة اللجنة العليا للانتخابات في قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم 5 لسنة 1996 ليحل مكانها عبارة لجنة الانتخابات المركزية." وفيما يتعلق بإقرار التمييز الايجابي لصالح المرأة، نصت المادة (28) من القانون المعدل على أنه "حيثما رشحت امرأة يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين، لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات."

وفي ضوء هذه التعديلات، أجريت المرحلة الأولى من انتخابات هيئات المجالس المحلية في الضفة وغزة. ففي 23 ديسمبر أجريت الانتخابات في 26 هيئة محلية في الضفة الغربية، واستكملت المرحلة الأولى أثناء إعداد هذا التقرير في 10 هيئات محلية في قطاع غزة بتاريخ 27 يناير 2005.

وأثناء إعداد هذا التقرير أيضاً أجريت انتخابات الرئاسة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في 9 يناير 2005، تولى على إثرها محمود عباس، رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن ثم عاد روحي فتوح إلى ممارسة صلاحياته كرئيس للمجلس التشريعي الفلسطيني.

8) الحق في حرية الرأي والتعبير

يعد الحق في حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية الواجب توافرها في أي نظام ديمقراطي، بحيث يتمتع المواطنون في هذا النظام بحقهم في تبني الآراء والأفكار والمعتقدات التي يريدون، والتعبير عنها ونشرها وتداولها بشتى الطرق والوسائل، دون تعرضهم للتهديد أو الإكراه.

لم يطرأ أي تغيير يذكر على الجانب القانوني المتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير، فلا تزال القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية تضع العديد من القيود على ممارسة هذا الحق، بشكل يبقي التناقض صارخاً بينها وبين القانون الأساسي الفلسطيني. فالمتابع لحالة الحق في حرية الرأي والتعبير فلسطينياً، يجد أن هناك العديد من القيود القانونية المفروضة على ممارسة هذا الحق، ومن أهمها قانون المطبوعات والنشر الصادر بمرسوم رئاسي في يونيو 1995 عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات. ولا

يزال العمل بهذا القانون جاري دون عرضه على المجلس التشريعي المنتخب في يناير 1996، رغم وجود حاجة ماسة لتعديله ليتلاءم مع الحريات التي نص عليها القانون الأساسي الصادر في يوليو 2002، وليتلاءم مع المعايير والمواثيق الدولية التي تولي اهتماماً خاصاً لهذا الحق.

إضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ماسة لإلغاء كافة المراسيم والقوانين الأخرى التي تنتهك هذا الحق، مثل المرسوم الرئاسي رقم (3) الصادر لسنة 1998 بشأن " تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض"، الذي يمس بشكل سافر وخطير حق المواطنين في حرية الرأي والتعبير، خاصة فيما يتعلق بالمواقف والآراء السياسية، والذي لا يزال ساري المفعول، حيث أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل أمراً بإعادة نشره والتأكيد عليه في 21 يوليو 2003.

ورغم أن هناك تراجعاً في مستوى الانتهاكات الصادرة عن السلطة الفلسطينية خلال العام 2004، إلا أن هذه الفترة شهدت تزايداً ملحوظاً في الانتهاكات الصادرة عن جهات مجهولة أو معلومة، يرتبط بعضها بقوى سياسية.[39] ولا يعتبر تراجع الانتهاكات الرسمية دليلاً على تحسن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بقدر ما يعتبر ضعفاً في المؤسسة الرسمية الفلسطينية بأجهزتها المختلفة، وهذا الضعف راجع بطبيعة الحال إلى اعتداءات قوات الاحتلال المتكررة على المؤسسات الفلسطينية، ومقرات الأجهزة الأمنية والسجون. خاصة وان هذا التراجع لم يرافقه أي تعديلات على القوانين الصادرة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتضمن مواد تتعارض مع المعايير والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فلم يتم إلغاء أياً من المراسيم والقرارات التي تقيد حق المواطنين في تبني الآراء التي يريدون والتعبير عنها. وفيما يتعلق بتزايد الانتهاكات التي تقيد ضد مجهولين، فإن السبب الذي يقف وراء تزايدها هو حالة الفوضى والفلتان الأمني الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، و الصراعات الداخلية بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إضافة إلى أن القانون لا يزال مهمشاً، فحتى الجهات الرسمية لا تقوم بتطبيق أحكامه، ولا يتم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. كما ساهم تقاعس النيابة العامة عن ملاحقة الجناة في زيادة عدد هذه الانتهاكات، و تفاقم حالة الفلتان الأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

وكان من ضمن الانتهاكات التي تمارسها السلطة الوطنية الفلسطينية بحق المواطنين على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير، استمرار اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات بشكل مخالف للقانون، حيث لا يزال محتجزاً في سجن أريحا، رغم أن محكمة العدل العليا الفلسطينية والتي تعتبر أعلى هيئة قضائية فلسطينية، كانت قد أصدرت قراراً بتاريخ 3 يونيو 2002، يقضي بعدم قانونية اعتقال سعدات، وضرورة الإفراج عنه، لعدم وجود تهم محددة بحقه.

على صعيد آخر، وثق المركز الفلسطيني خلال العام 2004، عدداً كبيراً من الانتهاكات التي تعرض لها عدد من الصحفيين و المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار الصراعات الدائرة بين مختلف الفصائل الفلسطينية والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية. ففي يوم الخميس الموافق 8 يناير 2004، اعترض خمسة مسلحين ملثمين سيارة يستقلها مراسل قناة العربية في غزة سيف الدين شاهين، حيث أجبروه على الترجل من السيارة وانهالوا عليه بالضرب في أنحاء مختلفة من جسده، مما أدى إلى إصابته برضوض في أنحاء مختلفة من جسده. ومن ثم أطلقوا بعض الأعيرة النارية في الهواء قبل أن يلوذوا بالفرار، بعد أن أخبروه أنهم ينتمون لحركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح"، محذرينه من ذكر أو التطرق لاسم الحركة في تقاريره.

وفي اعتداءات أخرى تشكل تهديداً لحق الصحفيين في ممارسة عملهم وحقهم في حرية الرأي والتعبير، تعرض عدد من الصحفيين لتحذيرات وتهديدات على خلفية إثارة أو تغطية مواضيع تثير حفيظة جهات

---

[39] . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجى الرجوع للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ***تقرير حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: 1 يونيو 2003 _ 31 أغسطس 2004.*** 27 أكتوبر 2004.

معينة. وكان من بين الصحفيين الذين تلقوا تهديدات الكاتب الصحفي عدلي صادق، حيث وجد يوم السبت الموافق 21 أغسطس رسالة ملقاة داخل حديقة منزلة، مذيلة بتوقيع " وحدة الرد السريع"، فيها تهديد بالقتل دون ذكر خلفية هذا التهديد.

وكانت هبة عكيلة مراسلة قناة الجزيرة الفضائية قد تلقت اتصالاً هاتفياً من مجهول، هددها فيه بالاعتداء عليها وتشويهها، مؤكداً أنهم يرصدون كافة تحركاتها، منذ لحظة خروجها من المنزل وحتى عودتها، وذلك على خلفية عدم ذكرها لأسماء الشهداء الذين سقطوا في المسيرة التي استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة رفح بتاريخ19 مايو 2004، في التقرير الذي أعدته للقناة حول الموضوع. كما ذكرت عكيلة أنها تعرضت لتهديدات أخرى ومحاولات للتدخل في عملها من جهات مختلفة، لكنها بحسب ما ذكرت لم تصل لدرجة التهديدات المباشرة مثل التهديد سابق الذكر.

كما تعرضت مكاتب قناة الجزيرة الفضائية والعربية ومكتب وكالة الأنباء الفرنسية لتهديدات، وذلك على خلفية تداول المكاتب المذكورة للبيان الذي أصدرته كتائب شهداء الأقصى في يوليو 2004 ضد موسى عرفات قائد قوات الأمن الوطني في محافظات قطاع غزة.

إضافة إلى الانتهاكات السابقة فقد وثق المركز الفلسطيني عدداً من الاعتداءات التي تمس مؤسسات إعلامية، حيث تعرض مبنى تلفزيون القدس التربوي، التابع لجامعة القدس في مدينة البيرة، لاقتحام من قبل ثلاثة ملثمين مسلحين وذلك في الساعة الرابعة من فجر يوم الاثنين 2 فبراير 2004. حيث قام المعتدون بضرب الموظفين الموجودين في المقر، ومن ثم قاموا بتكسير وإطلاق النار على الأجهزة في غرفة البث، ودمروا معظم الأجهزة الموجودة في غرفة التحكم الرئيسية. وقدرت الخسائر الناجمة عن هذا الاعتداء بـ 18 ألف دولار أمريكي. ومن ثم غادروا المكان دون أن يقدموا أي مبرر لهذا الاعتداء. وقد قامت إدارة التلفزيون بتقديم بلاغ للشرطة، ولوزارة الإعلام والمجلس التشريعي، ومن ثم تقدموا ببلاغ للمخابرات العامة والأمن الوقائي، لكن لم يتم التوصل للجناة حتى هذه اللحظة.

وفي اليوم التالي وبعد عودة الموظفين العاملين في مجلة الدار الأسبوعية إلى مقر المجلة لاستئناف عملهم، بعد انقضاء إجازة عيد الأضحى المبارك، فوجئوا بأن مقر الجريدة قد تم اقتحامه والعبث بمحتوياته وتدمير كل ما به من أجهزة وأثاث. ورغم أنه من غير الواضح خلفية هذا الاعتداء، إلا أنه من المرجح أن يكون بسبب المواد الصحفية النقدية المتعلقة بالشأن الفلسطيني الداخلي التي تنشرها المجلة.

كما تم الاعتداء على سيارة تعود للصحفي منير أبو رزق، مدير مكتب صحيفة الحياة الجديدة في مدينة غزة. ففي الساعة الثانية من فجر يوم الجمعة الموافق 13 فبراير 2004، أيقظه الجيران وأخبروه أن حريقاً يشب في سيارته، التي كانت متوقفة أسفل العمارة التي يسكنها في حي تل الهوى بمدينة غزة، وقد أظهرت التحقيقات التي أجرتها الشرطة أن الحريق الذي حول السيارة إلى ركام كان بفعل فاعل، استخدم زجاجة بنزين لإحراق السيارة.

وفي حادث اعتداء آخر، قام خمسون مسلحاً بالسيطرة على مبنى الإرسال والبث التابع لتلفزيون فلسطين في خان يونس، وذلك في حوالي الساعة السابعة من صباح يوم السبت الموافق 28 فبراير 2004، واستمر بقاؤهم في المبنى الذي كان يتواجد فيه اثنين من الفنيين ساعة اقتحامه، حتى الساعة الثالثة من ظهر نفس اليوم. وجاء هذا الاعتداء في محاولة من المسلحين للضغط على السلطة التنفيذية وقيامها بالاستجابة لمطلبهم بتفريغ مجموعة من عناصر كتائب شهداء الأقصى وعددهم خمسون شخصاً على أجهزة الأمن الفلسطينية. وتكمن خطورة هذه الحوادث التي تشكل تكريساً لحالة التسيب والفوضى والفلتان الأمني، في استباحة وانتهاك حرمة مؤسسات إعلامية، يجب أن تتمتع بالحماية والأمان، وهو ما عجزت السلطة الوطنية الفلسطينية عن توفيره، لهذه المؤسسات وللعاملين فيها على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات لم تطال الصحفيين فقط، بل طالت أيضاً مسئولين فلسطينيين، حيث أدت الإضطرابات الداخلية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، والتي تفاقمت في شهر يوليو 2004 إلى العديد من الانتهاكات والاعتداءات، ورغم أنها مرتبطة بشكل كبير بالصراعات الداخلية التي تشهدها السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنها ترتبط أيضاً بتوجهات الأفراد وتصريحاتهم، التي قد تثير غضب أطراف الصراع الداخلي. فيوم الأربعاء الموافق 21 يوليو، قام مسلحون فلسطينيون مجهولو الهوية بإطلاق النار على الوزير السابق وعضو المجلس التشريعي نبيل عمرو، أثناء تواجده في منزله، مما أدى إلى إصابته برصاصتين في قدمه اليمنى، نقل على إثرها للعلاج في مستشفى الشيخ زايد بمدينة رام الله ومنها إلى الأردن ثم إلى ألمانيا، حيث بتر جزء من ساقه.

وبغض النظر عن الجهة التي تقف خلف هذه الاعتداءات والانتهاكات، فإنه مما لا شك فيه أنها تترك آثاراً سلبية تنعكس على الصحفيين وعلى طبيعة عملهم، بشكل خاص، وعلى كافة المواطنين بشكل عام، بحيث يصبح لدى المواطنين رادع داخلي يمنعهم من التعبير عن أفكارهم وآراءهم بشكل حر، ويمنعهم من تناول قضايا هامة قد تثير حفيظة جهة أو طرف من الأطراف الرسمية وغير الرسمية. كما تشكل هذه الممارسات تقويضاً لمبدأ سيادة القانون، وتهديداً لأمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين، خاصة وأن السلطة الوطنية الفلسطينية المكلفة بتوفير الحماية لكافة فئات المواطنين تتقاعس عن أداء واجباتها المنوطة بها، فلا تقوم بالتحقيق بشكل جدي في هذه الاعتداءات، وملاحقة الجناة وتقديمهم للقضاء. كما وأنها تتجاهل تطبيق القوانين حتى تلك التي تحتاج لتعديل بحيث تتلاءم مع المعايير والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومع القانون الأساسي الفلسطيني.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يدين هذه الانتهاكات والاعتداءات المتكررة الخاصة بالحق في حرية الرأي والتعبير، ويدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى احترام هذا الحق، واحترام الحريات الصحفية. كما ويدعوها إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر وإلغاء كافة القرارات والمراسيم التي تتعارض بشكل صارخ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع القانون الأساسي، بشكل يكفل تمتع المواطنين والصحفيين بحقهم الدستوري في حرية الرأي والتعبير. كما يدعو النيابة العامة إلى التعامل بشكل جدي مع قضايا الانتهاكات والاعتداءات هذه، وملاحقة الجناة وتقديمهم للقضاء، والاضطلاع بدورها في حماية المواطنين وتطبيق القانون.

9) الحق في التجمع السلمي

يعتبر الحق في التجمع السلمي حقاً مرتبطاً بالحق في حرية الرأي والتعبير، إذ أنه أحد أشكال التعبير عن الرأي، وأحد وسائل المشاركة والتعددية السياسية، الضرورية لبناء نظام حكم ديمقراطي. وهو يعني قدرة المواطنين على عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية، بهدف التعبير عن رأي أو موقف سواء بالتأييد أو الاعتراض، أو للاحتجاج على سياسة محددة، وذلك لإيصال موقف منظمي التجمع والمشاركين فيه للمعنيين والمسئولين، والضغط عليهم لتحقيق مطالبهم. وبطبيعة الحال فإن ممارسة هذا الحق يجب أن لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع حقوق وحريات باقي المواطنين، كما ينبغي الحفاظ على الطابع السلمي للتجمع، حيث يحظر حمل السلاح أو الاعتداء على أي من الممتلكات العامة والخاصة، ويحظر الدعوة إلى الكراهية وتعزيز النعرات العشائرية والطائفية والعرقية.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية، قد أصدرت 28 ديسمبر 1998 قانون الاجتماعات العامة رقم (12)، وهو قانون يتماثل تماماً مع المعايير الدولية وينسجم مع ما نص عليه القانون الأساسي الذي صدر فيما بعد. ورغم هذه الروح الديمقراطية إلا أن السلطة التنفيذية قامت بنسفها بالكامل حين نشرت في الصحف الفلسطينية قراراً صادراً عن مدير عام الشرطة الفلسطينية في 29 فبراير 2000، يمنع عقد الاجتماعات

العامة دون الحصول على إذن مسبق من مدير الشرطة. وحين قام عدد من منظمات المجتمع المدني بانتداب المحاميين راجي الصوراني ويونس الجرو للجوء للقضاء في محاولة لإلغاء هذا القرار، أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات بتاريخ 30 إبريل 2000 اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة، بصفته وزيراً للداخلية. وتضع هذه اللائحة التي صدرت بعد يوم على صدور قرار المحكمة الذي يقضي بوقف العمل بهذا القرار لحين الفصل في الطلب، تضع العديد من القيود والعقبات على ممارسة المواطنين لحقهم في التجمع السلمي، حيث جاءت منسجمة بشكل كلي مع قرار مدير عام الشرطة، إذ أعطت صلاحيات واسعة لمدير الشرطة، فله أن يرفض عقد أي تجمع سلمي في حال رأى أنه يتعارض مع" القانون والنظام العام"، الأمر الذي يعتمد على رأي وموقف مدير الشرطة خاصة في ظل عدم وضوح المقصود " بالنظام العام". كما أعطت لرجال الشرطة الحق في التدخل وفض المتجمعين، إضافة إلى أنها فرضت على منظمي التجمع مراعاة أحكام المرسوم الرئاسي رقم (3) لسنة 1998، بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، الذي ثار حوله جدل كبير.

وقد تعرض هذا الحق لانتهاكات عدة خلال العام 2004 من قبل السلطة التنفيذية ومن قبل المنظمين والمشاركين في التجمعات المنعقدة[40]. وفيما يتعلق بانتهاكات السلطة التنفيذية فلم يشهد العام 2004 تدخلات من قبل الأجهزة الأمنية في فض التجمعات، باستثناء انتهاك واحد تمكن المركز الفلسطيني من توثيقه، بالرغم من تنظيم العديد من التجمعات والمظاهرات والمسيرات، لكن معظمها كان مؤيداً للسلطة الوطنية ولرئيسها الراحل ياسر عرفات ومنددة بممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما أدى ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى عدم التصدي لتلك التجمعات التي ينظمها المواطنون، إضافة إلى أن معظم التجمعات التي تم تنظيمها، وخاصة في النصف الثاني من العام 2004 نظمتها الأجهزة الأمنية نفسها.

وكانت المسيرة السلمية التي وثقها المركز قد نظمت في حوالي الساعة الثانية من يوم الخميس الموافق 22 يناير 2004، حيث توجه المتظاهرون من وسط مدينة نابلس إلى مقر المحافظة في المقاطعة، وذلك للاحتجاج على اعتقال مجموعة من كوادر حركة المقاومة الإسلامية حماس، واحتجازهم في سجن نابلس المركزي المحاذي للمقاطعة. ومع اقتراب المشاركين في المسيرة من المقر، قام أحد أفراد الشرطة الفلسطينية بفتح النار باتجاه المشاركين، مما أدى إلى إصابة المواطن عبد الناصر فايز صوافطة (33 عاماً) بعيار ناري في الرأس، سقط على إثرها قتيلاً.

وفيما يتعلق بالتجمعات الأخرى التي تمكن المركز الفلسطيني من توثيقها فقد قام منظموها والمشاركون فيها من انتهاك قواعد وأسس التجمع السلمي، حيث قام المتظاهرون بحمل الأسلحة النارية، معرضين حياة المواطنين للخطر، ومهددين الأمن والسلامة العامة[41]. فيما يعتبر مخالفة للمواثيق والمعايير الدولية، وللقانون الأساسي، وقانون الاجتماعات العامة رقم (12)، إضافة إلى المخالفة الصارخة لقانون الأسلحة والذخائر رقم (2) لسنة 1998، الذي يحظر بشكل كلي التظاهر بحمل السلاح، كما يحظر حمله في المحلات العامة والمؤتمرات والاجتماعات والحفلات العامة والأفراح.

وكان من أبرز الانتهاكات التي وثقها المركز الفلسطيني بهذا الخصوص ما حصل صباح يوم الاثنين الموافق 5 يناير 2004، حيث كان عدد من أنصار حركة المقاومة الإسلامية حماس يقومون بالإعداد لمهرجان تأبيني في ساحة منتزه جامعة الأزهر، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد يحي عياش. وفي هذه الأثناء

---

[40] . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجى الرجوع للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ***تقرير حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: 1 يونيو 2003 31 أغسطس 2004***. 27 أكتوبر 2004.

[41] .للمزيد من التفاصيل حول حوادث القتل والإصابة نتيجة إطلاق النار في المسيرات السلمية يرجى الرجوع للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ***تقرير خاص حول حوادث القتل والإصابة جراء إطلاق النار في المظاهرات والمسيرات السلمية(28 سبتمبر 2000 26 سبتمبر 2004)***. 27 سبتمبر 2004.

حضر عدد من أفراد الشرطة لإجراء تدريباتهم في نفس المكان، قام عندها عدد من أفراد شبيبة فتح في جامعة الأزهر برشق أنصار الكتلة الإسلامية بالحجارة، تطور الأمر إلى حد تبادل الطرفين الرشق بالحجارة والزجاجات الفارغة، وإلى استخدام القنابل يدوية الصنع "الأكواع"، كما قام أفراد من حركة الشبيبة بإحضار أسلحة أوتوماتيكية إلا أنهم لم يستخدموه. ولم تتمكن الشرطة التي تدخلت من السيطرة على الموقف، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص بينهم اثنين من أفراد الشرطة، وبقي الوضع متوتراً في محيط الجامعة حتى الساعة الحادية عشر صباحاً، إلى أن تدخلت قيادة حماس وطالبت أعضاءها وأنصارها بالانسحاب من محيط المكان لاحتواء الأزمة.

وإثر تصاعد الأزمة الداخلية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في 16 يوليو 2004، والتي تفجرت بقيام مجموعة تطلق على نفسها اسم "كتائب شهداء جنين" باختطاف اللواء غازي الجبالي مدير عام الشرطة الفلسطينية السابق، خرجت مسيرات ومظاهرات ضخمة في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية.[42] فيوم السبت 17 يوليو جابت شوارع المحافظات الجنوبية ومدينة غزة، مسيرات مسلحة، شارك فيها أفراد من بعض الأجهزة الأمنية وكتائب شهداء الأقصى، احتجاجاً على تعيين اللواء موسى عرفات قائداً لقوات الأمن الفلسطيني. وفي اليوم التالي، هاجم مئات الشبان المسلحين المشاركين في مسيرة دعت إليها كتائب شهداء الأقصى في مدينة رفح، مقر قوات الاستخبارات العسكرية الذي يقع في شارع أبو بكر الصديق، وحاصروا المقر، واعتلوا أسطح المباني المجاورة، وطالبوا من بداخله بالاستسلام، وعندما رفض عناصر الاستخبارات الاستجابة لمطلبهم، قاموا بإطلاق النار بشكل عشوائي وإلقاء الأكواع والزجاجات الحارقة، مما دفع بعناصر الاستخبارات للاشتباك معهم، وأصيب جراء هذه الاشتباكات ثمانية عشر فلسطينياً ثلاثة منهم إصابتهم خطيرة، معظمهم من المدنيين العزل، بينهم المصور الصحفي أحمد البابا، الذي يعمل مصوراً لوكالة رويترز للأنباء، حيث يعاني حتى الآن من قطع في شريان القدم اليسرى، وتهتك في العضلات، إضافة إلى قطع في الأعصاب ووجود شظايا. وفي 26 يوليو أعلنت المصادر الطبية عن وفاة الفتى هاني منصور الشاعر، 16 عاماً، جراء إصابته إصابة خطيرة في الرأس، أثناء تواجده في شارع أبو بكر الصديق خلال الاشتباكات، علماً بأنه لم يكن مشاركاً في المسيرة.

إضافة إلى تلك المسيرات التي فقدت طابعها السلمي، فقد خرج ظهر يوم الأحد 1 أغسطس، ما يقرب من 200 مسلح من كتائب شهداء الأقصى بمخيم جنين، يتقدمهم زكريا الزبيدي قائد كتائب شهداء الأقصى في المخيم، للتأكيد على أن أحداث حرق مبنى المحافظة، ومبنى المخابرات في مدينة جنين التي نفذتها كتائب شهداء الأقصى في اليوم السابق ليست موجهة للرئيس ياسر عرفات، كما حاولت بعض الجهات في فتح تصويرها.

وفي نفس اليوم قام حوالي خمسين مسلحاً من عناصر كتائب شهداء الأقصى، باقتحام اجتماع شارك فيه أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني ومسئولين كبار من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بهدف البحث في مسألة الفساد والوضع المتدهور في مدينة نابلس، وقاموا بتفريق المشاركين في الاجتماع، بعد أن فتحوا النار في أرجاء المكان، لكن لم يسفر هذا الحادث عن وقوع إصابات.

إن هذه الانتهاكات تشكل مخالفة خطيرة لكافة المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية التي تعترف بالحق في التجمع السلمي، وتضع وتحدد أسس وضوابط هذا التجمع، التي لا يجوز الخروج عليها وتجاوزها، سواءً من قبل السلطة التنفيذية أو من قبل المنظمين والمشاركين في تلك التظاهرات، لما لها من انعكاسات وآثار سلبية، حيث تهدد حياة المواطنين وممتلكاتهم، وتهدد الأمن والاستقرار والسلامة العامة، كما تهدد حق المواطنين أنفسهم في التجمع، وحقهم في حرية الرأي والتعبير. ومما زاد الوضع سوءً عدم تعامل السلطة التنفيذية،

[42] .للإطلاع على تفاصيل أكثر حول هذه الأزمة الداخلية، يرجى الرجوع للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **ورقة موقف الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح**. 9 أغسطس 2004.

ممثلة بالنيابة العامة بشكل جدي مع هذه الحالات، حيث لا يتم التحقيق فيها، وملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة.

وفي ضوء ذلك، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يجدد استنكاره لهذه الممارسات، ويطالب السلطة التنفيذية بوضع حد لها، عن طريق إلغاء المراسيم والقرارات التي تمس بالروح الديمقراطية التي عبر عنها القانون الأساسي، وقانون الاجتماعات العامة. والعمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون ، بحيث يتم تفعيل القوانين سابقة الذكر، إضافة إلى قانون الأسلحة النارية والذخائر. ويطالبها بتنظيم دورات لتوعية أفراد الأجهزة الأمنية والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بآلية التعامل مع المواطنين، ومع المشاركين في المظاهرات والمسيرات والتجمعات السلمية، استناداً إلى المواثيق والمعايير الدولية، وخاصة مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (1979). كما يطالب المركز الفلسطيني النيابة العامة بالتحقيق الجدي في حوادث إطلاق النار في المسيرات السليمة، بحيث تقوم بدورها في التحقيق في هذه الانتهاكات، و ملاحقة المتهمين سواءً كانوا من المدنيين أو من أفراد الشرطة، وتقديمهم للقضاء.

10) الحق في تكوين الجمعيات

يعد الحق في تكوين الجمعيات أحد الحقوق الأساسية، والتي يتوجب أن يتمتع بها المواطنون من أجل تأسيس نظام حكم ديمقراطي. وهذا الحق يعني قدرة مجموعة من الأفراد على تكوين جمعيات بأشكالها المختلفة، سواء ربحية أو غير ربحية، والقدرة على الانضمام إليها، من أجل تحقيق وحماية مصالح عامة أو خاصة.

وقد كفل القانون الأساسي الذي صدر في 18 مارس 2003 هذا الحق، حيث يؤكد في المادة (26) على حق الفلسطينيين في تشكيل الجمعيات والروابط والاتحادات والأندية والمؤسسات الشعبية استناداً للقانون. ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية طالبت منظمات المجتمع المدني بشكل متكرر السلطة الوطنية بسن قوانين تكفل هذا الحق، وتنظمه، وتوحيد الإطار القانوني له في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد سنوات على ذلك صدر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية، في 16 يناير 2000.[43] ورغم العديد من الجوانب الإيجابية التي احتواها القانون، إلا أنه جاء مخالفاً لمطالب منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بجهة التسجيل، حيث تم تعديل جهة التسجيل فيه لتصبح وزارة الداخلية، عوضاً عن وزارة العدل، وذلك بناءً على تعليمات رئيس السلطة الوطنية لفلسطينية الراحل ياسر عرفات، الأمر الذي عارضته منظمات المجتمع المدني، باعتبار أن وزارة الداخلية ستفرض رقابة أمنية على هذه الجمعيات، كما أن الملفات المقدمة لها ستخضع للفحص الأمني.[44] وفي ظل المطالبة المستمرة بتعديل جهة التسجيل للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، أقر المجلس التشريعي في 19 أغسطس 2003 بالقراءة الأولى مشروع قانون جديد مقدم من مجلس الوزراء، يقضي بتعديل جهة التسجيل لتصبح هيئة شؤون العمل الأهلي، التي أنشأت بموجب مرسوم رئاسي في 5 يونيو 2002، عوضاً عن وزارة شؤون المنظمات الأهلية. ولم يلق هذا المشروع قبول المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عادت وأكدت على ضرورة أن تكون وزارة العدل هي المسئولة عن تسجيل الجمعيات والإشراف عليها. ولكن حتى نهاية العام 2004 لم يطرأ أي تغيير على هذا المشروع.

كانت أبرز حالات الانتهاك للحق في تكوين وعمل الجمعيات التي شهدها العام 2004 هو استمرار العمل بقرار تجميد حسابات 39 جمعية خيرية وهيئة أهلية إسلامية في قطاع غزة. وكانت سلطة النقد الفلسطينية قد أصدرت تعميماً في 24 أغسطس 2003، استناداً إلى قرار صادر عن النائب العام، يطالب كافة

[43] .صدرت اللائحة التنفيذية رقم (9) لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية في 29 نوفمبر 2003.

[44] .أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات مرسوماً رئاسياً بتشكيل وزارة شؤون المنظمات الأهلية، إلا أن القانون لم يأت على ذكرها، ولم يسند إليها أي صلاحيات أو اختصاصات. وكان المركز الفلسطيني قد طالب بإلغاء هذه الوزارة، على اعتبار أن وجودها سابقة لم تحصل في أي بلد آخر. إضافة إلى أن تشكيلها جاء بعد موفقة المجلس التشريعي على التشكيل الحكومي، وكذلك بعد إقرار الموازنة العامة التي لا يوجد فيه أي موازنة مخصصة لهذه الوزارة.

المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتجميد حسابات تلك الجمعيات والهيئات الأهلية. وتختص هذه المؤسسات في تقدم خدمات اجتماعية وتعليمية وصحية وإغاثية متنوعة، تطال بشكل خاص الفئات المهمشة والفقيرة من المجتمع الفلسطيني. وإثر هذا القرار قامت جمعية الصلاح الخيرية الإسلامية، وهي إحدى الجمعيات التي جمد القرار أرصدتها، بتوكيل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث تقدم محامو المركز في 10 سبتمبر 2003 بطلب للمحكمة العليا الفلسطينية، من أجل استصدار قرار مؤقت بوقف التعميم الصادر عن سلطة النقد، وبعد عدد من الجلسات التي عقدت والتي عجزت فيها النيابة عن تقديم أي مبرر قانوني لقرارها الخاص بتجميد الأرصدة، صدر قرار المحكمة في 21 مارس 2004، حيث أمر بالإفراج عن أرصدة جمعية الصلاح.

رغم ذلك فما لبثت السلطة التنفيذية أن عادت لتمارس انتهاكها لهذا الحق، ولحق الجمعيات في العمل دون قيود إلا تلك التي يفرضها القانون، عوضاً عن تنفيذ قرار المحكمة، في ما يعتبر تهميشاً للقانون واستهتاراً بمبدأ سيادته. حيث أصدرت سلطة النقد تعميماً في 27 مارس 2004 طلبت فيه من جميع المصارف العاملة في فلسطين التجميد التحفظي لحسابات 39 جمعية ومؤسسة إسلامية عاملة في قطاع غزة. وذكر التعميم أنه يستند إلى قرار وتعليمات الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ووزارة الداخلية. وعند مراجعة قائمة الجمعيات التي ذكرها التعميم يتضح أنها نفس الجمعيات التي وردت في التعميم السابق.

توالت إثر ذلك التعميم قرارات أخرى صادرة عن سلطة النقد في محاولة للالتفاف على قرار المحكمة، والتظاهر بتنفيذه مع استمرار تجميد أرصدة هذه الجمعيات، حيث صدر في 31 مارس التعميم رقم (48) الذي يذكر أن الصرف من حسابات الجمعيات التي شملها التجميد يتم بناءً على قرار يصدر مباشرة عن وزير الداخلية، دون الحاجة إلى موافقة سلطة النقد. وبعد هذا التعميم بأيام صدر التعميم رقم (56) في 6 أبريل، الموجه لكافة المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المحكمة. وفي اليوم التالي صدر تعميم آخر إلى كافة المصارف بضرورة الالتزام بالتعميم الصادر عنها رقم (48).

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة بالغة إلى استمرار العمل بقرار تجميد أرصدة عدد من الجمعيات والمؤسسات، بشكل يعد مخالفة واستهتاراً بقرار قضائي استصدره المركز من محكمة العدل العليا الفلسطينية، التي تعتبر أكبر هيئة قضائية فلسطينية. ويعرب عن استيائه من التعميمات والقرارات التي صدرت عن سلطة النقد في محاولة منها للالتفاف على قرار المحكمة. ويرى المركز الفلسطيني أن عدم احترام قرار المحكمة يعد مخالفة لأوامر مشروعة استناداً للمادة 143 من قانون العقوبات الفلسطيني التي تؤكد أن كل من خالف قراراً أو أمراً صدر حسب الأصول من إحدى المحاكم يعتبر أنه قد ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة سنتين. كما يشكل ذلك انتهاكاً للمادة (82) من قانون السلطة القضائية، التي تشير إلى أن الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، ويعد الامتناع عن تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون. إضافة إلى ذلك فإن عدم تنفيذ قرار المحكمة يعتبر استهتاراً بالقضاء الفلسطيني وبمبدأ سيادة القانون، ومخالفة للمادة (6) من القانون الأساسي التي تنص على أن "مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص."

ومن هنا فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يكرر تأكيده بعدم قانونية هذه الإجراءات، التي جاءت في إطار محاولة السلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذ استحقاقات خارطة الطريق المترتبة عليها. كما ويطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بإلغاء قرار التجميد وما تبعه من تعميمات، خاصة وأنها تؤثر سلباً بشكل مباشر على نشاطات عدد من المؤسسات والجمعيات التي تلعب دوراً لا يمكن إغفاله في تخفيف المعاناة عن المجتمع الفلسطيني، بواسطة الخدمات والمساعدات الإنسانية التي تقدمها. ويجدد دعوته لضرورة تعديل القانون بحيث تصبح وزارة العدل هي الجهة المسئولة عن عملية تسجيل الجمعيات والهيئات الأهلية، بدلاً من وزارة الداخلية، التي يرتبط قيامها بهذا الدور بأبعاد أمنية وسياسية، من شأنها أن تعزز القيود المفروضة على عمل هذه الجمعيات والمنظمات الأهلية.

11) التهاون مع قتل مواطنين خارج إطار القانون بادعاء العمالة لإسرائيل

يشدد المركز مجدداً على موقفه الواضح من قضية عملاء قوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمثل في ضرورة ملاحقتهم باعتبارهم أداة من الأدوات التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ جرائمه المتكررة بحق الشعب الفلسطيني، حيث يرى أن جرائمهم هي جرائم حرب يجب تقديم مقترفيه للقضاء ومعاقبتهم، خاصة في الوقت الذي يطالب فيه المركز بتقديم مجرمي الحرب من قادة قوات الاحتلال وجنوده لمحاكم دولية. ورغم ذلك، فإن المركز الفلسطيني يدين الطريقة التي يتم التعامل بها مع هؤلاء العملاء، والتي تعتمد على أخذ القانون باليد وعلى شريعة الغاب. كما ويندد بتقاعس السلطة الوطنية الفلسطينية عن ملاحقة هؤلاء العملاء، حيث يطالب بضرورة اضطلاع السلطة الوطنية الفلسطينية بدورها في تطبيق القانون وملاحقة هؤلاء العملاء، وتقديمهم للقضاء المستقل والعادل، ويندد بشدة بعمليات انتهاك القانون وتطبيقه باليد، وعمليات المحاكمة والقتل خارج نطاق القضاء والقانون. وفي هذا السياق يذكر المركز الفلسطيني بأنه كان قد انتقد منذ سنوات اتفاقية التسوية المرحلية التي قدمت فيها منظمة التحرير ضمانات بعدم ملاحقة عملاء الاحتلال، متنازلة بالتالي عن حق مشروع للشعب الفلسطيني بملاحقة هؤلاء العملاء وتقديمهم للعدالة.

شهد العام 2004 زيادة ملحوظة في عدد المواطنين الذين قُتلوا على خلفية الاشتباه او الادعاء بتعاونهم مع قوات الاحتلال، وقد وثق المركز 22 حالة قتل على هذه الخلفية، 16 منها في الضفة الغربية و6 في قطاع غزة، مقابل 12 حالة قتل مماثلة وثقها المركز خلال العام 2003. وكان أبرز هذه الحالات وأبشعها واكثرها إيلاماً ما حدث يوم السبت الموافق 9 أكتوبر، حيث قامت مجموعة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) باختطاف المواطن ناصر مشتهى، للتحقيق معه على خلفية الاشتباه بتعاونه مع سلطات الاحتلال، وقد توفى أثناء احتجازه. وقد تبين لاحقاً وبعد وفاته أنه بريء مما اتهم به. وقامت حركة حماس بتوزيع بيان توضح فيه ملابسات الحادث حيث ذكرت أن "مجموعة من أبناء الحركة هم من تسبب بوفاته دون تعمد،" مؤكدين عدم وجود دليل يدينه.

كما شهد هذا العام قتل ثلاثة أشخاص على خلفية مماثلة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وسجن غزة المركزي (السرايا)، حيث قام عدد من المسلحين فجر يوم الاثنين 2 أغسطس بإلقاء قنبلتين يدويتين داخل زنزانة تؤوي سبعة من السجناء الأمنيين المدانين بتهم التخابر مع قوات الاحتلال، خمسة منهم كان قد صدر بحقهم أحكام بالإعدام من قبل محكمة أمن الدولة الفلسطينية عام 2002، فأصيب جميعهم بجروح مما استدعى نقلهم لمستشفى الشفاء بغزة، بعد ذلك بساعات اقتحم خمسة مسلحين ملثمين المستشفى وقاموا بإطلاق عدة رصاصات قاتلة على أحد المتهمين، مما تسبب بوفاته على الفور. فور ذلك غادر المسلحون المستشفى دون أن يعترض طريقهم أحد، مع العلم أنه كان يتواجد عدد من أفراد الشرطة للحراسة. هذا وقد توفي في وقت لاحق من هذا الحادث أحد السجناء جراء إصابته بجراح بالغة من شظايا القنابل اليدوية. وفي ساعات المساء اقتحم مسلحون من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قسم العناية المركزة في المستشفى وقاموا بإطلاق النار باتجاه أحد السجناء، الذي كان في حالة موت سريري نتيجة إصابته بجراح شديدة الخطورة في رأسه، مما أدى إلى وفاته على الفور.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يجدد مطالبته بضرورة ملاحقة هؤلاء العملاء، وتقديمهم لمحاكمات عادلة، تتمتع بمواصفات القضاء المستقل والنزيه. ويعتبر أن هذا من أحد واجبات السلطة الوطنية الفلسطينية. ويندد في المقابل بالطريقة التي تتعامل بها الفصائل الفلسطينية المختلفة مع هذه الحالات، حيث لا يجوز لأي جهة غير رسمية أن تقوم باحتجاز مواطنين والتحقيق معهم ومحاكمتهم على خلفية ادعاءات، بغض النظر عن الدافع وراء ذلك، لأن من شأن هذه الممارسات أن تغيب مبدأ سيادة القانون وتكرس شريعة الغاب، بعيداً عن الأطر القانونية. ويؤكد المركز على أن الجهة الوحيدة المخولة بملاحقتهم وفقاً للقانون الفلسطيني، وفي ظل الحفاظ على معايير حقوق الإنسان، المنصوص عليها في المواثيق والمعايير الدولية،

وفي القانون الأساسي الفلسطيني، هي المؤسسة الرسمية، التي تظهر حتى الآن تقاعساً وتقصيراً غير مبررين من قبلها في الاضطلاع بهذا الدور الأساسي، خاصة في ظل تصاعد جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتزايد عمليات الاغتيالات التي يساهم فيها العملاء. كما يطالب المركز بضرورة ملاحقة الضالعين في عمليات القتل وتقديمهم للمحاكمة.

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004

- مقدمة
- تقارير نشاطات الوحدات
- المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية
- اللقاءات مع الوفود التضامنية واتلشخصيات الدولية الزائرة
- اللقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام
- إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2004

مقدمـــة

واصل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عمله خلال العام 2004 في ظل ظروف معقدة اتسمت بالتصعيد المستمر في جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفيما شهدت السبعة أسابيع الأخيرة من العام تطورات إيجابية على الصعيد الفلسطيني تتصل بالانتقال الهادئ والمنظم والقانوني للسلطة، في أعقاب وفاة الرئيس ياسر عرفات المفاجئة بتاريخ 11 نوفمبر، فقد سبق ذلك، وعلى مدار العام، تزايد في مظاهر الخلل في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك اتساع انتشار حالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون بما يهدد أمن المواطنين وسلامتهم فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

غير أن هذه الأوضاع لم تكن مفاجئة للمركز، فهي تشكل امتداداً للتدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2004. ووفقاً لقراءته للأوضاع، سبق وأن حذر المركز مراراً من المزيد من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان، طالما ظل المجتمع الدولي صامتاً على دون تدخل جدي لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ومنذ اندلاع الانتفاضة أعد المركز خططه وبرامجه بما يكفل التكيف مع أي مستجد والاستجابة للحاجات الملحة والطارئة للتدخل من جانب منظمة لحقوق الإنسان.

وفي خضم هذه الأوضاع، أخذ المركز على عاتقه تنفيذ خططه ونشاطاته المقررة للعام 2004، مع التكيف الإيجابي والسلس لمقتضيات التطورات الميدانية على الأرض وما تمليه من نشاطات طارئة وإعادة نظر أحياناً في ترتيب الأولويات وفقاً لذلك. وكان على المركز أيضاً الاستمرار في اتخاذ خطوات لتطوير أدائه وزيادة فاعليته.

لجنة التقييم الدولية

أولى المركز دائماً اهتماماً خاصاً بتطوير أدائه وزيادة نجاعة عمله على المستويين الإداري والبرنامجي. وإضافة إلى الدفعة الجديدة التي اكتسبها المركز خلال العام 2003 لتطوير برامجه وخططه بمساعدة من بروفيسور دوغلاس سالتمارشي، المستشار في الحكم والتنمية والتطوير المؤسسي، شهد العام 2004 تطوراً إيجابياً آخر في هذا الاتجاه تمثل في إجراء تقييم شامل لعمل المركز وبرامجه على أيدي لجنة من الخبراء الدوليين. وبعد سنوات من التأخير الناجمة عن الأوضاع الطارئة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعد جهود مكثفة بذلها المركز بالتعاون مع شركائه الدوليين، تشكلت لجنة من ثلاثة خبراء دوليين (دوغلاس سالتمارشي، هاكان جارسكوغ، وروني جراهام) من اجل إجراء تقييم شامل لعمله على مستويات الإدارة والبرامج والعلاقات الداخلية والخارجية وغيرها من جوانب عمل المركز. وخلال الفترة من 11 إلى 22 مارس 2004، عقد الخبراء لقاءات مكثفة في مكاتب المركز الفلسطيني وفروعه، طالت إدارته وطواقم عمله المختلفة. كما عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني ومع فئات وشرائح يعمل معها المركز أو يقدم لها خدماته. وقدم أعضاء اللجنة ملاحظات جليلة لتطوير الأداء على كافة الصعد. وفي مطلع مايو 2004، أصدرت اللجنة تقريرها متضمناً نتائج عملية التقييم وتوصيات للعمل من أجل تطوير عمل المركز على الصعيدين الإداري والبرنامجي.

حتى قبل إصدار التقرير، كان المركز قد شرع بخطوات عملية استجابة لملاحظات أبداها أعضاء اللجنة أثناء عملهم. ومع إصدار التقرير، كثف المركز جهوده لوضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ وشرع باتخاذ سلسلة من الإجراءات طالت هياكل المركز الأساسية، بما في ذلك توسيع قاعدة المساهمين ومراجعة

استراتيجيات النوع الاجتماعي، بما يكفل إشراك أكثر للمرأة في الهيئات التقريرية في المركز ودمج أكثر لقضايا النوع الاجتماعي في البرامج والنشاطات.

يتناول هذا الجزء من التقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التي نفذها خلال العام 2004. ويبدأ التقرير بعض تقارير نشاطات الوحدات، ومن ثم يتناول نشاطات المركز الأخرى، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرات وفعاليات خارج البلاد واستقبال الوفود الزائرة والعمل مع وسائل الإعلام. ويتضمن التقرير عرضاً مركزاً بإصدارات المركز خلال العام 2004، بما فيها البيانات الصحفية والتقارير والدراسات وغيرها من المواد المنشورة، كما يشمل هذا الجزء من التقرير معلومات حول الموقع الإلكتروني للمركز واستخداماته وزواره.

تقارير نشاطات الوحدات

يتضمن هذا الجزء من التقرير تقارير النشاطات الخاصة بكل وحدة من وحدات المركز. ويتم إعداد هذه التقارير من قبل الوحدات نفسها، قبل أن تتم مراجعتها في هعيئات المركز، بما في ذلك لجنة البرنامج ومجلس الإدارة. وتستند التقارير على خطة المركز السنوية للعام 2004، وهي خطة مفصلة تتضمن نشاطات كل وحدة على حدة، مع تحديد لمؤشرات القياس الخاصة بكل نشاط ووسائل التحقق من تلك المؤشرات.

وحدة المساعدة القانونية

واصلت وحدة المساعدة القانونية خلال العام الحالي 2004 تقديم مساعداتها القانونية للمواطنين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء بتمثيلهم أمام المحاكم أو تقديم الاستشارات القانونية لهم. وقد تميز هذا العام بارتفاع ملحوظ في أعداد المراجعين والأشخاص الذين تقدموا بشكاوى، خصوصاً تلك المتعلقة بانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان. ورغم تدخل المركز في عشرات الحالات، بما في ذلك التوجه للمحكمة العليا الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، فإن ارتفاع رسوم المحاكم في إسرائيل يحول دون تمكن المركز من مساعدة مئات الضحايا. كما تميز هذا العام بمتابعة العمل على ملف العدالة الدولية في كل من سويسرا وبريطانيا، وذلك في إطار الجهود لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي. وسوف يعمل المركز على تعزيز هذا التوجه في المستقبل، بالتعاون مع محامين ومؤسسات دولية.

كما واصلت الوحدة العمل على كافة النشاطات التي أدرجت في خطتها السنوية للعام الحالي 2004، وبذلت كل ما تستطيع من جهد لإنجاز كافة النشاطات. وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال العام الحالي 2004، ناهيك عن الملفات التي ما زالت قيد المتابعة من أعوام السابقة.

نشاطات الوحدة كما وردت في الخطة السنوية 2004:

1) تقديم المساعدة القانونية لـ:
   أ. ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
   ب. ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وسوء استخدام السلطة من قبل السلطة الفلسطينية.

2) التوثيق القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

3) المساهمة في مداخلات المركز ونشاطاته أمام أجسام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

4) السعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي.

5) المساهمة في التوعية القانونية.

1) تقديم المساعدة القانونية لـ:

أ. ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ب. ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وسوء استخدام السلطة من قبل السلطة الفلسطينية

مؤشر القياس:

تقرير حول تنفيذ النشاط.

على مدار العام 2004، واصلت وحدة المساعدات القانونية تنفيذ هذا النشاط من خلال العمل على عدة محاور. فيما يلي سوف يتم استعراض ما تم تنفيذه في هذه المحاور.

أ. تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

تنوعت الخدمات القانونية التي تقدمها الوحدة لضحايا الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك:

1. تمثيل المعتقلين الفلسطينيين وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية لهم ولذويهم

خلال العام 2004، استمرت الوحدة بتقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. شملت المساعدة:

- تحديد أماكن اعتقالهم وإبلاغ ذويهم بذلك.
- زيارتهم من قبل محامي المركز لاسيما خلال فترة التحقيق.
- تمثيلهم أمام المحاكم العسكرية التابعة لقوات الاحتلال ومتابعة قضاياهم.
- مساعدة ذويهم في عمل تصاريح لحضور جلسات المحاكم في منطقة إيرز.
- متابعة أوضاعهم الصحية والمعيشية أثناء الاعتقال.

خلال العام 2004، بلغ عدد المعتقلين الذين قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم على مدار العام 301 معتقل، منهم 71 معتقلاً استمرت متابعتهم من الأعوام السابقة. ومن خلال متابعة الوحدة القانونية لملف المعتقلين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- زيادة عدد المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
- استمرار ممارسة أساليب التعذيب، حيث تم رصد حالات كثيرة من المعتقلين تعرضوا للتعذيب بشكل وحشي وغير إنساني.
- زيادة حالات الاعتقال الإداري، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين الذين تابعت الوحدة القانونية قضاياهم 21 معتقلاً إدارياً، منهم 19 أشخاص ما زالوا رهن الاحتجاز.
- زيادة حالات منع المحامين من زيارة المعتقلين أثناء فترة التحقيق، حيث تقدمت الوحدة بـ 21 التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية من أجل اتخاذ قرارات برفع الحظر على زيارة معتقلين.
- قسوة وارتفاع الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية بحق المعتقلين الفلسطينيين وعدم تناسبها والتهم التي أدينوا بها.
- تردي الأوضاع المعيشية والصحية للمعتقلين.
- زيادة حالات حرمان المعتقلين من حقهم في تلقي زيارات عائلية.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- تم تقديم المساعدة القانونية لـ 301 معتقل فلسطيني في السجون الإسرائيلية خلال العام 2004.
- تم الإفراج عن 75 معتقلاً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية كان المركز يتابع قضاياهم.
- قامت الوحدة باسترداد كفالة مالية من خلال المحكمة العسكرية في ايرز، كانت قد تحفظت عليها المحكمة لمدة 16 عاماً، وهذا يعتبر سابقة قضائية.
- من خلال متابعة الوحدة لأحد ملفات المعتقلين أصدرت المحكمة العسكرية في ايرز حكماً بتبرئته من اتهامات خطيرة وجهت له.
- إصدار حكم من المحكمة العسكرية الإسرائيلية بتبرئة معتقل من كافه التهم التي وجهت له.
- تخفيض مدة حكم معتقل من 27 عاماً إلى 20 عاماً وذلك من خلال تقديم الوحدة القانونية استئناف للمحكمة العسكرية بإيرز.
- قامت الوحدة من خلال محاميها المنتدب بزيارات خاصة إلى الأقسام العامة في عدد من السجون الإسرائيلية وذلك من أجل مراقبة و متابعة أوضاع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية.
- قامت الوحدة بتقديم شكوى إلى مصلحة السجون الإسرائيلية بعد تعرض ثلاثة معتقلين إداريين للاعتداء من قبل أحد السجناء المدنيين الإسرائيليين.
- قامت الوحدة بتقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية لنقل ثلاث معتقلين إداريين بعد تعرض حياتهم للخطر من قبل أحد السجناء الجنائيين الإسرائيليين.

- قامت الوحدة بالحصول على قرار بالإفراج عن قارب صيد بحري لأحد المعتقلين كان محتجز من قبل الشرطة البحرية الإسرائيلية.
- قامت الوحدة باسترداد أمانات أربعة من المعتقلين تم الإفراج عنهم من السجون ألإسرائيلية.
- تم الإفراج عن سيارة أحد المعتقلين تم احتجازها من قبل السلطات الإسرائيلية بعد تدخل من الوحدة.
- السماح لعدد من أهالي المعتقلين بزيارتهم بعد مداخلات الوحدة بعدد من الشكاوى للمستشار القانوني

2. تقديم الشكاوى وإعداد ورفع القضايا أمام القضاء الإسرائيلي والمطالبة بدفع التعويضات للضحايا
استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال العام 2004، استقبلت الوحدة القانونية أكثر من 967 شكوى من المواطنين تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، منها: 487 شكوى تتعلق بجرائم القتل والإصابة وتدمير الممتلكات؛ 420 شكوى حول حرية الحركة؛ 11 شكوى تتعلق باحتجاز جثامين شهداء؛ 8 شكاوى بشأن اعتداءات على صيادين (5 منها متابعة من العام 2003)؛ و41 شكوى أخرى متفرقة، منها شكويان حول تعرض مواطنين للتعذيب.

أولاً: التوجه بالشكاوى للجهات الإسرائيلية المختصة

شكاوى جرائم القتل والإصابة والتدمير والاستيلاء على الممتلكات
وجه المركز 487 شكوى في هذه المواضيع نيابة عن الضحايا إلى المستشار القانوني لقوات الاحتلال والنيابة العسكرية وضابط ركن التعويضات في (وزارة الدفاع الإسرائيلية) للتحقيق فيها وجبر الضرر عن المواطنين.

جدول (1): شكاوى بشأن جرائم القتل، الإصابة، التدمير والاستيلاء على ممتلكات ونتائج متابعتها خلال العام 2004

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
تجريف وتدمير أراضي ومنشآت زراعية	43	قيد المتابعة
هدم منازل كلي	120	قيد المتابعة
هدم منازل جزئي	3	قيد المتابعة
تدمير ورشات ومصانع	8	قيد المتابعة
قتل	132	قيد المتابعة
إصابة	87	قيد المتابعة
استيلاء على ممتلكات خاصة	4	قيد المتابعة
تدمير عيادة طبية واعتداء على مستشفى	2	قيد المتابعة
تدمير ممتلكات خاصة	28	قيد المتابعة
تدمير محلات تجارية	60	قيد المتابعة
المجموع	487	

هذا بالإضافة إلى أن الوحدة القانونية قامت خلال عام 2004 بإرسال 452 بلاغ خطي إلى (وزارة الدفاع الإسرائيلية)، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ 2002/7/24.

شكاوى حرية الحركة والتنقل

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الفلسطينيين الذين منعتهم قوات الاحتلال من حرية الحركة والتنقل حيث تابعت 420 شكوى خلال العام 2004، منها 58 شكوى قيد المتابعة من عام 2003، حيث قدمت فيها شكاوى للمستشار القانوني لقوات الاحتلال الإسرائيلي. ومن بين تلك الشكاوى تم التوجه بـ 17 التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، منها 3 التماسات ما تزال قيد المتابعة منذ 2003، هذا بالإضافة لمتابعة 18 شكوى قُدمت بالتعاون مع رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل ومركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) في القدس.

جدول (2): شكاوى حرية الحركة والتنقل ونتائج متابعتها خلال العام 2004

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
منع الأهالي من زيارة معتقلين	150	31 ايجابي -10 سلبي- 109 قيد المتابعة
منع من السفر للخارج بهدف للعلاج	32	5 ايجابي- 27 قيد المتابعة
منع من السفر لأسباب أخرى	158	22 ايجابي -12 سلبي- 124 قيد المتابعة
رفض تجديد البطاقة الممغنطة ومصادرة تصريح	24	3 ايجابي- 4 سلبي-17 قيد المتابعة
منع من دخول إسرائيل للعلاج وأسباب أخرى	10	1 ايجابي- 9 قيد المتابعة
منع من دخول قطاع غزة	10	1 ايجابي - 9 قيد المتابعة
إبعاد مواطن إلى قطاع غزة	4	4 قيد المتابعة
منع مواطنين من الوصول لمنزلها ومحاصرتهم	12	8 رد ايجابي- 4 قيد المتابعة
السماح بسفر عائلات المبعدين من الضفة إلى غزة لزيارتهم	11	3 ايجابي- 8 قيد المتابعة
منع من دخول الضفة الغربية	5	1 رد ايجابي- 2 سلبي- 2 قيد المتابعة
منع مواطنين من الحصول على جمع شمل ورخصة زيارة	4	1 سلبي 3 قيد المتابعة
المجموع	**420**	**73 رد ايجابي- 29 رد سلبي - 318 قيد المتابعة**

شكاوى تتعلق باعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية 8 شكاوى تتعلق باعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين الفلسطينيين، منها 5 شكاوى تجري متابعتها منذ العام 2003.

جدول (3): شكاوى حرية الحركة ونتائج متابعتها خلال العام 2004

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
احتجاز قوارب ومعدات صيد	5	5 قيد المتابعة
تدمير قوارب صيد	2	2 قيد المتابعة
مصادرة معدات صيد	1	1 قيد المتابعة
المجموع	**8**	**8 قيد المتابعة**

شكاوى للإفراج عن جثامين شهداء تحتجزها قوات الاحتلال

تابعت الوحدة القانونية خلال العام 2004 عدد من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغ عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها 11 ملفاً خلال العام 2004.بالإضافة لمتابعة 9 ملفات منذ عام 2003 ومازالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية. وبتاريخ 2004/11/24 تلقت الوحدة القانونية من المستشار القانوني في قوات الاحتلال الإسرائيلي رداً مفاده بأن الموضوع قيد الفحص.

شكاوى أخرى متفرقة

خلال العام 2004، تقدمت الوحدة بـ 41 شكوى، منها:

- 28 شكوى وجهت للمستشار القانوني في قوات الاحتلال بشأن هدم منازل مواطنين والتأكد من نية الجيش الإسرائيلي من هدمها، وكذلك لتحسين الظروف المعيشية والحياتية لسكان منطقة السيفا، شمال قطاع غزة، ووقف الممارسات التعسفية ضدهم، ورفع الحصار عن سكان بيت حانون وإدخال المواد الغذائية والطبية لهم، وكذلك بخصوص إصابة معتقل سابق أثناء فترة اعتقاله بمرض التهاب الكبد الوبائي، وبخصوص تعذيب مواطنين فلسطينيين، والسماح لجثمان مواطنة الدخول لقطاع غزة من جمهورية مصر العربية، وإغلاق جميع الطرق التي تربط وادي السلقا مع باقي مناطق قطاع غزة.
- 3 شكاوى للشرطة الإسرائيلية بخصوص تعرض سيارات مواطنين لأضرار جسيمة أثناء احتجازهم في شرطة ايرز.
- 3 شكاوى، اثنتان لكل من وزير الصحة الإسرائيلي ومدير مستشفي برزلاي بالمجدل بخصوص تفسير عبارة "عمل عدائي" وردت في تقرير طبي خاص بالمواطن بلال فتحي عبد الكريم المجدلاوي، والثالثة لمستشفى سوروكا بخصوص المعتقل عبد العزيز الشراتحة المصاب بالتهاب كبدي.
- شكوى لنيابة العسكرية الإسرائيلية بخصوص إغلاق ملف تحقيق خاص بسرقة محتويات منزل المواطن نبيل الزريعي من قبل الجيش الإسرائيلي.
- شكوى لضابط ركن التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية بخصوص رفضهم تعويض أصحاب المحلات التجارية الواقعة في معبر بيت حانون والتي هدمن بتاريخ 2004/2/27 على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي.
- شكوى لمصلحة السجون من أجل نقل المعتقل رأفت العروقي من سجن نفحة إلى سجن عسقلان حتى تتمكن والدته المريضة من زيارته.
- أما الشكاوى الأربعة الباقية فتم التعامل معها مع مؤسسات مختلفة، حيث تم التعامل مع مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) في القدس، و رابطة الأطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل من أجل تحديد الوضع القانوني لمفقودين، وكذلك بخصوص محاصرة عدد من المرضى أثناء اجتياح شمال قطاع غزة ونفاذ المواد الطبية لديهم، وكذلك بخصوص محاصرة حي الإمام البخاري شرق مخيم جباليا ونفاذ المواد الغذائية والطبية لديهم، وقد كانت النتيجة ايجابية فيها.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بتاريخ 2004/2/17 تلقي رد ايجابي من ضابط ركن التعويضات باستعدادهم لدفع مبلغ 50000 شيكل كتعويض بخصوص مقتل الطفل محمود حسن أحمد الطلالقة. وهي تعد من القضايا الأولي منذ بدء الانتفاضة الحالية تتجاوب فيها (وزارة الدفاع) الإسرائيلية بشكل ايجابي.

- تلقي رد ايجابي من النيابة العسكرية وذلك بخصوص توجيه لائحة اتهام ضد مجندة إسرائيلية لإجبارها مواطنة فلسطينية على شرب مادة كاوية على أحدي الحواجز العسكرية في قطاع غزة.
- الزيادة في عدد الردود من الجهات المخاطبة في الشكاوى، حيث تلقت الوحدة 667 رداً تتعلق بجملة من الشكاوى (الجدول أدناه يوضح تفاصيل هذه الردود والجهات المخاطبة.)

جدول (4): الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات المختصة الإسرائيلية خلال العام 2004

الجهة ذات العلاقة	ايجابي	سلبي	قيد المتابعة	المجموع
المستشار القانوني في قوات الاحتلال- إيرز	78	32	21	131
ضابط ركن التعويضات في (وزارة الدفاع)	1	159	389	549
النيابة العسكرية الإسرائيلية "المنطقة الجنوبية"	1	0	26	27
الشرطة العسكرية	0	0	1	1
سلطة المطارات	0	0	1	1
المجموع	**80**	**191**	**438**	**709**

ثانياً: رفع قضايا أمام القضاء الإسرائيلي

المحكمة العليا الإسرائيلية

قامت الوحدة خلال العام 2004 بمتابعة 33 التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية في القدس وذلك عن طريق انتداب محامين من داخل إسرائيل، من بينهم 4 التماسات قيد المتابعة من عام 2003.

جدول (5): الالتماسات التي توجهت بها الوحدة للمحكمة العليا الإسرائيلية خلال العام 2004

الموضوع	العدد	نتيجة المتابعة	ملاحظات أخرى
حرية الحركة	17	8 رد ايجابي – 2 رد سلبي – 9 قيد المتابعة	السماح لعدد من المواطنين بالسفر عبر معبر رفح الحدودي.
زيارة أهل المبعدين لأبنائهم	1	ايجابي	السماح لعائلة المبعدين كفاح وانتصار بزيارتهم
هدم منازل	8	5 رد ايجابي – 1 رد سلبي- 1 قيد المتابعة – 1 رد بعد وجود نية للهدم	قدم أحد الالتماسات بالتعاون مع مؤسسة الحق ومركز عدالة وذلك بشأن 10 منازل معرضه للهدم في رفح، وباقي الالتماسات قدمت لحوالى 52 منزلاً في منطقة القرارة ومدينة رفح ومنطقة وادي السلقا وبالقرب من مستوطنة نتساريم نيابة عن المالكين.
مصادرة أراضي	6	6 سلبي	قدمت الالتماسات نيابة عن مالكي الأراضي، وكان منها التماسان لمنع مصادرة أراضي مواطنين لأغراض عسكرية في دير البلح. الأول، تم نيابة عن عائلات: بشير، الطواشي، القدرة، عبيد، الأغا والغلبان. والثاني، تم نيابة عن عائلات: السميري، أبو هداف وأبو عامر.

تحديد مصطلح" ضرورة حربية"	1	قيد المتابعة	قدم هذا الالتماس بالتعاون مع مؤسسة الحق ومركز عدالة.
المجموع	**31**	**14 رد ايجابي – 9 رد سلبي - 11 قيد المتابعة – 1 لا توجد نية للهدم**	

لجنة الاستئناف العسكرية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي

قدمت الوحدة التماسين أمام لجنة الاستئناف العسكرية في إيرز، نيابة عن اثنين من المواطنين من أجل استعادة الأموال التي تمت مصادرتها منهما في معبر رفح الحدودي أثناء عودتهما من الخارج إلى قطاع غزة. وقد كانت النتيجة إيجابية حيث تم تحرير الأموال بعد خصم جزء من قيمتها.

استمرت الوحدة القانونية بمتابعة ملف المبعدين طه رمضان دويك وكمال إدريس. فبتاريخ 2004/4/19 عقدت لجنه الاستئناف العسكرية جلستها لنظر في عودته المبعدين إلى مسقط رأسهم في الضفة الغربية وكان الرد سلبياً، و يتابع هذا الملف المحامي المكلف من قبل المركز تميم يونس.

كما استمرت الوحدة المتابعة باهتمام قضية المبعدين الشقيقين كفاح وانتصار العجوري بالتعاون مع مؤسسة هموكيد لضمان عودتهما إلى مكان سكناهما في مدينة نابلس. وبتاريخ 2004/2/24، عقدت لجنة الاستئناف العسكرية جلسة في المحكمة العسكرية بإيرز للنظر في أمر إبعادهما، وأصدرت قراراً بعودة المبعدة انتصار العجوري إلى مسقط رأسها في نابلس، بعد قضائها سنة ونصف في قطاع غزة. وقد عادت المواطنة المبعدة إلى مسقط رأسها في نابلس بتاريخ 2004/3/14. أما بخصوص شقيقها المبعد كفاح العجوري فبتاريخ 2004/8/1 صدر عن اللجنة قرار مماثل بحق المبعد كفاح العجوري، وتم تنفيذ القرار بتاريخ 2004/8/26 حيث تمكن هو الآخر من العودة إلى نابلس، وبذلك انتهت الوحدة القانونية من متابعة ملف الشقيقين العجوري.

قضايا تعويض أمام محاكم إسرائيلية

نتيجة للردود السلبية التي تلقتها الوحدة عن الشكاوى المقدمة نيابة عن ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وعلى ضوء تجاوب بعض الممولين لتغطية نفقات رفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية ، قامت الوحدة القانونية خلال العام 2004 برفع28 قضية على دولة إسرائيل للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم والمواطنين وهم:

- قضية قصف الطيران الحربي الإسرائيلي بواسطة طائرة (إف - 16) لمنطقة حي الدرج بتاريخ 2002/7/22، والتي أسفرت عن مقتل 16 مدنياً، وهدم أكثر من 30 منزلاً واصابه أكثر من 78 مواطن.
- قضية مقتل المواطنة رندة خالد اسماعيل الهندي وطفلتها أنوار محمد كامل الهندي وإصابة زوجه ابنها نرجس فايق خليل الهندي، على أيدي قوات الحتلال الحربي بتاريخ 2002/7/6 وذلك أثناء مرورهم على الطريق الساحلي " مفترق الشهداء" .
- قضية مقتل المواطن توفيق حافظ محمود بريكة وحفيده توفيق حسام بريكة تحت ركام منزله على أثر تفجير قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي لمنزل مجاور لمنزلهم وذلك بتاريخ 2002/10/13 .

- قضية مقتل الطبيب زين العابدين محمد شاهين أثناء تأديته وظيفته و محاولته إنقاذ مصابين نتيجة قصف الطيران الحربي الإسرائيلي لمنطقة النصيرات.
- قضية مقتل الطفلة حنين عبد القادر صالح أبو سليمان، بتاريخ 2002/12/28 حيث أطلق أحد القناصة الإسرائيلين النار عليها أثناء مرورها قرب منزلهم الواقع في خانيونس.
- قضية المواطنة فاطمة النجار والتي أجبرت على شرب مادة كيميائية على احد الحواجز العسكرية من قبل مجندة اسرائيلية وذلك بتاريخ 2003/2/10.
- قضية إصابة المواطن محمود موسي مصطفي الشريف، وذلك أثناء قصف قوة من خفر السواحل الإسرائيلية النار باتجاه قارب الصيد الذي كان على متنه داخل بحر خانيونس وذلك بتاريخ 1999/4/10.
- قضية إصابة المواطن بلال فتحي عبد الكريم المجدلاوي، والذي أصيب أثناء مروره في منطقة السيفا شمال مدينة بيت لاهيا .
- قضية هدم منزل المواطنة حمدة محمد محمد أبو خوصة، حيث هدم منزل المواطنة من قبل قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي وذلك بتاريخ2003/1/19 دون إعطاءها المهلة القانونية المطلوبة للاعتراض على عملية الهدم .
- قضية مقتل الطفل محمود حسن أحمد الطلالقة، على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي أثناء وجودة بالقرب من منزله في منطقة أبراج الندي شمال قطاع غزة بتاريخ 2002/3/1.
- قضية مقتل المواطن عاشور عبد المالك سالم ديب أثناء تفجير منزله الواقع في منطقة بيت لاهيا من قبل قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي بتاريخ 2002/11/30
- قضية مقتل طفله وعمتها من عائلة أبو سعيد، حيث كانوا متواجدين داخل أرضهم الزراعية في البريج وقام الجيش الاسرائيلي بحرقهم.
- قضية قتل سيدة واصابه زوجها واطفالها من عائلة المقادمة وذلك نتيجه انهيار منزلهم نتيجة تفجير مبني مجاور في مخيم البريج من قبل قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي وذلك بتاريخ 2003/3/3.
- قضية مقتل 3 فتيه شمال قطاع غزة وهم من عائلة بنات، لبد، المدهون، على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي وذلك أثناء تواجدهم داخل أرض زراعية في منطقة بيت لاهيا بتاريخ 2001/12/30.
- قضية اصابة الطفل احمد عبد الله عيسي غبن، حيث تصادف وصوله شارع اللبابيدي عائداً من مدرسته، قصف الطيران الحربي الاسرائيلي لمقر الامن الوقائي بتاريخ 2001/12/4.
- قضية تدمير قارب صيد للمواطن عزات سعيد بكر، وذلك بتاريخ 2002/12/29 قامت الشرطة البحرية لقوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي باطلاق الاعيرة النارية والصواريخ على قارب المواطن أثناء وجودة داخل بحر غزة..
- قضية تضرر وسرقة محتويات منزل المواطن نبيل علي سلامة الزريعي، من قبل قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي وذلك أثناء اجتياح دير البلح بتاريخ 2002/12/19.
- قضية حادث سير المواطنان سامي حسن عبد الفتاح يونس وعبد الكريم عبد المعطي زقوت، حيث قام جيب عسكري اسرائيلي بصدم سيارة الأجرة التي يستقلانها المواطنان على شارع صلاح الدين في منطقة مفترق الشهداء" نتساريم" وذلك بتاريخ 2001/11/6.
- قضية سرقة محتويات قارب صيد مهدي محمد أبو ريالة، من قبل قوة من البحرية الاسرائيلية، بتاريخ 2001/11/8 .
- قضية إصابة المواطنة هنية صالح عبد أبو عازم، وذلك بتاريخ 2001/2/5 قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المتواجدة في برج مراقبة شمال مستوطنة كفار داروم بإطلاق النار المباشر على المواطنة وهي في طريقها إلى منزلها الواقع في دير البلح.
- قضية مقتل المواطن إسماعيل أحمد سليمان التلباني، على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2001/1/31 وذلك عند توقفه بسيارة الأجرة التي كان يقودها في شارع صلاح الدين" مفترق الشهداء" بناء على أمر من الجنود الإسرائيليين المتواجدين في المكان.

- قضية الاعتداء على 3 معتقلين إداريين، حيث قام أحد السجناء الجنائيين الإسرائيليين بالاعتداء عليهم في سجن كفار يونا.
- قضية هدم منزل عائلة القدرة، تم هدم المنزل من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بعد صدور أمر احترازي بعدم الهدم من المحكمة العليا .
- قضية هدم منزل عائلة أبو عامر، تم هدم المنزل من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بعد صدور أمر احترازي بعدم الهدم من المحكمة العليا.
- فضية قصف طائرات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمخيم النصيرات بتاريخ 2003/10/20 والذي أدى إلى مقتل 9 مواطنين وإصابة العديد من المواطنين.
- قضية مقتل المواطن عبد الله شحادة سليمان الأشهب، على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2003/3/4 وذلك أثناء تواجده في أرض زراعية قريبة من مستوطنة نتساريم.
- قضية مقتل المواطن مجدي محمد عبد الكريم موسى واصابه شقيقه جميل محمد موسي، من قبل قوات الاحتلال الحربي و ذلك أثناء توغلها في منطقة دير البلح بتاريخ 2002/12/20.
- قضية تدمير 56 محل تجاري يقع في معبر بيت حانون تم هدمها بتاريخ 2004/4/27 من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

ملاحظة:
تم اختيار هذه الملفات التي تنتهي فترة التقادم لها هذا العام وذلك وفقاً للتعديل في القانون، وقد اختيرت أيضاً هذه الملفات التي تشمل على شهود عيان وقوه في البينات.

وسائل التحقق من مؤشر القياس
- الحصول على أمر احترازي بوقف هدم 5 منازل وتعهد النيابة بعدم الهدم وإعفاء الملتمسون من الرسوم.
- السماح لـ 7 مواطنين بالسفر إلى الخارج عن طريق معبر رفح.
- الحصول على العديد من الردود من المستشار القانوني بعدم وجود نية لهدم منازل مواطنين في مناطق مختلفة في قطاع غزة.
- الحصول على 12 قراراً ايجابياً، منها 5 قرارات بوقف عمليات هدم منازل.

3. التحقيق في جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان

لا يقتصر عمل الوحدة القانونية على استقبال شكاوى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، إنما تبادر في كثير من الأحيان وبالتعاون مع وحدات المركز الأخرى إلى التحقيق في الجرائم والانتهاكات، من خلال التحقق من إفادات الشهود ومعاينة المواقع وجمع الأدلة. وخلال العام 2004، حققت الوحدة في عشرات الجرائم والانتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين، منها جرائم اغتيال واستخدام أنواع جديدة من الأسلحة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ب. تقديم المساعدة والاستشارة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وسوء استخدام السلطة من قبل السلطة الفلسطينية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة تنفيذ هذا النشاط على مدار العام، وذلك من خلال العمل على المحاور التالية:

1. تمثيل الضحايا أمام المحاكم الفلسطينية

بلغ عدد القضايا التي توجه محامو الوحدة خلال العام 2004 بالتماسات بشأنها إلى المحاكم الفلسطينية 18 قضية، منها 12 قضية قيد المتابعة من عام 2003. جميع هذه القضايا تم التوجه بالتماسات بشأنها إلى محكمة العدل العليا، 9 من هذه الالتماسات تدخل ضمن إطار تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، أي بخصوص احتجاز مواطنين بشكل غير مشروع من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية. أما القضايا الأخرى (9 التماسات)، فكانت تتعلق بالتعسف في استخدام السلطة، وكان أبرزها قضية جمعية الصلاح الإسلامية والمتابعة منذ عام 2003. يذكر أن تقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا الفلسطينية يأتي بعد استنفاذ كافة الوسائل مع الجهات المختصة.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بلغ عدد القضايا المرفوعة للمحكمة العليا 18 قضية.
- كانت نتائج هذه القضايا على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (6): القضايا التي تابعتها الوحدة أمام محكمة العدل العليا الفلسطينية خلال العام 2004

الموضوع	عدد القضايا	نتيجة المتابعة	ملاحظات
تمثيل معتقلين أمام المحاكم	9	2 رد ايجابي – 4 رد سلبي - 3 ترك الطلب بسبب الإفراج عن المعتقلين	صدر قراران بالإفراج فوراً عن معتقلين من السجون الفلسطينية
تمثيل موظفين أمام المحاكم	7	1 رد إيجابي – 2 رد سلبي – 4 قيد المتابعة	صدر قرار ايجابي يتعلق بعودة موظف إلى عمله
قسائم أراضي وزعت على موظفين	1	سلبي	
تجميد أرصدة جمعيات	1	ايجابي	صدر قرار من المحكمة بإلغاء تجميد أرصدة جمعية الصلاح الصادر من محافظ النقد لمخالفته للقانون
المجموع	**18**	**4 رد إيجابي - 7 رد سلبي - 3 ترك الطلب - 4 قيد المتابعة**	

2. تقديم الاستشارات القانونية للضحايا والمراجعين

استقبلت الوحدة القانونية 1005 مراجعين خلال العام 2004، وقدمت لمعظمهم استشارات قانونية في مواضيع متنوعة تتصل بجهات رسمية فلسطينية أو انتهاكات فلسطينية.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بلغ عدد المراجعين 1005 مراجعين، وبلغ عدد الاستشارات القانونية حوالي 403 استشارة قانونية.
- يعكس هذا الإقبال من الجمهور مدى الارتياح للمساعدات القانونية التي تقدمها الوحدة.

3. تقديم الاعتراضات والشكاوى للتحقيق في الانتهاكات وسوء استخدام السلطة

خلال العام 2004، تقدمت الوحدة القانونية بـ 80 شكوى واعتراضاً على انتهاكات وسوء استخدام للسلطة، نيابة عن مواطنين فلسطينيين منها 9 قيد المتابعة منذ 2003. ويشمل ذلك 28 شكوى إلى النائب العام و52 اعتراضاً وشكوى إلى وزارات وجهات رسمية مختلفة.

جدول (7): الشكاوى التي قدمتها الوحدة إلى النيابة العامة خلال العام 2004

الموضوع	العدد	نتيجة المتابعة
حبس غير مشروع	9	6 رد إيجابي – 1 رد سلبي – 2 قيد المتابعة
سوء استخدام السلاح	1	رد ايجابي
مخالفة أوامر مشروعة	3	1 رد يجابي – 2 دون رد
إطلاق نار على محامين	1	قيد المتابعة
وفاة مواطنين	8	8 قيد المتابعة
الاعتداء على ممتلكات مواطنين	2	2 دون رد
حقوق مالية	1	قيد المتابعة
وفاة أطفال توائم عدد 2	2	2 قيد المتابعة
الاعتداء على صحفي	1	قيد المتابعة
المجموع	**28**	**8 رد إيجابي- 1 رد سلبي - 4 دون رد - 15 قيد المتابعة**

جدول (8): الشكاوى والاعتراضات التي قدمتها الوحدة إلى جهات رسمية أخرى خلال العام 2004

الجهة ذات العلاقة	العدد	نتيجة المتابعة
ديوان الموظفين	17	6 رد إيجابي – 10 قيد المتابعة- 1 دون رد
وزارة الأشغال العامة	1	قيد المتابعة
وزارة الصحة	6	5 رد ايجابي - 1قيد المتابعة
وزارة العدل	2	1 رد ايجابي – 1قيد المتابعة
وكالة الغوث	3	2 رد سلبي – 1 قيد المتابعة
وزارة التربية والتعليم	2	1 رد حيادي – 1 قيد المتابعة
بلدية غزة	1	قيد المتابعة
محافظة الشمال	1	دون رد
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية	1	قيد المتابعة
معهد فلسطين الديني	2	2 قيد المتابعة
مدير سجن غزة المركزي	1	رد سلبي
وزارة العمل	2	2 قيد المتابعة
رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي	1	قيد المتابعة
الهيئة العامة لتأمين والمعاشات	6	6 قيد المتابعة
وزارة الأسري	1	رد ايجابي
وزارة المالية	4	1 دون رد – 3 قيد المتابعة
الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون	1	قيد المتابعة
المجموع	**52**	**13 رد إيجابي- 32 قيد المتابعة – 3 رد سلبي- 3 دون رد- 1 رد حيادي**

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بلغ عدد الاعتراضات والشكاوى 80 اعتراضاً وشكوى.
- بلغ عدد الردود 24 رداً ، منها 21 رداً ايجابياً.
- صرف المستحقات مالية من وزارة الأسري لأحد المعتقلين السابقين في السجون الإسرائيلية.
- استخراج تأمين صحي لأحد المواطنين.
- تحقيق إنجازات على صعيد السوابق القضائية الفلسطينية، تتمثل في:

- قضية تجميد أموال جمعية الصلاح، حيث قررت المحكمة بأن قرار محافظ النقد بتجميد أرصده الجمعيات الأهلية والذي جاء بناء على تعليمات من النائب العام لاغي لعدم قانونيته.
- إلزام ديوان الموظفين العام بعودة موظف إلى عمله والذي كان قد أوقف عنه لأسباب أمنية بعد ان استوفي كافة الشروط والإجراءات اللازمة للتعيين.

2) التوثيق القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

تم تنفيذ هذا النشاط من خلال استمرار العمل في عدة محاور، وفقاً لما يلي:

1. بناء ملفات قانونية لجرائم حرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي

واصلت الوحدة القانونية خلال العام 2004 عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم حرب إسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال هذا العام 492 ملف، موزعة كما هو مبين في الجدول (9).

جدول (9): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة خلال العام 2004

نوع الجريمة	عدد الملفات	نوع الجريمة	عدد الملفات
تجريف أراضي زراعية	43	الاستيلاء على ممتلكات	4
هدم منازل كلي	120	تدمير ممتلكات خاصة	29
هدم منازل جزئي	3	تدمير محلات تجارية	60
تدمير ورشات ومصانع	8	تعذيب	2
قتل	132	إبعاد	4
إصابة	87		
المجموع		**492**	

2. بناء ملفات قانونية لانتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان

بلغ عدد الملفات القانونية لانتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان والتي قامت الوحدة بتوثيقها 13 ملفاً خلال العام 2004.

جدول (9): الملفات القانونية الخاصة بالانتهاكات الفلسطينية التي أعدتها الوحدة خلال العام 2004

موضوع الانتهاك	عدد الملفات
اعتقال غير مشروع	9
سوء استخدام السلاح	1
مخالفة أوامر مشروعة	3
المجموع	**13**

3) المساهمة في مداخلات المركز ونشاطاته أمام أجسام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مؤشر القياس:
تقرير حول تنفيذ النشاط

واصلت الوحدة تنفيذ هذا النشاط من خلال العمل على عدة محاور، وذلك وفقاً لما يلي:

1. المساهمة في مداخلات المركز أمام أجسام الأمم المتحدة

- قدمت الوحدة المعلومات اللازمة لإنجاز سبع مداخلات قدمها المركز أمام لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.[45]
- كان من المفترض أن يقوم مدير الوحدة، المحامي إياد العلمي، بالإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة والتي عقدت اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة من 26 مايو وحتى 4 يونيو 2004. إلا أن إجراءات الحصار وما تفرضه قوات الاحتلال من قيود على التنقل حالت دون ذلك.

2. تقديم المساعدة والعون للمنظمات الدولية ولجان التحقيق الدولية

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال العام 2004 كان:[46]

- **24 أبريل 2004**: وفد الاتحاد الأوروبي الذي ضم عدداً من القناصل العامين والممثلين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة ممثل جمهورية إيرلندا، بصفتها آنذاك الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي.
- **6 يونيو 2004**: بعثة تقصي الحقائق التي شكلتها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وضمت خبيرين في القانون الدولي هما أوليفييه دا شوتر ولورانس وورتس.
- **15 أكتوبر 2004**: بعثة منظمة العفو الدولية برئاسة كينيث روث، المدير التنفيذية للمنظمة، وسارة ليا ويتسون، المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- **13 ديسمبر 2004**: وفد دولي ضم مدير نقابة المحامين الدوليين، المحامي مارك إيليس، ومدير رابطة المساعدة القانونية الدولية، المحامي كريستيان آلوند، والمساعدة التنفيذية بالرابطة، المحامية أجنيتا يوهانسن.

[45] لمزيد من المعلومات حول هذه المداخلات، راجع ص====من هذا التقرير.
[46] لمزيد من المعلومات حول الوفود المذكورة فيما يلي، راجع الصفحات====من هذا التقرير.

4) السعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلية أمام القضاء الدولي

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة القانونية جهودها في هذا المجال من خلال:

1. متابعة قضايا محدودة في عدة دول سويسرا - بريطانيا
قام المركز بمتابعة القضايا التي أودعت عام 2003 أمام القضاء الأوروبي لمحاكمة مجرمي الحرب وخاصة:

- القضاء السويسري: تم إيداع ملفين لجرائم الحرب وهما التعذيب وهدم المنازل أمام المدعي العام العسكري السويسري. وتعتبر هذه القضايا هي الأولى من نوعها التي تم التوجه بها إلى القضاء السويسري وتتضمن هذه القضايا مقاضاة السلطات الإسرائيلية المسئولة عن هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في رفح وتعذيب المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.
- القضاء البريطاني: يواصل المركز العمل على متابعة ملف التحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل وعلى وجه الخصوص ضد وزير الدفاع شاؤول موفاز حيث تم التوجه للمدعي العام البريطاني، والعمل جار لمتابعة تعويض المتضررين من المدنيين الفلسطينيين.
- في السياق ذاته، يتم البحث والإعداد لعشرات القضايا لاستخدامها في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وسائل التحقق من مؤشر القياس
- يلقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً في الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية.
- القضية التي رفعها المركز في سويسرا نشرت أخبارها وسائل الإعلام الإسرائيلية باهتمام كبير.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.

2. اجتماع خبراء لبحث طرق ملاحقة مجرمي الحرب
بالتنسيق بين وحدة المساعدة القانونية والوحدة الدولية في المركز، وبالتعاون مع كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية، عُقد الاجتماع في بروكسل خلال الفترة 8-9 نوفمبر 2004.[47]

5) المساهمة في التوعية القانونية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

نفذت الوحدة هذا النشاط من خلال:

[47] لمزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع، أنظر ما ورد في تقرير نشاطات الوحدة الدولية، ص ==== من هذا التقرير.

1. تقديم الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يردون إلى الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من جباليا وخان يونس. وخلال العام 2004، بلغ عدد المراجعين الذين زاروا الوحدة 3507 مراجعين. وقد قدم محامو الوحدة الاستشارات القانونية للمئات منهم، تمحورت حول حقوق عمالية، نزاعات عائلية، حرية التنقل والحركة، مشاكل بين الموظفين ومؤسسات رسمية وغير رسمية، ظروف المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وغير ذلك.

2. المشاركة في دورات تدريبية وورش عمل ذات صلة بالتوعية القانونية

في إطار ذلك تم ما يلي:

- شاركت الوحدة في 5 دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز، وقد تمحورت الجلسات التي أشرف عليها أعضاء الوحدة حول توعية المتدربين بحقوقهم القانونية وحول مفهوم سيادة القانون.
- بتاريخ 17 فبراير، عقدت الوحدة لقاءً في منطقة القرارة من أجل توعية المواطنين بحقوقهم وكيفيه المواجهة القانونية للأضرار الناجمة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على ممتلكات المواطنين.
- بتاريخ 25 فبراير، ألقى مدير الوحدة، المحامي إياد العلمي، محاضرة حول سيادة القانون واستقلال القضاء في مؤسسة الضمير.
- بتاريخ 10 مارس، كان المحامي إياد العلمي ضيف برنامج حوار الأربعاء، وهو لقاء حواري أسبوعي ينظمه معهد كنعان في غزة. وقد تحدث المحامي العلمي عن دور نقابة المحامين في تعزيز سيادة القانون.
- بتاريخ 14 مارس، شارك المحامي شريف أبو نصار في ورشة عمل حول مشروع رعاية الشباب عقد بمدينة رفح نظمتها مؤسسة شارك.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بلغ عدد المراجعين الذين زاروا الوحدة القانونية وتلقوا منها استشارات خلال العام 2004 أكثر من 3257 مراجع.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها طاقم الوحدة في إطار نشاطات وحدة التدريب خمس جلسات.

3. عقد حلقة نقاش حول خطة الفصل أحادي الجانب من قطاع غزة

بتاريخ 1 نوفمبر 2004، عقد المركز حلقة نقاش لمناقشة ورقة الموقف التي أعدها وأصدرها في وقت سابق بعنوان "خطة شارون لإعادة الانتشار: إنكار لحقوق الإنسان وليس إنهاء للاحتلال. عُقد اللقاء في مقر المركز بغزة وشارك فيه ممثلون عن القوى السياسية والمجتمع المدني وصحفيون. وقدم مدير المركز راجي الصوراني مداخلة أوجز فيها ورقة الموقف المذكورة موضحاً الأبعاد القانونية لخطة شارون وكيف أنها تهدف إلى الإبقاء على الاحتلال مع إعادة انتشار قوات الاحتلال فيه مقابل التنصل من الالتزامات التي تقع على عاتق دولة إسرائيل كقوة احتلال حربي، ومقابل تحقيق مكاسب استراتيجية في الضفة الغربية.

6) نشاطات أخرى نفذتها الوحدة لم تكن مدرجة في الخطة السنوية

<u>مؤشر القياس:</u> **تقرير حول تنفيذ النشاط**

نفذت الوحدة عدداً من النشاطات لم تكن مدرجة في خطتها السنوية للعام 2004. وذلك وفقاً لما يلي:

1. مساعدة مرضى فلسطينيين من ذوي الحاجة

قامت الوحدة القانونية بالمساعدة في توفير العلاج الطبي الملائم لمرضى فلسطينيين من الفئات الأكثر تهمشا في المجتمع الفلسطيني. مثل هؤلاء المرضى بحاجة ماسة إلى تشخيص بعض الأمراض التي يعانون منها بسبب قلة الإمكانيات المادية والكفاءات الطبية في قطاع غزة. وتتم هذه الخدمة بالتنسيق بين الوحدة القانونية في المركز وبين رابطة الأطباء من أجل حقوق الإنسان في تل أبيب. وخلال العام 2004 تلقى 14 مريضاً من قطاع غزة هذه الخدمة، وقد تم توفير حجز طبي لهم في مستشفيات وعيادات داخل إسرائيل.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- تلقي المرضى للعلاج اللازم.
- ردود فعل إيجابية من المرضى الذين يتلقون هذه الخدمة ومن ذويهم.

2. عقد لقاءات مع المحامين

قامت الوحدة خلال عام 2004 بالعديد من اللقاءان مع محامو الشمال وذلك من خلال ربط العلاقات بين المركز والمحامين وقد تم وضع المحامين على أخبار المركز والمساعدات التي يقدمها المركز لضحايا حقوق الإنسان سواء انتهاكات إسرائيلية أو فلسطينية.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- يلقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً في أوساط المحامين في منطقة الشمال.
- كثرة الزيارات من قبل المحامين في الشمال والحصول على إصدارات المركز الدورية.

دورات تدريبية لتطوير كادر الوحدة

- شاركت المحامية في وحدة المساعدة القانونية أحلام الأقراع في دورة متخصصة نظمتها وحدة التدريب في المركز للمحامين، عقدت في مقر فرع المركز بجباليا خلال الفترة من 13-19 سبتمبر 2004.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية عملها خلال العام 2004 النشاطات المقرة في خطتها للعام 2004، بالرغم من تردي الظروف السياسية والميدانية التي تحول في كثير من الأحيان دون تنفيذ جوانب من تلك النشاطات أو تعيقها. وخلال هذا العام، كرست الوحدة حيزاً أكبر من نشاطاتها لقضايا تتصل بالأوضاع الداخلية الفلسطينية وما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات على سيادة القانون. وخلال الربع الأخير من العام، انخرطت الوحدة بثقل كبير في الرقابة على الانتخابات الفلسطينية بكافة مراحلها. التقرير التالي يشمل عرضاً لكل نشاط، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر. وحيثما يكون مناسباً يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة. ويولي التقرير أهمية خاصة لدلالات وآثار النشاطات المنفذة.

نشاطات وحدة تطوير الديمقراطية وفقاً لما ورد في الخطة السنوية

1) **مراقبة انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والنضال ضدها والتعريف بها.**
2) **مراقبة عمل المجلس التشريعي وتشجيعه على القيام بأدواره التشريعية والرقابية.**
3) **تشجيع الحوار وتعزيز القيم الديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية.**
4) **تشجيع تبني تشريعات فلسطينية تستند إلى مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.**
5) **تشجيع عقد انتخابات حرة، نزيهة ودورية.**

1) مراقبة انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والنضال ضدها والتعريف بها

مؤشرات قياس النشاط

1. **التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2003.**
2. **تقارير دورية:**
   - أ. **تقرير حول انتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.**
   - ب. **تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين (التقرير – في سلسلة تقارير إخراس الصحافة).**
   - ج. **تقرير حول جرائم القتل خارج غطار القضاء التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين.**
3. **بيانات صحفية للكشف عن انتهاكات الحقوق المدنية السياسية وفقاً للتطورات الميدانية.**
4. **المساهمة في جهود المركز فيما يتعلق بالمداخلات مع الأمم المتحدة.**

1. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2003

وهو تقرير شامل تقوم الوحدة بإعداده سنوياً، ويتضمن تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام، وتوصيات للأطراف ذات الصلة بالانتهاكات. ويعد التقرير وثيقة مهمة لكل المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم توزيعه محلياً على مؤسسات السلطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، فضلاً عن الشخصيات الاعتبارية وعدد من المثقفين والأكاديميين ورجال القانون. أما دولياً فيوزع التقرير على البعثات الدبلوماسية في السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك للحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان.

وسائل التحقق

- صدر التقرير عن المركز في مارس 2004.
- أعدت الوحدة ملخصاً للتقرير تم نشره وتوزيعه بشكل منفصل أيضاً.

- بتاريخ 18 مارس 2004، عقد المركز مؤتمراً صحفياً للإعلان عن التقرير حضره عدد من الصحفيين.
- حظي التقرير باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام المحلية والعربية التي نشرت أخباراً عنه.

2. تقارير دورية وخاصة

تقوم الوحدة بإصدار سلسلة من التقارير الدورية والخاصة التي تسلط الضوء على انتهاكات لحقوق مدنية وسياسية محددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال العام 2004، أصدرت الوحدة التقارير التالية:

أ. إخراس الصحافة: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وهو سلسلة من التقارير الدورية التي تسلط الضوء على الاعتداءات التي تقترفها قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد دأبت الوحدة على إصدار هذا التقرير منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000. والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو المؤسسة الوحيدة على المستوى المحلي التي يصدر عنها مثل هذا التقرير الدوري.

وسائل التحقق

- في مايو 2004، صدر عن المركز التقرير العاشر في هذه السلسلة وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 أبريل 2003 وحتى 31 مارس 2004.
- يتوفر في المركز قاعدة بيانات مفصلة ودقيقة حول مئات الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفيين ووسائل الإعلام منذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى اليوم.
- يحظى التقرير باهتمام واسع محلياً ودولياً، وهو مصدر أساسي للمعلومات حول تلك الاعتداءات.
- بتاريخ 16 مايو 2004، تلقى المركز رسالة من الاتحاد العام للصحفيين العرب يثمن فيه دور المركز ويقدر تقريره هذا ويطلب إذناً من المركز بإعادة طباعته من قبل الاتحاد لتوزيعه في مؤتمره العاشر.
- تمت دعوة أعضاء من الوحدة للحديث في مواضيع ذات صلة في نشاطات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني.

ب. جرائم الاغتيال: سياسة رسمية معلنة

وهو سلسلة تقارير تسلط الضوء على جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء التي تقترفها قوات الاحتلال بحق ناشطين ميدانيين تدعي ضلوعهم في أعمال المقاومة وكذلك بحق قادة سياسيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسائل التحقق

- في يونيو 2004، صدر عن الوحدة التقرير السابع من هذه السلسلة، وهو يغطي الفترة من 29 سبتمبر 2003 وحتى 30 إبريل 2004.
- حظي التقرير باهتمام واسع في الصحف المحلية التي نشرت أخباراً عنه.
- توفر مادة موثقة لدى المركز حول هذه الجرائم.

ج. الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

وهو سلسلة تقارير دورية تسلط الضوء على انتهاكات الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو المنظمة الوحيدة الذي تعد هذا النوع من التقارير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي تتضمن توصيات للسلطة الوطنية ولأطراف أخرى ذات صلة.

وسائل التحقق

- في أكتوبر 2004، صدر عن المركز التقرير الرابع من هذه التقارير والذي يغطي الفترة 1 يونيو 2003 وحتى 31 أغسطس 2004.
- يتوفر في المركز قاعدة بيانات مفصلة حول تلك الانتهاكات.
- يحظى التقرير باهتمام وسائل الإعلام.
- دعوة أعضاء من الوحدة للحديث في مواضيع ذات صلة في نشاطات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني.

د. تقرير خاص حول ضحايا إطلاق النار في المسيرات والمظاهرات

لم يكن هذا التقرير مدرجاً في إطار الخطة، ولكنه يندرج في إطار التكيف المستمر من جانب الوحدة مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. يسلط التقرير الضوء على ظاهرة استخدام السلاح في المسيرات والمظاهرات وغيرها من مظاهر الحق في التجمع السلمي، وهي ظاهرة تكرست خصوصاً منذ اندلاع الانتفاضة وحصدت أرواح عدد من المدنيين الأبرياء الذي صادف مرورهم في مكان الحدث أو كانوا مشاركين فيه، فيما أصيب آخرون بجراح. وينتقد التقرير بشدة تقصير السلطة الوطنية الفلسطينية، على مستوى النيابة العامة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، في التحقيق في هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة، الأمر الذي ساهم في استمرارها. ويقدم التقرير توصيات للسلطة الوطنية وللفصائل وللمجتمع بشكل عام لمواجهة هذه الظاهرة.

وسائل التحقق

- تم إعداد هذا التقرير في يونيو 2004 ولكن تأخر صدروه لمدة ثلاثة أشهر بسبب التأخر في استلام رد من النيابة العامة الفلسطينية على خطاب توجه به المركز بشأن التحقيق في عدد من الجرائم ذات الصلة.
- تم توزيع التقرير محلياً على نطاق واسع، خصوصاً على القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي.
- حظي التقرير على اهتمام وسائل الإعلام المحلية التي قامت بتغطيته جيداً.
- تمت ترجمته التقرير إلى اللغة الإنجليزية، وحظي باهتمام دولي أيضاً، وهذا يظهر من عدد من الرسائل الموجهة للمركز للحصول على نسخ من التقرير فور الإعلان عنه، وقبل أن يُترجم إلى اللغة الإنجليزية وينشر.
- من المؤمل أن يساهم تسليط الضوء على هذه الظاهرة في الحد منها ووقفها، وفي تشجيع السلطة الوطنية على ملاحقتها.

هـ. ورقة موقف حول التطورات الأخيرة وتحديات الإصلاح في السلطة الفلسطينية.

لم تكن هذه الورقة مدرجة في إطار الخطة السنوية، وقد جاءت أيضاً استجابة للتطورات الميدانية الفلسطينية. ويأتي العمل على هذه الورقة نتيجة الحاجة المتزايدة لبلورة موقف للمركز في ضوء تردي الأوضاع الداخلية وحالة الانفلات الأمني، وما رافقها من جرائم اختطاف واعتداءات مختلفة بدأت في قطاع غزة وانتشرت في أماكن عدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. تضمنت الورقة مطالب محددة تتصل بالإصلاح الشامل في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وسائل التحقق

- صدرت الورقة عن المركز في أوائل أغسطس 2004، وتم توزيع هذه الورقة على نطاق محلي واسع.
- تُرجمت إلى اللغة الإنجليزية وتم توزيعها على المستوى الدولي، وحظيت باهتمام واسع أيضاً.
- كان من المهم طرح موقف واضح يميز بين المطالب المشروعة بالإصلاح وبين استغلال هذا الشعار من قبل البعض في إطار المصالح الضيقة أو الصراع على السلطة.

3. بيانات صحفية للكشف عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وفقاً للتطورات الميدانية
على مدار العام، أصدرت الوحدة عدداً من البيانات الصحفية حول انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. مصدر بعض تلك الانتهاكات كان فلسطينياً، وشمل: الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام؛ الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح؛ انتهاك الحق في محاكمة عادلة؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ انتهاك حق المرأة في المشاركة السياسية؛ والانتخابات.[48] وكانت قوات الاحتلال مصدراً لجانب آخر من تلك الانتهاكات، بما في ذلك: جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء؛ والاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام.

وسائل التحقق
- بلغ عدد البيانات الصحفية التي أصدرتها الوحدة 40 بياناً.
- حظيت التقارير والبيانات الصحفية باهتمام واسع، خصوصاً من قبل وسائل الإعلام، ونشرت الصحف المحلية أخباراً عنها.
- تتوفر في المركز معلومات وافية ومحدثة حول الانتهاكات التي تناولتها التقارير المذكورة.
- رصدت الوحدة نتائج ملموسة كان لموقف المركز وللبيانات والتقارير التي أصدرتها دوراً في تحقيقها.

4. المساهمة في جهود المركز فيما يتعلق بالمداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة
كان من المقرر أن يدلي مدير وحدة تطوير الديمقراطية بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتي عقدت اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة بين 26 مايو وحتى 4 يونيو 2004. إلا أن استمرار الحصار وفرض القيود على حرية الحركة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي قد حالت دون ذلك.

2) مراقبة عمل المجلس التشريعي وتشجيعه على القيام بأدواره التشريعية والرقابية

مؤشرات قياس النشاط
1) تقرير سنوي لتقييم أداء المجلس التشريعي (تقرير رقم 7)
2) **تقرير حول النشاطات الأخرى (مقابلات، لقاءات عامة، حضور جلسات المجلس)**

1. تقرير سنوي لتقييم أداء المجلس التشريعي (تقرير رقم 7)
يمثل هذا التقرير حصاد عمل المركز في مراقبة أداء السلطة التشريعية على مدار العام، وهو مخصص لتقييم عمل المجلس التشريعي في كل دورة انعقاد، من حيث أدائه لمهامه التشريعية والرقابية. ويسلط التقرير الضوء على جوانب الخلل التي تبرز في أداء المجلس، خصوصاً في ضوء الهيمنة المتأصلة عليه من قبل السلطة التنفيذية. ويتضمن التقرير عدداً من التوصيات من شأنها أن تساهم في تعزيز دور ومكانة السلطة التشريعية في النظام السياسي الفلسطيني. ويعتبر المركز هو الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تنفرد بنشر مثل هذا التقرير الدوري سنوياً لتقييم أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في كل دورة انعقاد.

وسائل التحقق
- صدر التقرير السابع من سلسلة التقارير هذه في ديسمبر 2004، وهو يغطي فترة الدورة الثامنة للمجلس التشريعي الممتدة من مارس 2003 وحتى مارس 2004.[49]

[48] لمزيد من المعلومات حول مواضيع تلك البيانات، راجع جدول رقم ====ص.ص. من هذا التقرير والذي يتضمن عرضاً لجميع البيانات التي أصدرها المركز، مع تحديد الجهة المعدة لكل منها.

[49] صدر التقرير الأول من هذه السلسلة في العام 1998، وهو يغطي الدورتين الأولى والثانية من عمل المجلس التشريعي (مارس 1996 – مارس 1998)

- حظي التقرير باهتمام وسائل الإعلام التي نشرت أخباراً عنه.
- تم توزيع التقرير على نطاق واسع، خصوصاً على أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

2. تقرير حول النشاطات الأخرى (مقابلات، ولقاءات عامة، حضور جلسات المجلس)

تنوعت نشاطات طاقم الوحدة في هذا الشأن، بما فيها:

- حضور جميع جلسات المجلس التشريعي وإعداد تقارير حولها. علماً بأن الجلسات تُعقد في العادة في مقر المجلس التشريعي في رام الله، ولكن بسبب الحصار ومنع قوات الاحتلال لعدد من نواب قطاع غزة من الوصول إلى رام الله، تُستخدم تقنية (Video Conference) ويشارك النواب المذكورون من خلال قاعة المجلس التشريعي في غزة. وللأسباب نفسها يتعذر على طاقم وحدة تطوير الديمقراطية، وجميعهم يقيم في قطاع غزة، من الوصول إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله. وهم أيضاً يحضرون الجلسات من خلال مقر غزة.
- الزيارة المنتظمة لمقر المجلس في غزة ومتابعة التطورات المتصلة بعمله أولاً بأول.
- الاتصال بأعضاء المجلس وعقد لقاءات منتظمة معهم والاستفسار منهم عما يتصل بعملهم.
- جمع المواد اللازمة الصادرة عن الهيئة التشريعية.

وسائل التحقق

- صدر التقرير عن المركز في ديسمبر 2004.
- حظي التقرير باهتمام خاص من قبل وسائل الإعلام وتمت تغطيته في الصحف المحلية.
- عقد أعضاء الوحدة عشرات اللقاءات والمقابلات والاتصالات مع أعضاء في المجلس التشريعي.
- تتوفر في الوحدة معلومات كافية عن أداء المجلس التشريعي، بما في ذلك تقارير عن جلساته.

3) تشجيع الحوار وتعزيز القيم الديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

تم تنفيذ هذا النشاط من خلال:

1. عقد الندوات وورش العمل

دأبت الوحدة على عقد ندوات ولقاءات عامة لمناقشة قضايا تتصل بالأوضاع الداخلية الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي. ولكن أمام التصعيد المستمر في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كان من الصعب في كثير من الأحيان الوفاء تنفيذ هذا النشاط. ومع ذلك تمكنت الوحدة من استغلال فرص محددة لعقد خمس ندوات. في هذا الجزء من التقرير سيتم التطرق إلى ثلاثة لقاءات، بينما سنأتي على ذكر لقاءين آخرين لاحقاً ضمن عمل الوحدة المتعلق بالانتخابات.

ندوة بعنوان "الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية: من يوقفها؟"

نظمت الوحدة هذه الندوة بتاريخ 24 فبراير، على خلفية الاعتداءات المتكررة التي نفذها مجهولون على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وكانت تهدف إلى: 1) إعلاء الصوت عالياً من قبل المجتمع المدني بإدانة هذه الاعتداءات؛ 2) تقديم الدعم والمناصرة للصحفيين؛ و3) المساهمة في مواصلة الجهود الرامية للضغط على السلطة وحثها على اتخاذ إجراءات فاعلة في مواجهة الاعتداءات. تحدث في الندوة التي عُقدت في جمعية الشبان المسيحية كل من: 1) حسن الكاشف، رئيس تحرير صحيفة الدار؛ 2) توفيق أبو خوصة، نقيب الصحفيين في قطاع غزة؛ عماد الفالوجي، النائب في وعضو لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس

التشريعي؛ و4) راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وأدار النقاش حمدي شقورة، مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز. وشارك في الندوة أكثر من 50 من الصحفيين والمهتمين من الرجال والنساء. أكد المتحدثون والمشاركون أن تطبيق مبدأ سيادة القانون هو الضمان لمواجهة الاعتداءات، وانتقدوا عدم اتخاذ إجراءات فعالة في هذا الشأن من قبل السلطة. وكان من بين التوصيات: 1) الدعوة لتشكيل تجمع للنقابات المهنية؛ و2) الدعوة لتشكيل تجمع أو جسم للمؤسسات الإعلامية. وقد أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول الندوة تم تعميمه من قبل المركز على وسائل الإعلام المحلية، وتمت تغطية النشاط في الصحف المحلية.

حلقة نقاش بعنوان "المجلس التشريعي الفلسطيني: تقييم الأداء"

عقد اللقاء في قاعة مركز النشاط النسائي في مخيم جباليا بتاريخ 6/27 بمشاركة النائبين كمال الشرافي وعماد الفالوجي وعدد من الناشطين والمهتمين في المخيم. وقد تركز النقاش على أداء المجلس التشريعي، ووجه المشاركون أسئلتهم للنائبين الشرافي والفالوجي. وشكل اللقاء امتداداً للقاءات سابقة نظمتها الوحدة خلال الأعوام الماضية تهدف إلى جسر الهوة بين المواطن والنائب وتوفير منبر حر ووسيلة اتصال بين النواب والمواطنين.

ندوة حول قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية[50]

نظمت الوحدة هذه الندوة بالتعاون مع وحدة المرأة في المركز، وعُقدت في قاعة بلدية خان يونس بتاريخ 4 يوليو 2004. تحدث في الندوة كل من: أسامة الفرا، رئيس بلدية خان يونس؛ حمدي شقورة مدير الوحدة؛ ووفاء موسى، منسقة مشروع المرأة والإصلاح في جنوب غزة – طاقم شؤون المرأة. وشارك في الندوة أكثر من مائة شخص من بين الناشطين، بينهم أكثر من 30 إمرأة من مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية والشخصيات الاعتبارية النسوية وغيرهن. واستعرض المتحدثون والمتداخلون جملة من القضايا، مع التركيز على ملاحظات النقدية للقانون التي قدمها المركز الفلسطيني للمجلس التشريعي. وشدد المشاركون على أهمية موضوع الكوتا النسوية. وقد أصدرت الوحدة خبراً صحفياً تناول أهم محاور الورشة وما جرى فيها من مناقشات، تم توزيعه على وسائل الإعلام، ونشرته الصحف المحلية في اليوم التالي.

2. المشاركة في ندوات ونشاطات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني

شمل ذلك تلبية الدعوات للمشاركة في عشرات النشاطات ذات الصلة التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. لكن سيتم هنا فقط استعراض النشاطات التي شارك فيها أعضاء من الوحدة كمتحدثين. مثل هذه النشاطات تساهم في ترسيخ العلاقات بين المركز ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن أنها تشكل منابر للتوعية وإثارة النقاش في قضايا جوهرية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال العام 2004، شاركت الوحدة في اللقاءات التالية:

- بتاريخ 5 أبريل، شاركت الوحدة في الندوة التي نظمتها دائرة الشمال في المجلس التشريعي بمناسبة يوم الديمقراطية. كان حمدي شقورة، مدير الوحدة، المتحدث الوحيد في الجلسة الثانية حيث ألقى محاضرة حول أداء المجلس التشريعي، أعقبها نقاش مع الحاضرين وجميعهم من المؤسسات الحكومية والأهلية في محافظة الشمال. عُقدت الندوة في مقر جمعية دار الشباب للثقافة والفنون في جباليا.

[50] قبل عقد هذه الندوة كانت الوحدة قد أنهت كافة التحضيرات لعقد ندوة بعنوان "انتخابات مجالس الهيئات المحلية بين الضرورة والمعوقات." وكان مقرراً عقدها في مدينة خان يونس بتاريخ 21 مارس ولكن تم تأجيلها لأجل غير مسمى بسبب اجتياح قوات الاحتلال لمنطقة عبسان، شرق محافظة خان يونس في ذلك اليوم، وذلك بطلب من المتحدثين وعدد من المدعوين. وحتى نهاية مارس، لم يتسنى عقد الندوة، خصوصاً في ضوء اغتيال الشيخ أحمد ياسين بتاريخ 22 مارس.

- بتاريخ 4 مايو، شاركت الوحدة في الندوة التي نظمها النادي الصحفي في كلية الصحافة بالجامعة الإسلامية في غزة حول حرية التعبير، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. عقدت الندوة في قاعة المؤتمرات بمبنى القدس في الجامعة، وتحدث فيها كل من: 1) رائد أبو داير، مدير إذاعة صوت الأقصى؛ 2) حمدي شقورة مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز؛ و3) وسام عفيفة، الصحفي في صحيفة الرسالة.

- بتاريخ 9 يونيو، شاركت الوحدة في الندوة التي نظمتها مؤسسة الضمير حول حرية التعبير. عقدت الندوة في قاعة وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وتحدث فيها كل من: 1) حمدي شقورة، مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز؛ 2) سيف الدين شاهين، مراسل قناة العربية؛ و3) خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير.

- بتاريخ 14 سبتمبر، كان مدير الوحدة، حمدي شقورة، المتحدث الرئيس في لقاء حواري بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات،" الذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ضمن فعاليات وأنشطة مشروعها الخاص بتطوير أداء المنظمات الأهلية الفلسطينية. عُقد اللقاء في مقر الشبكة بمدينة غزة وشارك فيه عدد من ممثلي المنظمات الأهلية.

- بتاريخ 22 سبتمبر، شاركت الوحدة في ندوة حول الأسرى في الانتخابات، نظمتها منظمة أنصار الأسرى في بني سهيلة (محافظة خان يونس)، حيث قد قدم مدير الوحدة مداخلة حول الأبعاد القانونية لمشاركة الأسرى في الانتخابات.

- بتاريخ 23 سبتمبر، شاركت الوحدة في ندوة بعنوان "معاناة السلطة الرابعة،" نظمها مركز الكرمل للإعلام الفلسطيني الحر في مؤسسة سعيد المسحال الثقافة والعلوم. وقد تحدث في الندوة التي عُقدت في مقر المؤسسة بغزة كل من: حمدي شقورة، مدير الوحدة؛ الصحفي مصطفى الصواف، مدير مكتب الجيل للصحافة، والمصور الصحفي أحمد جاد الله، مدير قسم التصوير في مكتب وكالة رويترز بغزة.

- بتاريخ 1 ديسمبر، كان حمدي شقورة، مدير الوحدة ضيف حوار الأربعاء، وهو لقاء أسبوعي يواظب على تنظيمه معهد كنعان التربوي النمائي في غزة. وقد قدم شقورة مداخلة بعنوان "الانتخابات بين الالتزام القانوني والضرورة الوطنية، أعقبه نقاش مطول مع ضيوف المعهد من الناشطين والمهتمين بحقوق الإنسان والديمقراطية والتربية.

- بتاريخ 14 ديسمبر، شاركت الوحدة في ندوة حول تعديل القانون الانتخابي نظمها اتحاد لجان المرأة الفلسطينية. تحدث في الندوة كل من: 1) د. عبد الرحمن أوب النصر، نائب نقيب محامي فلسطين؛ حمدي شقورة، مدير الوحدة؛ و3) كارم نشوان، المحامي والباحث القانوني. عُقدت الندوة في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لقطاع غزة في مدينة غزة، وشارك فيها أكثر من 100 شخص معظمهم من النساء.

- بتاريخ 23 ديسمبر، شاركت الوحدة في لقاء جماهيري نظمته في نادي خدمات الشاطئ كتلة الصحفي الفلسطيني، وذلك ضمن مشروعها الذي تنفذه بعنوان "تعزيز وعي المجتمع المحلي لحقوق ودور الإعلاميين." تحدث في اللقاء مدير الوحدة، حمدي شقورة، وقدم مداخلة حول دور المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني في حماية الصحفيين. كما تحدث في القاء أيضاً د. موسى الزعبوط، عضو

المجلس التشريعي، والصحفي سيف الدين شاهين، مراسل قناة العربية في غزة. وشارك في اللقاء نحو 50 شخصاً.

- بتاريخ 26 ديسمبر، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في الندوة التي نظمتها مجموعة غزة للثقافة والتنمية حول الانتخابات والقانون المعدل. عقدت الندوة في مركز رشاد الشوا الثقافي بغزة، وتحدث فيها إضافة إلى شقورة كل من: النائبة راوية الشوا، عضو المجلس التشريعي ورئيس المجموعة؛ النائب عبد العزيز شاهين، عضو المجلس التشريعي؛ د. رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية.

- بتاريخ 29 ديسمبر، كان حمدي شقورة، مدير الوحدة، ضيف حوار الأربعاء الذي ينظمه معهد كنعان التربوي النمائي في غزة. وقد تحدث شقورة عن مشروع قانون الانتخابات المعدل، قبل أن يُفتح باب النقاش مع ضيوف المعهد من الناشطين والمهتمين بحقوق الإنسان والديمقراطية والتربية.

- بتاريخ 29 ديسمبر، كانت الباحثة آية خليل المتحدثة في جلسة حوار حول الانتخابات نظمها معهد تامر في غزة لمجموعة من الشبان والشابات المرتبطين ببرامج المعهد.

المشاركة في معرض مؤسسات العمل الاجتماعي الخدماتي والتنموي الفلسطيني
إلى جانب 17 منظمة أهلية، شارك المركز في معرض مؤسسات العمل الاجتماعي الخدماتي والتنموي الفلسطيني،" الذي نظمته جامعة القدس المفتوحة – منطقة غزة التعليمية، على مدى يومي 30 – 2004/3/31. تم تكليف وحدة تطوير الديمقراطية للقيام بتمثيل المركز في هذا النشاط. وقد شارك الزميل محمود الافرنجي، الباحث في الوحدة في الاجتماعات التحضيرية للمعرض التي انبثقت عنها لجنة تحضيرية بهدف التنسيق مع الجامعة لإنجاح المعرض، وقد كان المركز ضمن تلك اللجنة التي أخذت بالعديد من توصياته.

وقد عمل المركز من خلال جناحه الخاص في المعرض على تعريف الطلبة والزوار بنشاطاته وطبيعة عمله، والخدمات التي يقدمها من أجل تعزيز قيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وتوعية المواطنين بمبادئ حقوق الإنسان من خلال توزيعه لعدد من إصداراته على الزائرين، وقد أبدى الزوار اهتمامهم بطبيعة عمل المركز. وعلى هامش المعرض تم عقد لقاء بين ممثل المركز وأعضاء نشيطين من مجلس طلبة جامعة القدس المفتوحة، لخلق نوع من التواصل بين طلبة الجامعية والمركز، ليستفيد الطلبة من مكتبة المركز والدورات التدريبية التي يعقدها، إضافة إلى الدراسات والتقارير الصادرة عنه، كما عقد لقاء مماثل مع أعضاء نشيطين من مجلس طلبة جامعة الأقصى، الذين جاؤوا لزيارة جناح المركز.

3. التدريب على الديمقراطية وحقوق الإنسان
يشمل هذا النشاط تنفيذ عدد من الجلسات التدريبية في مواضيع تتصل بالديمقراطية في الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المركز، إضافة إلى تنفيذ نشاطات مماثلة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. كما يشمل أيضاً تنفيذ دورات مكثفة بالتعاون مع وحدة التدريب في المركز لإعداد وتأهيل مراقبين للرقابة على الانتخابات، وهو ما سنتناوله بشكل مستقل في النشاط المتعلق بالانتخابات.

بلغ عدد الجلسات التي نفذتها وحدة تطوير الديمقراطية في الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في المركز 10 جلسات بواقع 30 ساعة تدريبية. وكانت تلك الدورات موزعة على محافظات غزة، شمال غزة، خان يونس، رفح، والوسطى.[51]

[51] لمزيد من المعلومات حول هذه الدورات، راجع نشاطات الجزء الخاص بوحدة التدريب، ص.ص. =====من هذا التقرير.

أما الجلسات التدريبية التي نفذتها الوحدة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني فكانت على النحو التالي:

- بتاريخ 4 مارس، نفذ حمدي شقورة، مدير الوحدة، جلسة تدريبية حول الممارسة الديمقراطية، وذلك في إطار الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بالتعاون مع كلية الإعلام في جامعة الأقصى لمجموعة من طلاب وطالبات الجامعة. عُقدت الدورة في مقر مؤسسة الضمير في مدينة غزة.

- بتاريخ 29 يوليو نفذت آية خليل، الباحثة في وحدة تطوير الديمقراطية، جلسة تدريبية حول الديمقراطية والمواطنة، ضمن فعاليات المخيم الصيفي السنوي الذي نظمته مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي لمتطوعيها. شارك في الجلسة أكثر من 50 مشاركاً ومشاركة من الشباب. وخلال الجلسة تم توزيع مجموعة من إصدارات المركز ذات العلاقة، خصوصاً المطويات التوضيحية لبعض الحقوق والتي تعدها الوحدة.

- بتاريخ 29 نوفمبر، نفذ مدير الوحدة حمدي شقورة جلسة تدريبية بعنوان "القوانين المنظمة للانتخابات العامة الفلسطينية" وذلك في إطار الدورة التدريبية التي نظمتها جمعية بادر للتنمية والإعمار لمجموعة من الشباب والشابات. عُقدت الدورة في مقر اتحاد لجان العمل الزراعي في مدينة غزة.

4. إعداد مواد للتوعية على الديمقراطية وحقوق الإنسان

أعدت الوحدة مطوية توعية جديدة حول الحق في تكوين الجمعيات باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية وأحد متطلبات العملية الديمقراطية. تتناول المطوية تعريفاً بهذا الحق وفق المعايير الدولية ثم تستعرض القيود القانونية والإدارية الفلسطينية التي تحول دون التمتع الكامل بهذا الحق، ثم تقدم توصيات ومطالب للعمل بها من أجل التماثل مع المعايير الدولية.

تضاف هذه المطوية إلى مطويتين أخريين سبق وأن أعدتهما الوحدة خلال العام حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. ويجري توزيع هذه المطويات على جمهور واسع، مع التركيز على المشاركين في الدورات التدريبية أو ورش العمل والندوات التي ينظمها المركز أو مؤسسات المجتمع المدني.

5. نشاطات إعلامية تتصل بتشجيع الديمقراطية والتوعية بالحقوق المدنية والسياسية

ويشمل هذا النشاط إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية حول مواضيع تتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال هذا العام نفذ مدير الوحدة حمدي شقورة 31 مقابلة تم نشرها في الصحف المحلية والعربية، أو تم بثها في محطات الإذاعة والتلفزة المحلية والدولية.

اللقاءات التي نفذتها الوحدة مع وسائل الإعلام

تاريخ اللقاء	المؤسسة الإعلامية	موضوع اللقاء
18 فبراير	تلفزيون وطن	لاعتداءات على الصحافيين – برنامج منبر للوطن
25 ابريل	عزيزة السلقاوي، صحيفة فلسطيننا	سياسة القتل خارج إطار القانون
25 أبريل	أمجد الشوا، وكالة أنباء بترا الأردنية	الاعتداءات على الصحافة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

18 مايو	راديو فرنسا 2	جرائم الحرب الإسرائيلية – مقابلة عبر الهاتف
22 مايو	جميلة أبو شنب، مراسلة قناة الحرة	جرائم الحرب الإسرائيلية
24 مايو	تلفزيون أبو ظبي	جرائم الحرب الإسرائيلية – نشرة أخبار المساء
16 مايو	تلفزيون أبو ظبي	جرائم قوات الاحتلال ضد المدنيين في رفح – نشرة أخبار الظهيرة ونشرة أخبار المساء
16 مايو	هيئة الإذاعة البريطانية	جرائم قوات الاحتلال ضد المدنيين في رفح – مقابلة عبر الهاتف
14 يونيو	برنارد طنوس، إذاعة الشمس - الناصرة	تقرير المركز بشأن جرائم القتل خارج إطار القانون، مقابلة عبر الهاتف
5 يوليو	التلفزيون الكوري MBC	أوضاع حقوق الإنسان
5 يوليو	التلفزيون الياباني	أوضاع حقوق الإنسان
17 سبتمبر	الفضائية الفلسطينية، برنامج صباح الخير يا قدس	التسجيل للانتخابات
10 أكتوبر	تلفزيون أبو ظبي، نشرة الأخبار المسائية	جرائم الحرب الإسرائيلية وتدهور الأوضاع شمال غزة
12 أكتوبر	راديو فرنسا 2	الأوضاع في شمال غزة
12 أكتوبر	تلفزيون أبو ظبي، نشرة الأخبار المسائية	استهداف الأطفال الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال
13 أكتوبر	قناة الجزيرة، نشرة الأخبار المسائية	استهداف الأطفال الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال
2 نوفمبر	برنارد طنوس، إذاعة الشمس	انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان – مقابلة عبر الهاتف
8 ديسمبر	كارستين كوهناتوب، راديو ألمانيا	الانتخابات والتطورات الداخلية الفلسطينية
11 ديسمبر	عبد الغني الشامي	جرائم العنف الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
12 ديسمبر	عزيزة السلقاوي، المجموعة الفلسطينية للإعلام	جرائم العنف الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
12 ديسمبر	صوت السلام، إسرائيل	الرقابة المحلية على الانتخابات – مقابلة عبر الهاتف
14 ديسمبر	جميلة أبو شنب، مراسلة قناة الحرة	تدمير المنازل السكنية في قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال
30 ديسمبر	تغريد الخضري، تلفزيون الحياة LBC	الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وسائل التحقق

- عقدت الوحدة ثلاث ندوات ولقاءات، شارك فيها نحو 200 شخص.[52]
- نفذت الوحدة 10 جلسات تدريبية من خلال وحدة التدريب.

[52] عقدت الوحدة لقاءين آخرين حول الانتخابات، راجع البند الخاص بذلك ص –من التقرير.

- نفذت الوحدة ثلاث جلسات تدريبية بالتعاون مع مؤسسات أهلية.
- كان أعضاء الوحدة متحدثين في 12 ندوة أو ورشة عمل نظمتها مؤسسات المجتمع المدني.
- الدعوات الخارجية تعكس مكانة المركز في العمل على الموضوعات ذات العلاقة.
- بلغ عدد المقابلات التي أجرتها وسائل الإعلام، المكتوبة والمسموعة والمرئية، مع أعضاء من الوحدة 32 مقابلة على مدار العام.
- حظي نشاط الوحدة باهتمام الواسع من قبل وسائل الإعلام.
- يتوفر لدى الوحدة توثيق لما نشرته وسائل الإعلام المحلية.

4) تشجيع تبني تشريعات فلسطينية تستند إلى مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة القيام بهذا النشاط، مع إيلاء اهتمام خاص للضغط باتجاه تعديل القوانين المتعلقة بالانتخابات، العامة والمحلية. تم ذلك من خلال:

1) في ضوء الاستعدادات الرسمية لعقد انتخابات محلية، أعدت الوحدة ورقة تتضمن ملاحظات نقدية على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية واقتراحات بإدخال تعديلات عليه. وبتاريخ 2004/6/26، بعثت الوحدة برسالة إلى رئيس وأعضاء المجلس التشريعي تطالبهم بإدخال تعديلات على القانون المذكور، أرفقت بها الورقة المذكورة. وبين الاقتراحات التي تضمنتها الورقة اقتراح بتخصيص كوتا للمرأة في مقاعد مجالس الهيئات المحلية، ولو لمرحلة انتقالية. ويتبنى المركز هذا الاقتراح جنباً إلى جنب مع العديد من المنظمات الأهلية والمؤسسات النسوية.

2) من خلال العديد من البيانات الصحفية والمداخلات في الندوات واللقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي، يدعم المركز الجهود الرامية إلى تعديل قانون الانتخابات، بما يكفل: 1) نظام التمثيل النسبي بدل الأكثري؛ 2) تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 16 دائرة إلى خمس دوائر؛ 3) تخصيص كوتا للمرأة في المقاعد النيابية؛ و4) تأسيس لجنة وطنية مستقلة للانتخابات بنص دستوري بدلاً من وجود لجنتين مستقلتين للانتخابات العامة والمحلية.

وسائل التحقق

- بتاريخ 2004/12/1، أصدرت السلطة الوطنية القانون رقم (5) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996. يأخذ القانون المعدل بالاعتبار بعض الملاحظات التي أثارها المركز، خصوصاً فيما يخص: 1) الإشراف على الانتخابات من قبل لجنة واحدة لا اثنتين؛ و2) تخصيص كوتا للنساء في مجالس الهيئات المحلية. كان التعديل حصاداً للضغوط المجتمعية المختلفة التي تمت ممارستها على المجلس التشريعي والقيادة الفلسطينية، وعمل المركز في هذا المضمار كان جزءاً من هذا العمل المجتمعي.
- انتهى العام 2004، وكان الجدل ما يزال محتدماً بشأن قانون الانتخابات العامة، ويواصل المركز، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية، العمل مع المنظمات الأهلية والقوى السياسية في الضغط من أجل إصدار قانون جديد قبل إجراء الانتخابات التشريعية المتوقعة في يوليو 2005.

5) تشجيع عقد انتخابات حرة، نزيهة ودورية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

خلال الربع الأخير من العام 2004، كثفت الوحدة نشاطاتها المتصلة بالانتخابات، خصوصاً في أعقاب إصدار مرسوم رئاسي بتاريخ 21 يونيو 2004 يدعو إلى بدء عملية تسجيل الناخبين ابتداء من 4 سبتمبر 2004 ولمدة خمسة أسابيع. أجرت الوحدة والمركز تحليلاً للأوضاع في حينه ولم تكن التوقعات تشير إلى نية جادة في إجراء الانتخابات العامة في أجل قريب، وذلك يعود إلى: 1) استمرار جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تشديد القيود على حرية الحركة؛ و2) الأوضاع الداخلية الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها مناطق السلطة الوطنية، فضلاً عن عدم تحديد موعد لإجراء الانتخابات في المرسوم الداعي للتسجيل.

مع ذلك، وانطلاقاً من أهمية عملية إعداد سجل الناخبين كمرحلة أساسية في الانتخابات، قرر المركز، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية، الانخراط في الرقابة على عملية التسجيل في قطاع غزة بجهود وإمكانيات ذاتية محدودة. تمت الرقابة من خلال تجنيد مراقبين تم اختيارهم جميعاً من طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتحملوا في ذلك أعباء إضافية على أعمالهم وبرامجهم في مختلف وحدات المركز، وذلك على أساس طوعي وضمن آلية عمل تكفل المواءمة بين استحقاقات الرقابة والوفاء بالتزامات عملهم في وحداتهم.

وفي ضوء التطورات السياسية اللاحقة بعد الوفاة المفاجئة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 11 نوفمبر 2004، اتخذت القيادة الفلسطينية عدة خطوات في إطار الانتقال الهادئ والسلمي للسلطة، كان بينها الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية في التاسع من يناير 2005 لاختيار رئيس جديد للسلطة. وقد أيد المركز الفلسطيني هذا التوجه شريطة أن يكون هناك توجه مماثل بإجراء انتخابات تشريعية خلال أجل قريب بعد هذا التاريخ، وبحيث يتم تعديل قانون الانتخابات.

وأمام هذه التطورات انخرط المركز في العمل على الانتخابات، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع وحدات المركز الأخرى، بما في ذلك التحضير لحملة رقابة محلية على الانتخابات الرئاسية، بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني.

فيما يلي عرضاً لأهم نشاطات الوحدة فيما يتعلق بـ: 1) الرقابة على عملية التسجيل وتشجيعها؛ و2) الرقابة على الانتخابات الرئاسية.[53]

1. الرقابة على عملية التسجيل وتشجيعها

شمل هذا النشاط عدة خطوات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. التحضير والإعداد

وفي هذه المرحلة تم ما يلي:

- التقدم بطلب إلى لجنة الانتخابات المركزية لاعتماد المركز كهيئة رقابة محلية، حيث تم قبول الطلب وتم اعتماد المركز.

[53] التقرير بشأن الرقابة على الانتخابات الرئاسية يغطي فقط النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة حتى تاريخ 2004/12/31.

- اختيار 17 شخصاً من طاقم العاملين في المركز، بالتعاون مع بقية الوحدات، للعمل كمراقبين، وقد تم اعتمادهم جميعاً من قبل لجنة الانتخابات المركزية، كما تم اعتماد أحد أعضاء وحدة تطوير الديمقراطية كمنسق اتصال مع اللجنة.
- تدريب المراقبين على عملية الرقابة من خلال لقاءات خاصة بذلك.
- توزيع المراقبين على مراكز الاقتراع التي بلغ عددها نحو 250 مركز في الدوائر الانتخابية الخمس في قطاع غزة.
- إعداد استمارة خاصة بالمراقبة، طُلب من المراقبين تعبئتها بعد زيارة كل مركز، لضمان تماثل توجهات المراقبين، وتغطية جوانب محددة في الرقابة على التسجيل.

ب. تنفيذ الرقابة

تمت الرقابة على جميع مراحل عملية التسجيل من خلال اتباع طريقة الزيارات العشوائية للمراكز. وكان يُطلب من المراقب الواحد زيارة عدة مراكز في ذات اليوم، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق النائية.

- استمرت الرقابة على امتداد عملية التسجيل التي استمرت لمدة خمسة أسابيع متتالية في جميع المراكز، بما في ذلك المراكز التي تم تحريكها في مناطق محددة. كما نُفذت الرقابة على عملية التسجيل خلال فترة التمديد لأسبوع سادس.
- بعد إغلاق مراكز التسجيل، تواصلت الرقابة على مكاتب الدوائر التي استمرت فيها عملية التسجيل.
- بعد الإعلان عن موعد انتخابات الرئاسة في 9 يناير 2005، تمت الرقابة على مرحلة التسجيل الاستكمالي الذي أعلنت عنه لجنة الانتخابات المركزية لمدة أسبوع خلال الفرتة من 24 نوفمبر وحتى 1 ديسمبر 2004.
- تمت الرقابة على نشر سجل الناخبين الابتدائي، وعلى الطريقة التي تم فيها التعامل مع الاعتراضات عليه.
- تمت الرقابة على التطورات اللاحقة، خصوصاً بعد تعديل القانون بتاريخ 1 ديسمبر 2004 بحيث يتم دمج سجل الناخبين مع السجل المدني، وآليات تطبيق هذا التعديل من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

ج. التوجه برسائل إلى لجنة الانتخابات المركزية

كان المراقبون يبدون ملاحظاتهم الشفوية للمسؤولين في لجان الاقتراع. أما الملاحظات المكتوبة فكانت توجه إلى لجنة الانتخابات المركزية.

د. إصدار بيانات صحفية

أصدرت الوحدة عدداً من البيانات الصحفية تتعلق بسير عملية التسجيل.[54]

ه. إصدار تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة على عملية التسجيل

وهو تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات، يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز على عمليات إعداد سجل الناخبين التي تمت خلال الربع الأخير من العام 2004، وقد صدر عن المركز في ديسمبر 2004. يقع التقرير في قرابة 80 صفحة من القطع المتوسط، ويغطي ستة محاور. يتطرق المحور الأول لأهمية الانتخابات وحق التصويت والترشح، وأهمية سجل الناخبين والطرق المتبعة في إعداده. ويستعرض المحور الثاني تجربة الانتخابات العامة الفلسطينية التي جرت في يناير 1996. أما المحور الثالث فقد خصص لتتبع التطورات المتعلقة بإجراء الانتخابات العامة، بدءاً بانتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من مايو 1999، ووصولاً إلى التطورات الأخيرة والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية جديدة في التاسع من يناير 2005، وما رافق كل هذه التطورات من تحضيرات واستعدادات لإجراء الانتخابات. ويتناول المحور الرابع عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كهيئة رقابة محلية معتمدة من قبل لجنة الانتخابات المركزية، بما في ذلك

[54] لمزيد من التفاصيل حول هذه البيانات، راجع ص==من هذا التقرير.

تدريب المراقبين وتوزيعهم، وتحديد منهج العمل الذي اعتمد في جمع المعلومات وتحليلها. ويتطرق المحور الخامس إلى سير عملية التسجيل، ويقدم عرضاً للتطورات المتعلقة بهذه العملية. أما المحور السادس والأخير من هذا التقرير، فينفرد بتقييم عملية إعداد سجل الناخبين. وفضلاً عن الجوانب التقنية التي مثلت جوهر عملية الرقابة، يقيم هذا المحور البيئة السياسية والميدانية التي جرت في ظلها عملية التسجيل، سواء فيما يتصل بجرائم الحرب والانتهاكات التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين، أو فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية الفلسطينية وتأثيراتها على عملية التسجيل. وفي ختامه، يقدم المركز في تقريره عدداً من النتائج والتوصيات حول عملية التسجيل وحول الانتخابات بشكل عام.

و. عقد ورش عمل لتشجيع عملية التسجيل

شهدت الأيام الأولى ضعفاً في إقبال المواطنين على مراكز التسجيل. وقد بادرت وحدة تطوير الديمقراطية، بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية، إلى عقد ورشتي عمل دُعي إليهما ممثلين عن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لمناقشة آليات تشجيع المشاركة في عملية التسجيل. عُقدت الورشة الأولى في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس بتاريخ 13 سبتمبر، والثانية في مقر المركز بمدينة غزة بتاريخ 21 سبتمبر 2004.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- بتاريخ 2004/8/31، تم اعتماد المركز كهيئة رقابة محلية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وبتاريخ 2004/9/3، أصدرت اللجنة بطاقات اعتماد لجميع المراقبين الذين تقدم المركز للجنة بطلبات لاعتمادهم.
- تم إعداد فريق المراقبين وتأهيلهم لبدء عملية الرقابة.
- التعاون من طرف اللجنة في الإجابة على استفسارات المركز وملاحظاته الشفوية والمكتوبة.
- إجراء عملية التسجيل في ظروف اتسمت بالشفافية وإخضاعها للرقابة المحلية.
- تمت تغطية البيانات التي أصدرها المركز في الصحف المحلية.
- إصدار التقرير حول نتائج عملية الرقابة.
- تم إرسال نسخ عن التقرير إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر وإلى أمين عام اللجنة د. رامي الحمد الله وذلك بتاريخ 2004/12/28.
- تم إعداد ملخص للتقرير نشر في صيغة بيان صحفي تم توزيعه باللغتين العربية والإنجليزية.
- حظي التقرير باهتمام كبير في وسائل الإعلام.
- اهتمام أكثر بعملية التسجيل بعد ورشتي العمل اللتين خصصتا لتشجيعها من قبل بقية القوى السياسية
- تغطية واسعة في وسائل الإعلام للمناقشات في ورشتي العمل.

2. الرقابة على الانتخابات الرئاسية

يتناول هذا الجزء نشاطات الرقابة التي نفذتها وحدة تطوير الديمقراطية، بالتعاون مع وحدات المركز الأخرى، على جميع مراحل الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 يناير 2005، ويغطي النشاطات التي المنفذة حتى 2004/12/31، أي حتى نهاية الفترة التي يغطيها تقرير نشاطات المركز للعام 2004. وشملت هذه النشاطات ما يلي:

أ. مرحلة التحضير والاستعداد

شملت هذه المرحلة عدة خطوات، أهمها:

- تكثيف الاتصالات مع عدد من المؤسسات الأهلية لتنفيذ الرقابة بالتعاون معها بهدف توفير حاضنة مجتمعية للرقابة. وفي وقت مبكر من بدء الاتصالات، وافقت نقابة محامي فلسطين، ومركز شؤون المرأة ومعهد كنعان التربوي النمائي على التعاون مع المركز في تنفيذ الرقابة.

- بالتعاون مع وحدة التدريب في المركز، تم اختيار نحو 200 شخصاً لتنفيذ عملية الرقابة. وفي هذه المرحلة تم اختيار المراقبين من بين نحو 2000 شخص ممن شاركوا في دورات تدريبية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية، عُقد الكثير منها بالتعاون بين المركز وبين عدد من المؤسسات، من بينها نقابة محامي فلسطين ومركز شؤون المرأة.
- في إطار الإدراك لقضايا النوع الاجتماعي، تم إبداء عناية لخاصة لاختيار وتشجيع المرأة على المشاركة في الرقابة.
- اشتركت وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة التدريب في عقد ست دورات تدريبية مكثفة، استغرقت كل منها يومين، لتدريب جميع المراقبين والمراقبات. وبسبب ضيق الوقت، بدأت عملية التدريب لفرق المراقبين قبل أن يتم اعتمادهم، حيث طُلب منهم خلال اللقاءات تعبئة النماذج الخاصة باعتمادهم.
- تقدم المركز بطلب إلى لجنة الانتخابات المركزية من أجل اعتماد المراقبين الجدد، وقد تم اعتماد جميع المراقبين بدون استثناء.
- بلغ مجموع المراقبين في هذه المرحلة مضافاً لهم المراقبين المعتمدين في السابق 212 مراقب، بينهم 65 من الإناث.
- عقدت وحدة تطوير الديمقراطية لقاءات أخرى للمراقبين من أجل توزيعهم على الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع فيها وعمل الترتيبات والتحضيرات الفنية اللازمة. كما تم تزويدهم بمواد إرشادية خاصة بالرقابة على فترة الدعاية الانتخابية في ذلك الأوان.

انضمام فريق مراقبي مؤسسة الضمير إلى الرقابة واستكمال استعدادت الرقابة

في أثناء الاستعدادات والتحضيرات المذكورة، انضم إلى حملة الرقابة التي يقودها المركز 75 مراقباً من مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، بينهم 33 من الإناث. وجميع هؤلاء المراقبين كانوا قد اعتمدوا أيضاً من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وبذلك ارتفع قوام فريق الرقابة إلى 287 مراقب، بينهم 98 من الإناث. وقد تم الاتفاق بين المؤسستين على أن يقوم المركز الفلسطيني بتدريب المراقبين الجدد وتوزيعهم وفقاً لاحتياجات ومتطلبات عملية الرقابة.

- على الفور باشرت المؤسستان في إعداد برنامج تدريبي للمراقبين الجدد.
- تم تنفيذ التدريب في مكاتب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بإشراف من قبل المؤسستين.
- تم توزيع المراقبين الجديد على الدوائر الانتخابية.
- تم استكمال الاستعدادات النهائية للرقابة، بما في ذلك وضع هيكلية للعمل المراقبين والمشرفين عليهم في كافة الدوائر، فضلاً عن تنظيم كافة الجوانب المتعلقة بعملهم والاتصال بهم.
- تم إعداد ستر خاصة، وضع عليها علامات خاصة بالمراقبين، وتم توزيعها على كل منهم لارتدائها أثناء العمل.
- تم إعداد استبيان شامل للرقابة على الاقتراع والفرز، لضمان تماثل توجهات المراقبين ولضمان تغطية جوانب محددة في الرقابة.

ب. تنفيذ الرقابة

فضلاً عما ورد ذكره أعلاه من نشاطات رقابة على مرحلة التسجيل، وحتى نهاية العام 2004، كانت فرق الرقابة قد شرعت في ممارسة مهامها حتى قبل إصدار بطاقات اعتماد المراقبين. وخلال الأيام الأخيرة من العام 2004، انحصرت الرقابة في جانبين: 1) الرقابة على فترة ما قبل موعد الدعاية الانتخابية المحدد بتاريخ 2004/12/25؛ و2) الرقابة على الدعاية الانتخابية. وفي كل الأحوال تمت مراقبة ما إذا كان هناك التزام بالقواعد القانونية التي تنظم الانتخابات والدعاية الانتخابية.

- ملاحظات المراقبين كانت تستقبل من قبل طاقم الوحدة.

- خلال هذه المرحلة كان المركز على اتصال مع لجنة الانتخابات المركزية وينقل لها ملاحظاته. وقد توجه المركز إلى لجنة الانتخابات بعدد من الرسائل، بينها ما يتضمن الإشارة إلى انتهاكات محددة والمطالبة باتخاذ إجراءات لوقفها.
- النشر حول سير مراحل العملية الانتخابية من خلال بيانات صحفية.
- استحداث زاوية خاصة بالانتخابات في موقع المركز الإلكتروني، يتضمن معلومات وافية عن نشاط المركز في الرقابة، فضلاً عن معلومات أساسية حول الانتخابات، وكافة البيانات الصحفية ذات الصلة الصادرة عن المركز.

عقد لقاءات مع المراقبين الدوليين

شاركت الوحدة في اللقاءات التي عقدها المركز مع مجموعات المراقبين الدوليين. وكان من أهم هذه اللقاءات، اللقاء الذي عُقد في مقر المركز مع وفد من مراقبي الاتحاد الأوروبي بتاريخ 12/22، واستقبال رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين السيد ميشيل روكار والوفد المرافق له في مقر المركز بتاريخ 2004/12/27.[55]

إصدار روزنامة للعام 2005 وبوستر خاصين بالانتخابات

في إطار نشاطاتها لدعم وتشجيع الانتخابات، أعدت الوحدة روزنامة خاصة بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2005، تحتوي على لوحة فنية يعبر عن الانتخابات الفلسطينية والإصرار على المشاركة فيها رغم الحصار والاحتلال. كما تم عمل بوستر بنفس اللوحة الفنية.

وسائل التحقق من مؤشر القياس

- تمكن المركز من خلق حاضنة مجتمعية تمت الرقابة بالتعاون معها، تضم 26 مؤسسة أهلية ناشطة في مختلف أنحاء قطاع غزة، وفي مقدمتها نقابة محامي فلسطين، مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، مركز شؤون المرأة ومعهد كنعان.
- تمكن المركز بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني من تنفيذ الرقابة، توفرت للمركز معلومات كافية حول سير عملية الانتخابات بكافة مراحلها.
- استجابة لجنة الانتخابات المركزية إلى عدد من الملاحظات التي أبداها المركز حول سير العمليات الانتخابية
- شكل فريق الرقابة الذي قاده المركز أخذ أهم وأبرز الأجسام الرقابية على الانتخابات، خصوصاً في قطاع غزة
- ساهمت جهود المركز وشركائه في الرقابة على الانتخابات، إلى جانب جهود الرقابة المحلية والدولية، في التأكيد على شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها وخلق أجواء من الثقة فيها.
- تكوين جسم من المراقبين والمراقبات سوف يشكل ذخراً هاماً للمركز في تنفيذ حملات للرقابة على الانتخابات ينفذها المركز في المستقبل.

[55] لمزيد من المعلومات حول هذه اللقاءات، راجع ص==من هذا التقرير.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

قامت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال العام 2004 بالعمل على مراقبة وتوثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة بشكل خاص، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وذلك وفقاً للخطة السنوية التي أقرت. وفي سياق التطورات الحادثة على صعيد استمرار الانتهاكات، والتي لا تزال تنفذها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في قطاع غزة، فقد فرضت انتفاضة الأقصى نفسها على أجندة وبرامج الوحدة بشكل كبير، وهو ما دفع باتجاه تعديل بعض العناوين التي كانت مدرجة على جدول أعمال الوحدة لهذا العام والقيام بعدة أنشطة أخرى، ذات علاقة مباشرة بانتهاك قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، مع التركيز على قطاع غزة.

وعلى الرغم من التطورات الطارئة، خاصة عمليات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في جنوب وشمال القطاع، فقد استطاعت الوحدة أن تنجز العديد من التقارير الخاصة حول قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ساهمت الوحدة في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب، وإعداد المداخلات القانونية مع الأجسام الدولية، وذلك من خلال التنسيق مع وحدة العلاقات الدولية. وتميز العام 2005 بحجم المشاركة الواسع في نشاطات قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، بالاضافة إلى اتساع دائرة عمل الوحدة على الصعيد الاعلامي وتعزيز العلاقات العامة مع كافة شرائح المجتمع ومؤسساته. والتقرير التالي يمثل عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها، وذلك وفقاً لخطة الوحدة للعام 2004:

نشاطات الوحدة كما وردت في الخطة السنوية 2004:

1) مراقبة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعريف بها.

2) التوعية والتثقيف حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حشد التأييد لتغيير السياسات والتشريعات.

1) مراقبة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مؤشرات القياس

1. إصدارات دورية وخاصة:

1.1) نشرة الإغلاق: آثار سياسة الإغلاق الإسرائيلي الشامل المفروض على قطاع غزة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين

1.2) تقرير ويقتلون الأشجار أيضاً، حول جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي الزراعية في قطاع غزة

1.3) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية

1.4) نشرة موجزة حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق في الصحة

1.5) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين في ممارسة الشعائر الدينية

1.6) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الثقافية خلال انتفاضة الأقصى

1.7) دراسة حول واقع التعليم العالي في قطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية

1.8) بيانات صحفية حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

2. تقرير حول تطوّر قاعدة البيانات لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1) إصدارات دورية وخاصة

1.1) نشرة الإغلاق: " نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة"، العدد (46)

وهي نشرة دورية دأبت الوحدة على إصدارها، حيث ترصد آثار سياسة الإغلاق الإسرائيلي الشامل المفروض على قطاع غزة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. وقد صدرت في يوم 2004/7/27. وقد أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول إصدار النشرة.

وسائل التحقق

- تم الالتزام بإعداد النشرة في الوقت المحدد لها.
- أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول صدور النشرة.
- غطت الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور النشرة.
- تم توزيع النشرة على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت النشرة أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- استخدم المركز جانب هام من الإحصاءات والمعلومات الواردة في النشرة في إعداد المداخلات الدولية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والإعلامية المسموعة والمرئية حول المواضيع التي تعالجها النشرة.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات النشرة.
- استخدم النشرة عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بمواضيع النشرة.
- استخدمت بعض المؤسسات الدولية معلومات النشرة، كمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

1.2) تقرير " ويقتلون الأشجار أيضاً" ويحمل الرقم (10)

وهو تقرير يتناول العمليات الحربية واسعة النطاق لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي استهدفت هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية في قطاع غزة. ويغطي التقرير الفترة من 2003/4/1 وحتى 2004/4/30. وقد صدر في 2004/5/15، ونشر على الصفحة الالكترونية للمركز. وقد أصدرت الوحدة بياناً صحفياً حول التقرير بتاريخ 2004/5/17.

وسائل التحقق

- تم الالتزام بإعداد التقرير في الوقت المحدد لها.
- أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول صدور التقرير.
- غطت الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقرير.
- تم توزيع التقرير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشر التقرير أو أجزاء منها في بعض المواقع الالكترونية المحلية.
- استخدم المركز جانب هام من الاحصاءات والمعلومات الواردة في التقرير في إعداد المداخلات الدولية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والاعلامية المسموعة والمرئية حول الموضوعات التي عالجها التقرير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقرير.
- استخدم التقرير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعات التقرير.
- استخدمت بعض المؤسسات الدولية معلومات التقرير.

1.3) تقرير بعنوان "الاعتداءات الإسرائيلية على بيت حانون وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"

كان من المقرر أن تعد الوحدة تقريراً حول الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية. ولكن وفي ضوء الاجتياح واسع النطاق الذي نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة بيت حانون خلال الفترة بين 6/29 و2004/8/5، نمت حاجة ملحة لتسليط الضوء على ما اقترفته قوات الاحتلال من جرائم، بما فيها تدمير الممتلكات المدنية. وعلى ذلك تم إعطاء أولوية لهذا التقرير، بدلاً من التقرير الخاص بالبيئة. وقد صدر هذا التقرير حول الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في بيت حانون في 11/06 /2004.

وسائل التحقق

- تم الالتزام بإعداد التقرير في الوقت المحدد لها.
- انسجاماً مع تحقيق هدف التقرير نظمت الوحدة ورشة عمل حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على بيت حانون.
- أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول صدور التقرير.
- غطت الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقرير.
- نشر أجزاء من التقرير في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- استخدم المركز جانب هام من الإحصاءات والمعلومات الواردة في التقرير في إعداد المداخلات الدولية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والإعلامية المسموعة والمرئية حول المواضيع التي عالجها التقرير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقرير.
- استخدمت بعض المؤسسات الدولية معلومات التقرير.

1.4) نشرة موجزة حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق في الصحة

كان مقرراً أن يتم إصدار نشرة موجزة حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق في الصحة خلال العام الحالي، غير أنه وبسبب تصاعد حجم الانتهاكات، فقد قررت الوحدة أن لا يقتصر العمل في هذا الملف على النشرة الموجزة، بل الاعداد لإصدار التقرير الثالث حول الانتهاكات الاسرائيلية ضد الطواقم الطبية الفلسطينية. وقد أنجزت الوحدة جزءاً كبيراً منه، ويتوقع صدوره في أوائل العام 2005.

1.5) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين في ممارسة الشعائر الدينية

وهو تقرير يستعرض الانتهاكات الاسرائيلية لحق الفلسطينيين في ممارسة الشعائر الدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد عملت الوحدة على تحديثه. ومن المتوقع صدوره في أوائل العام الجديد، وذلك بسبب انشغال الوحدة في نشاطات أخرى طارئة.

1.6) تقرير بعنوان" تدمير الحياة الثقافية للفلسطينيين" حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الثقافية للشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى

وهو تقرير يسلط الضوء على كافة الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تم إنجاز معظم التقرير، ولكن تأخر صدروه بسبب الحاجة إلى جمع المزيد من المعلومات، خاصة في الضفة الغربية. ومن المتوقع إصداره في أوائل العام الجديد، حيث انشغلت الوحدة ببعض التقارير الطارئة على أجندتها خلال العام الحالي.

1.7) دراسة حول واقع التعليم العالي في قطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية

وهي دراسة متخصصة في ميدان الحق في التعليم، وتسلط الضوء على واقع التعليم العالي في فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة. وتتناول تشخيصاً للوضع الراهن لواقع التعليم العالي من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أنجزت الدراسة وتم تسليمها إلى لجنة البرنامج لمراجعتها، ومن المتوقع صدورها مطلع العام 2005.

1.8) بيانات صحفية حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أصدرت الوحدة العديد من البيانات الصحفية التي تتعلق بأجندة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك على صعيد الأجندتين. بعض هذه البيانات كان حول انتهاكات وجرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال الحرب الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل تدمير المنازل السكنية وغيرها من الممتلكات. كما سلط بعض البيانات الضوء على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الأجندة الفلسطينية.[56]

وسائل التحقق

- بلغ عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز 18 بياناً، حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- غطت الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، البيانات الصحفية والأخبار الصحفية التي أصدرتها الوحدة.
- تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت البيانات أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والاعلامية المسموعة والمرئية حول الموضوعات التي تعالجها البيانات الصحفية.
- - بتاريخ 2004/8/3 أصدرت Info Arabic/ nalestodaydailvnews بعنوان " ندوة عمل حول "إدارة المنح التعليمية " ممثليات فلسطينية توزع منح تعليمية بالمحسوبية، وذلك على ضوء صدور البيان الصحفي الخاص بالورشة التي عقدتها الوحدة .

إصدارات أخرى

قامت الوحدة بإصدار عدد من التقارير لم تكن مدرجة في الخطة السنوية، وهي:

- تقرير موجز حول سياسة الإغلاق والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

وقد شمل استعراضاً لنتائج تلك السياسة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين. وقد جرى استخدامه في إعداد التقرير السنوي للعام 2003، كما نشر في مجلة المنطار، النشرة الاعلامية للمركز.

- تقرير بعنوان "نكبة رفح الجديدة،" صدر عن المركز بتاريخ 2004/8/9. يتناول التقرير جرائم القتل وهدم وتدمير المنازل والبنية التحتية وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير المرافق العامة والمنشئآت الدينة والرياضية والتعليمية، التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في رفح في مايو 2004، خلال العملية التي أطلقت عليها تلك القوات "قوس قزح."
- تقرير معبر رفح : قامت الوحدة بإصدار تقرير عن إغلاقات المعبر و آثارها السلبية على جميع فئات المجتمع الفلسطيني وتم إصداره بتاريخ 2004/8/26 .

[56] أنظر تفاصيل هذه البيانات ص. ===من التقرير

- أنجزت الوحدة تفريغ وقائع ورشة العمل حول الاتصالات في فلسطين، والتي كانت قد نظمتها 2003/8/19. وقد طبع الكتاب وصدر في أبريل 2004.
- أنجزت الوحدة تفريغ وقائع ورشة عمل حول إدارة المنح التعليمية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي كانت قد نظمتها 2004/7/31. وقد صدرت الوقائع على الصفحة الالكترونية للمركز في 2004/8/26.
- تقرير خاص حول منع سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفئة العمرية من 16- 35 عام من السفر عبر معبر رفح الحدودي إلى الخارج. وقد صدر التقرير بتاريخ 2004/9/16.
- انتهت الوحدة من إنجاز كتيب ضمن سلسلة التثقيف في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو: الحق في السكن الملائم في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المقرر أن يعرض على لجنة البرنامج.

وسائل التحقق

- صدرت التقارير، ومنها تقرير نكبة رفح الجديدة في كتاب، وزع على نطاق واسع.
- أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول صدور التقارير.
- غطت الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقارير.
- تم توزيع كتاب نكبة رفح الجديدة على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- استخدم المركز جانب هام من الاحصاءات والمعلومات الواردة في التقارير في إعداد المداخلات الدولية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والاعلامية المسموعة والمرئية حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- استخدمت بعض المؤسسات الدولية معلومات التقارير، كمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية.
- اعتمدت بعض منظمات حقوق الانسان الدولية على جانب كبير من المعلومات الخاصة بتقرير نكبة رفح الجديدة، خاصة منظمتي هيومان رايتس واتش، والفدرالية الدولية لحقوق الانسان.

2. تقرير حول تطوّر قاعدة البيانات لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

واصلت الوحدة عملها خلال العام 2004 من أجل توفير قاعدة معلومات حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد وفرت قاعدة معلومات هامة حول الانتهاكات التالية: انتهاكات الحق في التعليم، الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، شهداء الطواقم الطبية، جرحى الطواقم الطبية، الاعتداءات على المنشئآت الطبية، الشهداء على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، المعاقين، تدمير المواقع الدينية و الأثرية والمؤسسات الثقافية.

- قامت الوحدة، وعلى مدار العام، بمتابعة تدقيق وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، الخاصة بسياسة هدم وتدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، حيث تم تفريغ جميع الاستمارات المتعلقة بهذين الملفين، وذلك من الفترة ما بين 2004/01/01 - 2004/12/31. وقد بلغ عدد الاستمارات التي تم تفريغها كما يلي: 1994 استمارة هدم منازل؛ 1732 استمارة تجريف أراضي؛ و311 استمارة هدم منشئآت صناعية.
- تم إضافة ملفات جديدة في ميدان متابعة وتوثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الشهداء الفلسطينيين من المعاقين ومؤسسات تأهيل ورعاية المعاقين التي تعرضت لعمليات الهدم والاعتداء.

وسائل التحقق
- سجل زيادة في الطلب على معلومات واحصاءات الوحدة من المؤسسات الأهلية.
- زودت الوحدة بعض الوزارات بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه الملفات، مثل وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- زاد عدد المقابلات الصحفية والاعلامية التي أجراها طاقم الوحدة حول تلك البيانات والاحصاءات.

2) التوعية والتثقيف حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حشد التأييد لتغيير السياسات والتشريعات

مؤشر القياس:
تقرير حول النشاطات (اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف، وورش العمل، العمل الإعلامي، ونشاطات التدريب، ونشاطات التوعية التي تنظمها جهات أخرى).

واصلت الوحدة تنفيذ هذا النشاط من خلال المحاور التالية:

1. اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف
قامت الوحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالمشاركة في لقاءات مع الوفود الدولية الزائرة للمركز، ونظمت لهم جولات ميدانية في مناطق قطاع غزة، كما نظمت لهم لقاءات مع الأهالي من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية. وفيما يلي أبرز تلك الاجتماعات والنشاطات:

- بتاريخ 2004/1/12 رافق مدير الوحدة وفداً أمريكياً من خمسة أشخاص في جولة ميدانية في قطاع غزة، شملت زيارات للمناطق التي تعرضت لانتهاكات في كل من رفح وخان يونس. كما شملت الزيارة عقد لقاء مع بعض العائلات التي هدمت منازلها وتقيم في صالات الرياضة في ملعب رفح البلدي.
- بتاريخ 2004/1/13 رافق مدير الوحدة نفس الوفد الأمريكي في زيارة ميدانية شملت كل من مخيم الشاطيء، اتحاد لجان العمل الصحي في غزة ومستشفى العودة في جباليا.
- رافق مدير الوحدة، وطاقم من المركز، وفداً دبلوماسياً إيرلندياً في زيارة لكل من خان يونس ومدينة رفح. كما تم إجراء مقابلة مع أحد العائلات التي تعرضت لعملية هدم منزلها وتشردت في أحد صالات الملعب البلدي في رفح.
- بتاريخ 2004/4/9 التقى مدير الوفد مع وفد سويسري من منظمة أطباء العالم، وقام معهم بزيارة ميدانية إلى فرع المركز بخان يونس، حيث قدم مدير الوحدة، والزميل عبد الحليم أبو سمرة، استعراضاً لانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة. وقد توجه الوفد في جولة ميدانية شملت زيارة عدة أماكن على الشريط الحدودي في مدينة رفح. ثم التقوا أحد العائلات التي تسكن في ملعب البلدية، حيث استمعوا إلى ظروف العائلة بعد هدم منزلها. ثم زار الوفد مدينة خان يونس، حيث أطلع الوفد على أوضاع حاجز التفاح وعملية التدمير التي طالت مخيم خان يونس والحي النمساوي.
- بتاريخ 2004/4/26 شارك مدير الوحدة في الجولة الميدانية لمخيم رفح، والتي نظمها المركز، لوفد دبلوماسي من الاتحاد الأوروبي. وقد رافق المدير السيد القنصل العام الفرنسي، حيث قدم له شرحاً حول تطور سياسة تقطيع أوصال القطاع وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل. كما جرى نقاش مع القنصل الأسباني حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وذلك خلال مأدبة الغذاء التي نظمها مدير المركز للوفد.

- بتاريخ 2004/5/12 رافق مدير الوحدة وفداً من منظمة أمنستي انترناشونال، في جولة ميدانية في حي الزيتون وبيت لاهيا حول آثار الدمار الذي خلفته قوات الاحتلال بعد اجتياح حي الزيتون واقتحام بيت لاهيا.
- بتاريخ 2004/5/19 رافق مدير الوحدة وفداً من منظمة العفو الدولية، أمنستي، ضم كلا من السيدة دوناتيلا رفيرا مسؤولة البحث في الأمانة العامة للمنظمة في لندن، والسيد كيرت جيرنغ نائب المدير التنفيذي في المنظمة، فرع الولايات المتحدة الأمريكية، بالاضافة إلى أوين ماري من المركز، وذلك في جولة ميدانية لمحافظة رفح التي كانت تتعرض لعملية حربية إسرائيلية واسعة النطاق. وقد اطلع الوفد على حجم الدمار الذي لحق بالمدينة، كما تابعوا المجزرة التي اركبتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في ذلك اليوم.
- بتاريخ 2004/10/16 رافق مدير الوحدة وطاقم من المركز وفداً من منظمة هيومان رايتس واتش، في جولة ميدانية في جباليا، أطلعهم خلالها على نتائج اجتياح المنطقة والدمار الذي خلفته.

2. عقد ورش العمل

عقدت الوحدة أربع ورش عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت على النحو التالي:

- قامت الوحدة بعقد ورشة عمل بعنوان إدارة المنح التعليمية في مناطق السلطة الفلسطينية بتاريخ 2004/7/31. وقد شارك في الورشة عدد كبير من المهتمين من ممثلي ومندوبي المؤسسات الحكومية، خاصة اللجنة الفلسطينية العليا للمنح التعليمية، وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة. كما شارك ممثلي العديد من المؤسسات الأهلية والطلبة في قطاع غزة. وقد قدمت العديد من المداخلات الهامة حول أداء الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالإشراف على المنح الدراسية، فيما تبنى المشاركون العديد من التوصيات التي تطور من حالة المواطنين بالحق في التعليم العالي.
- قامت الوحدة بعمل ورشة عمل في بيت حانون بعنوان " الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة في بيت حانون بتاريخ 2004/8/26. شارك في الورشة عدد كبير من المهتمين من ممثلي ومندوبي المؤسسات، كما شارك معظم الضحايا الذين تعرضوا للاعتداءات الإسرائيلية. وقد قدمت العديد من المداخلات الهامة حول الموضوع، وكذلك تبنى المشاركون العديد من التوصيات للجهات المعنية.
- بتاريخ 2004/12/20 نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان : " قانون الخدمة المدنية بين الواقع والمأمول"، وذلك في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. حضر الورشة العديد من مندوبي الشرائح المختلفة للموظفين العموميين، وريس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي الفلسطيني، إضافة إلى عدد من القانونيين وممثلي المنظمات الأهلية ووسائل الاعلام. وقد جرى نقاش القانون المعدل وتطور الخدمة المدنية من الناحية الادارية، وآثاره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للموظف العمومي. وخلصت الورشة إلى جملة من التوصيات يجري العمل على رفعها إلى المجلس التشريعي لتبنيها.
- بتاريخ 2004/12/23 نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: " اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين الفلسطيني بين الواقع والمأمول"، في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. شارك في الورشة عدد من مدراء مؤسسات تأهيل ورعاية المعاقين، وممثلي الوزارات والدوائر الحكومية، وممثلي المنظمات الأهلية ووسائل الإعلام. وقد تبنى المشاركون مجموعة من التوصيات اتفق على تقديمها لوزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات المعنية.

3. النشاط الإعلامي والعلاقات العامة

أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية لوسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، وذلك على الصعيد المحلي. وقد بلغ عدد اللقاءات التي نفذها طاقم الوحدة على مدار العام 31 لقاءً، تناولت جميعها مواضيع تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اللقاءات الإعلامية التي نفذتها وحدة الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية

تاريخ اللقاء	المؤسسة الإعلامية	موضوع اللقاء	عضو الوحدة منفذ اللقاء
24 يناير	وكالة أنباء سواتل	عمالة الأطفال	د. بسام أبو حشيش، الباحث في الوحدة
10 يناير	مجلة الجزيرة نت	اوضاع المعاقين الفلسطينيين والتقرير الذي أصدرته وحدة الحقوق الاقتصادية حول المعاقين	بسام أبو حشيش
16 فبراير	إذاعة الشباب والرياضة	مشاكل المياه في مدينة غزة	خليل شاهين، مدير الوحدة
30 مارس	إذاعة الحرية	سياسات إسرائيل تجاه الأراضي والممتلكات الفلسطينية	خليل شاهين
30 مارس	الصحفية شيرين خليفة	سياسات إسرائيل تجاه الأراضي والممتلكات الفلسطينية	خليل شاهين
17 أبريل	الصحفية شيرين خليفة	الإهمال الطبي في غزة	خليل شاهين
5 مايو	كوثر عويضة من صوت فلسطين	انتهاكات الحق في التعليم	خليل شاهين
11 مايو	هشام عبد الله من راديو سويسرا	هدم المنازل وتجريف الأراضي	خليل شاهين
18 مايو	راديو فرنسا الدولي	تطورات الأوضاع في رفح	خليل شاهين
19 مايو	إذاعة سوا الفلسطينية	الأوضاع الإنسانية في رفح	خليل شاهين
22 مايو	مؤسسة أمنستي	تطورات الأوضاع في رفح	خليل شاهين
23 مايو	تلفزيون فلسطين	تطورات الأوضاع في رفح	خليل شاهين
14 مايو	قناة العربية الفضائية	هدم وتدمير المنازل في رفح وحي الزيتون	خليل شاهين
14 مايو	قناة الإخبارية الفضائية	قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بهدم المنازل في رفح	خليل شاهين
15 مايو	قناة الإخبارية الفضائية	ذكرى النكبة	خليل شاهين
3 يونيو	العربية نت	الأوضاع الإنسانية في رفح	بسام أبو حشيش
9 يونيو	برنامج غزة للصحة النفسية	عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي وآثارها النفسية على المواطنين	خليل شاهين
26 سبتمبر	قناة المجد الفضائية	مصادرة الأراضي	خليل شاهين
4 اكتوبر	إذاعة السلام	لأوضاع حقوق الإنسان	خليل شاهين
5 أكتوبر	وكالة الأنباء التركية	عمالة الأطفال	خليل شاهين
27 نوفمبر	فايد أبو شمالة، الإذاعة البريطانية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة	خليل شاهين
30 نوفمبر	مها عواد، إذاعة فلسطين	الإجراءات الإسرائيلية وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية	خليل شاهين

4. نشاطات التدريب من خلال وحدة التدريب في المركز

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، وشملت مساهمة الوحدة نقاش برامج التدريب المختلفة مع منسق وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وفيما يلي جدولاً توضيحياً حول مشاركة الوحدة في تلك النشاطات:

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	الفترة الزمنية	عنوان الجلسة	المدرب
1	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة شمال غزة	المركز الفلسطيني جباليا	2/29 – 2004/3/4	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التنمية	خليل شاهين خليل شاهين
2	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة خان يونس	المركز الفلسطيني خان يونس	20 – 2004/3/30،	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التنمية	خليل شاهين خليل شاهين
3	مديرو مدارس الوكالة في رفح	مدرسة بنات رفح الإعدادية "أ"	7- 2004/2/9	الاعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	خليل شاهين خليل شاهين خليل شاهين
4	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة غزة	المركز الفلسطيني غزة	15 – 2004/2/19	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في التنمية	خليل شاهين خليل شاهين
5	مديرو مدارس الوكالة في محافظة خان يونس (1)	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية	10- 2004/2/12	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
6	مديرو مدارس الوكالة في محافظة خان يونس (2)	مدرسة الفارابي الابتدائية المشتركة	21- 2004/2/23	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
7	مديرو مدارس الوكالة في محافظة دير البلح	مدرسة بنات النصيرات الإعدادية "أ"	24- 2004/2/26	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
8	مديرو مدارس الوكالة في محافظة غزة (1)	مدرسة بنات الرمال الإعدادية	6- 2004/3/8	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين

9	مديرو مدارس الوكالة في محافظة غزة (2)	مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة	9-2004/3/11	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
10	مديرو مدارس الوكالة في محافظة شمال غزة	مدرسة بنات جباليا الإعدادية "ب"	13-2004/3/15	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
11	وزارة الشباب والرياضة	دير البلح	2004/5/9	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
12	وزارة الشباب والرياضة	دير البلح	2004/5/10	الحق في التنمية	بسام أبو حشيش
13	مركز خدمات دير البلح	دير البلح	2004/6/7	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	خليل شاهين
14	جمعية الخريجات	مفر جمعية الخريجات غزة	2004/7/29	التربية المدنية وأهميتها في برامج ومناهج التعليم	خليل شاهين

5. نشاطات التوعية التي تنظمها جهات أخرى

- بتاريخ 2004/1/25، وبالتنسيق مع وحدة التدريب، ألقى الباحث د. بسام أبو حشيش محاضرة حول عمالة الأطفال، وذلك في جمعية التدريب التنموي والتأهيل الأسري في مدينة دير البلح.
- بتاريخ 2004/2/28 قدم مدير الوحدة جلسة تدريبية لمدة ساعتين حول قانون الخدمة المدنية، وذلك في جمعية الخريجات. حضر الورشة 27 فتاة من أعضاء الجمعية.
- بتاريخ 4-2004/5/6، شارك د. بسام أبو حشيش في الندوة الخاصة بتقييم عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان التي عقدت في تونس. تخلل الندوة عرض بعض أوراق العمل الخاصة بتجارب بعض الدول العربية في مجال التربية على حقوق الإنسان كما تضمنت عرض دراسة تقيمية للتربية على حقوق الإنسان خلال العشر سنوات السابقة وفي نهاية الجلسة أوصى المشاركون بتجديد فترة عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان إلى فترة أخرى.
- بتاريخ 2004/5/5، قدم مدير الوحدة مداخلة حول الحقوق المكفولة للمرأة في ظل القوانين والتشريعات في المجتمع الفلسطيني، وذلك خلال ورشة العمل التي عقدتها وحدة المعلومات والإرشاد والمعالجة بجمعية أطفالنا للصم والمتضمنة في مشروع تمكين الصم وضعاف السمع، في مدينة غزة
- بتاريخ 2-2004/6/3 شارك مدير الوحدة بورشة عمل مع الهيئة الفلسطينية لحقوق المعاقين في خان يونس على مدار يومين متتاليين حول قانون حقوق المعاقين والواقع المجتمعي والتعليمي للمعاق الفلسطيني والمعيقات التي تواجه تطبيق قانون المعاق.
- بتاريخ 2004/6/22 شارك مدير الوحدة مع مركز الميزان بورشة عمل بعنوان " استراتيجية الإسكان في محافظات غزة، وقدم مدير الوحدة مداخلة حول الحق في السكن.
- بتاريخ 2004/6/26 شارك بسام أبو حشيش مع جمعية جباليا للتأهيل الصم بورشة عمل " حول دعم الحقوق المدنية والديمقراطية للصم، حيث قام بإلقاء محاضرة حول حقوق الصم بين الواقع والمتوقع.
- بتاريخ 2004/7/3 شارك مدير الوحدة والباحث د. بسام أبو حشيش مع جمعية بادر " للتنمية والأعمار واللجنة الاستشارية حول اجتياحات رفح والزيتون وأثرها على الأوضاع الاقتصادية

والتنموية والإنسانية، وحيث تم اختيار مدير الوحدة من قبل اللجنة الاستشارية لصياغة التوصيات وإعداد رسائل متابعة المؤتمر. وقد قدما مقترحات خاصة بالرسائل والتوصيات الخاصة بمتابعة نتائج المؤتمر.

- بتاريخ 2004/7/4 شارك مدير الوحدة ود.بسام أبو حشيش مع هيئة حقوق الإنسان وشؤون لمنظمات الأهلية في حلقة نقاش حول مشروع الخطوط الاسترشادية للتربية على حقوق الإنسان، والتي قدمتها الأمانة العامة للجامعة العربية.
- بتاريخ 2004/7/18 شارك الباحث د. بسام أبو حشيش في استكمال حلقة النقاش التي دعت لها هيئة حقوق الإنسان وشؤون لمنظمات الأهلية في مقرها بغزة، حول مشروع الخطوط الاسترشادية للتربية على حقوق الإنسان، والتي قدمتها الأمانة العامة للجامعة العربية.
- وبتاريخ 2004/7/25 أكمل د. أبو حشيش المشاركة في آخر حلقة نقاش حول المشروع المذكور والتي تم فيها وضع التعديلات والاقتراحات والتوصيات.
- بتاريخ 2004/8/9 شارك الدكتور بسام أبو حشيش بورشة عمل مع جمعية تضامن أخوة وصداقة من أجل الديمقراطية وتنمية المجتمع بمداخلة حول " الإغلاق الإسرائيلي لمعبر رفح في ظل انتفاضة الأقصى من منظور حقوق الإنسان وأيضاً شارك مدير الوحدة في الورشة.
- بتاريخ 2004/9/26 شارك الدكتور بسام أبو حشيش في ورشة عمل مع هيئة حقوق الإنسان وشئون العمل الأهلي.
- بتاريخ 2004/9/29 شارك الدكتور بسام أبو حشيش في الحوار الأسبوعي مع معهد كنعان التربوي الإنمائي تحت عنوان " المرأة والإعلام التربوي".
- بتاريخ 2004/9/29 شارك الدكتور بسام أبو حشيش بورشة عمل مع شبكة المنظمات الأهلية.
- بتاريخ 2004/9/29 شارك مدير الوحدة بورشة عمل مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.
- بتاريخ 2004/10/23 شارك مدير الوحدة مع برنامج غزة للصحة النفسية بورشة عمل حول " أثر الإغلاقات الإسرائيلية على الحق قي الصحة.
- بتاريخ 2004/10/31 شارك مدير الوحدة مع الجمعية الفلسطينية للأبحاث التربوية والتدريب المجتمعي وطن بورشة عمل بعنوان " المعاقين بين الواقع الأليم وإشكالية القوانين.
- بتاريخ 2004/11/27شارك مدير الوحدة مع مؤسسة الضمير في أعمال المؤتمر الثالث حول " حالة حقوق الإنسان في حال الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث قدم مداخلة حول موقف المركز من خطة إعادة الانتشار في قطاع غزة من منظور حقوق الإنسان.
- بتاريخ 2004/11/22 شارك مدير الوحدة في اللقاء العام الذي عقدته جمعية بادر لمناقشة وشرح مشروعها الذي ستنفذه بعنوان : " بناء وتعزيز الديمقراطية من خلال الشباب العامل في المنظمات.
- بتاريخ 2004/11/25 شارك د. بسام أبو حشيش في ورشة عمل حول قانون التأمينات الاجتماعية التي نظمها مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.
- بتاريخ 2004/12/23، شارك د.بسام في الحوار التي نظمته أسرة المسجد العمري في غزة حول جريمة القتل وتزايدها في المجتمع الفلسطيني.

وسائل التحقق

- عقد طاقم الوحدة العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية حول العديد من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التقى طاقم الوحدة بالعديد من أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية، وذلك على هامش الورشات والاجتماعات التي نظمتها الوحدة، أو التي نظمتها مؤسسات أخرى، حيث تم تناول العديد من القضايا ذات العلاقة بحشد التأييد لتبني سياسات وتشريعات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- نشر الدليل التدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو أهم كتاب صدر باللغة العربية في هذا المجال عن المعهد الدولي للتدريب، حالتين كانت الوحدة قد قامت بإرسالهما لمعدي الكتاب، وذلك لتعميمها على المستوى الدولي. وتتناول الحالة الأولى عمل الوحدة على صعيد مراقبة السياسات الحكومية في مجال التربية والتعليم، وأما الثانية فتناولت حالة الاخلاء القسري لعدد من سكان المنازل في مدينة غزة.
- تبنت شركة الاتصالات عدد من التوصيات التي صدرت عن الورشة التي نظمتها الوحدة، والخاصة بالاتصالات في فلسطين. وقد جرى توحيد كافة محافظات قطاع غزة، وتحويلها إلى منطقة مكالمة محلية عوضاً عن اعتماد كل محافظة كمكالمة وطنية، الأمر الذي أدى لتخفيض أسعار تلك المكالمات.
- لعب طاقم الوحدة دوراً هاماً خلال مشاركته في نشاطات التوعية والتدريب التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني المحلية، خاصة المؤتمرات وورشات العمل والاجتماعات التنسيقية وجلسات التدريب. وقد لوحظ ذلك بحجم الطلب من تلك المؤسسات على مشاركة طاقم الوحدة، كما لوحظ ذلك من خلال الزيارات اللاحقة التي قام بها العديد من ممثلي تلك المؤسسات للوحدة، وطلبها زيادة التنسيق.
- زاد نشاط الوحدة في مرافقة الوفود الدولية الزائرة للمركز، وزاد عدد الاجتماعات واللقاءات التي عقدها طاقم الوحدة مع تلك الوفود.

وحدة البحث الميداني والتوثيق

واصلت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها خلال العام 2004 في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس وفقاً لما ورد في الخطة السنوية.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية 2004

1) توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

2) المساهمة في تقوية وتوطيد علاقات المركز بالمجتمع المحلي

3) كتابة تقارير وإصدار بيانات الصحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

4) مرافقة الوفود الدولية في زيارات ميدانية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1) توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

مؤشر القياس:

تقرير حول تنفيذ النشاط

واصلت الوحدة القيام بهذا النشاط من خلال العمل في عدة مستويات:

أ. توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

ويشمل نشاط الوحدة في هذا الجانب ما يلي:

1. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها، كون جميع مناطق الأحداث مناطق خطرة، حيث تتعرض للقصف العشوائي أو التواجد المكثف لقوات الاحتلال. وخلال هذه الزيارات تعرض الباحثون الميدانيون عدة مرات لإطلاق نار وإيقاف وتفتيش من قبل قوات الاحتلال، وخصوصاً في مناطق التماس" القريبة من المستوطنات الإسرائيلية أو مواقع السيطرة الإسرائيلية". ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاثة للحدث الواحد.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من 10000 زيارة ميدانية.

2. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهم جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا

يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهود إضافي من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من 8000 مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي 5000 إفادة.

3. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـ*data base* للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك و طبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى وتحديداً في حالة الاستشهاد أو الإصابة أو في حملات الاجتياح الكبرى والتي ينجم عنها جرائم مركبة.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (7771) استمارة مصنفة كالتالي:

المنطقة	نوع الاستمارة				
	قتل	إصابة	تجريف أراضي	هدم منازل	تدمير منشآت
محافظة شمال غزة	193	628	791	242	186
محافظة غزة	128	100	110	188	74
محافظة الوسطى	40	152	159	77	2
محافظة خان يونس	101	465	391	506	8
محافظة رفح	136	521	185	1053	57
الضفة الغربية	177	1000	غير متوفر	101	==
إجمالي عدد الاستمارات	775	2866	1636	2167	327

- تم تعبئة 160 استمارة للمعتقلين في قطاع غزة، بينما تم توثيق 2500 حالة معتقل من الضفة ضمن قاعدة بيانات خاصة" عبر الجداول".
- تم توثيق عشرات الحالات التي تم فيها اقتلاع أشجار وتجريف أراضي في الضفة الغربية، ولكن لصعوبة الوصول لتلك المناطق فلم يتم تعبئة استمارات خاصة بها، ولم يتم تعبئة استمارات لجميع المصابين في الضفة لنفس الأسباب.

4. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. ويستدعي الأمر في بعض الأحيان تصوير بكاميرا الفيديو ليعكس التصوير الحي عبر الصوت والصورة حجم الانتهاك. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها. وعدة مرات تعرض الباحثون لأعمال إطلاق نار في الهواء من قبل جنود الاحتلال، أثناء محاولتهم التقاط صور فوتوغرافية لبعض الأحداث وتحيداً في مدينة رفح ومخيمها.

وسائل التحقق

- توفر مئات الصور التي التقطت لمئات الأحداث والجرائم.
- تصوير فيديو لجميع الجرائم التي اقترفت في مدينة رفح وخصوصاً أثناء اجتياحها في مايو من هذا العام، تصوير فيديو لجرائم الحرب التي اقترفت في حي الزيتون أثناء اجتياحه في أبريل من هذا العام، تصوير لمعظم الجرائم التي اقترفت في بلدة بيت حانون في شهري يونيو وسبتمبر من هذا العام
- استخدمت الصور الفوتوغرافية في صفحة المركز والتقارير والنشرات الصادرة عنه. حيث مع كل بيان صحفي أو تقرير أسبوعي يتم إنزال صورة أو اثنين عن الانتهاك، فيما تعرض مجموعة من الصور على صفحة المركز في أعمال الاجتياح والاقتحام ذات الانتهاكات المركبة. وأيضاً تم الاستعانة عدة مرات بالصور في نشرة المنطار الصادرة عن المركز.
- تمت المشاركة بمجموعة من الصور في عدد من مدارس وكالة الغوث، بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويوم الطفل الفلسطيني.
- تم عرض مجموعة من صور الفيديو لمجموعة من الزوار الأجانب وخصوصاً في المكاتب الفرعية للمركز.

5. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي)، وفي العديد من المرات يتم توفير وثائق خاصة بمعتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأعمال تجريف الأراضي وهدم المنازل للدائرة القانونية في المركز.

وسائل التحقق

- تم جمع مئات الوثائق وترحيلها للدوائر المختصة في المركز.
- استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر خصوصاً الدائرة القانونية.
- استخدم الرسم الكروكي عشرات المرات في برنامج الخرائط الذي يشرف عليه المركز وخصوصاً أعمال هدم وتجريف المنازل والأراضي الزراعية، مثل أعمال التدمير واسعة النطاق التي اقترفت في مدينة رفح في مايو 2004، وأعمال التدمير التي اقترفت في محافظة شمال القطاع في سبتمبر-أكتوبر 2004.

6. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الميدانية التي تم كتابتها حول الانتهاكات أكثر من 2000 تقرير.

7. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.

تقوم الوحدة بإعداد ملفات متخصصة وفقاً لنوع الانتهاك، حيث تصنف هذه الملفات تصنيفاً اعتادت الوحدة عليه منذ بدء انتفاضة الأقصى، بعناوين محددة تستعرض مجمل الجرائم التي دأبت قوات الاحتلال على اقترافها في الأراضي المحتلة. وتنوعت هذه الملفات ما بين ملفات (شهداء، مصابين، معتقلين، تجريف أراضي، هدم منازل ومنشآت مدنية، عقوبات جماعية، حصار...إلخ). ويوضع في كل ملف جميع الوثائق الخاصة بالحدث سواءً، تقارير مكتوبة أو مطبوعة، إفادات، رسومات أو شهادات ومستندات رسمية، استمارات.

وسائل التحقق

- تم إعداد هذه الملفات جميعها.
- تستخدم هذه الملفات يومياً من قبل الوحدات الأخرى في المركز.
- يتم الاستفسار من قبل المؤسسات الأخرى المعنية عن أحداث من خلال هذه الملفات. فقد تلقت مديرة الوحدة أكثر من 100 اتصال هاتفي للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

ب. توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

وقد تم العمل في هذا المجال وفقاً لما يلي:

1. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسؤول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث. وفي عدة حالات توجه الباحثين الميدانيين إلى المحاكم الفلسطينية لتسجيل وقائع تلك المحاكم.

وسائل التحقق

- تم إنجاز عشرات الزيارات الميدانية
- حضور وتسجيل جلسات لوقائع عدة محاكم جنائية وعسكرية في مدينة غزة

2. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوف من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسؤولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بكذب ومبالغة، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو أفراد عائلاتهم أو مع شهود العيان حوالي 500 مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي تم توثيقها 180 إفادة.

3. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تم هذا العام تصميم استمارة خاصة للجرائم المتعلقة بأعمال القتل والإصابات، حيث يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة، لما تحويه من معلومات دقيقة وواضحة عن الانتهاك. كما ساهم الباحثون الميدانيون خلال العام الحالي بتعبئة استمارات خاصة صممتها وحدة تطوير الديموقراطية في المركز، للإشراف على عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين.

وسائل التحقق

- تم تعبئة 77 استمارة قتل و120 استمارة جريح من قطاع غزة، وتم تفريغها على برنامج الـ data base من قبل الأفراد العاملين في الوحدة.

- تم الاستعاضة بقاعدة بيانات على شكل جدول حول القتلى في الضفة الغربية نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع المناطق التي تحدث فيها جرائم القتل، بسبب إجراءات الحصار المشدد، وكذلك عدم وجود كادر كبير يغطي جميع تلك المناطق. وقد بلغ عدد الحالات التي تم توثيقها 79 حالة قتل.
- تعبئة عشرات الاستمارات الخاصة بعملية الرقابة على عملية التسجيل للانتخابات.

4. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

وسائل التحقق

- التقاط العديد من الصور والاحتفاظ بها في الملفات المتخصصة.
- استخدام بعض هذه الصور في نشرة المنطار الصادرة عن المركز.

5. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة،إلى ان الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

وسائل التحقق

- تم جمع عدد من الوثائق الخاصة بالانتهاكات والتي تنوعت ما بين (بيانات تنظيمية – تقارير طبية- بيانات عائلية- تسجيلات صوتية- تقارير تفصيلية).
- استخدام هذه الوثائق عدة مرات من قبل الوحدات العاملة في المركز.

6. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الميدانية حوالي 300 تقرير.

7. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

تنوعت الملفات التي أعدتها الوحدة خلال هذا العام ما بين (محاكم جنائية والمحاكم العسكرية وقرارات الإعدام- الاعتقالات التعسفية – سوء استخدام السلاح – الإهمال الطبي – القتل على خلفية الشرف- أحداث متفرقة، ملف حول تجربة الوحدة في عملية مراقبة آلية التسجيل للانتخابات الفلسطينية، ومراقبة انتخاب الهيئات المحلية في بعض مناطق من الضفة الغربية).

وسائل التحقق

- تم إنشاء ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية.
- استخدمت هذه الملفات من قبل جميع الوحدات العاملة في المركز.
- استخدمت هذه الملفات من العديد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

8. المساهمة في الرقابة على عملية تسجيل الناخبين.
تم اعتماد مديرة الوحدة وجميع الباحثين فيها ضمن فريق المركز للرقابة على عملية تسجيل الناخبين التي شرعت بتنفيذها لجنة الانتخابات المركزية ابتداء من 4 سبتمبر 2004. اقتصرت الرقابة في هذه المرحلة على محافظات قطاع غزة، حيث كان المراقبون يتوجهون إلى مراكز تسجيل مختارة ويقومون بتعبئة استمارات خاصة أعدتها وحدة تطوير الديمقراطية، وهي الوحدة التي أشرفت على تنفيذ عملية الرقابة. كما ساهم باحثو الوحدة في الضفة الغربية بتوفير المعلومات التي طلبت منهم حول الخروقات في هذا الموضوع.

وسائل التحقق
- إبداء الملاحظات الهامة في الاستمارات التي تم تعبئتها لهذا الغرض من قبل باحثي القطاع.
- تحويل كافة المواد المتعلقة بالموضوع لوحدة تطوير الديموقراطية في المركز.
- استخدام هذه المعلومات في التقرير الخاص الصادر عن وحدة تطوير الديموقراطية بهذا الخصوص.

9. المساهمة في الرقابة على انتخاب الهيئات المحلية في الضفة الغربية
بتاريخ 2004/12/23 أجريت انتخابات بلدية في 26 موقعاً في الضفة الغربية، وقد قام الزملاء في الضفة بالرقابة على النحو التالي:

- محافظة نابلس، وقد تم زيارة أربعة مراكز اقتراع في بلدة بيت فوريك.
- محافظة جنين، وقد تم زيارة مراكز الاقتراع في بلدتي طوباس ويعبد.
- محافظة طولكرم، وقد تم زيارة أربعة مراكز اقتراع في بلدة كفر اللبد.
- محافظة الخليل، وقد تم زيارة أربعة مراكز اقتراع في بلدة حلحول.
- وخلال اليوم المذكور، واليوم التالي، تابع الزملاء هاتفياً عدة مواقع، من خلال اتصالهم بمراقبين أهليين.
- منذ الإعلان المنشور في الصحف المحلية حول رقابة المركز على الانتخابات، تلقى الزملاء العديد من الشكاوى حول تجاوزات حصلت في بعض المراكز، وجرى إرسالها إلى الدائرة القانونية في المركز.
- كما وتلقى الزملاء مكالمات من مواطنين يستفسرون بها فيها عن بعض الجوانب القانونية والإجرائية، وأجيبوا عليها.

ج. بناء قاعدة بيانات محوسبة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
واصلت الوحدة عملها في تغذية وبناء قاعدة بيانات محوسبة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم توثقها. وشمل ذلك ما يلي:

- **إدخال المعلومات التي يتم توثيقها على برنامج كمبيوتر خاص بقاعدة المعلومات:** تقوم الوحدة منذ بداية العام الحالي بتحويل جميع الاستمارات الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية على مختلف أنواعها إلى إحدى الزميلات العاملات في المركز، لتقوم بتفريغ البيانات في قاعدة المعلومات، تحت إشراف مديرة الوحدة، فيما يقوم الزملاء العاملون في الوحدة بتفريغ الانتهاكات المتعلقة بالجانب الفلسطيني على البرنامج.
- **التعاون مع وحدات المركز الأخرى والجهات المعنية ومدها بالمعلومات المطلوبة:** تزود الوحدة المعلومات المتوفرة لديها للوحدات الأخرى في المركز لدعم تقاريرها أو أبحاثها وكذلك الجهات الخارجية، والمعنية بحالة حقوق الإنسان.
- **تدقيق البيانات المجدولة والمفرغة في قاعدة البيانات:** تقوم مديرة الوحدة بتدقيق البيانات المجدولة والمفرغة في قاعدة البيانات ومطابقتها مع البيانات الموثقة لدى مراكز حقوق الإنسان الأخرى. وهذا بدوره يتطلب وقتاً وجهداً لا يستهان به.

وسائل التحقق

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- سهولة الحصول على المعلومات المطلوبة
- الاتصال يومياً بمديرة الوحدة من قبل المؤسسات ذات الاهتمام والوحدات العاملة في المركز والصحافيين المحليين والأجانب للاستفادة من هذه المعلومات، حيث بلغ عدد المكالمات التي تلقتها مديرة الوحدة خلال هذا العام نحو 500 مكالمة هاتفية.
- الاستفادة من المعلومات المفرغة على البرنامج من قبل الوحدات العاملة في المركز.
- استخدام جميع البيانات في التقرير السنوي الصادر عن المركز.

2) المساهمة في تعزيز الاتصال بين المركز والمجتمع المحلي

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة عملها الذي يساهم في تعزيز الاتصال والعلاقة بين المركز والمجتمع المحلي، وذلك من خلال:

1. تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

وسائل التحقق

- يزور المركز الرئيسي والمراكز الفرعية يومياً العديد من المواطنين الفلسطينيين، وخصوصاً ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، إما بهدف لقاء المحامي، أو الاستفسار والإطلاع على نشاطات المركز.

2. حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسؤولة عن الانتهاك.

وسائل التحقق

- حضور عشرات الحالات للدائرة القانونية في المركز وتقديم شكاوى رسمية

3. المشاركة في النشاطات الإعلامية

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز، وخصوصاً عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة في المناطق من قبل قوات الاحتلال. وقد وثقت الوحدة 19 نشاطاً إعلامياً نفذها أعضاؤها على مدار العام، وذلك على النحو التالي:

اللقاءات التي نفذها أعضاء وحدة البحث الميداني والتوثيق مع وسائل الإعلام

تاريخ اللقاء	المؤسسة الإعلامية	الموضوع	عضو الوحدة المنفذ للقاء
22 يناير	صوت فلسطين، رام الله	هدم المنازل في خان يونس	ابتسام زقوت، مديرة وحدة البحث الميداني والتوثيق
27 يناير	صحيفة الاندبندنت اللندنية	أعمال التدمير في خان يونس	ياسر عبد الغفور، لباحث الميداني في خان يونس
10 فبراير	PM Televsion	جرائم قتل المدنيين	ابتسام زقوت
25 مارس	الحياة	العنف الذي تتعرض له النساء على أيدي قوات الاحتلال	ابتسام زقوت
25 مايو	صوت فلسطين، رام الله	جرائم قوات الاحتلال في رفح	ابتسام زفوت
27 مايو	راديو الشرق، باريس	جرائم قوات الاحتلال في رفح	يوسف إبراهيم، الباحث الميداني في رفح
10 يونيو	راديو (MBC FM)	جرامئ التهجير القسري في خان يونس	ياسر عبد الغفور
6 يوليو	صحيفة الحياة، لندن	جرائم القتل وتدمير المنازل في رفح	يوسف إبراهيم
8 يوليو	إذاعة صوت النجاح، نابلس	الحواجز العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية	سميح محسن، مسؤول الباحثين الميدانيين في الضفة الغربية
27 سبتمبر	تلفزيون إقرأ	اجتياح قوات الاحتلال لمخيم جباليا	ماهر لبد، الباحث الميداني في شمال غزة
30 سبتمبر	إذاعة صوت المحبة، نابلس	الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان	سميح محسن
30 سبتمبر	تلفزيون (LBC)، لبنان	جرائم قوات الاحتلال في بيت حانون	ماهر لبد
30 سبتمبر	تلفزيون فلسطين	اجتياح قوات الاحتلال لمحافظة شمال غزة	ماهر لبد
4 أكتوبر	إذاعة صوت الشباب	اجتياح قوات الاحتلال لمحافظة شمال غزة	ماهر لبد
4 أكتوبر	إذاعة صوت الأقصى	اجتياح قوات الاحتلال لمحافظة شمال غزة	ماهر لبد
9 أكتوبر	التلفزيون الأسترالي	الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان	ماهر لبد
3 نوفمبر	تلفزيون وطن، رام الله	الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية	سميح محسن
24 ديسمبر	إذاعة (BBC) بالعربية، لندن	جرائم قوات الاحتلال في خان يونس	ياسر عبد الغفور
31 ديسمبر	تلفزيون قصر النيل، نابلس	الانتخابات وجهود المركز في الرقابة عليها	سميح محسن

وسائل التحقق
- تغطية اللقاءات في وسائل الإعلام المحلية والدولية

4. المساهمة في توزيع إصدارات المركز على المؤسسات والأفراد
يقوم بعض الباحثين الميدانيين بتوزيع ما يصدر عن المركز من تقارير ودراسات في المناطق التي لا يتواجد فيها موظف يقوم بهذه المهمة. كما يساعد البحثون الميدانيون في تحديث قوائم التوزيع بشكل منتظم.

وسائل التحقق
- تم توزيع جميع نشرات المركز في محافظة الوسطى، وسط قطاع غزة.
- تمت إعادة هيكلة قائمة التوزيع وفقاً للمتغيرات الميدانية خلال العام.

5. المشاركة في النشاطات المجتمعية
لتعزيز التواصل يقوم الباحثون الميدانيون بحضور بعض الندوات ذات العلاقة أو ورش العمل وفق تكليف من المركز، أو المساهمة في إعداد بعض الورش الخاصة بالمركز، كما هو مبين أدناه:

- المشاركة من قبل الباحثين الميدانيين في خمس ندوات مجتمعية حول قضايا متعددة وسبع ورش عمل في منطقة جنوب وشمال القطاع
- شارك الزميل سميح محسن بورقة عمل في مؤتمر دولي في الأردن حول الأمن الإنساني، حول دور الإعلام في نشر قيم التسامح، حزيران (يونيو) 2004
- قام الزميل رأفت أبو خضر، باحث ميداني في الضفة الغربية بالتدريب في ورشة عمل حول الانتخابات في مركز صناع الحياة، قباطية جنين، وذلك بتاريخ 2004/12/30
- مساعدة الزملاء في الوحدات العاملة في المركز بتنظيم بعض ورش العمل والندوات الخاصة ببرامجهم.

وسائل التحقق
- حضور أفضل للمركز في الفعاليات المجتمعية.

3) كتابة التقارير والبيانات الصحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مؤشرات قياس النشاط:
1. إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.
2. إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة (باللغة العربية).

1. إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة
يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون المواطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث في الأراضي المحتلة. وتقوم مديرة الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقت وجهد غير

عادي، وتحقيق في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي كل يوم خميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة 51 تقريراً.
- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير، حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية، تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً- يتم نشره أسبوعياً على صفحة المركز الإلكترونية- تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير: لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- عدد الاتصالات التي تتلقاها الوحدة للاستفسار عن الحالات الموثقة في التقارير الأسبوعية.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص المعنيين للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير. فقد تلقت مديرة الوحدة نحو مائة اتصال هاتفي من بعض المؤسسات العاملة في قطاع غزة، مثل: مكتب المفوض السامي، السفارة البريطانية، اليونسكو، الهيدرولوجيين، بعض الأساتذة في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، مكتب الجزيرة نت، مكتب دائرة شؤون اللاجئين، والعديد من المؤسسات العاملة في الضفة الغربية، مثل مؤسسة الحق، مكتب د. مصطفى البرغوثي للتوثيق، الممثلية النرويجية، والممثلية الكندية في القدس، إذاعة صوت فلسطين.

2. إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

البيان الصحفي هو آلية رئيسة في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة، وفي عدة مرات أصدرت الوحدة بيانين أو أكثر في نفس اليوم.

وسائل التحقق

- بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها على مدار العام نحو 80 بياناً صحفياً، وجميع هذه البيانات خاص بالانتهاكات الإسرائيلية.[57]
- التغطية الإعلامية: ينشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الإلكترونية، ويتم نشره في الصحافة المحلية، كما تم تغطية العديد من البيانات الصحفية من قبل راديو وتلفزيون فلسطين، وبعض الفضائيات العربية.

4) مرافقة الوفود الدولية في زيارات ميدانية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في مختلف أنحاء قطاع غزة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم.

[57] لمزيد من المعلومات حول مواضيع هذه البيانات وغيرها من البيانات التي صدرت عن المركز خلال العام 2004، راجع ص ===من هذا التقرير.

وسائل التحقق

- خلال العام 2004، قام الباحثون بمرافقة 11 وفداً وإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان ولمشاهدة جرائم التدمير في أنحاء مختلفة من القطاع.[58]

[58] يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذه الوفود في بند "اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة،" ص.ص.===من هذا التقرير.

وحدة التدريب

نفذت الوحدة جميع النشاطات المقرة للعام 2004، ونشاطات إضافية أخرى لم تكن مرصودة في الخطة، مع إجراء بعض التعديلات الثانوية للتكيف مع احتياجات أو أوضاع وظروف سياسية وأمنية وميدانية طارئة، لاسيما في ظل التصعيد المستمر في جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. وتترك هذه الجرائم آثاراً سلبية على عملية التربية على حقوق الإنسان برمتها، لاسيما مع تقاعس وإحجام المجتمع الدولي عن التدخل لوقفها، والشعور المتزايد لدى المواطن العادي بازدواجية المعايير وإخضاع حقوق الإنسان للاعتبارات والمصالح السياسية. كما أن الحصار الداخلي والخارجي وفرض قيود مشددة على التنقل بشكل تستحيل معه الحركة من منطقة إلى أخرى داخل قطاع غزة، ومن قطاع غزة إلى الخارج قد أربك عمل الوحدة، وأدى في أحيان كثيرة إلى إلغاء أو تأجيل نشاطات يجري تنفيذها. إضافة لذلك، انخرطت الوحدة بشكل مباشر وبتعاون وثيق مع وحدة تطوير الديمقراطية في المركز في ترتيب حملة الرقابة على الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في بتاريخ 2005/1/9، حيث تم عقد 8 دورات تدريبية للمشاركين في الحملة، تم خلالها تدريب نحو 270 مراقب ومراقبة. ومع ذلك، استطاعت الوحدة تنفيذ الخطة التي وضعتها للعام 2004، من حيث عدد الدورات، وباقي النشاطات المقرة في الخطة مع قليل من التصرف، وفقاً للمستجدات التي حدثت بشكل مفاجئ، حيث نظمت الوحدة 26 دورة تدريبية خلال العام، بدلاً من 20 دورة، أي بزيادة 6 دورات عن العدد الوارد في الخطة، لكنها خفضت عدد الدورات الخاصة بالمحامين والمرأة لصالح فئة المعلمين والمشاركين في حملة المركز للرقابة على الانتخابات، بسبب الإغلاق الداخلي وعدم القدرة على التنقل بين محافظات قطاع غزة. فيما حالت القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على السفر خارج قطاع غزة منذ أكثر من خمس شهور دون تنفيذ الدورة الخارجية، التي كان من المقرر تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات عربية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع 4 منظمات غير حكومية وحكومية، واستفاد منها 407 شخص، مثلوا أكثر من 109 مركز وجمعية وإتحاد شبابي ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، موزعة على مختلف مناطق قطاع غزة. علماً بأن هذا الرقم لا يشمل عدد الأشخاص المشاركين في حملة الرقابة على الانتخابات، لأن عدداً كبيراً منهم كان قد تلقى تدريب في المركز في فترات سابقة، وأسمائهم موجودة لدى المركز.

أشرف على إدارة الجلسات التدريبية المختلفة طاقم من المدربين المختصين من أعضاء المركز (وحدة التدريب، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحدة تطوير الديمقراطية، وحدة المرأة والوحدة القانونية)، إضافة إلى مدربين متخصصين وناشطين في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية من خارج المركز.

النشاطات وفقاً لما ورد في الخطة السنوية 2004

1) تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء
2) تنمية وتطوير كادر من المدربين في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتنمية قدرات كادر المركز العامل في مجال التدريب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
3) متابعة المتدربين وتوثيق العلاقة معهم والعمل على تكوين جسم يضمهم
4) المساهمة في تعزيز علاقة المركز بمنظمات المجتمع المدني من خلال التدريب

1) تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء
مؤشر القياس: الدورات التدريبية

أجرت الوحدة بعض التعديلات الثانوية على هذا النشاط، بما يضمن تنفيذه بشكل خلاق، يراعي الاحتياجات والأوضاع السياسية والأمنية والميدانية التي طرأت خلال العام 2004. فقد نفذت الوحدة أجزاء كبيرة من

هذا النشاط كما وردت في الخطة، فيما استبدلت أجزاء صغيرة منه، وفقاً للتطورات التي تحدث على الأرض، وذلك على النحو التالي:

1. تنظيم 5 دورات تدريبية بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية، تم تنفيذه بالكامل، رغم الإغلاقات المتكررة، وفصل مناطق القطاع عن بعضها البعض، الأمر الذي اضطرنا لتأجيل دورتين لمدة أسبوع.
2. تنظيم 7 دورات تدريبية بالتنسيق مع مديرية التعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تم تنفيذها كما هو مخطط له، كما تم تنفيذ دورتين إضافيتين بناء على طلب موجه حقوق الإنسان في الوكالة.
3. تنظيم 4 دورات تدريبية متخصصة يتم التركيز في مواضيعها على مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تم تخفيض العدد إلى دورة واحدة، بسبب الإغلاقات المتكررة، إضافة إلى الاجتياحات المتكررة لبعض مناطق القطاع، حيث ألغيت دورة كان من المقرر إجراؤها في الشمال بسبب اجتياح مخيم جباليا. ونفذت الوحدة بدلاً من ذلك دورتين تدريبيتين للمشرفين التربويين العاملين في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
4. تنظيم 3 دورات تدريبية بالتنسيق مع نقابة المحامين، تم تنفيذ دورتين، فيما لم تتمكن الوحدة من تنفيذ الثالثة الخاصة بالجنوب، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الجنوب، الناتج عن الإغلاقات المتكررة. ونفذت بدلاً منها دورة تدريبية في محافظة دير البلح (الوسطى)، بطلب من مؤسسة تعمل في المحافظة.
5. تنظيم دورة تدريبية متخصصة لمجموعة ممن تلقوا تدريباً في المركز، تعقد في الخارج بالتنسيق مع مؤسسات عربية، رغم جاهزية الوحدة لتنفيذها، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، بسبب القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على السفر خارج قطاع غزة منذ أكثر من خمس شهور.
6. إصدار بيانات صحفية خاصة بنشاطات الوحدة، أصدرت الوحدة 9 بيانات صحافية، وأعدت 11 تقريراً حول نشاطات الوحدة لمجلة المنطار التي يصدرها المركز.

بشكل إجمالي، نفذت الوحدة 26 دورة تدريبية بدلاً من 20 دورة تدريبية تضمنتها المؤشرات المقرة في الخطة السنوية للوحدة. بلغ عدد المشاركين والمشاركات في الدورات التدريبية 624 شخص، وبلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات 41%، مقابل 59% للرجال. وكان تنفيذ النشاط كما يلي:

1. تنظيم 5 دورات تدريبية بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية

تنظم الوحدة هذه الدورات التدريبية، بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية، وفقاً لبرنامج تم الاتفاق عليه بين المركز والوزارة، ينفذ سنوياً. وتستهدف هذه الدورات اللجان الشبابية التابعة لوزارة الشباب والرياضة، والتي تضم قيادات مجتمعية شابة، يتم اختيارها من طلاب الجامعات والجمعيات والمراكز والاتحادات الشبابية، الذين يشاركون في النشاطات التي تنفذها الوزارة، بعد خضوعهم لبرامج تكوينية في مجالات مختلفة. تغطي الدورات محافظات قطاع غزة الخمسة، ويشتمل البرنامج التدريبي للدورات على عددٍ من الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقانون الدولي الإنساني والقضية الفلسطينية، علاوة على مواضيع متعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني مثل: الديمقراطية، مفهوم وممارسة، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، ودور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

جدول (1) يوضح تفاصيل الدورات التي نظمتها الوحدة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد المتدربين	المكان	عدد الساعات	الفترة الزمنية	% حضور	% إناث
1	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة غزة	23	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	18	15- 19 فبراير	%96	%35
2	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة شمال غزة	23	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	18	29 فبراير- 4 مارس	%89	%26
3	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة خان يونس	22	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	18	20- 30 مارس تأجلت أسبوع بسبب اغتيال أحمد ياسين	%90	%35
4	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة في محافظة رفح	28	قاعة مؤسسة شارك في مبنى بلدية رفح	18	11- 15 أبريل	%81	%17
5	اللجنة الشبابية التابعة للوزارة وعدد من نشطاء وقيادات مجتمعية في محافظة الوسطى	24	قاعة مكتب المؤسسات الوطنية في مدينة دير البلح	18	8- 20 مايو تأجلت أسبوع بسبب الإغلاق.	%80	%28

وسائل التحقق

- تم تنفيذ الدورات الخمس في المواعيد المتفق عليها مع الوزارة
- شارك في الدورات الخمس 120 مشارك ومشاركة.
- بلغت النسبة الإجمالية لمشاركة الإناث في الدورات الخمس 28% مقابل 72% ذكور، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية في الدورات الخمس 87%.
- بلغ عدد الساعات التدريبية في الدورات الخمس 90 ساعة تدريبية، بواقع 18 ساعة تدريبية لكل دورة
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المتدربين الجلسات التدريبية في الدورات الخمس 87%، وفقاً لكشوف الحضور والغياب في الدورات الخمس.
- تقييم أثر التدريب: اعتمدت الوحدة وسائل متعددة لقياس أثر التدريب، هي:
  - عقد لقاء جماعي قبلي مع المشاركين والمشاركات في كل دورة للتعرف على توقعاتهم المتوخاة من المشاركة في الدورة وتسجيلها، وعقد لقاء جماعي بعدي لمعرفة مدى تحقق هذه التوقعات، والمقارنة بينها، إضافة إلى تسجيل اقتراحاتهم.
  - استمارة تقييم خاصة بكل جلسة تدريبية.
  - ملاحظات مدير وحدة التدريب السلوكية للمشاركين والمشاركات على مدرا أيام الدورة التدريبية التي تتراوح بين 5 - 7 أيام. 4) مبادرات المشاركين والمشاركات بعد انتهاء التدريب.

جدول (2) يبين نتائج تقييم أثر التدريب

الرقم	وسيلة القياس	الأثر
1	مقارنة توقعات المشاركين التي سجلوها في اللقاءات القبلية ونتائج اللقاءات البعدية، واقتراحاتهم	تمحورت التوقعات التي سجلها المشاركون في اللقاءات التي عقدها المشاركون عند بدء الدورات التدريبية الخمس في: 1) اكتساب معارف جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية؛ 2) اكتساب أصدقاء جدد؛ 3) الحصول على معلومات حول دور المؤسسات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية؛ و4) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة. عند انتهاء الدورات، أكد المشاركون أنهم: 1) حصلوا على معلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية؛ 2) اكتسبوا أصدقاء جدد، ينشطون في أطر واتحادات طلابية مختلفة؛ 3) تعرفوا على دور المؤسسات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. كما أنهم حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات التدريبية. تمثلت اقتراحات المتدربين الموثقة لدى الوحدة في: 1) الاستمرار في عقد هذا النوع من الدورات؛ 2) عقد دورات متخصصة في حقوق المرأة وحقوق الطفل؛ و3) مد المؤسسات العاملة في مختلف محافظات قطاع غزة بإصدارات المركز بشكل متواصل.
2	استمارة التقييم الخاصة بكل جلسة تدريبية	أوضحت نتائج الاستمارات ما يلي: 1) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ 2) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ 3) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ 4) عدم ملائمة عدد من القاعات للدورات؛ و5) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي.
3	التغير السلوكي للمشاركين والمشاركات أثناء انعقاد الدورة التدريبية	لاحظ مدير الوحدة الذي حضر الجلسات التدريبية جميعها على مدار أيام الدورات التدريبية: 1. أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر. 2. أن تطوراً إيجابياً قد طرأ على قدرات المشاركين والمشاركات على التعبير عن رأيهم. 3. أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد ازدادت في الأيام الأخيرة للدورات.
4	مبادرات المشاركين بعد انتهاء الدورة	تمثلت مبادرات المشاركين والمشاركات في النشاطات التي نفذوها بعد انتهاء التدريب، وكانت على النحو التالي: 1. كون المركز ثلاث مجموعات من المتدربين في رفح وجباليا وبيت حانون، لمساعدة المركز في التبليغ عن ورصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان. 2. شارك نحو 170 متدرباً في الحملة التي نظمها المركز للرقابة على الانتخابات الفلسطينية الرئاسية المزمع إقامتها في 2005/1/9. كما شارك أكثر من 50 آخرين في الرقابة على الانتخابات الرئاسية كولاء أحزاب سياسية، أو كمراقبين مع مؤسسات مجتمع مدني. 3. بمبادرة وتنسيق من أحد المتدربين، عقدت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان في مدينة دير البلح شارك فيها 29 مشاركاً ومشاركةً من أعضاء مركز خدمات دير البلح وجمعية الأسرى والمحررين في محافظة الوسطى في الفترة بين 6 – 2004/10/10. 4. بمبادرة وتوجيه من أحد المشاركين في دورة الوسطى، صممت وحدة التدريب برنامج تدريبي لدورة تدريبية في مجال حقوق الطفل، نفذه مركز التدريب التنموي والتأهيل الأسري، وهي مؤسسة غير حكومية تنشط في محافظة دير البلح، عقدت

		الـدورة فـي مقـر المركـز فـي مدينـة ديـر الـبلح، فـي الفتـرة الواقعـة بـين 20 – 2004/1/26، واستمرت لمدة 7 أيام متواصلة. 5. أدار مدير الوحدة جلستين تدريبيتين في الدورة التدريبية المذكورة أعلاه، كانت الأولى بتاريخ 1/20، حول اتفاقية حقوق الطفل، والثانية بتاريخ 1/25 حول حق الطفل في تلقي الرعاية الصحية. شارك في أعمال الجلستين 22 مشاركةً، يعملن في مؤسسات تنشط في مجالات مختلفة تتقاطع مع الطفل، مثل رياض الأطفال، وبرامج لا منهجية للأطفال؛ 6. أدار أحد المتدربين عدة جلسات تدريبية للأطفال في مدينة دير البلح، بعد مده بمواد تدريبية خاصة بإدارة الجلسات التدريبية من قبل مدير الوحدة. 7. اهتمام وزارة الشباب والرياضة بالبرنامج وتكرار عقده للسنة الثالثة بنجاح، إضافة إلى الاهتمام الذي تبديه الوزارة من خلال مشاركة المستوى الأول في حفل توزيع الشهادات الذي تنظمه الوحدة سنوياً. 8. شارك 70% من المشاركين في الدورات الخمس في إدارة المخيمات الصيفية التي تنظمها سنوياً وزارة الشباب والرياضة؛ 9. لأول مرة ، تدمج وزارة الشباب والرياضة موضوعة حقوق الإنسان في برنامج المخيمات الصيفية الذي تنظمه، وفي هذا الإطار ألقى مدير الوحدة 5 محاضرات حول حقوق الإنسان في المخيمات الصيفية في رفح، مخيم المغازي، مخيم البريج، غزة، مخيم جباليا، حضر المحاضرات أكثر من 230 طالب. 10. تلقى مدير الوحدة رسالة شكر وتقدير من وزارة الشباب والرياضة على مساهمته في إنجاح المخيمات الصيفية، عبر إلقائه عدد من المحاضرات حول حقوق الإنسان والديمقراطية. 11. شارك عدد من المتدربين في ورش العمل التي نفذها المركز.

2. تنظيم 7 دورات تدريبية بالتنسيق مع مديرية التعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

تنظم الوحدة هذه الدورات التدريبية، بالتنسيق مع مديرية التعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لجدول زمني بتم الاتفاق عليه مع مسؤول برنامج حقوق الإنسان في الوكالة. ويشمل المحتوى التدريبي للدورات عدداً من الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية حقوق الطفل، كما ويشمل جلسات خاصة بأهمية تعليم حقوق الإنسان، ودور الفرد والمنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والوساطة الطلابية وحل النزاعات واستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان في الوكالة.

وتستهدف الدورات قطاعات من العاملين في قطاع التعليم في مدراء مدراس الوكالة، هذا العام تم استهداف مدراء ومديرات المدارس البالغ عددهم 177 مديراً ومديرةً. جاء استهداف فئة المدراء هذا العام بعد أن استهدف البرنامج عدداً من المعلمين والمعلمات ومساعدي مدراء المدارس الابتدائية والإعدادية التابعة لوكالة الغوث العام المنصرم. شارك في الدورات السبع 162 مشاركاً ومشاركةً. واشتملت الدورات السبع على 126 ساعة تدريبية، بواقع 18 ساعة تدريبية لكل دورة. غطت الدورات محافظات قطاع غزة جميعها.

وبعد 5 شهور من تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع وكالة الغوث، وكثمرة لنجاح التجربة السابقة، وتزايد أعداد الراغبين في المشاركة في هذه الدورات، وبتنسيق مع منسق برنامج حقوق الإنسان في الوكالة، نظمت الوحدة دورتين تدريبيتين لـ39 مشرفاً ومشرفةً تربوية يعملون في مدارس الوكالة في جميع محافظات قطاع غزة.

وقد بلغت النسبة الإجمالية لمشاركة المديرات (إناث) في الدورات التسع 52% مقابل 48% مدراء (ذكور)، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية في الدورات التسع97%، علماً بأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم دورات خاصة بالمدراء في هذا المجال في قطاع غزة، ويحسب للمركز الفلسطيني أنه أول من فتح باب قطاع التعليم في الوكالة، بتعاون وثيق مع موجه حقوق الإنسان فيها، علماً أن مؤسسات غير حكومية أخرى بدأت العمل مع الوكالة بعد نجاح المركز في هذا.

جدير بالذكر أن وحدة التدريب وضعت رؤية متكاملة لتهيئة البيئة المدرسية لغرس بذور حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث بدأت بالمعلم، مروراً بنواب المدراء، ومن ثم بالمدراء أنفسهم، وتخطط الوحدة بالتعاون مع موجه حقوق الإنسان استكمال تهيئة البيئة المدرسية والمجتمع المحيط لذلك.

جدول (3) يوضح تفاصيل الدورات التي نظمتها الوحدة بالتعاون مع وكالة الغوث

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد المتدربين	المكان	عدد الساعات	الفترة الزمنية	% حضور	% إناث
1	مديرو مدارس الوكالة في رفح	24	مدرسة بنات رفح الإعدادية "أ"	18	7- 9 فبراير	%97	%54
2	مديرو مدارس الوكالة في محافظة خان يونس (1)	18	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية	18	10 -12 فبراير	%98	%50
3	مديرو مدارس الوكالة في محافظة خان يونس (2)	13	مدرسة الفارابي الابتدائية المشتركة	18	21- 23 فبراير	%95	%85
4	مديرو مدارس الوكالة في محافظة دير البلح	34	مدرسة بنات النصيرات الإعدادية "أ"	18	24- 26 فبراير	%98	%68
5	مديرو مدارس الوكالة في محافظة غزة (1)	19	مدرسة بنات الرمال الإعدادية	18	6 - 8 مارس	%100	%53
6	مديرو مدارس الوكالة في محافظة غزة (2)	20	مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة	18	9 - 11 مارس	%95	%60
7	مديرو مدارس الوكالة في محافظة شمال غزة	34	مدرسة بنات جباليا الإعدادية "ب"	18	13- 15 مارس	%98	%56

8	مشـــــــــرفات ومشـــــــــرفون تربويـــون فـــي مـــدارس وكالـــة الغـوث فـي قطـاع غزة	24	قاعة وكالـة الغوث	18	3- 5 أغسطس	%94	%38
9	مشـــــــــرفات ومشـــــــــرفون تربويـــون فـــي مـــدارس وكالـــة الغـوث فـي قطـاع غزة	15	قاعة وكالـة الغوث	18	8 - 10 أغسطس	%98	%0

وسائل التحقق

- تم تنفيذ الدورات السبع في المواعيد المتفق عليها مع وكالة الغوث، وتم عقد دورتان إضافيتان في مدينة غزة بطلب من الوكالة، للمشرفات والمشرفين التربويين العاملين في مدارس الوكالة في مختلف مناطق قطاع غزة.
- شارك في الدورات التسع 201 مشارك ومشاركة.
- بلغ عدد الساعات التدريبية في الدورات التسع 162 ساعة تدريبية، بواقع 18 ساعة تدريبية لكل دورة.
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المتدربين الجلسات التدريبية في الدورات التسع 97%، وفقاً لكشوف الحضور والغياب في الدورات التسع.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث 52% في الدورات التسع، الجدول التفصيلي يوضح نسبة مشاركة الإناث في كل دورة.
- تقييم أثر التدريب: اعتمدت الوحدة وسائل متعددة لقياس أثر التدريب، وفقاً لم تم ذكره في السابق

جدول (4) يبين نتائج تقييم أثر التدريب

الرقم	وسيلة القياس	الأثر
1	مقارنـة توقعـات المشـاركين التـي سـجلوها فـي اللقـاءات القبليـة ونتـائج اللقـاءات البعديـــــة، واقتراحاتهم	تمحورت التوقعات التي سجلها المشاركون والمشاركات في اللقاءات التي عقدت عند بدء الدورات التدريبية التسع في: 1) اكتساب معارف جديدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) التعرف على الدور الذي لعبته الأديان في إيجاد منظومة حقوق الإنسان الحديثة، لا سيما دور الدين الإسلامي؛ 3) التعرف على طرق واستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان في المدارس؛ 4) التعرف على طرق حل المنازعات وغرس روح التسامح بين التلاميذ؛ 5) اكتساب أصدقاء جدد؛ و6) الحصول على معلومات حول دور المؤسسات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. عند انتهاء الدورات، أكد المشاركون أنهم: 1) حصلوا على معارف جديدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) اكتسبوا علاقات جديدة؛ 3) تعرفوا على دور المؤسسات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ تعرفوا على

		طرق لحل المنازعات وغرس روح التسامح بين التلاميذ. تمثلت اقتراحات المتدربين الموثقة لدى الوحدة في: 1) الاستمرار في عقد هذا النوع من الدورات في السنوات القادمة؛ 2) عقد دورات متخصصة في طرق توصيل المعلومات للطلبة؛ و3) مد المكتبات المدرسية بإصدارات المركز.
2	استمارة التقييم الخاصة بكل جلسة تدريبية	أوضحت نتائج الاستمارات: 1) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ 2) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ 3) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و4) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي.
3	التغير السلوكي للمشاركين والمشاركات أثناء انعقاد الدورة التدريبية	لاحظ مدير الوحدة الذي حضر الجلسات التدريبية جميعها على مدار أيام الدورات التدريبية: • اختفاء أسلوب مقاطعة المتحدث في الجلسات التدريبية الأخيرة. • تطور على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر وتحسن مهارة الإنصات والاستماع.
4	مبادرات المشاركات والمشاركين في التدريب بعد انتهاء الدورات	تمثلت مبادرات المشاركات والمشاركين في النشاطات التي نفذوها بعد انتهاء التدريب، وكانت على النحو التالي: • تم تنفيذ دورتان بطلب من موجه حقوق الإنسان في الوكالة، لم تكونا مقررتين ضمن خطة العام 2004، في الفترة الواقعة بين 3 – 2004/8/10 في مدينة غزة، للمشرفات والمشرفين التربويين الذين يعملون في مدراس الوكالة في جميع مناطق قطاع غزة وشارك في الدورتين 39 مشاركاً ومشاركةً؛ • بدعوة من إدارة مدرسة دير البلح الإعدادية " أ " ألقى مدير الوحدة بتاريخ 4 – 2004/4/5، 8 محاضرات حول حقوق الإنسان، في المدرسة، حضرها ما يزيد عن 300 تلميذ؛ • بمبادرة عدد من المعلمين الذين شاركوا في التدريب في محافظات قطاع غزة زارت 4 وفود من طلبة مرحلتي الابتدائية والإعدادية من محافظات شمال غزة وغزة ودير البلح مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 2/16، و4/27، و4/28، و12/9 على التوالي. ضمت الوفود 300 طفلاً وطفلةً، واستمعوا إلى شرح مفصل حول المركز وطبيعة عمله، وتعرفوا على الخدمات التي يقدمها والأنشطة التي يقوم بها؛ • بدعوة من موجه حقوق الإنسان في الوكالة أدار مدير الوحدة 3 جلسات تدريبية حول العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 2004/5/22، في مدرسة نبي سهيلا الإعدادية للبنات، ضمن دورة تدريبية عقدتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في محافظة خان يونس، في الفترة بين 22 – 2004/5/24. استهدفت الدورة معلمي ومعلمات المرحلة الإعدادية في المدارس التابعة للوكالة في محافظة خان يونس. شارك في الدورة 35 معلماً ومعلمةً؛ • بدعوة من موجه حقوق الإنسان في الوكالة أدار مدير الوحدة

		جلستين تدريبيتين حول العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتاريخ 2004/5/26، في مدرسة بنات الزيتون الإعدادية ضمن دورة تدريبية عقدتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في محافظة غزة، في الفترة بين 25 - 2004/5/27. استهدفت الدورة معلمي ومعلمات المرحلة الإعدادية في المدارس التابعة للوكالة في محافظة غزة. شارك في الدورة 25 معلماً ومعلمةً؛ • إقامة 5 مهرجانات احتفالية في محافظات قطاع غزة الخمس، تلاها إفتتاح 5 معارض فنية، ضمت أعمال الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات والمجتمع المحلي، مثل: أشغال يدوية وفنية، وأبحاث ووسائل تعليمية، وتحول المعرض المقام في إحدى مدارس محافظة رفح إلى معرض دائم؛ • تعميم تجربة إنشاء لجان حقوق الإنسان في المدارس، وتجربة البرلمان الطلابي، حيث تم استكمال إنشاء 150 برلمان طلابي يتم انتخابه من قبل الطلاب بين 10 – 15 عام، يعمل تحت إشراف لجان حقوق الإنسان المكونة من المعلمين؛ • بمبادرة من المتدربين عقد 25 لقاء بين إدارات المدارس والمجتمع المحلي في مختلف محافظات قطاع غزة، أدار هذه اللقاءات جميعها المتدربون؛ • إحياء مناسبات عالمية في مجال حقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، وتخصيص برامج الإذاعة المدرسية للحديث حول هذه المناسبات، وتخصيص عشر دقائق من الحصة الأولى في أيام هذه المناسبات؛ • إقامة مهرجان مركزي لكافة مدارس قطاع غزة، في إحدى مراكز مخيم المغازي وسط القطاع، بمناسبة يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شارك في طلبة من المناطق المختلفة إضافة إلى حشد كبير من أهالي المنطقة؛ • نظمت لجان حقوق الإنسان في المدارس، مسابقة داخلية بسيطة للطلبة تتعلق بحقوق الإنسان، ووزعت جوائز على الفائزين؛ • إصدار دوريات بسيطة حول حقوق الإنسان، في عدد من المدارس، تحت عناوين مثل الحق، وذلك تحت إشراف لجان حقوق الإنسان؛ • تخصيص ركن يتعلق بحقوق الإنسان في مكتبات عدد من المدارس، لا سيما إصدارت المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ • نظراً لنجاح تجربة المركز في العمل مع هذا القطاع، فتح الباب أمام مؤسسات غير حكومية للعمل مع الوكالة.

3) تنظيم 4 دورات تدريبية متخصصة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تنظم الوحدة دورات تدريبية متخصصة اشتقت مواضيعها من مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تمهيداً لتخصيص جلسات تدريبية حول النوع الاجتماعي في السنوات المقبلة. يشتمل المحتوى التدريبي لهذه الدورات على عدد من المواضيع مثل: التطور التاريخي لحقوق المرأة، مفهوم التمييز ضد المرأة، الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، المشاركة السياسية للمرأة، الحقوق الاقتصادية للمرأة، المرأة تحت

الاحتلال. وتستهدف الدورات ناشطات وناشطين في مجال حقوق المرأة وعضوات وأعضاء في المؤسسات النسوية غير الحكومية.

نفذت الوحدة دورة واحدة من أصل 4 دورات كانت مقرة في الخطة، بسبب الإغلاقات المتكررة، إضافة إلى الاجتياحات المتكررة لبعض مناطق القطاع، حيث ألغيت دورة كان من المقرر إجراؤها في الشمال بسبب اجتياح مخيم جباليا، ولم تسمح الظروف الأمنية بتنفيذ الدورات الثلاث الباقية. ونفذت الوحدة بدلاً من ذلك دورتين تدريبيتين للمشرفين التربويين العاملين في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

يحسب للمركز أنه أول مؤسسة تقدم دورات تدريبية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشكل كامل. يذكر أن المركز باشر في عقد الدورات المتخصصة في مجال حقوق المرأة العام الماضي تنفيذاً لاقتراحات متكررة أبداها المشاركون والمشاركات في دورات تدريبية نفذها المركز في السنوات السابقة، إضافة إلى مطالبته بعقد هذا النوع من الدورات من قبل مؤسسات وناشطات في مجال حقوق المرأة، الأمر الذي دفع لفحص ودراسة مجمل البرامج التدريبية في قطاع غزة، ما بين أن هذه البرامج قفزت عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وما ورد فيها من حقوق، إلى مواضيع الجندر دون المرور بمرحلة تكوين النساء وإكسابهن المعارف اللازمة للانتقال إلى مرحلة أكثر تخصصاً، ولجسر الهوة باشر المركز في عقد هذه الدورات.

جدول (5) يوضح تفاصيل الدورة المتخصصة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد المشاركات	المكان	عدد الساعات	الفترة الزمنية	نسبة الحضور	نسبة مشاركة الإناث
1	عضوات في جمعية الخريجات الفلسطينيات (ربات بيوت، خريجات جامعيات)	24	مقر جمعية الخريجات في غزة	15	24 - 31 يوليو	%93	%100

وسائل التحقق

- نفذت الوحدة دورة تدريبية واحدة من أصل 4 دورات أقرت في الخطة، لأسباب سبق ذكرها، وتم الاستعاضة عن الدورات التي لم تعقد بدورتين خصصتا للمشرفات والمشرفين التربويين في مدارس وكالة الغوث، كما هو مذكور أعلاه.
- شارك في الدورة 24 مشاركةً.
- عقدت الدورة على مدار 5 أيام، بواقع 18 ساعة تدريبية.
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المشاركات للجلسات التدريبية 93%.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث 100%.
- الأثر التدريبي: تم اعتماد الوسائل المذكورة في الدورات السابقة، وكانت النتائج كما هو في الجدول التالي.

جدول (6) يبين نتائج تقييم أثر التدريب

الرقم	وسيلة القياس	الأثر
1	مقارنة توقعات المشاركات التي سجلنها في اللقاءات القبلية ونتائج اللقاءات البعدية، واقتراحاتهم	تمحورت التوقعات التي سجلتها المشاركات في اللقاء الذي عقد قبل بدأ الدورة في: 1) اكتساب معلومات حول حقوق المرأة؛ 2) اكتساب معلومات حول حقوق المرأة تحت الاحتلال؛ 3) مقارنة وضع المرأة الفلسطينية بما ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أفادت المشاركات في اللقاء الذي عقد عند نهاية الدورة: 1) أنهن اكتسبن معلومات جديدة حول حقوق المرأة تحت الاحتلال وحقوق المرأة كما وردت في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ 2) أن المرأة الفلسطينية أمامها طريق طويل لانتزاع حقوقها الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشكل فعلي؛ 3) أن الحصول على شهادة مشاركة في الدورات شيء مفيد لهم. تمثلت اقتراحات المشاركات الموثقة لدى الوحدة في تكرار عقد هذه الدورات، لعضوات أخريات من الجمعية، ومؤسسات أخرى في مناطق أخرى من قطاع غزة، على حد سواء.
2	استمارة التقييم الخاصة بكل جلسة تدريبية	أوضحت نتائج الاستمارات: 1) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ 2) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ 3) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و4) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركات وبين المشاركات والمحتوى التدريبي.
3	التغير السلوكي للمشاركين والمشاركات أثناء انعقاد الدورة التدريبية	لاحظ مدير الوحدة الذي حضر الجلسات التدريبية جميعها على مدار أيام الدورات التدريبية: • أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر. • أن تطوراً إيجابياً قد طرأ على قدرات المشاركات على التعبير عن رأيهن وما يفكرن به. • أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد ازدادت في الأيام الأخيرة للدورات.
4	مبادرات المشاركين بعد انتهاء الدورة	تمثلت مبادرات المشاركات في النشاطات التي نفذنها بعد انتهاء التدريب، وكانت على النحو التالي: • بمبادرة وتنسيق من عضوات الجمعية التي شاركن في الدورة تم عقد 3 ندوات، تتعلق الأولى والثانية بالتربية المدنية، والثالثة تتعلق بحقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية في فلسطين، أدرها زملاء من المركز. • مشاركة عدد من المشاركات في هذه الدورة في حملة الرقابة على الانتخابات الفلسطينية الرئاسية المزمع إقامتها في 2005/1/9.

4) تنظيم 3 دورات تدريبية بالتنسيق مع نقابة المحامين

تنظم الوحدة دورات تدريبية خاصة بالمحامين الشبان والمحامين تحت التمرين، بالتنسيق مع نقابة المحامين، ويشتمل المحتوى التدريبي لهذه الدورات على عدد من الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان مثل:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن أعضاء النيابة العامة، مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: الاختصاص والدور، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي: الدور والاختصاص. نفذت الوحدة دورتين تدريبيتين من أصل 3 دورات كانت مقرة في الخطة، بسبب الإغلاقات المتكررة، إضافة إلى الاجتياحات المتكررة لا سيما للمنطقة الجنوبية من قطاع غزة، فقد ألغيت الدورة الثالثة التي تم الاتفاق عليها بسبب إغلاق حاجزي أبو هولي والمطاحن، بحيث أصبح من المستحيل تنفيذها. ونفذت الوحدة بدلاً منها دورة في محافظة دير البلح (الوسطى)، بالتنسيق مع مركز خدمات دير البلح، وجمعية الأسرى والمحررين فرع محافظة دير البلح في الفترة الواقعة بين 6 – 2004/6/12، واستمرت لمدة 6 أيام، بواقع 18 ساعة تدريبية. شارك في أعمال الدورة 29 مشاركةً ومشاركاً.

عقدت الدورتان بالتنسيق مع نقابة المحامين، وشارك في أعمالهما 33 مشاركاً ومشاركةً، عقدت الأولى في مقر المركز الفلسطيني في مخيم جباليا، في الفترة بين 13 – 2004/9/19، فيما عقدت الثانية في مقر المكتب الحركي للمحامين في مدينة غزة، في الفترة 2 – 2004/10/8، وقد بلغت النسبة الإجمالية لمشاركة الإناث في الدورتين 12.5% فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية في الدورتين 85%.

جدول (7) يوضح تفاصيل الدورتين التدريبيتين بالتعاون مع نقابة المحامين

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	المكان	عدد الساعات	الفترة الزمنية	نسبة الحضور	نسبة مشاركة الإناث
1	محامون شبان في محافظة شمال غزة	16	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	21	13- 19 سبتمبر	%90	%13
2	محامون شبان من محافظتي غزة والوسطى.	17	قاعة المكتب الحركي التابع لنقابة المحامين	21	2 - 8 أكتوبر	%80	%12

وسائل التحقق

- نفذت الوحدة دورتين من أصل 3 دورات أقرت في الخطة، لأسباب سبق ذكرها، وتم الاستعاضة عن الدورة الثالثة بدورة في محافظة الوسطى، كما هو مذكور أعلاه.
- شارك في الدورتين 33 مشاركاً ومشاركةً.
- عقدت كل دورة على مدار 7 أيام، بواقع 21 تدريبية.
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المشاركين والمشاركات للجلسات التدريبية 85%.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث 12.5%.
- الأثر التدريبي: تم اتباع طرق القياس المتبعة سابقاً، والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (8) يبين نتائج تقييم أثر التدريب

الرقم	وسيلة القياس	الأثر
1	مقارنة توقعات المشاركين والمشاركات التي سجلوها في اللقاءات القبلية ونتائج اللقاءات البعدية، واقتراحاتهم	تمحورت التوقعات التي سجلها المشاركون والمشاركات في اللقاء الذي عقد قبل بدأ الدورتان في: 1) اكتساب معلومات حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) اكتساب معلومات حول دور المحامين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛3) التعرف على دور واختصاص اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ 4) التعرف على دور أعضاء النيابة العامة والقضاة في حماية واحترام حقوق الإنسان؛ 5) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة واكتساب أصدقاء جدد. أفاد المشاركون والمشاركات في اللقاء الذي عقد عند نهاية الدورة: 1) أنهم اكتسبوا معلومات جديدة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) أنهم اكتسبوا معلومات حول دور المحامين وأعضاء النيابة العامة والقضاة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ 3) أنهم تعرفوا على دور واختصاص اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ 4) أن الحصول على شهادة مشاركة في الدورات شيء مفيد لهم. تمثلت اقتراحات المشاركين والمشاركات الموثقة لدى الوحدة في: 1) أهمية تكرار عقد هذه الدورات؛ و2) التواصل مع المركز والحصول على إصداراته ومنشوراته.
2	استمارة التقييم الخاصة بكل جلسة تدريبية	أوضحت نتائج الاستمارات: 1) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ 2) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ 3) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و4) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركات وبين المشاركات والمحتوى التدريبي.
3	التغير السلوكي للمشاركين والمشاركات أثناء انعقاد الدورة التدريبية	لاحظ مدير الوحدة الذي حضر الجلسات التدريبية جميعها على مدار أيام الدورات التدريبية: • أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر، وتحسن مهارة الإنصات والاستماع لديهم. • أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد ازدادت في الأيام الأخيرة للدورات.
4	مبادرات المشاركين بعد انتهاء الدورة	تمثلت مبادرات المشاركين والمشاركات في النشاطات التي نفذنها بعد انتهاء التدريب، وكانت على النحو التالي: • مشاركة 20 من المشاركين و المشاركات في الدورتين في حملة الرقابة على الانتخابات الفلسطينية الرئاسية المزمع إقامتها في 2005/1/9.

5) تنظيم دورة تدريبية متخصصة لمجموعة ممن تلقوا تدريباً في المركز، تعقد في الخارج بالتنسيق مع مؤسسات عربية

رغم جاهزية الوحدة لتنفيذ هذه الدورة، سواء على صعيد تحديد الفئة المستهدفة أو على صعيد التنسيق مع مؤسسة عربية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، بسبب القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين، والتي يمنع بموجبها الفئة العمرية بين 16 – 35 من السفر خارج قطاع غزة منذ أكثر من خمسة شهور. دون تنفيذ هذه الدورة.

6) تنظيم دورات تدريبية خارج إطار الخطة المقرة

تحاول الوحدة تنفيذ خطتها بمرونة وفقاً للظروف المحيطة بها، ولهذا فهي تترك هامشاً من الحركة، يسمح لها بتنفيذ نشاطات لم تكن مقرة في الخطة بدلاً من نشاطات مقرة في الخطة ولم تسمح الظروف بتنفيذها، وكان ذلك على النحو التالي:

أ) دورة تدريبية في محافظة دير البلح

نظمت الوحدة دورة تدريبية، بطلب من مؤسستين غير حكوميتين، تنشطا في محافظة دير البلح، هما مركز خدمات دير البلح، وجمعية الأسرى والمحررين فرع محافظة دير البلح، واستهدفت أعضاء من المؤسستين. من المهم الإشارة إلى أن الدورة المذكورة جاءت بمبادرة من أحد الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز ضمن اللجنة الشبابية التابعة لوزارة الشباب والرياضة في المحافظة وكمؤشر على نجاح دورات أخرى نفذتها الوحدة. وقد اشتمل المحتوى التدريبي للدورة على المواضيع المخصصة للدورات الخاصة بوزارة الشباب والرياضة المذكورة أعلاه.

وسائل التحقق

- نفذت الوحدة الدورة كما تم الاتفاق عليها في مدينة دير البلح.
- شارك في الدورة 29 مشاركاً ومشاركةً.
- عقدت كل دورة على مدار 6 أيام، بواقع 18 ساعة تدريبية.
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المشاركين والمشاركات للجلسات التدريبية 89%.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث 16%.
- الأثر التدريبي: تم اتباع طرق القياس المذكورة سابقاً، ويوضح الجدول التالي نتائجها.

جدول (9) يبين نتائج تقييم أثر التدريب

الرقم	وسيلة القياس	الأثر
1	مقارنة توقعات المشاركين والمشاركات التي سجلوها في اللقاءات القبلية ونتائج اللقاءات البعدية، واقتراحاتهم	تمحورت التوقعات التي سجلها المشاركون والمشاركات في اللقاء الذي عقد قبل بدأ الدورة في: 1) اكتساب معلومات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) اكتساب معلومات حقوق المعتقلين الفلسطينيين؛ 3) التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ 4) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة واكتساب أصدقاء جدد أفاد المشاركون والمشاركات في اللقاء الذي عقد عند نهاية الدورة: 1) أنهم اكتسبوا معلومات جديدة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ 2) أنهم اكتسبوا معلومات حول حقوق المعتقلين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني؛ 3) أنهم تعرفوا على دور المنظمات غير الحكومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لاسيما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ و4) أن الحصول على شهادة مشاركة في

		الدورات شيء مفيد لهم. تمثلت اقتراحات المشاركين والمشاركات الموثقة لدى الوحدة في: 1) أهمية تكرار عقد هذه الدورات؛و2) التواصل مع المركز والحصول على إصداراته ومنشوراته.
2	استمارة التقييم الخاصة بكل جلسة تدريبية	أوضحت نتائج الاستمارات: 1) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ 2) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ 3) تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و4) ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركات وبين المشاركات والمحتوى التدريبي.
3	التغير السلوكي للمشاركين والمشاركات أثناء انعقاد الدورة التدريبية	لاحظ مدير الوحدة الذي حضر الجلسات التدريبية جميعها على مدار أيام الدورات التدريبية: • أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر، وتحسن مهارة الإنصات والاستماع لديهم، لا سيما وأنهم من الشباب. • أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد ازدادت في الأيام الأخيرة للدورات.
4	مبادرات المشاركين بعد انتهاء الدورة	تمثلت مبادرات المشاركين والمشاركات في النشاطات التي نفذنها بعد انتهاء التدريب، وكانت على النحو التالي: • مشاركة 5 من المشاركين والمشاركات في الدورة في حملة الرقابة على الانتخابات الفلسطينية الرئاسية المزمع إقامتها في 2005/1/9.

ب) دورات تدريبية خاصة بالمشاركين في حملة الرقابة على الانتخابات التي ينظمها المركز

في ضوء شروع المركز، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية، في إعداد حملة للرقابة على الانتخابات، ولما كان عدد العاملين في المركز لا يكفي لممارسة عملية رقابة حقيقية ومهنية على الانتخابات، قرر المركز الاستعانة بالأشخاص الذين تلقوا تدريب في المركز حول حقوق الإنسان والديمقراطية. وبناءاً عليه انخرطت الوحدة في شهري نوفمبر وديسمبر بشكل مباشر وبتعاون كامل مع وحدة تطوير الديمقراطية في المركز في الإعداد للحملة، على النحو التالي:

- فحص القوائم الموجودة لدى الوحدة للأشخاص الذين تلقوا تدريب في المركز على مدار 3 سنوات، واختيار 200 لمعرفة إمكانية مشاركتهم في حملة المركز للرقابة.
- الاتصال بهم، وعقد 5 لقاءات أولية معهم في جميع محافظات قطاع غزة، وبعد فحص إمكانية مشاركتهم، تمت تصفية القائمة لـ 170 شخص للمشاركة في الحملة.
- تعاونت وحدة التدريب مع وحدة تطوير الديمقراطية في عقد 6 دورات تدريبية متخصصة ومكثفة لهم حول موضوع الانتخابات والرقابة عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم قد تلقوا دورات تدريبية في أوقات سابقة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

جدول (7) يوضح تفاصيل الدورات لإعداد المراقبين على الانتخابات

الرقم	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	المكان	عدد الساعات	الفترة الزمنية	نسبة الحضور	نسبة مشاركة الإناث
1	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة غزة	25	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	9	12/2 -1	%98	%20
2	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة شمال غزة	33	قاعة المركز الفلسطيني في مخيم جباليا	9	12/5 - 4	%100	%21
3	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة دير البلح (الوسطى)	25	قاعة مركز تأهيل المعاقين في النصيرات	9	12/5 - 4	%98	%44
4	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة رفح	23	قاعة برلمان الشباب في مدينة رفح	9	12/7 – 6	%97	%43
5	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة خان يونس	37	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة خان يونس	9	12/7 - 6	%97	%34.5
6	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات في محافظة غزة	24	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	9	12/9 - 8	%96	%22
7	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات من مؤسسة الضمير	25	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	9	12/29 -28	%98	%44

8	المشاركون في حملة المركز للرقابة على الانتخابات من مؤسسة الضمير	25	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	9	30- 12/31	%97	%48

وسائل التحقق

- عقدت الوحدة، بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، 5 لقاءات أولية كما هو مخطط، في جميع محافظات قطاع غزة.
- نظمت الوحدة، بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، 6 دورات تدريبية لهم في جميع محافظات قطاع غزة؛
- عقدت الوحدة، بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، 5 لقاءات استكمالية معهم بعد انتهاء الدورات، لمتابعة تدريبهم على كيفية التعاطي مع مراحل العملية الانتخابية.
- بلغت النسبة الإجمالية لحضور المشاركين والمشاركات للجلسات التدريبية 98%.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث 34.5%، الجدول التفصيلي يوضح نسبة مشاركة الإناث في كل دورة.
- بعد انتهاء الدورات التدريبية باشر المشاركون والمشاركات في التدريب في عملهم الرقابي على مراحل العملية الانتخابية.
- غزارة التقارير التي أرسلوها من الميدان ونوعية المعلومات أكدت أنهم قد استفادوا من التدريب المكثف الذي تلقوه في المركز.
- المهنية العالية وجودة التدريب، التي صبغت عمل المركز في إطار عملية الرقابة دفعت عدداً من المؤسسات إلى الانضمام إلى المركز في حملته التي ينظمها، أو الطلب من المركز تدريب مراقبيهم.

جدير بالذكر أن عدداً من المؤسسات انضمت لحملة الرقابة التي ينظمها المركز بعد أن أنهى المركز تدريبه للمشاركين في حملته، واتفق المركز مع هذه المؤسسات على تدريب الأشخاص الذين ترشحهم هذه المؤسسات للمشاركة في الحملة، وتم تنظيم دورتين لهم من أصل ثلاثة، علماً بأنت الدورة الثالثة ستنفذ في مطلع العام 2005 (أنظر تفاصيل الدورتين في الجدول اللاحق، "رقم 7 – 8 ").

7) إصدار بيانات صحفية خاصة بنشاطات الوحدة

أصدرت الوحدة 9 بيانات صحفية (إخبارية) تغطي نشاطات الوحدة خلال العام، فيما أعدت الوحدة 11 تقريراً لمجلة المنطار التي يصدرها المركز، حول نشاطاتها، كما أعد أحد الصحافيين تقريراً حول أحد نشاطات الوحدة ونشره في وكالة "وفا".

وسائل التحقق

- أصدرت الوحدة 9 بيانات صحفية حول نشاطات نفذتها.
- أعدت الوحدة 11 تقريراً لمجلة المنطار التي يصدرها المركز، وقد تم نشرها جميعاً.
- تمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف المحلية الفلسطينية المكتوبة (الحياة، الأيام، القدس) أكثر من 25 مرة.
- نشر وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا" تقريراً عن نشاط الوحدة، أعده أحد الصحافيين.

2) تنمية وتطوير قدرات العاملين في المركز في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها

مؤشرات القياس:
1. مد طاقم المركز العامل في التدريب بمعلومات محدثة تتعلق بتقنيات في مجال التدريب.
2. تنفيذ 5 محاضرات داخلية للعامين في المركز في مواضيع تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان.
3. مشاركة العاملين في المركز في الدورات التي تنفذها الوحدة.

خصص هذا النشاط للاهتمام بالعاملين في المركز وتطوير قدراتهم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، على مستويات عدة، حيث اشتمل هذا النشاط على الطاقم العمل في مجال التدريب، لتطوير أدائه بما يخدم جودة التدريب والقدرة على إدارة التدريب وفقاً للطرق والأساليب الحديثة. كما شمل البرنامج تطوير العاملين في المركز بشكل عام حيث خصص لهم محاضرات عامة لمجموع العاملين، والمشاركة في الدورات التدريبية، لا سيما وأن عدداً منهم يقوم بأعمال خدماتية، ولا يمتلكون المعلومات الكاملة حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

1. مد طاقم المركز العامل في التدريب بمعلومات محدثة تتعلق بتقنيات التدريب
أعد مدير وحدة التدريب عدداً من الموضوعات تحت مسمى " رسائل تدريبية " تحتوي على معلومات حول التدريب ومفاصله الأساسية، مثل الاتصال، مفهومه، عناصره، أدواته، معيقاته، الطرق التدريبية الحديثة، وتم توزيعها على طاقم المركز العامل في التدريب.

وسائل التحقق
- تم التنفيذ وفقاً لما هو مقرر.
- تم توزيع الرسائل على 10 من أفراد طاقم التدريب.
- بلغ عدد الرسائل التدريبية التي وزعت 4 رسائل.
- نظراً لأن الرسائل تم إعدادها وتوزيعها في الشهر الأخير من هذا العام لم يتسن معرفة الأثر التدريبي لها، وإن كان أغلب أفراد طاقم التدريب قد أبدى اهتمامه بالرسائل بمجرد تسلمه لها، وأكد على أهمية ما احتوته من معلومات.

2. تنفيذ 5 محاضرات داخلية للعامين في المركز في مواضيع تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان
خصص هذا النشاط لدفع العاملين في المركز للاهتمام أكثر بمواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدم تركيز كل في مجال عمله أو خطة الوحدة التي يعمل بها، بل التفكير في مواضيع حقوق الإنسان من مختلف الزوايا، وفي هذا الإطار، فقد تم استثمار عدد من اللقاءات الشهرية العامة التي عقدها المركز لمجموع العاملين في الجنوب والشمال والوسط، وألقى مدير المركز محاضرتين استغرقت كل منهما نصف ساعة حول موضوعين مختلفين، وكان من المقرر أن تلقى الزميلة مديرة وحدة المرأة محاضرة أخرى، لكن ظروف الحصار والإغلاقات والاجتياحات المتكررة لأجزاء مختلفة من قطاع غزة حالت دون ذلك.

وسائل التحقق
- تم تنفيذ محاضرتين فقط، ولم يتم تنفيذ الباقي للأسباب المذكورة أعلاه.
- حضر 35 شخص في كل محاضرة.
- أبدى المشاركون والمشاركات اهتمام كبير بما تناولته المحاضرتين، وأكدوا على أهمية الانتباه للبيئة التي نعمل فيها، ومدى تأثيرها على مجمل أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في فلسطين، لاسيما مع تشابك وتعقيد الأوضاع الأمنية والسياسية المتسارعة والمتقلبة التي تشهدها فلسطين.

3. مشاركة العاملين في المركز في الدورات التي تنفذها الوحدة

تنظم الوحدة على مدار العام أكثر من 20 دورة تدريبية، منها عدد من الدورات المتخصصة مثل الدورات الخاصة بالمحامين، إضافة إلى الدورات العامة. وتشجع الوحدة جميع العاملين في المركز على المشاركة في هذه الدورات.

وسائل التحقق

- تم التنفيذ بشكل جيد.
- شارك 4 من العاملين في المركز في الدورات التي نظمتها الوحدة، بينهم فتاة واحدة.
- تم قياس الأثر التدريبي من خلال قياس أثر الدورات التدريبية التي شارك فيها الزملاء، ولم يتم التعامل معهم بشكل منفصل.

3) متابعة المتدربين وتوثيق العلاقة معهم في إطار جسم خاص بهم (نادي أصدقاء المركز)

مؤشرات القياس

1. تغذية القائمة التي تحتوي على معلومات عن جميع من تلقوا تدريباً في المركز. (الاسم، العنوان، المهنة، رقم الهاتف، المؤسسة والبريد الإلكتروني).

2. عقد ثلاثة اجتماعات مع المتدربين لحثهم على الانضمام لعضوية النادي وشرح مزاياه التي تعود عليهم وعلى المركز.

1. تغذية القائمة التي تحتوي على معلومات عن جميع من تلقوا تدريباً في المركز

استمرت الوحدة هذا العام في تغذية القائمة التي بدأتها العام الماضي، وتحتوى القائمة على معلومات مفصلة عن اللذين تلقوا تدريباً المتدربين خلال العام 2003، وأضيف لها معلومات شاملة عن اللذين تلقوا تدريباً خلال هذا العام. ويبلغ عدد الذين تشملهم القائمة حتى نهاية هذا العام 886 اسماً، منهم 479 تلقوا تدريب في المركز العام المنصرم. تتضمن القائمة الموجودة لدى الوحدة المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، الجهة التي تم التنسيق معها لعقد الدورة، تاريخ انعقاد الدورة، مكان انعقاد الدورة.

وسائل التحقق

- تم التنفيذ كما هو مخطط له، بحيث كان يتم إضافة الأسماء إلى القائمة فور الانتهاء من الدورة.
- بلغ عدد الذين شملتهم القائمة حتى نهاية هذا العام 886 شخصاً، منهم 479 تلقوا تدريب في المركز العام المنصرم.
- بلغت نسبة الإناث 42.5 %، مقابل 57.5% ذكور.
- مما لا شك فيه أن وجود هذه القائمة بهذا الشكل، مفيد جداً للمركز وللمتدربين، لأنها تسهل عملية السيطرة على المعلومات الخاصة بالمتدربين، بحيث تسهل عملية الوصول إليهم عند الحاجة إليهم، حيث لم يكن من الصعب الوصول إلى عدد منهم عندما احتاج المركز لمساعدتهم، وقد تأكد ذلك من هذا العام، من خلال:
  - كون المركز مجموعة من المتدربين مكونة من 4 أشخاص في محافظة رفح لمساعدته في رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المواطنين الفلسطينيين إبان اجتياح أجزاء واسعة من محافظة رفح في الفترة الواقعة بين 12 – 5/24.
  - كون المركز مجموعة من المتدربين مكونة من 3 أشخاص في بلدة بيت حانون في محافظة شمال غزة لمساعدته في رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المواطنين الفلسطينيين إبان اجتياح وحصار البلدة في الفترة الواقعة بين6/29 – 8/5.

- كون المركز مجموعة من المتدربين مكونة من 3 أشخاص في مخيم جباليا في محافظة شمال غزة لمساعدته في رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المواطنين الفلسطينيين إبان اجتياح أجزاء من المخيم في الفترة الواقعة بين 9/28 – 10/16.
- اختيار 165 من المتدربين على مدار عامين، للمشاركة في حملة الرقابة على الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي ينظمها المركز.

2. عقد ثلاثة اجتماعات مع المتدربين لحثهم على الانضمام لعضوية النادي وشرح مزاياه التي تعود عليهم وعلى المركز.

عكفت الوحدة على إعداد برشور تعريفي بالنادي، يوضح فكرة النادي، وشروط الانضمام إلية، والمزايا التي تعود على المنضمين إليه، كما توضح فائدته للمركز، وكان مقرراً استكمال هذه الخطوات والإعلان عنه بشكل رسمي واستقبال طلبات العضوية فيه خلال شهر ديسمبر من هذا العام، لكن ظروف انخراط الوحدة في مساعدة وحدة تطوير الديمقراطية على تكوين فريق المراقبين المشاركين في حملة المركز للرقابة على الانتخابات الرئاسية حالت دون اتمام هذا العمل. جدير بالذكر أن الوحدة وضعت اللبنات الأساسية لهذا النادي من خلال عدة خطوات قامت بها خلال العام الحالي، مثل:

- تكوين المجموعات التي ساعدت المركز في رفح وجباليا وبيت حانون، إضافة إلى فريق المراقبين في حملة الرقابة على الانتخابات الرئاسية.
- عقد اجتماعين لعدد من المتدربين، لطرح الفكرة عليهم، ومعرفة ردودهم عليها.
- تخصيص جلسة تدريبية في نهاية كل دورة تدريبية لحث المشاركين على المشاركة في نشاطات المركز المختلفة والمبادرة للتبليغ عن الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون وحثهم على تقديم الشكاوى واستثمار مكتبته القانونية.
- البقاء على اتصال معهم ما أمكن وبوسائل متعددة منها، إرسال البيانات الصادرة عن المركز إليهم من خلال بريدهم الالكتروني، أو مدهم بما يصدر عن المركز من مطبوعات عند زيارتهم للمركز، أو مدهم بمواد تدريبية، تساعدهم على القيام ببعض النشاطات التدريبية في مناطقهم.

وسائل التحقق

- عقدت الوحدة اجتماعين لعدد من المتدربين لطرح فكرة النادي عليهم، إضافة إلى الجلسة المخصصة للحديث حول هذا الموضوع في نهاية الدورات، كما كونت الوحدة 3 مجموعات ساعدت المركز في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق رفح وجباليا وبيت حانون، إضافة إلى تكوين فريق المراقبة على الانتخابات.
- شارك في اللقاء الأول الذي عقد في مقر المركز في جباليا 20 مشارك ومشاركة، فيما شارك في اللقاء الثاني الذي عقد في مقر المكتب الحركي لنقابة المحامين 25 محامي.
- في كل اللقاءات التي تمت كان من الواضح أن هناك ترحيب وتفاعل مع الفكرة، الأمر الذي يؤشر على نجاح هذا المشروع.

4) المساهمة في تعزيز علاقة المركز بمنظمات المجتمع المدني من خلال التدريب

تساهم الوحدة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني من خلال المشاركة في نشاطات التدريب والتوعية على حقوق الإنسان والديمقراطية التي تنظمها ومؤسسات المجتمع المدني. وتحظى الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التدريب نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

ويحد التزام الوحدة بخطتها المقرة للعام من قدرتها على الاستجابة لعدد كبير من الطلبات التي تصلها، من أجل تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وتعطي الوحدة أولوية للطلبات المنسجمة مباشرة مع خطتها. وكانت النشاطات التي استجابت لها الوحدة كالتالي:

1) الدورات التدريبية

تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية خلال العام بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، كما ورد سابقاً، علماً بأن الدورات الثلاث جاءت كأثر لنشاطات نفذتها الوحدة.

2) مساعدة فنية لمؤسسات يتقاطع عملها مع التدريب

- قدمت وحدة التدريب، مساعدة فنية، لمركز التدريب التنموي والتأهيل الأسري، في مدينة دير البلح، في محافظة الوسطى، في تصميم برنامج تدريبي، لدورة تدريبية في مجال حقوق الطفل، عقدت الدورة في مقر المركز في الفترة الواقعة بين 1/20 – 2003/1/26.
- عقدت الوحدة، ممثلة بمديرها، اجتماعاً مع مؤسسة مجموعة غزة، حيث قدم صورة وافية عن نشاطات وحدة التدريب في المركز، تلاه اجتماع ثانٍ مع السيدة/ راوية الشوا، عضو المجلس التشريعي، مديرة المؤسسة، حيث قدم مدير الوحدة مساعدة فنية للمؤسسة، خاصة بتنظيم برنامج تدريبي يستمر لمدة 5 أسابيع ويهدف إلى إعداد النساء لخوض الانتخابات المحلية وإدارة الحملات الانتخابية.

3) إدارة جلسات تدريبية في دورات تنظمها مؤسسات أخرى

- بتاريخ 1/20، وبدعوة من مركز التدريب التنموي والتأهيل الأسري ومؤسسة الأشبال والزهرات في مدينة دير البلح، أدار بسام الأقرع مدير الوحدة، جلسة تدريبية حول اتفاقية حقوق الطفل في المواثيق الدولية. عقدت الجلسة في مقر مركز التدريب التنموي في مدينة دير البلح وشارك فيها 22 مشاركة، يعملن في مؤسسات تنشط في مجالات تتقاطع مع الطفل، مثل رياض الأطفال، وإعداد البرامج اللامنهجية للأطفال؛
- بتاريخ 1/25، وبدعوة من مركز التدريب التنموي والتأهيل الأسري ومؤسسة الأشبال والزهرات في مدينة دير البلح، أدار بسام الأقرع مدير الوحدة، جلسة تدريبية حول حق الفل في تلقى الرعاية الصحية. عقدت الجلسة في مقر مركز التدريب التنموي في مدينة دير البلح وشارك فيها 22 مشاركة، يعملن في مؤسسات تنشط في مجالات تتقاطع مع الطفل، مثل رياض الأطفال، وإعداد البرامج اللامنهجية للأطفال؛
- بتاريخ 1/27 بدعوة من مركز شؤون المرأة، أدار بسام الأقرع، مدير الوحدة في إدارة ورشة عمل حول " المرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان " ضمن برنامج دعم الطالبات الفلسطينيات. عقدت الورشة في مقر جامعة القدس المفتوحة في بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وشارك فيها أكثر من 40 مشاركةً.
- بتاريخ 4 – 2004/4/5، وعلى مدار يومين، بدعوة من إدارة مدرسة دير البلح الإعدادية "أ" للاجئين، ألقى بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب 8 محاضرات حول حقوق الإنسان، في المدرسة المذكورة. استهدفت المحاضرات تلاميذ المدرسة من الصف الرابع وحتى السادس، وتضمنت المحاضرات تعريفاً بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، شرحاً حول أهم الحقوق مثل الحق في التعليم الحق في الصحة، الحق في السكن، وقد عدد الأطفال عدداً من الحقوق التي تنتهكها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، كما تم التطرق إلى مبادئي الحرية والمساواة، مع ربطها بأمثلة حسية تتناسب مع وعي وإدراك التلاميذ.

- بتاريخ 4/28 استقبل بسام الأقرع، مدير الوحدة، ما يقارب 100 تلميذ من طلاب الصفوف الخامس والسادس الابتدائي من مدرسة المغازي المشتركة "أ"، في مقر المركز الرئيس في مدينة غزة، حيث قدم لهم تعريفاً مبسطاً عن المركز والنشاطات، التي يقوم بها، إضافة إلى شرح مبسط ومكثف عن حقوق الإنسان.
- بتاريخ 5/6، شارك بسام الأقرع، مدير الوحدة ضمن لجنة ثلاثية، في الإشراف على الانتخابات الداخلية لجمعية فكرة للفنون التربوية، وذلك في مقر الجمعية في مدينة غزة. يذكر أن جمعية فكرة للفنون التربوية مؤسسة غير حكومية مرخصة من السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنشط في إطار الفن المسرحي، حيث تعرض أعمال مسرحية هادفة في مختلف مناطق قطاع غزة.
- بتاريخ 5/22، بدعوة من موجه حقوق الإنسان في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، أدار بسام الأقرع، مدير الوحدة 3 جلسات تدريبية حول العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، ضمن دورة تدريبية عقدتها الوكالة في مدرسة بني سهيلا الإعدادية للبنات في محافظة خان يونس، وشارك فيها 35 معلماً ومعلمةً.
- بتاريخ 5/26، بدعوة من موجه حقوق الإنسان في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، أدار بسام الأقرع، مدير الوحدة جلستان تدريبيتان حول العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ضمن دورة تدريبية عقدتها الوكالة في مدرسة الزيتون في مدينة غزة، وشارك فيها 25 معلماً ومعلمةً.
- بتاريخ 6/13، بدعوة من مجموعة غزة، أدار بسام الأقرع، مدير الوحدة جلسة تدريبية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ضمن دورة تدريبية عقدتها المجموعة لمجموعة من النساء بهدف إعدادهن للمشاركة في الانتخابات المحلية وإدارة الحملات الانتخابية، شارك في الدورة 20 مشاركة.
- بتاريخ 7/6، بدعوة من وزارة الشباب والرياضة، ألقى بسام الأقرع، مدير الوحدة محاضرة اعتمدت على النقاش، حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ألقيت المحاضرة في المخيم الصيفي الذي أقامته الوزارة في مدينة غزة. شارك في المحاضرة 25 فتى.
- بتاريخ 7/10، بدعوة من وزارة الشباب والرياضة، ألقى بسام الأقرع، مدير الوحدة محاضرة اعتمدت على النقاش، حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ألقيت المحاضرة في المخيم الصيفي الذي أقامته الوزارة في مخيم البريج. شارك في المحاضرة 60 فتى.
- بتاريخ 7/13، بدعوة من وزارة الشباب والرياضة، ألقى بسام الأقرع، مدير الوحدة محاضرة اعتمدت على النقاش، حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ألقيت المحاضرة في المخيم الصيفي الذي أقامته الوزارة في مخيم جباليا. شارك في المحاضرة 35 فتى.
- بتاريخ 8/2، بدعوة من وزارة الشباب والرياضة، ألقى بسام الأقرع، مدير الوحدة محاضرة اعتمدت على النقاش، حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ألقيت المحاضرة في المخيم الصيفي الذي أقامته الوزارة في مخيم المغازي. شارك في المحاضرة 50 فتى.
- بتاريخ 8/10، بدعوة من وزارة الشباب والرياضة، ألقى بسام الأقرع، مدير الوحدة محاضرة اعتمدت على النقاش، حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ألقيت المحاضرة في المخيم الصيفي الذي أقامته الوزارة في مدينة رفح. شارك في المحاضرة 60 فتى.
- بتاريخ 8/28، شارك بسام الأقرع، مدير الوحدة، بورقة عمل بعنوان المرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان (اتفاقيات حقوق الإنسان)، في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة صوت المجتمع، في قاعة المؤتمرات في جامعة الأقصى في مدينة غزة. جدير بالذكر أن ورقة العمل حظيت باهتمام من قبل الحضور والمشاركين في أعمال المؤتمر، كما حظيت بتغطية إعلامية في الصحف اليومية.

وسائل التحقق

- تلقت الوحدة على مدار العام، 15 طلباً لتنظيم دورات تدريبية، 15 طلباً لإدارة جلسات تدريبية، وإلقاء محاضرات، إضافة إلى 36 دعوة لحضور نشاطات مجتمعية مختلفة.
- تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية، وتقديم مساعدة فنية لمؤسستين، وإدارة 14 جلسة تدريبية ومحاضرة، إضافة إلى تلبية أكثر من 25 دعوة لحضور نشاطات مجتمعية مختلفة، كما تلقت الوحدة 3 رسائل شكر من مؤسسات حكومية وغير حكومية.
- تلقى مدير الوحدة ثلاث رسائل شكر، تعكس الأثر الجيد الذي تركته مشاركة الوحدة:

- شهادة شكر وتقدير من مؤسسة الأشبال والزهرات، التابعة لهيئة التوجيه السياسي والوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، لمساهمته في إنجاح اليوم الخاص بالطفل الفلسطيني، والذي نفذته مؤسسة الأشبال والزهرات في وقت سابق، في جمعية الشبان المسيحية.
- رسالة شكر وتقدير من وزارة الشاب والرياضة، على الجهود التي تبذلها الوحدة والمركز في إنجاح المخيمات الصيفية التي عقدتها الوزارة تحت عنوان "الحرية لفلسطين"، عبر قيام مدير وحدة التدريب بإدارة عدد من اللقاءات الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية للمشاركين في هذه المخيمات الصيفية.
- رسالة شكر وتقدير من جمعية فكرة للفنون التربوية، وذلك لمشاركته ضمن لجنة ثلاثية، أحد أطرافها وزارة الداخلية في الإشراف على الانتخابات الداخلية للجمعية، وذلك في مقر الجمعية في مدينة غزة.

نشاطات أخرى

1) المشاركة في ورش عمل دولية

1) شارك بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب في المركز في ورشة العمل الدولية التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان في القاهرة، في الفترة الواقعة بين 10 – 14 -2004/1/-، حول " وسائل ومؤشرات قياس أثر التدريب في مجال حقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية"، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والهيئة القبطية الإنجيلية للمنظمات الاجتماعية. شارك في أعمال الورشة 32 مشاركاً ومشاركةً، يمثلون منظمات غير حكومية تعمل في مجال التربية على حقوق الإنسان، إضافة إلى عدد من الخبراء والخبيرات، يمثلون تجارب مختلفة في هذا المجال، من أفريقيا، أوروبا، أمريكا الشمالية وأسيا.

2) تنظيم حفل لتوزيع شهادات المشاركة في الدورات الخاصة باللجان الشبابية التابعة لوزارة الشباب والرياضة

بتاريخ 2004/9/21، نظمت الوحدة حفلاً للمشاركين في الدورات الخمس، التي عقدها المركز في جميع محافظات قطاع غزة بالتعاون مع دائرة الإرشاد والتأهيل في وزارة الشباب والرياضة، في مقر جمعية الشبان المسيحية، حضره السيد/ أحمد الأشقر، مدير عام قطاع الشباب في الوزارة، السيد/ هاشم الثلاثيني، مدير دائرة الإرشاد والتأهيل في الوزارة، السيد/ راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، السيد/ عيسى سابا، مدير معهد كنعان التربوي النمائي وعدد من مدراء منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المشاركين في 3 دورات تدريبية، بعد أن منع إغلاق حاجزي أبو هولي والمطاحن مشاركة خريجي الدورتين اللتين عقدتا في محافظتي رفح وخان يونس، بعد انتظار على الحاجز دام لأكثر من ساعتين. وقد دعا المتحدثون المشاركين في الدورات إلى الاستفادة من المركز الفلسطيني وعمله وما يصدر عنه ما أمكنهم ذلك، والمبادرة للمشاركة في الأنشطة التي ينفذها المركز، وقد ألقيت كلمة باسم المتدربين عبروا فيها عن شكرهم للمركز والوزارة، ودعوا المركز إلى مواصلة جهوده في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية، وعبروا عن نيتهم المشاركة في نشاطات المركز المختلفة. وفي نهاية الحفل وزع الموجودون شهادات المشاركة على المشاركين في الدورات الثلاث.

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام 2004 وفق الخطة السنوية التي وضعتها، وقد أنجزت الوحدة جميع النشاطات التي وضعتها بالإضافة إلى تنفيذها لنشاطات لم تكن مدرجة في الخطة لكنها تتناسب وتتكامل معها.

نشاطات وحدة المرأة وحقوق الطفل وفقاً لما ورد في الخطة السنوية 2004

1) تقديم المساعدة القانونية للنساء والمؤسسات النسوية
2) التوعية بحقوق المرأة والطفل وفقاً للقوانين المحلية والدولية
3) العمل من اجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية
4) العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة محلياً، إقليمياً ودولياً.

1) المساعدة القانونية للنساء والمؤسسات النسوية

مؤشر القياس:
تقرير حول تنفيذ النشاط

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة القانونية للنساء من خلال: 1. تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية والمدنية؛ 2. تقديم الاستشارات القانونية؛ و3. التدخل نيابة عن النساء لدى الجهات الرسمية.

1. تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي وردت إلى الوحدة خلال العام 2004 (321) قضية شرعية، و(8) قضايا مدنية. وتوضح الجداول التالية تفاصيل تنوع القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والمدنية والنتائج المحصلة على مدار العام.

جدول رقم (1) يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام 2004

نفقة	عفش بيت ومؤخر صداق	تفريق	رؤية أبناء	حضانة	مصارف ولادة	طاعة	المجموع
170	91	25	12	12	10	1	321

جدول رقم (2) يوضح نتائج القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال العام 2004

عدد القضايا التي أخذت أحكام	عدد القضايا التي مازالت في المحاكم	عدد القضايا التي أسقطت بسبب التصالح	عدد القضايا التي أوقفت لعدم متابعة المدعية	عدد القضايا التي رحلت للعام 2005	مجموع القضايا
117	40	71	42	50	321

جدول رقم (3) يوضح تنوع القضايا تابعتها الوحدة أمام المحاكم المدنية خلال العام 2004

حقوق	إجراء	عدد القضايا
1	7	8

جدول رقم (4) يوضح نتائج القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم المدنية خلال العام 2004

عدد القضايا التي أخذت فيها أحكام	عدد القضايا التي مازالت في المحاكم	مجموع القضايا
5	3	8

ملاحظة:
إلى جانب متابعة الوحدة للقضايا الواردة خلال العام 2004، واصلت الوحدة متابعة (50) قضية كانت مرفوعة لدى المحاكم الشرعية خلال العام 2003. وقد كانت نتيجة متابعة الوحدة لهذه القضايا على النحو التالي:

جدول رقم (5) يوضح نتائج القضايا المرحلة من العام الماضي

عدد القضايا التي أخذت فيها أحكام	عدد القضايا التي أسقطت للتصالح	عدد القضايا التي أوقفت لعدم المراجعة	المجموع
26	9	15	50

2. تقديم الاستشارات القانونية للنساء
خلال العام 2004 قامت الوحدة بتقديم (167) استشارة قانونية وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى الوحدة لطلب الاستشارة أو للنساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف.

تقديم رد قانوني لوزارة شؤون الأسرى
تقدمت وزارة شؤون الأسرى بكتاب إلى المركز تطلب فيه رأي قانوني في نص المادة (96) من قانون الأحوال الشخصية، وقد قام الأستاذ سمير حسنية، المحامي في الوحدة، بالرد على كتابهم.

3. التدخل لدى الجهات الرسمية
خلال هذا العام واصلت الوحدة تعزيز علاقاتها وتعاونها مع الجهات الرسمية، خصوصاً مع المحاكم الشرعية والقضاة الشرعيين. ويتم ذلك من خلال اللقاءات مع قاضي القضاة للمحاكم الشرعية والقضاة الشرعيين حول الكثير من الأمور التي تستجد في عمل المحاكم الشرعية، وفي المقابل تقوم المحاكم الشرعية بتحويل العديد من القضايا الشرعية للوحدة لمتابعتها.

تفعيل برنامج المساعدة القانونية في فرعي المركز في كل من خان يونس وجباليا
قامت الوحدة بإرسال رسالة إلى المؤسسات والأطر النسوية الناشطة في المنطقة الجنوبية والشمالية تعرف ببرنامج المساعدة القانونية الذي تقدمه الوحدة و تعلن فيها عن أيام تواجد المحامين في الفروع لتقديم المساعدة والاستشارة القانونية للنساء من المنطقة الجنوبية والشمالية، بالإضافة إلى تنظيم لقاءين في فرعي المركز في كل من جباليا وخان يونس مع المؤسسات النسوية والمجتمعية الناشطة في المنطقة الشمالية

والجنوبية بهدف التعريف ببرنامج المساعدة القانونية وبحث سبل التعاون والتنسيق بين وحدة المرأة وبين هذه المؤسسات.

وسائل التحقق

- تميز برنامج المساعدة القانونية خلال هذا العام بزيادة عدد القضايا الواردة للوحدة عن العام الماضي بنسبة 19% فقد بلغ مجموع الحالات الواردة إلى الوحدة (328) حالة منها (320) قضية شرعية (8) قضايا مدنية (167) استشارة قانونية0
- بلغ عدد القضايا التي صدر فيها قرارات لصالح النساء سواء في المحاكم الشرعية والمدنية (146) قضية.
- بلغ عدد القضايا المحولة من المحاكم الشرعية والمؤسسات النسوية لمتابعتها في الوحدة (125) قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تمت متابعتها في فرع المركز بجباليا (54) قضية، إضافة إلى تقديم (30) استشارة.
- بلغ عدد القضايا التي تمت متابعتها في فرع المركز بخان يونس (18) قضية، إضافة إلى تقديم (24) استشارة.
- واجهت الوحدة بعض الصعوبات في تقديم المساعدة القانونية في فرع خان يونس، أهمها الإغلاق المتكرر للمنطقة الجنوبية من قبل قوات الاحتلال وانتظار المحامين لساعات طويلة على الحواجز العسكرية، الأمر الذي منعهم في أحيان كثيرة من متابعة القضايا المرفوعة لدى المحاكم في المنطقة الجنوبية.
- تقديم رأي قانوني إلى وزارة شؤون الأسرى.

2) التوعية بحقوق المرأة وحقوق الطفل في القوانين المحلية والدولية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة تنفيذ هذا النشاط من خلال العمل في عدة محاور، وهي: 1. عقد محاضرات توعية قانونية خاصة بحقوق المرأة والطفل بالتنسيق مع مؤسسات نسوية ومجتمعية؛ 2. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب في المركز؛ 3. التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية؛ و4. إعداد مواد وإصدارات للتوعية.

1. عقد محاضرات التوعية القانونية بحقوق المرأة وحقوق الطفل

وقد تميز برنامج التوعية القانونية هذا العام بما يلي:

- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التوعية القانونية والمساعدة القانونية الميدانية للنساء بالتعاون مع مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية، وذلك من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر2004. وقد شمل المشروع تنفيذ (40) محاضرة توعية قانونية، (20) منها تتناول قانون الأحوال الشخصية، لمجموعات نسوية لم تستهدف من قبل. أما باقي المحاضرات فأعطيت لمجموعات نسوية استهدفت في المشروع السابق وتركزت حول كيفية التوجه للمحاكم الشرعية. يذكر أن الوحدة كانت قد نفذت المرحلة الأولى من المشروع في الفترة ما بين 1يناير وحتى 30 يونيو2002 .
- التعاون مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق التعاون معها، مثل جمعية تنمية المرأة الريفية (بيت لاهيا ، الزيتون، خان يونس، رفح)، مركز تمكين المرأة (جباليا)، جمعية تطوير المرأة الفلسطينية (البريج)، محافظة غزة، مشروع دانيدا لدعم نساء الصيادين، وبرنامج الغذاء العالمي.

- الوصول إلى مناطق مهمشة ونائية مثل البطن السمين، قاع القرين، جورة اللوت في محافظة خان يونس.
- إلى جانب التوعية القانونية بالقوانين ذات العلاقة بالمرأة، تناولت المحاضرات مواضيع مثل: المشاركة السياسية للمرأة، الزواج المبكر، العنف ضد المرأة.

التعاون مع مركز شؤون المرأة في تنفيذ مشروع تمكين القيادات الشابة في منطقة رفح

بدعوة من مركز شؤون المرأة، نفذت الوحدة ستة ورش عمل حول المرأة والمشاركة السياسية والمرأة والقوانين، وذلك ضمن مشروع تمكين القيادات الشابة الذي ينفذه مركز شؤون المرأة في منطقة رفح، وذلك خلال الربع الأخير من العام. فيما يلي جدولاً تفصيلياً بالورش المذكورة.

جدول رقم (6): تفاصيل الورش التي نفذتها الوحدة بالتعاون مع مركز شؤون المرأة

التاريخ	عنوان الورشة	المكان
10 أكتوبر	المشاركة السياسية للمرأة	قاعة جمعية كندا – رفح
13 أكتوبر	المرأة والقوانين	قاعة جمعية كندا – رفح
22 نوفمبر	المشاركة السياسية للمرأة	مركز صحة المرأة - رفح
29 نوفمبر	المرأة والقوانين	مركز صحة المرأة - رفح
12 ديسمبر	المشاركة السياسية للمرأة	مركز النشاط النسائي - رفح
19 ديسمبر	المرأة والقوانين	مركز النشاط النسائي - رفح

التعاون مع دائرة شؤون المرأة والطفل في محافظة غزة

قامت الوحدة بتنفيذ خمس محاضرات توعية قانونية بالتعاون مع محافظة غزة ضمن الدورة التثقيفية القانونية التي تنظمها المحافظة بالتعاون مع المركز بعنوان (نحو تنمية شاملة 2)، وقد تركزت المحاضرات في مواضيع: قانون الأحوال الشخصية، قانون العمل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقد نفذت من تاريخ 13 وحتى 2004/12/22، وقد شارك في هذه المحاضرات (50) مشارك و مشاركة من منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية. ويعتبر هذا هو التعاون الاول ما بين وحدة المرأة ودائرة المرأة والطفل في محافظة غزة.

وسائل التحقق

- خلال العام 2004 نفذت وحدة المرأة (127) محاضرة توعية قانونية أي بزيادة 30% عن المحاضرات التي نفذتها الوحدة خلال العام الماضي.
- بلغ عدد المشاركات في هذه المحاضرات (3810) امرأة.
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن الى الوحدة طلباً للمساعدة القانونية اثر مشاركتهن في المحاضرات (63) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء أثناء المحاضرات (254) استشارة.
- تم عقد جميع هذه المحاضرات بالتعاون مع (37) مؤسسة منتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة، منها مؤسستان تمثلان جهات رسمية (محافظة غزة ودائرة المرأة في بلدية خان يونس)، بالإضافة إلى التعاون مع مراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث
- تم تنفيذ 32 محاضرة بدعوة من 13 مؤسسة وهي:-اتحاد الكنائس ، محافظة غزة، دائرة المرأة ببلدية خان يونس ، مركز شؤون المرأة ، طاقم شؤون المرأة ، اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي (خانيونس)، جمعية المودة للترابط الأسري، برنامج الغذاء العالمي (WFP) ، المركز الفلسطيني

للمساعدة في حل النزاعات المجتمعية، جمعية الهدى التنموية ، مشروع دانيدا لمساعدة نساء الصيادين، جمعية تنمية المرأة الريفية خانيونس ورفح

- تم تنفيذ (40) محاضرة ضمن المشروع المشترك مع المؤسسة السويدية الشريكة نساء من اجل نساء(كفينا تل كفينا) بالتنسيق مع (26) مؤسسة مجتمعية.
- تلقت الوحدة كتاب شكر من الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة الشؤون الاجتماعية على اعطاء محاضرة في مركز تنمية المراة الريفية ببيت لاهيا على هامش الاحتفال بيوم المرأة العالمي.
- تلقت الوحدة برسالة شكر وتقدير من مشروع دانيدا لنساء الصيادين على المساهمة في إنجاز محاضرات ضمن الاحتفال بيوم المرأة العالمي في رفح.

جدول رقم (7) يبين التوزيع الجغرافي للمحاضرات التي نفذتها الوحدة خلال العام 2004 على محافظات قطاع غزة

المنطقة الجنوبية (خان يونس، رفح والمنطقة الشرقية)	المنطقة الوسطى (البريج، النصيرات، المغازي ودير البلح)	مدينة غزة	المنطقة الشمالية (جباليا، بيت لاهيا وبيت حانون)	المجموع
98	7	15	7	127

2. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في تسع دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز، بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخرى متخصصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). وقد بلغ عدد الجلسات التي نفذتها الوحدة خلال تلك الدورات 20 جلسة تدريبية.

3. التعاون مع وسائل الإعلام

اهتمت وحدة المرأة بالتعاون مع وسائل الإعلام سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية. وتسعى الوحدة من خلال ذلك إلى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون سواء المحلي أو الدولي وإثارة العديد من القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة. وخلال العام 2004 عززت الوحدة من تعاونها مع وسائل الإعلام، خصوصاً المحلية منها، وذلك على النحو التالي:

1) التعاون مع تلفزيون فلسطين

شمل ذلك المشاركة في برنامج لمن يهمه الأمر وهو برنامج يطرح قضايا قانونية تهم المرأة والطفل ويعرض على تلفزيون قناة فلسطين الفضائية:

- بتاريخ 21 فبراير، شاركت المحامية حنان مطر في الحلقة الخاصة بالزواج المبكر.
- بتاريخ 13 مارس، شاركت المحامية حنان مطر في مداخلة على الهاتف في الحلقة الخاصة بالعادات والتقاليد وتأثيرها على المرأة.
- بتاريخ 5 يونيو، شاركت المحامية حنان مطر في الحلقة الخاصة بموضوع الطلاق.
- بتاريخ 12 يونيو، شاركت المحامية حنان مطر في الحلقة الخاصة بمشروع الرعاية الاجتماعية.
- بتاريخ 3 يوليو، شاركت المحامية حنان مطر عبر الهاتف في الحلقة الخاصة بالمرأة ومهنة المحاماة.
- بتاريخ 10 يوليو، شارك المحامي سمير حسنية في الحلقة الخاصة بالعنف الأسرى.

2) اللقاءات الصحفية

- بتاريخ 8 يناير، التقت منى الشوا مديرة الوحدة بالصحفية ماجدة البلبيسي حول إنجازات الوحدة خلال العام 2003 وقد تم نشر الموضوع في صحيفة صوت النساء.
- بتاريخ 22 يناير، التقت كل من المحامية حنان مطر والمحامي سمير حسنية بالصحفي وائل بنات من مجلة زهرة الخليج حول موضوع تولي المرأة لمنصب القضاء وقد نشر الموضوع في العدد (1297) بتاريخ 04/1/31
- بتاريخ 4 مايو، التقى الصحفي محمد كريزم مع منى الشوا مديرة الوحدة للحديث حول موضوع أفضل الطرق لمعالجة مشاكل النساء وقد نشر اللقاء في صحيفة صوت النساء الصادرة بتاريخ 04/5/20 في الصفحة (4).
- بتاريخ 1 أغسطس، التقى الصحفي فايز أبو العون من صحيفة صوت النساء بالأستاذ سمير حسنية والأستاذة حنان مطر للحديث حول نشر إعلانات الطلاق في الصحف اليومية وقد تم نشر الموضوع في صحيفة صوت النساء
- بتاريخ 2 أغسطس، التقى الصحفي محمود أبو الهنود من جريدة الصباح بالأستاذ سمير حسنية والأستاذة حنان مطر للحديث حول موضوع أسباب الطلاق.

3) اللقاءات الإذاعية

- بتاريخ 3 مارس، شاركت المحامية حنان مطر في برنامج محطات نسائية الذي يبثه صوت العمال حول موضوع المرأة المعلقة.

وسائل التحقق

- عقد ستة لقاءات تلفزيونية.
- عقد لقاء إذاعي واحد.
- عقد خمسة لقاءات صحفية تم نشرها.

4. إعداد مواد وإصدارات توعية

إصدار مطويات

أصدرت الوحدة مطوتين: الأولى بعنوان عقد الزواج، والثانية بعنوان آثار عقد الزواج. وتتناول المطويتات قانون الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى ما ورد في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). وتهدف الوحدة من خلال نشرها لهذه المطويات إلى تعريف المرأة في الحقوق المكفولة في القانون المحلي المطبق الى جانب تعريفها بحقوقها المكفولة في اتفاقية السيداو.

إصدار بوستر خاص بيوم المرأة العالمي

قامت الوحدة بإصدار بوستر خاص بيوم المرأة العالمي، تهدف من خلاله المشاركة في إحياء يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام.

وسائل التحقق

- طباعة 2000 نسخة من كل مطوية.
- توزيع المطويات خلال محاضرات التوعية التي قامت بها الوحدة.
- طباعة 2000 البوستر.
- توزيع البوستر على العديد من المؤسسات الحكومية والغير حكومية وبشكل خاص المؤسسات النسوية
- توزيع البوستر في الاحتفالات التي نظمت لإحياء هذه المناسبة.

3) العمل من اجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

تقوم الوحدة بمتابعة القوانين التي تناقش في المجلس التشريعي وبشكل خاص ذات العلاقة بالمرأة والطفل، و وذلك من أجل إبداء الملاحظات التي تهدف إلى تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في هذه القوانين. وقد قامت الوحدة خلال العام 2004 بوضع ملاحظات نقدية على العديد من القوانين ومنها:

- **قانون العقوبات**: فقد شارك المحامي سمير حسنية في سلسة اللقاءات التي عقدت في شبكة المنظمات الأهلية لوضع الملاحظات حول قانون العقوبات من قبل مجموعة من المؤسسات الأهلية وقد قدمت الوحدة ملاحظاتها على قانون العقوبات في مذكرة.
- **قانون الطفل**: وضعت الوحدة ملاحظاتها على قانون الطفل وتم تسليمها إلى وحدة المرأة في المجلس التشريعي.
- **قانون صندوق النفقات**: وضعت الوحدة ملاحظاتها على قانون صندوق النفقات المقدم إلى المجلس التشريعي وقدمته إلى مقرر الجنة الاجتماعية.

وسائل التحقق

- تم تقديم ثلاث مذكرات تشمل ملاحظات نقدية على ثلاثة قوانين.
- تم الأخذ بالملاحظات التي وضعتها الوحدة على قانون صندوق النفقات في المذكرة التي رفعها قاضي القضاة للمحاكم الشرعية إلى ديوان الفتوى والتشريع.

4) العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة محلياً، إقليمياً ودولياً

مؤشر القياس: **تقرير حول تنفيذ النشاط**

واصلت الوحدة تنفيذ هذا النشاط من خلال تنظيم لقاءات مع المؤسسات النسوية، إلى جانب المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظم من قبل المؤسسات المحلية أو الدولية.

1. تنظيم لقاءات مع المؤسسات النسوية المحلية

نظمت الوحدة خلال العام 2004 لقاءين مع المؤسسات النسوية:

اللقاء الأول: بتاريخ 29 فبراير، نظمت الوحدة لقاءً نسوياً جمع بين العديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية في المنطقة الجنوبية، وذلك في مقر فرع المركز في خان يونس. وقد تم في اللقاء التعريف ببرنامج المساعدة القانونية الذي تقدمه الوحدة وبحث سبل تفعيله في المنطقة الجنوبية.

اللقاء الثاني: بتاريخ 16 مارس، نظمت الوحدة لقاءً مع المؤسسات النسوية والمجتمعية في المنطقة الشمالية لبحث سبل التعاون والتنسيق بين الوحدة وبين المؤسسات الناشطة في المنطقة الشمالية، إلى جانب التعريف ببرنامج المساعدة القانونية الذي تقدمه الوحدة.

وسائل التحقق

- شارك في اللقاء الأول (39) مشاركة من مختلف المؤسسات النسوية والمجتمعية في المنطقة الجنوبية.
- شارك في اللقاء الثاني (9) مشاركات.
- طالبت المشاركات بتكرار مثل هذه اللقاءات التي تساهم في تعزيز التعاون والتشبيك بين المؤسسات. كما رحبن بالتعاون والتنسيق مع وحدة المرأة.

2. مشاركة الوحدة في اجتماعات الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات

شاركت مديرة الوحدة في اجتماعات الحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات والتي تؤلف من مجموعة من الأطر والمؤسسات النسوية والحقوقية، وقد ركزت الحملة جهودها خلال هذا العام بالعمل على قانون الانتخابات المحلية وتضمينه لمبدأ الكوتا النسوية.

وسائل التحقق

- أسفرت هذه الجهود عن تضمين قانون الهيئات المحلية لمادة تضمن مقعدين للنساء في كل مجلس محلي.

3. المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات المحلية التي دعيت لها الوحدة

- بتاريخ 26 يناير، شاركت مديرة الوحدة، منى الشوا، في لقاء نظمته وحدة المرأة في المجلس التشريعي مع النائبة في البرلمان الكندي (موبينا جعفر) 0
- بتاريخ 20 مارس، شارك المحامي سمير حسنية بورقة عمل حول الإشكاليات في قانون الأحوال الشخصية في ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة صوت المجتمع بعنوان "المرأة وقانون الأحوال الشخصية إلى أين".
- بتاريخ 5 أبريل، شاركت المحامية حنان مطر في الاحتفال الذي نظمته مؤسسة الأشبال والزهرات لثقافة الطفل بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، وقدمت ورقة حول قانون الطفل واتفاقية حقوق الطفل.
- بتاريخ 6- 7 أبريل، شاركت ماجدة شحادة في مؤتمر الاستقراء الاول لحقوق الطفل اسس المجتمع المدني الذي نظمه مؤسسة الثقافة والفكر الحر وقد قدمت ورقة عمل بعنوان التمييز والدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني."
- بتاريخ 11 أبريل، شاركت ماجدة شحادة ورشة عمل بعنوان دور المرأة في المجامع الريفي نظمتها جمعية المودة للترابط الأسري - القرارة، وقدمت ورقة عمل حول حقوق المرأة.
- بتاريخ 25 أبريل، شاركت منى الشوا باعطاء جلسة تدريبية حول اتفاقية "السيداو" في دورة تدريبية نظمتها مؤسسة الضمير حول الديمقراطية وحقوق الانسان لطالبات قسم الصحافة في الجامعة الاسلامية.
- بتاريخ 27 مايو، شاركت منى الشوا في الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة الضمير وذلك باعطاء محاضرة حول اتفاقية السيداو ضمن الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة الضمير.
- بتاريخ 29 يونيو، شاركت منى الشوا في المؤتمر الذي نظمه المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية بعنوان "القيادات النسوية الفلسطينية والأوروبية" وقد قدمت فيه مداخلة حول تجربة عملها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة واهم الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال.
- بتاريخ 12 أكتوبر، شاركت منى الشوا في إعطاء جلسة تدريبية في اتفاقية السيداو في الدورة التدريبية التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان والتنمية.
- بتاريخ 12 أكتوبر، شاركت منى الشوا بإعطاء جلسة تدريبية حول اتفاقية السيداو في الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة الضمير حول الديمقراطية وحقوق الإنسان لطالبات قسم الصحافة في الجامعة الإسلامية.

- بتاريخ 27 نوفمبر، شاركت منى الشوا في اللقاء الذي نظمته وزارة شؤون المرأة مع المؤسسات النسوية والحقوقية في أول لقاء يجمع ما بين وزيرة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية والحقوقية في قطاع غزة.

وعلى مدار العام، شارك طاقم الوحدة في عشرات اللقاءات والندوات وورش العمل والمؤتمرات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء قطاع غزة.

4. التعاون مع المؤسسات الدولية

ومن أبرز ما نفذته الوحدة على هذا المستوى:

التعاون مع منظمة العفو الدولية

- بتاريخ 04/5/29 التقت منى الشوا بدوناتيلا روفيرة من منظمة العفو الدولية وقد تم بحث إمكانية التعاون ن الوحدة ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الحملة الدولية للقضاء على العنف ضد النساء التي تنظمها منظمة العفو الدولية على المستوى الدولي.
- كما التقت بها بتاريخ 04/10/2 وتم بحث العديد من الانتهاكات سواء المباشرة أو غير المباشرة التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وبشكل خاص في قطاع غزة.

مؤسسة نساء من اجل نساء السويدية (كفينا تل كفينا)

مؤسسة نساء من اجل نساء السويدية هي مؤسسة سويدية تعنى بمساعدة النساء في أوقات الصراع وتجمعها ووحدة المرأة علاقة شراكة وقد سبق وان تعاونت الوحدة في مشروع مشترك في العام 2002 بالإضافة إلى أن الوحدة تنفذ هذا العام مشروع مشترك معهم في الفترة ما بين ا يناير وحتى 31 ديسمبر 2004، وقد سعت الوحدة إلى إطلاع مندوبات المؤسسة من خلال الزيارات التي قمن بها إلى قطاع غزة على الانتهاكات الإسرائيلية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وذلك بترتيب زيارات ميدانية لهن في المناطق التي تتعرض بشكل مستمر إلى الانتهاكات وقد رتبت لهن الوحدة زيارة إلى كل من خان يونس ورفح لإطلاعهن على آثار الهدم والتدمير إلا أن إغلاق حاجز أبو هولي حال دون تنفيذ الزيارة وقد تم الاستعاضة عنها ترتيب زيارة إلى بيت حانون وذلك بتاريخ 04/8/17 .

مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد النساء

زارت المقررة الخاصة حول العنف ضد النساء الدكتورة ياكين ارتورك الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة مابين 13-16 يونيو 2004، وتلقت الوحدة دعوة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للالتقاء بها مع مجموعة من مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية بتاريخ 2004/6/14. وقد أعدت الوحدة تقريرا حوا اثر الانتهاكات الإسرائيلية على النساء تناولت فيه الآثار المباشرة لهذه الانتهاكات على المرأة الفلسطينية وقد تم عرض موجز عن التقرير أثناء اللقاء معها ، وعلى هامش زيارتها قام المركز بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي بترتيب زيارة ميدانية لها في منطقة الزيتون بمدينة غزة والتي كانت قد تعرضت للاجتياح قبل فترة قصيرة من زيارة المقررة الخاصة للأراضي المحتلة وقد رافقت مديرة الوحدة المقررة الخاصة في زيارتها إلى جانب مندوبين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وسائل التحقق

- تلقت مديرة الوحدة رسالة شكر من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الجهود التي بذلتها في سبيل إنجاح زيارة المقررة الخاصة بالعنف ضد النساء.

دورات تدريبية لتطوير كادر الوحدة

شاركت المحامية حنان مطر في الفترة ما بين 8-12 مايو في دورة تدريبية خاصة بالمحامين بعنوان (محامو الألفية الثالثة) بالشراكة مع اتحاد المحامين العرب والاتحاد الأوروبي وذلك في العاصمة الأردنية عمان.

الوحدة الدولية

النشاطات وفقاً لما ورد في الخطة السنوية 2004

1) حشد التأييد على المستوى الدولي لدى الحكومات، والأجسام التي تنضوي تحتها الحكومات، والمجتمع الدولي.
2) وضع وتنفيذ استراتيجيات إعلامية على المستوى الدولي.
3) تطوير العمل القانوني على المستوى الدولي.
4) تعزيز الاتصالات مع الجهات المانحة.
5) التشبيك مع منظمات حقوق الإنسان الأخرى بشأن استراتيجيات حشد التأييد.
6) مساعدة الوحدات الأخرى في المركز.
7) النوع الاجتماعي.

في عام 2004، أنجزت الوحدة نشاطاتها الأساسية وتعاملت مع المشكلات الرئيسية التي تواجه الوحدة بشكل دائم وهي التغييرات في الطاقم والدخول إلى قطاع غزة. وتضم الوحدة الآن ثلاثة من الموظفين الزائرين، وخلال العام عمل في الوحدة سبعة موظفين جميعهم من الزائرين باستثناء موظفة واحدة عملت من خلال مشروع منظمة الخدمات الدولية (UNAIS).

وظلت إجراءات دخول الموظفين إلى قطاع غزة هي العقبة الأساسية بالنسبة للوحدة، فقد منع الموظفون من دخول قطاع غزة، أو عندما سمح لهم بذلك، كانوا يفاجأون بإغلاق الطريق المؤدية إلى غزة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية. بالتالي، كان في الوحدة موظف واحد فقط في الربع الأخير من عام 2004. وقد واصلت الوحدة التكيف مع المستجدات على الأرض.

1) حشد التأييد على المستوى الدولي لدى الحكومات، والأجسام التي تنضوي تحتها الحكومات، والمجتمع الدولي

تركز عمل الوحدة فيما يتصل بالوضع السياسي المتغير على استمرار بناء جدار الضم وخطة الانفصال عن غزة.

وأولت الوحدة اهتماماً باستغلال آليات الأمم المتحدة المتاحة أمامها مع التركيز أيضاً على الاتحاد الأوروبي في كافة نشاطاتها الهادفة إلى حشد التأييد.

وسائل التحقق

- أعدت الوحدة ورقة موقف حول سويسرا ووثيقة جنيف.
- شارك موظفو الوحدة في مؤتمر عقد في تركيا حول القضية الفلسطينية، وفي مؤتمر آخر في القاهرة حول حقوق الإنسان في العالم العربي.
- قدمت الوحدة = مداخلات إلى مفوضية حقوق الإنسان في شهر مارس، وذلك بالتعاون مع منظمات أهلية فلسطينية أخرى كمؤسسة الحق، ومنظمات غير حكومية دولية كالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.
- أعدت الوحدة مداخلة مكتوبة "تقاعس الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ إجراءات" تم تقديمها إلى القناصل العامين لدول الاتحاد الأوروبي خلال زيارتهم لمدينتي غزة ورفح.

- خلال الاجتياح واسع النطاق لمدينة رفح في شهر مايو، الذي أسمته قوات الاحتلال "عملية قوس قزح"، وجّهت الوحدة رسالة إلى رئيس الوزراء الأيرلندي بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي آنذاك، ووضعت الرسالة على جدول أعمال اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل.
- أعدت الوحدة عدداً من الوثائق حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للمقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة خلال زيارتيه للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- وجّهت الوحدة دعوة إلى المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان السيدة لويز آربر عند تعيينها لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تضمّنت الرسالة تفاصيل شاملة حول أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- أعدت الوحدة مداخلة مكتوبة قدمت إلى البرلمان الأوروبي عندما لم يتمكن مدير المركز من السفر لحضور اجتماع هناك بسبب إغلاق معبر رفح.
- أعدت الوحدة ورقة موقف بعنوان "خطة شارون للانفصال من جانب واحد: إنهاء لحقوق الإنسان، لا إنهاء للاحتلال."
- نظمت الوحدة بالتعاون مع وحدة المساعدة القانونية والشركاء الدوليين في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية اجتماع خبراء حول "آليات تنفيذ الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية."
- شارك موظفو الوحدة ونائب مدير المركز في مؤتمر حول المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل في المملكة المتحدة. وخلال تواجدهم هناك، عقدوا سلسلة من اللقاءات البرلمانية.
- شارك موظفو الوحدة في عدد من اللقاءات مع ممثلين لكافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال زياراتهم لغزة. - ويعتبر استقبال الوفود جزءاً أساسياً من عمل الوحدة ويتطلب وقتاً كبيراً حيث أن موظفي الوحدة يرافقون الوفود في جولاتهم الميدانية بالتنسيق مع وحدة البحث الميداني ومسئول العلاقات العامة في مكتب خان يونس. وخلال عام 2004، رافق موظفو الوحدة أكثر من 50 وفداً في جولات في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، وشملت هذه الوفود دبلوماسيين، ومنظمات حقوق إنسان دولية، وجماعات تضامن دولية، وجماعات بحثية دولية، ومنظمات مساعدة دولية، وصحفيين أجانب.

2) وضع وتنفيذ استراتيجيات إعلامية على المستوى الدولي

تركز الوحدة في عملها الإعلامي على ثلاث أولويات أساسية: كتابة المقالات/ إجراء المقابلات، وتنظيم مقبلات للموظفين الآخرين، وحشد التأييد/ التزويد بالمعلومات. وقد ركّز موظفو الوحدة على القضايا الأساسية خلال العام، بما يتناسب مع أهدافها لحشد التأييد. وعلاوة على ذلك، كثفت الوحدة حملاتها الإعلامية خلال الاجتياحات واسعة النطاق التي قامت بها قوات الاحتلال في رفح وبيت حانون ومخيم جباليا.

وسائل التحقق

- حققت الوحدة عدداً من النجاحات في هذا الإطار، حيث نشرت كتابات موظفين في الوحدة في كل من: صحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة صنداي تايمز، وعلى الموقع الإلكتروني OpenDemocracy.com، والموقع الإلكتروني ElectronicIntifada.net، والموقع الالكتروني إسلام أونلاين، ومجلة الدراسات الفلسطينية. وأجريت مقابلات أيضاً مع راديو بي بي سي 5، وراديو بي بي سي فويل، وراديو الإسلام، ونيوز توك (106 FM) في أيرلندا. وتمت كتابة عدد من المقالات الأخرى وإرسالها إلى صحف أخرى ولكنها لم تنشر.
- وفر موظفو الوحدة أيضاً معلومات لكل من: صحيفتي الغارديان والإندبندنت اللندنيتين، وبي بي سي، وصحيفة سيدني مورنينغ هيرالد، وشبكة فوكس نيوز، وشبكة سكاي نيوز.
- قامت الوحدة بتنسيق إجراء مقابلات مع الموظفين الآخرين في المركز، وعلى رأسهم مدير المركز، مع وسائل الإعلام الأيرلندية (خلال فترة الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي)، ووسائل الإعلام

السويسرية والإيطالية أيضاً، بمساعدة المنظمات الشريكة في هولندا وصحفيين هولنديين. وتم تطوير علاقات بعيدة الأمد مع الصحافة البريطانية والفرنسية والألمانية.
- قامت الوحدة بالتدقيق اللغوي لـ 191 بيان صحفي صدرت عن المركز خلال العام بعد ترجمتها من اللغة العربية، كما شاركت في إعداد 6 بيانات أخرى باللغة الإنجليزية.

3) تطوير العمل القانوني على المستوى الدولي

تعمل الوحدة في هذا الإطار بالتنسيق مع وحدة المساعدة القانونية من أجل إعداد ملفات لقضايا على أساس الصلاحيات القضائية الدولية. ويعتقد المركز بأن الحصانة التي تمنحها أنظمة الجيش الإسرائيلي لمقترفي انتهاكات حقوق الإنسان تستدعي أن يتم البحث عن خيارات قانونية دولية أخرى لجبر الضرر عن الضحايا. وبشكل عام، كان عام 2004 سيئاً فيما يتعلّق باحترام القانون الدولي، ولكن المركز يشعر بأهمية متابعة خيارات دولية أخرى لتحقيق العدالة.

وسائل التحقق

- شهد هذا العام إغلاق ملف إحدى القضايا القانونية الدولية التي يتابعها المركز منذ مدة، حيث أوقفت القضية المرفوعة في سويسرا بقرار صادر عن البرلمان السويسري على غرار قرار الحكومة البلجيكية بتعديل القانون بحيث يصبح من غير الممكن محاكمة أي شخص مسئول عن اقتراف مخالفات جسيمة للقانون الدولي في سويسرا.
- تستمر متابعة قصية أخرى رفعها المركز في المملكة المتحدة، وقد بدأ المركز في بحث خيارات أخرى لرفع قضايا في المملكة المتحدة حول انتهاكات أفراد لحقوق الإنسان.
- بدأ المركز أيضاً ببحث خيارات قانونية دولية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي يقضي بألا يقدم أي طرف سامٍ متعاقد أية مساعدة قانونية أو مادية من شأنها أن تحافظ على الوضع غير القانوني الناجم عن بناء جدار الضم.
- فيما يتعلق بدراسة خيارات أخرى، بدأ المركز بدراسة فجوة قانونية هامة فتحت في القانون الألماني، فنص اتفاقية جنيف الرابعة وارد في القانون الألماني، ولكن حتى عام 2001، اتخذت المحكمة العليا الألمانية قراراً بعدم إمكانية محاكمة أي مواطن غير ألماني بموجب اتفاقية جنيف. وعلى الرغم من محاولات سريعة قام بها أعضاء في البرلمان الألماني لتعديل القانون لكي يمنح المزيد من الحصانة لأولئك المسئولين عن ارتكاب جرائم حرب، إلا أن القانون يسمح الآن بمحاكمة أي مواطن غير ألماني مسئول عن اقتراف جرائم حرب قبل عام 2002 أمام القضاء الألماني. تجري الوحدة الدولية وحدة المساعدة القانونية حالياً اتصالات مع محامين ألمان في مرحلة استكشافية لما يمكن أن يشكل خياراً جديداً لرفع القضايا على المستوى الدولي.

4) تعزيز الاتصالات مع الجهات المانحة

على الرغم من العمل الذي تقوم به الوحدة في المجالات الأخرى خلال العام، كانت هذه الاتصالات على سلم أولويات الوحدة خلال الأشهر التسعة الأخيرة من عام 2004، فقد كان للظروف المحيطة بانهيار جمعية القانون في الضفة الغربية أثر سلبي على النظرة إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعليه ظهرت بيئة أكثر صعوبة في عملية التمويل وإعداد التقارير حول النشاطات، إلى جانب التقلبات الإستراتيجية في قطاعات التمويل الأهلية والحكومية. وقد قرر عدد من الجهات المانحة الرئيسية المساهمة في تمويل المشاريع، بينما فضل عدد آخر الاستمرار في التمويل الرئيسي. ويحاول المركز تطوير علاقات شراكة بعيدة الأمد للتغلب على هذه التقلبات وإتاحة المجال أمام تخطيط أكثر ثباتاً خلال السنوات القادمة. والمركز حالياً في مراحل وضع استراتيجية بعيدة الأمد للتعامل مع ذلك، ويجري حوارات مع العديد من شركائه حول المنهجية المناسبة.

إلى جانب ذلك، أدى الاهتمام بأزمتي العراق والسودان إلى تخصيص أموال لهما والتي كان من الممكن أن تتوفر لفلسطين لمجالات أخرى تحظى بالأولوية. ولكن إعادة التقييم للأولويات هذه كان لها أثر خطير على الإطار العام للتدهور الخطير في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع ذلك، كان بإمكان المركز الاعتماد على علاقات الشراكة القديمة والمتينة مع العديد من المنظمات الدولية خلال العام للحصول على المساعدة. ويتقدم المركز في هذا السياق بجزيل الشكر لأصدقائه.

وتمكّن المركز من إحياء علاقات شراكة أخرى كانت قد انقطعت عبر الوقت، وكان سعيداً بالحصول على تمويل من عدد من الحكومات والمؤسسات التي لم يحصل على تمويل منها في السابق.

وسائل التحقق

- في شهر مارس طلب المركز لأول مرة إعداد تقرير تقييمي خارجي كان الهدف منه اختبار عمل المركز والبحث في أساليب تحسينه. وتم إعداد ذلك التقرير وتوزيعه على الجهات المانحة للمركز لإبداء الملاحظات. ويقوم المركز حالياً بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بصورة تدريجية.
- أسهمت الوحدة في الإعداد لاجتماع لاتحاد المنظمات غير الحكومية المانحة في شهر يوليو، وشمل ذلك لقاءات مع الجهات المانحة في القدس وغزة واتصالات مستمرة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.
- قامت الوحدة بتقديم أكثر من 20 طلباً للتمويل إلى منظمات قديمة وجديدة، بما فيها طلبات للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ مشاريع جديدة أو لتطوير مشاريع موجودة من قبل. ويحتاج إعداد هذه الطلبات إلى وقت كثير، وقد يشمل في بعض الحالات عشرات اللقاءات وتبادل المراسلات مع الشركاء من أجل وضع المشاريع في الإطار الصحيح. وكان من بين ذلك مشروع المركز للرقابة على الانتخابات الفلسطينية والتي اتخذ قرار بإجرائها في أعقاب وفاة الرئيس ياسر عرفات.
- قد تكون أفضل وسيلة تحقق للعمل الذي أنجز في هذا الإطار هي حقيقة أن المركز حصل على تمويل يزيد عن 550 ألف دولار للمشاريع والميزانية الرئيسية خلال النصف الثاني من عام 2004.

5) التشبيك مع منظمات حقوق الإنسان الأخرى بشأن استراتيجيات حشد التأييد

واصل المركز العمل على تطوير علاقات مع المنظمات الدولية والمحلية حول قضايا حشد التأييد.

وسائل التحقق

- عقدت لقاءات في مقر المركز بمدينة غزة مع وفود من منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، وعدد من منظمات التضامن، وأوكسفام، وتروكاير، وغيرها من وكالة التنمية والمساعدة الدولية.
- واصلت الوحدة تطوير علاقات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية، حيث عقدت لقاءات تعاون مع منظمة بيتسيلم، ومؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير.
- كان التعاون مع منظمة الخدمات الدولية (UNAIS) خلال عام 2004 مهماً، حيث أن المنظمة واصلت تقديم المساعدة للمركز من خلال توفير موظفين. ومن المتوقع أن يستأنف مشروع المنظمة المتعلق بتوفير موظف قانوني للمركز في عام 2005 بعد أن توقف المشروع في شهر مايو 2004.
- بدأت الوحدة بإعداد تقرير شامل حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2004، ومن المتوقع أن يتم إصدار التقرير في بداية عام 2005 من قبل المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- كان اللقاء الأبرز في إطار التعاون في مجال حشد التأييد هو اجتماع الخبراء الذي نظم بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية يومي 15 و16 أكتوبر 2004 حول موضوع آليات تنفيذ الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن بناء جدار الضم في الضفة الغربية. وقد شارك في الاجتماع عدد من الخبراء القانونيين الفلسطينيين والإسرائيليين

والدوليين ومنظمات حقوق إنسان من أجل مناقشة سبل تنفيذ القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية. وكانت محكمة العدل الدولية قد اعتبرت في رأيها الاستشاري الصادر في شهر يوليو 2004 بناء قوات الاحتلال لجدار الضم في الضفة الغربية مخالفاً للقانون، ودعت إسرائيل إلى احترام القانون الدولي وإزالة الجدار على الفور، وأن على الدول ألا تتصرف بأية طريقة من شأنها أن تساند مواصلة بناء الجدار، والأهم أن على كل دولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة من الناحية القانونية بضمان إزالة الجدار وأن تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن المركز، ومؤسسة الحق، ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ومنظمة بيتسيلم، وهيومان رايتس ووتش، وعدد من الخبراء القانونيين الدوليين، من بينهم عدد ممن تحدثوا خلال جلسة محكمة العدل الدولية. ولكن نتيجة لإغلاق معبر رفح، لم يتمكن مدير المركز صاحب فكرة عقد المؤتمر من السفر إلى بروكسل للمشاركة فيه. على الرغم من ذلك، عقد الخبراء اجتماعهم على مدار يومين حيث ناقشوا الوضع الراهن فيما يتصل بالجدار، كما ناقشوا فرص تنفيذ قرار المحكمة في إطار القانون الدولي، حيث تباحثوا في دور الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة. وناقشوا أيضاً عدداً من الاستراتيجيات التي تستهدف توضيح الالتزامات القانونية الواضحة الملقاة على عاتق الاتحاد الأوروبي. لهذه الغاية، عقد المشاركون جلسات نقاش مع أعضاء المفوضية الأوروبية وأشاروا عليهم بما هو مطلوب منهم أن يفعلوه. وأصدر المؤتمر بياناً مختصراً أكد على أن جميع المشاركين من منظمات وأفراد يؤمنون بأن من الواجب تنفيذ قرار المحكمة وإزالة الجدار على الفور. ونحن نأمل بأن يخطو التعاون بين المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بنا خطوة إلى الأمام نحو تحقيق هذه الغاية.

- بدأت الوحدة التعاون مع عدد من المنظمات الأهلية الفلسطينية من أجل تقديم تقرير اجتماع اللجنة الخاصة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بشان إسرائيل، واجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد بدأت الوحدة في إعداد العديد من المداخلات لتقديمها إلى أجسام الأمم هذه.

6) مساعدة الوحدات الأخرى في المركز

الوحدة الدولية هي الوحدة الوحيدة في المركز غير الناطقة باللغة العربية، لذا فهي تقوم بالتدقيق اللغوي لكافة إصدارات المركز المترجمة من اللغة العربية، بما في ذلك التقارير الأسبوعية ومعظم البيانات الصحفية. وبسبب كثرة الإصدارات باللغة العربية، ساعدت الوحدة في ترجمة وتدقيق عدد من الإصدارات، من بينها تقرير حول اجتياح قوات الاحتلال لمدينة رفح في شهر مايو 2004، وورقتي موقف أعدتهما وحدة تطوير الديمقراطية، وهو عمل يتطلب المزيد من الوقت.

وردت الوحدة على ما يزيد عن 1500 استفسار عن عمل المركز وطلبات أخرى من وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات وردت عبر البريد الالكتروني والفاكس. والوحدة مسئولة عن متابعة الموقع الالكتروني للمركز باللغة الإنجليزية. وتقوم الوحدة بصياغة استفسارات الوحدات الأخرى، وإعداد الأبحاث باللغة الإنجليزية، وكافة الاتصالات باللغة الإنجليزية، والتنسيق نيابة عن الوحدة التي تطلب ذلك.

7) النوع الاجتماعي

أولت الوحدة اهتماماً خاصاً لقضية التوعية حول النوع الاجتماعي في عملها وعمل المركز ككل. واضطلعت الوحدة بدور بناء القدرات في هذا المجال، حيث بدأت بإعداد سياسة للنوع الاجتماعي لصالح المركز من المتوقع أن تستكمل في عام 2005. وتقوم الوحدة بالتنسيق مع وحدة التدريب ووحدة حقوق المرأة بإعداد برنامج تدريب حول النوع الاجتماعي لموظفي المركز في بداية عام 2005. وضمّنت الوحدة قضايا النوع الاجتماعي والمرأة في معظم الوثائق التي أعدتها في عام 2004 المتصلة بحشد التأييد، وسعت إلى إقامة علاقات مع عدد من المنظمات النسوية الدولية.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

تلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004، عشرات الدعوات للمشاركة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية. ورغم أن أجواء التصعيد الإسرائيلي المطرد في وتيرة جرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين فرضت على المركز حاجة ماسة للحضور على المستوى المحلي لمتابعة نشاطاته المتعلقة برصد وتوثيق هذه الجرائم والكشف عنها، إلا أن المركز حاول تلبية بعض هذه الدعوات.

وقد حالت إجراءات الحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، دون تمكن المركز في الكثير من الحالات من المشاركة في تلك المؤتمرات واللقاءات، حيث واجه طاقم موظفي المركز، شأنهم شأن باقي الفلسطينيين، الكثير من العراقيل التي قيدت حرية حركتهم ومنعت أو عرقلت سفرهم.

وعلى وجه الخصوص، وفي ضوء الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لحرمان الفلسطينيين من حقهم في حرية الحركة والتنقل، حال القرار الإسرائيلي الصادر في 16 أبريل 2004، والمتعلق بمنع الفئة العمرية من 16 - 35 عاماً من السفر، دون تلبية المركز للعديد من الدعوات التي تطلبت تلبيتها سفر عدد من الموظفين الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ 35 عاماً.

وفي بعض الحالات، ونظراً للقيود الإسرائيلية المشددة المفروضة على حركة وتنقل المدنيين الفلسطينيين، اقتصرت مشاركة المركز على إرسال المداخلات دون تمكن أي من ممثلي المركز من السفر لتمثيله. ومن أبرز اللقاءات والمؤتمرات التي شارك المركز فيها عبر ممثلين عنه أو من خلال إرسال مداخلاته المكتوبة:

ندوة حول الأسرى العرب والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية - لبنان

عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت في 9 يناير 2004، ندوة حول الأسرى العرب والفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. نظم الندوة صندوق العون القانوني الفلسطيني. وقد كان من المقرر أن يشارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الندوة، ولم يتمكن أي من موظفي المركز من السفر في الموعد المقرر نظراً لظروف الإغلاق والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن المركز شارك في المؤتمر بتقرير أعده حول ظروف وأوضاع المعتقلين العرب والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وقد سلط المركز الضوء عبر تقريره على الأوضاع المعيشية للمعتقلين في سجون الاحتلال، وممارسات سلطات الاحتلال بحقهم.

ورشة عمل دولية - القاهرة

شارك مدير وحدة التدريب بسام الأقرع خلال الفترة من 10 - 14 يناير 2004، في ورشة العمل الدولية التي عقدت في القاهرة بعنوان: "وسائل ومؤشرات قياس أثر التدريب في مجال حقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية".

نظم الورشة التي شارك فيها عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني العربية والدولية المعهد العربي لحقوق الإنسان - تونس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة، والهيئة القبطية الإنجيلية للمنظمات الاجتماعية - القاهرة.

جلسة عمل حول فلسطين - فينا
شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ممثلاً بمديره راجي الصوراني في جلسة العمل التي عقدتها الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان في فينا خلال الفترة من 3 - 5 فبراير 2004، لمناقشة الأوضاع وتطوراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تطرقت اجتماعات الجلسة لموضوع جدار الضم والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بصدده. وقد تحدث الصوراني واضعاً المجتمعين في صورة آخر المستجدات على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مناقشاً فكرة استخدام آليات قانونية دولية لملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين باستخدام التشريعين الدولي والوطني والاستفادة من خبرات محامين دوليين.

لقاء مع رئيس بلدية بوجوتا - كولومبيا
بتاريخ 27 فبراير 2004، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في بوجوتا بكولومبيا مع رئيس بلدية بوجوتا. والتقى مع المئات من ممثلي القوى الديمقراطية وناشطي حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. كما التقى أيضاً مع ممثلي عشرات منظمات المجتمع المدني الكولومبي.

لقاء مع الرئيس الكولمبي - بوجوتا
شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الوفد الذي شكلته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان للقاء الرئيس الكولومبي. وقد التقى الوفد الذي ضم رئيس الفيدرالية صديقي كابا، نائب الرئيس راجي الصوراني، مدير الفيدرالية أنطوان برنارد، ممثلة الفيدرالية في ملف شئون المرأة والطفل شيرين عبادي، الرئيس الكولومبي بتاريخ 29 فبراير 2004، في العاصمة الكولومبية بوجوتا. وقد عبر أعضاء الوفد، خلال اللقاء، عن قلقهم المتصاعد إزاء التطورات السلبية التي تشهدها أوضاع حقوق الإنسان في كولومبيا، وبخاصة، الاعتداءات المتزايدة على ناشطي حقوق الإنسان.

لقاء مع مؤسسة نساء ناشطات من أجل السلام والديمقراطية - بوجوتا
التقى مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني بتاريخ 29 فبراير 2004، في إطار زيارته لكولومبيا وممثلات منظمة نساء ناشطات من أجل السلام والديمقراطية، وذلك في مقر المؤسسة بالعاصمة بوجوتا.

مؤتمر حول قضايا أمريكا اللاتينية - الاكوادور
شارك مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني في المؤتمر الذي عقد يومي 1و 2 مارس 2004، حول قضايا أمريكا اللاتينية في كيتو، عاصمة الاكوادور. وعلى خلفية المؤتمر، عقد الصوراني اجتماعات مكثفة مع جهات عدة من ضمنها عدد من ممثلي المجموعة العربية.

المؤتمر الخامس والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - الاكوادور
خلال الفترة من 2 - 6 مارس 2004، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر الخامس والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والذي عقد في عاصمة الاكوادور كيتو. وقد احتلت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مكانة بارزة في مداولات المؤتمر ومناقشاته. وخلال المؤتمر، قدم الصوراني مداخلة حول الأمن والديمقراطية في الشرق الأوسط. كما تقدم بمشروع القرار الذي تبنته الجمعية العمومية للفيدرالية والذي أدانت عبره جدار الضم الإسرائيلي. وقد تم أثناء المؤتمر انتخاب الصوراني للمرة الثانية، نائباً لرئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات قادمة.

لقاء مع مدير المركز الأمريكي للحقوق الدستورية - الاكوادور
على هامش المؤتمر الخامس والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبتاريخ 7 مارس 2004، عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في كيتو بالاكوادور، لقاءً مع مدير المركز الأمريكي للحقوق الدستورية بيتر فايس، والمحامية بالمركز نفسه ماريا لحود، سلط خلاله الضوء على

طبيعة عمل المركز ونشاطاته. وناقش الصوراني خلال اللقاء إمكانية رفع قضايا ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم خلال اللقاء وضع فايس ولحود في صورة عمل المركز على صعيد ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ندوة في مقر الرابطة التونسية لحقوق الإنسان - تونس

خلال الفترة من 12 - 15 أبريل 2004، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الندوة التي نظمتها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في مقرها بتونس لتقديم التقرير السنوي للمرصد العالمي لنشطاء حقوق الإنسان. وعلى هامش مشاركته في الندوة، شارك الصوراني في عدد من التظاهرات التضامنية التي نظمتها الرابطة تأييداً للشعب الفلسطيني ونضاله وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على المدنيين الفلسطينيين.

ندوة تقييم عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان - تونس

شارك الباحث بوحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الدكتور بسام أبو حشيش، ممثلاً عن المركز، في الندوة التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان خلال الفترة من 4 - 6 مايو 2004، بعنوان: "تقييم عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان." وتخلل الندوة عرض بعض أوراق العمل الخاصة بتجارب عدد من الدول العربية في مجال التربية على حقوق الإنسان. كما تم عرض دراسة تقيمية للتربية على حقوق الإنسان خلال العشر سنوات السابقة.

فعاليات متعددة في فرنسا

خلال الفترة من 3 - 7 مايو 2004، زار مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني، فرنسا بدعوة من معهد حقوق الإنسان في جامعة ليون. وخلال الزيارة عقد الصوراني عدداً من اللقاءات وشارك في بعض الفعاليات، وكانت لقاءاته والفعاليات التي شارك فيها كالتالي:

*** لقاء مع مدير معهد حقوق الإنسان في جامعة ليون**

بتاريخ 4 مايو 2004، التقى مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني مع رئيس معهد حقوق الإنسان في جامعة ليون. وشارك الصوراني في فعاليات اليوم عن حقوق الإنسان الذي نظمه المعهد في ذلك التاريخ، حيث ألقى محاضرة تحدث خلالها حول أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، مشيراً للظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته.

*** لقاء مع مندوبي ورؤساء بلديات محافظة ليون**

بتاريخ 5 مايو 2004، التقى مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني مع مندوبي ورؤساء بلديات محافظة ليون وضواحيها. وضم اللقاء عدداً من السياسيين والنواب في البرلمان الفرنسي. وقد سلط الصوراني خلال اللقاء الضوء على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وتطوراتها.

*** محاضرة حول أوضاع حقوق الإنسان - سانت إيفن**

بتاريخ 6 مايو 2004، ألقى مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني محاضرة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سانت إيفن. وتحدث الصوراني خلال المحاضرة بشكل مفصل حول أشكال الاعتداءات الإسرائيلية المنفذة بحق المدنيين الفلسطينيين، مسلطاً الضوء على الآثار التي تخلفها هذه الاعتداءات.

*** لقاء مع السياسيين - ليون**

بتاريخ 7 مايو 2004، التقى مدير المركز الفلسطيني راجي الصوراني في مقر بلدية ليون مع عدد من السياسيين الفرنسيين وتناول اللقاء جملة من الأمور أبرزها الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطوراتها وآثارها.

*** اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - فرنسا**

خلال الفترة من 11 - 13 يونيو 2004، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. ويشغل الصوراني منصب نائب رئيس الفيدرالية.

مؤتمر حول اليات وأولويات الإصلاح في العالم العربي - القاهرة

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة بعنوان: "أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي"، وذلك خلال الفترة من 5 - 7 يوليو 2004، في القاهرة.

تضمن المؤتمر تسع جلسات ناقشت موضوعات عدة كالتالي: مبادرات الإصلاح الدولية والإقليمية وطريقها إلى التنفيذ، أولويات الإصلاح في المنطقة العربية، أولويات الإصلاح من منظور المجتمع المدني وقد خصص لمناقشة هذا الموضوع ثلاث جلسات، تحديات الخارج وجهود الإصلاح في الداخل، الإصلاح من الداخل هل له نموذج، الإصلاح من الحديث النظري إلى العملي، ومشروع البيان الختامي. وقد تحدث الصوراني خلال الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر حيث عقب على الورقة التي تناولت موضوع التحديات الخارجية وأولويات الإصلاح الداخلي.

اجتماع حول التحرر وفك الارتباط - اليونان

خلال يومي 16 و 17 يوليو 2004، مثل مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني المركز في الاجتمـاع حول التحرر وفك الارتباط، الذي نظمه مركز باركل للعلاقات الدولية (Burkle Center for International Relation)، التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجيلوس.

لقاءات في لندن - بريطانيا

خلال الفترة من 17 - 21 يوليو 2004، وأثناء زيارته لبريطانيا، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في لقاءين منفصلين مع ممثلي كل من (UNAIS, Christain Aid).

لقاءات في إيرلندا

خلال الفترة من 12 - 24 يوليو 2004، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني مع ممثلين عن كل من منظمة العفو الدولية، تروكريا، فرونت لاين، والحكومة الإيرلندية.

مؤتمر لجنة الحقوقيين الدولية الدوري كل عامين - ألمانيا

بصفته عضواً في لجنة الحقوقيين الدولية، شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة من 72 - 92 أغسطس 2004، في المؤتمر الذي تنظمه لجنة الحقوقيين الدولية دورياً كل عامين. وقد تناول المؤتمر الذي عقد يومي 27 و 28 أغسطس 2004، موضوع الإرهاب وحقوق الإنسان. مثل المركز في المؤتمر المدير راجي الصوراني. وعلى هامش المؤتمر، وبتاريخ 29 أغسطس 2004، شارك الصوراني في لقاء أعضاء اللجنة مع القسم الدولي والمنظمات الأعضاء والفروع.

تجمع مناهضي الحرب والعولمة - لبنان
خلال الفترة من 17 - 19 سبتمبر 2004، عقد في العاصمة اللبنانية بيروت اجتماع بيروت الدولي لحركات مناهضة الحرب والعولمة، على خلفية احتلال العراق وتصاعد جرائم إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة.

مثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في هذا الاجتماع بدعوة من الحملة المدنية لمساندة الشعب الفلسطيني نائب مدير المركز جبر وشاح. وقد نظم الاجتماع بمبادرة من عدد من الحركات الناشطة في أنحاء متفرقة من العالم مثل: الحملة المدنية لمساندة الشعب الفلسطيني، التحالف المناهض للحرب - جنوب أفريقيا، الحملة القارية ضد العسكرة في الأمريكيتين، فلاحون بدون أرض - البرازيل، تحالف أوقفوا الحرب - اليونان، وتحالف أوقفوا الحرب - بريطانيا، وغيرها من الحركات المناهضة للحرب والمناهضة للعولمة.

اجتماع للبرلمان الأوروبي - بروكسل
تلقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني، دعوة من عضو البرلمان الأوروبي لويزا مورجانتيني للحديث أمام البرلمان خلال انعقاده يوم 5 أكتوبر 2004، إلا أن القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة المدنيين الفلسطينيين حالت دون سفر الصوراني.

وعلى الرغم من عدم تمكنه من السفر، شارك الصوراني في اللقاء المقرر من خلال المداخلة التي كان من المقرر أن يلقيها أمام البرلمان باسم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث أرسل هذه المداخلة للبرلمان وتمت قراءتها خلال جلسته. وقد سلطت المداخلة الضوء على استمرار سعي قوات الاحتلال لتغيير الحقائق على أرض الواقع من خلال سياسات التوسع الاستيطاني، مصادرة الأراضي، التجريف، هدم المنازل، مواصلة بناء جدار الضم، الاعتقالات، القتل والاغتيالات، القيود على حرية الحركة وغيرها. كما تطرقت المداخلة إلى ثلاث قضايا مختلفة تتصدر جدول المناقشات حول مستقبل فلسطين وإسرائيل وهي: خطة "الانفصال" عن قطاع غزة، استمرار بناء جدار الضم في الضفة الغربية، والوضع المتدهور شمال القطاع جراء الاقتحامات المتكررة.

ورشة عمل دولية حول الرأي الاستشاري الصادرعن محكمة العدل الدولية بصدد جدار الضم - بروكسل
شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في فعاليات ورشة العمل الدولية التي نظمها بالاشتراك مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية، في بروكسل يومي 8 و 9 نوفمبر 2004، حول "آليات تطبيق الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بصدد جدار الضم".

مثل المركز في الورشة الموظف بالوحدة الدولية بالمركز أوين موريه، نيابة عن مدير المركز راجي الصوراني الذي حالت إجراءات الحصار المفروض على قطاع غزة دون سفره لحضور الورشة.

وقد تحدث موريه ملخصاً المداخلة التي أعدها المركز حول الموضوع حيث أورد خلفية مختصرة عن جدار الضم، مشيراً للرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي الصادر في 9 يوليو 2004، بصدد الجدار، ومتطرقاً للتطورات المختلفة ذات العلاقة بموضوع الجدار منذ صدور الرأي الاستشاري، والإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان خروج هذا الرأي إلى حيز التطبيق.

اجتماعات مجلس الأمناء والجمعية العمومية السادسة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة
خلال الفترة من 23 - 26 نوفمبر 2004، زار مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني العاصمة المصرية القاهرة، حيث شارك في 23 نوفمبر 2004، في اجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ممثلاً عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وشارك يومي 24 و 25 نوفمبر 2004، في

اجتماعات الجمعية العمومية السادسة للمنظمة. تصدر النقاش خلال الاجتماعات قضايا الإصلاح والديمقراطية وسيادة القانون في الوطن العربي، إضافة للأوضاع في كل من: فلسطين، العراق، والسودان.

اجتماع في مجلس العموم البريطاني - لندن
شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح في 1 ديسمبر 2004، في اجتماع عقد في مقر مجلس العموم البريطاني مع عدد من أعضاء مجلس العموم وحوالي 60 من المدعوين، ضمنهم سياسيين وأعضاء بالمجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان وعدد من سفراء الدول العربية وممثل جامعة الدول العربية.

تطرق المتحثون خلال الاجتماع للحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية بشكل عام، وتحديداً سياسة التعذيب المنتهجة في سجون الاحتلال، أوضاع المعتقلين في السجون الإسرائيلية، المحاكمات وشروط الاحتجاز، وغيرها.

لقاءات في هولندا
عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني خلال زيارته لهولندا يومي 1 و2 ديسمبر 2004، عدداً من اللقاءات المنفصلة مع كل من: وزارة الخارجية الفرنسية، ومؤسسة نوفيب.

اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - فرنسا
بصفته نائب مدير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الذي عقد في فرنسا خلال الفترة من 3 - 5 ديسمبر 2004.

لقاء جماهيري حول المعتقلين الفلسطينيين - لندن
شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح في اللقاء الجماهيري الذي عقد في لندن بتاريخ 2 ديسمبر 2004، بحضور عشرات المهتمين ضمنهم صحفيين، سياسيين، أكاديميين، نقابيين، وممثلين عن عدد من المنظمات المساندة والناشطة في بريطانيا. تم خلال اللقاء استعراض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة علي ضوء الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة، وعلى وجه الخصوص، تم التركيز على أوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

المؤتمر الدولي حول فلسطين - بريطانيا
شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح في المؤتمر الدولي الذي عقد حول فلسطين في 5 ديسمبر 2004، بعنوان: "مقاومة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي: مبادىء واستراتيجيات." تحدث في المؤتمر عدد من الشخصيات البارزة، منها: الشاعر المعروف تو بولين، وعضو البرلمان البريطاني جيرمي كوربين، بجانب عدد من الخبراء في القضية الفلسطينية. وعلى هامش المؤتمر، التقى وشاح وعدد من أبناء الجالية الفلسطينية إضافة إلي رئيس الجالية.

اجتماع المجتمع المدني الموازي لمنتدى قمة الثمانية من أجل المستقبل - المغرب
شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني خلال الفترة من 7 - 9 ديسمبر 2004، في اجتماع المجتمع المدني الموازي لمؤتمر قمة الثمانية من أجل المستقبل. نظم الاجتماع في المغرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع كل من: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، منتدى المواطنة بالمغرب، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. عقد الاجتماع بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي ودول مجموعة الثمانية وعدد من الخبراء والباحثين العرب والدوليين المهتمين بقضايا الإصلاح وحقوق الإنسان.

المؤتمر الدولي لمناهضة الحرب والعولمة - الهند

خلال الفترة من 17 - 19 ديسمبر 2004، شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح في المؤتمر الذي عقد في حيدر آباد بالهند حول مناهضة الحرب والعولمة. وقد قدم وشاح خلال المؤتمر مداخلتين حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأسرى والتعذيب. وخلال مداخلتيه أكد وشاح على ضرورة تفعيل حملات مقاطعة إسرائيل علـى المستويين الشعبي والرسمي، كما شدد على ضرورة وقف التعاون القائم بين الهنـد وإسرائيل في مجالات الأمن والبحث.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الدولية الزائرة

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالنشاطات المتعلقة باستقبال الوفود والشخصيات الدولية الزائرة في إطار جهوده المبذولة للكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي وممارساته المنفذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعتبر المركز بالنسبة للوفود والشخصيات الدولية، الشعبية منها والرسمية، بمن فيهم من دبلوماسيين وممثلون عن الأمم المتحدة وهيئاتها ومختلف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ووفود التضامن وغيرها، محطة أساسية يستقون منها الكثير من المعلومات والحقائق، ويطلعون عبرها على صورة أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها، من خلال اللقاءات مع طواقم العاملين في المركز والضحايا ومن خلال الجولات والزيارات الميدانية التي عمل المركز في أحيان عدة على توفيرها للزوار.

وخلال العام 2004، استقبل المركز الفلسطيني عشرات الوفود والشخصيات الرسمية والشعبية الزائرة، وقدم لها شرحاً مفصلاً حول الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان، وساعدها في الوصول للضحايا والالتقاء بهم، والاطلاع على الأماكن التي تعرضت لجرائم الاحتلال وانتهاكاته في مختلف أنحاء قطاع غزة.

وقد تسبب القرار الإسرائيلي الصادر في 11 مايو 2003، والقاضي بإغلاق معبر إيرز في وجه كافة الأجانب، وما تلاه من قيود فرضت على دخول الأجانب للقطاع وإجراءات فحص وتدقيق مشددة اتخذت بحقهم إثر انتهاء سريان فعالية القرار، في تقليص عدد الشخصيات والوفود الزائرة، وبخاصة تلك المنبثقة عما عرف بـ "الحملة الشعبية الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني"، حيث لم يتمكن أي من الوفود التابعة لهذه الحملة من دخول قطاع غزة خلال العام2004،

ورغم قيود سلطات الاحتلال وإجراءاتها الهادفة لعرقلة دخول الأجانب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحيلولة دون تحولهم لشهود عيان على حقيقة ما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين من انتهاكات، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عشرات الوفود والشخصيات الرسمية الزائرة التي نجحت في المرور إلى القطاع، ومن أبرز هذه الشخصيات والوفود:

ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ 1 يناير 2004، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي بمدينة غزة ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نيال هولوهان. وقد التقى ممثل إيرلندا ومدير المركز راجي الصوراني الذي قدم خلال اللقاء شرحاً وافياً حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانعكاسات هذه التطورات على الظروف المعيشية للمدنيين الفلسطينيين.

وفد نواب إيرلنديين

بتاريخ 12 يناير 2004، استقبل المركز وفداً من النواب الإيرلنديين، وذلك في مقره الرئيسي بمدينة غزة. ضم الوفد الذي زار المركز في إطار جولة هدفت للاطلاع عن كثب على أوضاع المدنيين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية، كلاً من: السيدة ليز أودونيل، السيناتور ديفيس نوريس، والسيد سيمون كوفيني، يرافقهم وليام بيل، المسئول الإعلامي في مؤسسة (Christain Aid)، ونوالا هوفي، مراسلة صحيفة (Iresh Times). وقد التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض مجمل أوضاع حقوق الإنسان مسلطاً الضوء على موضوعين أساسين هما: سياسة هدم منازل المدنيين في مدينة رفح تحديداً، وجدار الضم العنصري والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بصدده.

وفد من اليونسكو

استقبل المركز بتاريخ 17 يناير 2004، في مقره الرئيسي بمدينة غزة وفداً من اليونسكو ضم المدير العام المساعد للعلوم الاجتماعية والإنسانية بيير سانيه، ومدير مكتب اليونسكو كوستانزا فارينا. وقد استمع عضوي الوفد لحديث مفصل من مدير المركز راجي الصوراني حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وما يمارسه الاحتلال من جرائم منهجية منظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بما فيها الآثار والمراكز الثقافية والحضارية الفلسطينية.

وزيرة التنمية وحقوق الإنسان النرويجية والوفد المرافق لها

التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني، بتاريخ 8 فبراير 2004، مع وزيرة التنمية وحقوق الإنسان النرويجية هلدي فارفجورد جونسن، يرافقها مدير مكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نليز راجنر كامسفاغ، وعدد من أعضاء طاقم وزارة الخارجية النرويجية. استعرض الصوراني بشكل مفصل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منتقداً الموقفين الأوروبي والأمريكي إزاء جرائم قوات الاحتلال المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين ومشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني ومجتمعه المدني ينظران بخطورة بالغة إلى النهج الذي تتبناه أوروبا حيال الأوضاع في الأراضي المحتلة بدءاً من الامتناع عن التصويت في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مروراً بعدم تفعيل البند الثاني من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية وصولاً لعدم وفاء الدول الأوروبية بالتزاماتها كأطراف سامية متعاقدة على اتفاقية جنيف، وامتناعها عن التصويت في موضوع جدار الضم.

وقد ضم اللقاء مع الوزيرة النرويجية إلى جانب الصوراني كلاً من د. زياد أبو عمرو، رئيس المجلس الفلسطيني للعلاقات الدولية الخارجية وعضو المجلس التشريعي، واعتدال الخطيب، المدير التنفيذي لجمعية أرض الإنسان.

مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي المحتلة

استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة بتاريخ 9 فبراير 2004، مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة البروفيسور جون دوغارد. وقد التقى دوغارد مدير المركز راجي الصوراني، وطاقم المركز، حيث أطلعوه على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين الفلسطينيين، مستعرضين مجمل ما آلت إليه أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء توالي الانتهاكات وتصاعدها.

هذا وقد تركزت نقاشات طاقم المركز مع دوغارد حول جدار الضم العنصري وتواصل أعمال البناء فيه رغم ما خلفه هذا الجدار من آثار تمس بآلاف العائلات الفلسطينية وحقوقها. ودوغارد هو أول شخصية دولية تتحدث بصورة رسمية عن عدم القانونية المطلقة للجدار، حيث وصفه بـ "جدار الضم" معتبراً أن الهدف الأساسي من وراء بنائه ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، وأن ما يتمخض عنه من نتائج، هي أكثر عنصرية مما مورس في جنوب أفريقيا.

القنصل العام السويدي وممثل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ 11 فبراير 2004، استقبل المركز القنصل العام السويدي جوران بيرغ، يرافقه من الممثلية السويدية ممثل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية السيدة آن موفييه، وذلك في مقر المركز الرئيسي الكائن في مدينة غزة. التقى القنصل مدير المركز راجي الصوراني واستمع منه لحديث حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية التي تطال المدنيين وممتلكاتهم.

وفد إيرلندي من الممثلية والسفارة
بتاريخ 14 فبراير 2004، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره بمدينة غزة وفداً إيرلندياً ضم أربعة أشخاص من السفارة والممثلية ومستشارين. وقد التقى مدير المركز راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح أعضاء الوفد، حيث أطلعوهم على طبيعة عمل المركز في ظل ما تشهده الأراضي الفلسطينية من تطورات. واستعرض الصوراني خلال اللقاء أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية وما تخلفه من نتائج مأساوية.

وقد نظم المركز للوفد جولة ميدانية رافقه فيها نائب المدير جبر وشاح وعدد من طاقم العاملين بالمركز، شملت محافظتي خان يونس ورفح. وخلال الجولة، زار الوفد حاجز التفاح الموصل إلى مواصي خان يونس، كما زار الوفد بلوكيO وL، واطلعوا على آثار سياسة العدوان الإسرائيلي في المناطق الثلاث. والتقى أعضاء الوفد بعدد من الضحايا الذين تسببت إسرائيل في تشريدهم إثر هدم منازلهم، واستمعوا منهم لشرح مفصل حول معاناتهم وظروفهم المعيشية الصعبة عقب هدم منازلهم وتحويلهم إلى مشردين بلا مأوى.

عضوان بالبرلمان الألماني
استقبل المركز بتاريخ 25 فبراير 2004، وفداً ألمانياً ضم العضوين بالبرلمان الألماني ماريان فريتس، ولودغر فولمار، وذلك في مقره الرئيسي بمدينة غزة. التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني واستمع منه لعرض وافي حول أوضاع حقوق الإنسان والظروف المعيشية للمدنيين الفلسطينيين في ظل الخنق الاقتصادي والاجتماعي المفروض بحقهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وتطرق الصوراني في حديثه لجدار الضم العنصري وتواصل أعمال البناء فيه مشيراً للموقف الأوروبي الرسمي من القضية الفلسطينية وما يتعلق فيها بدءً من الامتناع عن التصويت في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مروراً بعدم العمل على تفعيل البند الثاني من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، وصولاً لعدم وفاء الدول الأوروبية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بالتزاماتها.

وفد برلماني بريطاني
استقبل المركز بتاريخ 17 مارس 2004، وفداً برلمانياً بريطانياً ضم كلاً من: نائب رئيس حزب المحافظين - سابقاً جون بيركو، رئيسة الديمقراطيين الليبراليين في مجلس اللوردات بارونيس وليامز، العضوة العمالية بالبرلمان جوان رودوك. وقد التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني في مقر المركز الرئيسي بغزة، حيث استمعوا منه لشرح مفصل على تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يواجهه المدنيون الفلسطينيون من صعوبات جراء التعقيدات الإسرائيلية والقيود المفروضة عليهم، ملخصاً مطالب الفلسطينيين في مطلبين اثنين: إنهاء الاحتلال العسكري، وإنفاذ القانون الإنساني الدولي.

وفد من اتحاد الكنائس
بتاريخ 19 مارس 2004، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفداً من اتحاد الكنائس ضم 13 عضواً من المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان. التقى الوفد في مقر المركز الرئيسي بغزة مدير المركز راجي الصوراني الذي أطلع أعضاء الوفد على الانتهاكات الإسرائيلية من خلال حديث مفصل حول هذه الانتهاكات وأشكالها والآثار الناجمة عنها.

وفد كندي
استقبل المركز بتاريخ 19 مارس 2004، في مقره الرئيسي بمدينة غزة، وفداً كندياً ضم 13 كندياً. التقى الوفد مدير وحدة تطوير الديمقراطية بالمركز حمدي شقورة الذي قدم للوفد تحليلاً وافياً للتطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيراً للآثار الخطيرة التي خلفتها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

نائب القنصل السويدي
بتاريخ 20 مارس 2004، استقبل المركز نائب القنصل السويدي بيتر لاندبيرغ، وذلك في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقى لاندبيرغ مدير المركز راجي الصوراني الذي أطلعه على أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين، عبر شرح مفصل لتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
استقبل المركز بتاريخ 13 مارس 2004، وفداً نرويجياً ضم ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نيلز ريجنر كامسفاغ، والسكرتير الأول للملف السياسي في الممثلية النرويجية جوناس جولي. وقد التقى الوفد ومدير المركز راجي الصوراني الذي تحدث خلال اللقاء شارحاً مجمل أوضاع حقوق الإنسان في ظل تواصل الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية.

وفد من الاتحاد الأوروبي
استقبل المركز بتاريخ 26 أبريل 2004، في مقره الرئيسي بمدينة غزة، وفداً من الممثلين الدبلوماسيين للحكومات الأوروبية في القدس. ضم الوفد عدداً من القناصل العامين والنواب الممثلين لدى السلطة الفلسطينية، وترأسه، ممثل جمهورية إيرلندا بصفتها الرئيس الحالي - آنذاك - للاتحاد الأوروبي.

وقد نظم المركز للوفد جولة ميدانية في مخيم رفح، للاطلاع على الدمار واسع النطاق الذي لحق بمنازل المدنيين في مخيم رفح جراء سياسة هدم المنازل المتبناة من قبل إسرائيل. وإثر الزيارة، التقى أعضاء الوفد مدير المركز راجي الصوراني واستمعوا منه لشرح مفصل حول الوضع الراهن ومستقبل قطاع غزة. وقد ذكر الصوراني أعضاء الوفد بالمسئوليات القانونية لدولهم كأطراف سامية متعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة.

مدير مركز أولوف بالمي الدولي
استقبل المركز بتاريخ 27 أبريل 2004، مدير مركز أولوف بالمي الدولي، توماس هامر بيرغ، وذلك في المقر الرئيسي للمركز في مدينة غزة. وقد التقى هامر بيرغ ومدير المركز راجي الصوراني الذي قدم عرضاً موجزاً للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان مسلطاً الضوء على سياسات الحصار، هدم المنازل، الإبعاد، والاغتيالات.

السفير السويدي وممثل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
بتاريخ 3 مايو 2004، استقبل المركز في مقره بمدينة غزة السفير السويدي السيد روبير ترابيرج، وممثل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية السيدة آن موفييه. وقد التقى مدير المركز راجي الصوراني كلاً من السفير والممثل مستعرضاً أمامهما ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم ممنهجة ضد المدنيين الفلسطينيين، ومؤكداً على ضرورة أن تفي الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بما تمليه الاتفاقية من التزامات قانونية وسياسية، وأن تعمل أوروبا على تفعيل البند الثاني من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية.

بعثة تقصي الحقائق من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
استقبل المركز بتاريخ 6 يونيو 2004، بعثة تقصي الحقائق التابعة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والتي زارت الأراضي المحتلة بدعوة منه، بغية تقصي الحقائق حول ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال العملية التي نفذتها قوات الاحتلال في رفح خلال مايو 2004. ضمت البعثة كلاً من: أوليفر ديسكوتر الذي يشغل منصب السكرتير العام للفيدرالية، ولورانس ويرتس، وهما خبيران في القانون الدولي.

وقد التقى أعضاء البعثة بأعضاء مجلس إدارة المركز واستمعوا منهم لشرح حول آخر التطورات المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي الذي نفذته قوات الاحتلال ضد مدينة رفح وسكانها المدنيين. وزود المركز البعثة بالعديد من التقارير والوثائق ذات العلاقة بممارسات الاحتلال المقترفة هناك.

ونظم المركز لعضوي البعثة جولة ميدانية زارا خلالها رفح يرافقهما نائب مدير المركز جبر وشاح، للاطلاع عن كثب على الآثار التي خلفتها عملية قوات الاحتلال في أحياء المدينة. وخلال الزيارة، التقى عضوا البعثة بعدد من المدنيين المتضررين، والضحايا وذويهم.

مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي المحتلة

بتاريخ 12 يونيو 2004، وفي مقره الرئيسي بمدينة غزة، استقبل المركز مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي المحتلة جون دوغارد، يرافقه مساعدته السيدة داركا توبالي، ومدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى السلطة الوطنية الفلسطينية عثمان حسن وقد استقبل أعضاء مجلس إدارة المركز أعضاء الوفد، حيث قدموا لهم عرضاً مركزاً حول أوضاع حقوق الإنسان مشيراً للتصعيد الإسرائيلي في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم.

وفد منظمة نساء من أجل نساء السويدية

استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة بتاريخ 19 أغسطس 2004، وفد منظمة نساء من أجل نساء السويدية. ضم الوفد عضوتين من المؤسسة، التقتهما مديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا ورافقتهما في الجولة الميدانية التي نظمها لهما المركز. وخلال الجولة الميدانية زارت العضوتان بالوفد أحياء بلدة بيت حانون واطلعتا على الآثار التي خلفها آخر اقتحام إسرائيلي للبلدة قبل الزيارة.

القنصل العام السويدي

استقبل المركز في 12 سبتمبر 2004، في مقره الرئيسي بغزة القنصل العام السويدي الذي التقاه مدير المركز راجي الصوراني. وخلال اللقاء سلط الصوراني الضوء على ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين، موضحاً موقف المركز الرافض لخطة شارون لإعادة الانتشارفي قطاع غزة.

مديرة جمعية القدس للتعاون مع العالم العربي

بتاريخ 19 سبتمبر 2004، استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة مديرة جمعية القدس للتعاون مع العالم العربي كريستينا رويز. التقت رويز خلال زيارتها بمدير المركز راجي الصوراني واستمعت منه لشرح مفصل حول تطورات زوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وتحديداً قطاع غزة. وقد نظم المركز للزائرة جولة ميدانية رافقها فيها الصوراني وعدد من موظفي المركز، زارت خلالها محافظتي رفح وخان يونس، واطلعت على أوضاع المدنيين المتضررين جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ 20 سبتمبر 2004، استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نيلز رينجر كامسفاغ. التقى السفير مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض بشكل مسهب مجمل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة متطرقاً لخطة شارون لإعادة الانتشار في القطاع والتي تهدف إسرائيل من خلالها لتكريس احتلالها ولحرف الأنظار عن انتهاكاتها وعن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بصدد جدار الضم.

مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر
استقبل المركز بتاريخ 25 سبتمبر 2004، في مقره الرئيسي بمدينة غزة المدير السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة جون نيكولا مارتي، والمدير الجديد خوان كوديرك، الذي تقلد مهام منصبه في 27 سبتمبر 2004. وقد التقى المديران مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض مجمل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وتحليل المركز لها، مشيراً لخطة شارون لإعادة الانتشار في قطاع غزة والتي أوضح أنها لن تضع حداً للاحتلال بل ستبقي عليه بشكليه المادي والقانوني.

مديرة المكتب الأورومتوسطي والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى في الخارجية النمساوية
بتاريخ 28 سبتمبر 2004، وفي إطار زيارة تهدف للاطلاع على طبيعة عمل المركز ونشاطاته، وللتعرف على حقيقة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة مديرة المكتب الأورومتوسطي والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى في الخارجية النمساوية ليديا سعدات. وقد التقت سعدات مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، واستمعت منهما لحديث وافي حول عمل المركز ونشاطات وحداته المختلفة. كما استمعت لشرح مفصل حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية وتصاعدها.

وفد من منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية
استقبل المركز في 15 أكتوبر 2004، في مقره الرئيسي بمدينة غزة وفداً مكوناً من أربعة أفراد من منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية (Human Rights Watch)، حيث التقى مدير المركز راجي الصوراني والعاملون في المركز أعضاء الوفد الذي ضم من بين اخرين كلاً من: مدير المنظمة كينيث روث، والمدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سارا ليا ويتسون.

وقد رافق عدد من طاقم المركز أعضاء الوفد في جولتهم الميدانية للاطلاع على الدمار الذي لحق بأنحاء عدة في جباليا إثر اقتحام قوات الاحتلال لهذه المنطقة. وخلال الجولة، تحدث أعضاء الوفد وعدد من المدنيين الفلسطينيين واستمعوا منهم لحديث حول معاناتهم خلال الاقتحام.

مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة
بتاريخ 18 أكتوبر 2004، استقبل المركز في مقره بمدينة غزة مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة السيد خوان كوديرك. التقى كوديرك مدير المركز راجي الصوراني، وتناقش الطرفان خلال اللقاء في مجمل أوضاع حقوق الإنسان وما آلت إليه جراء تواصل العدوان وبخاصة في منطقة شمال قطاع غزة. وقيم الطرفان خلال اجتماعهما سبل التعاون المشترك بين المركز واللجنة الدولية وآفاق تطوير ورفع وتائر التنسيق بين كل من المركز واللجنة الدولية والمؤسسات ذات العلاقة.

وفد من ممثلية جنوب أفريقيا
بتاريخ 23 نوفمبر 2004، استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة وفداً من ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ضم الوفد نائب ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية رويس كايزوانو، والسكرتير الأول بالممثلية هانلي بويسن. وقد التقى الوفد نائب مدير المركز جبر وشاح الذي قدم للزائرين، تحليلاً مفصلاً لتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورؤية المركز لها.

وفد من مؤسسة تأهيل ضحايا التعذيب
استقبل المركز في مقره الرئيسي الكائن في مدينة غزة بتاريخ 28 نوفمبر 2004، وفداً من مؤسسة تأهيل ضحايا التعذيب في الدنمارك. ضم الوفد كلاً من: المدير الطبي بالمؤسسة د. جواس فال، عضو مجلس إدارة المؤسسة البروفيسور هانز جيلستر، ومديرة المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط سوسن نيسن.

وقد التقى الوفد مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، ومدير الوحدة القانونية إياد العلمي، اللذين قدما للوفد شرحاً مركزاً حول الأوضاع المعيشية للمدنيين الفلسطينيين في ظل ممارسات الاحتلال، مسلطين الضوء على أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وما تنفذه سلطات الاحتلال بحقهم من انتهاكات تتنافى ومعايير حقوق الإنسان من خلال انتهاجها لسياسة التعذيب.

وفد دولي من نقابة المحامين الدوليين ورابطة المساعدة القانونية الدولية

بتاريخ 12 ديسمبر 2004، وعلى مدى يومين متصلين، استضاف المركز وفداً دولياً من نقابة المحامين الدوليين ورابطة المساعدة القانونية الدولية. ضم الوفد كلاً من: مدير نقابة المحامين الدولين المحامي مارك إيليس، مدير رابطة المساعدة القانونية الدولية المحامي كريستيان آلوند، والمساعدة التنفيذية بالرابطة المحامية: أجنيتا يوهانسن.

وقد عقد في مقر المركز الرئيسي بمدينة غزة لقاءات مطولة مع مدير المركز راجي الصوراني ومدير الوحدة القانونية إياد العلمي، اطلعوا خلالها على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تمارسه قوات الاحتلال من جرائم منهجية ضد المدنيين الفلسطينيين. كما اطلعوا على مجمل ما يقوم به المركز من جهود في إطار توثيق ورصد تلك الجرائم، وتقديم المساعدة القانونية للضحايا وعائلاتهم، إضافة لعمل المركز على تفريغ بعض القضايا أمام المحاكم الدولية.

هذا وقد نظم المركز للوفد الزائر جولة ميدانية زاروا خلالها بعض الأحياء التي تعرضت للتدمير خلال الاجتياحات الإسرائيلية. وعلي وجه الخصوص، تجول أعضاء الوفد في مخيم جباليا والتقوا بعدد من السكان المتضررين جراء ممارسات الاحتلال واستمعوا منهم لشرح مفصل حول معاناتهم. من جهة ثانية، نظم المركز للوفد عدداً من اللقاءات مع كلاً من: بعض ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، نقابة المحامين الفلسطينيين، وعدد من القضاة الفلسطينيين.

القنصل العام الفرنسي وممثل هولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة في 20 ديسمبر 2004، القنصل العام الفرنسي وممثل هولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، اللذين التقاهما مدير المركز راجي الصوراني. وخلال اللقاء، استعرض الصوراني أمام الضيفين مجمل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء تواصل الانتهاكات الإسرائيلية، مسلطاً الضوء على أبرز أشكال هذه الانتهاكات ونتائجها المأساوية على المدنيين الفلسطينيين.

وفد مسيحي من مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية

بتاريخ 20 ديسمبر 2004، استقبل المركز في مقره الرئيسي بمدينة غزة وفداً مسيحياً من مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية. استقبل الوفد الذي ضم 8 أشخاص مدير المركز راجي الصوراني الذي تحدث أمام الوفد بشكل مفصل حول الظروف المعيشية للمدنيين الفلسطينيين في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية وتصاعدها، مستعرضاً أبرز أشكال الانتهاكات المقترفة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وفد من مراقبي الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز في مقره الرئيسي بغزة بتاريخ 22 ديسمبر 2004، وفداً من الاتحاد الأوروبي. ضم الوفد 9 من المراقبين الدوليين الذين يزورون قطاع غزة في إطار مهمة الرقابة على سير عملية الانتخابات الرئاسية، وترأسه الخبير الدولي في شئون الانتخابات رون هلموت هيرمان.

التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، وطاقم الموظفين العاملين في الوحدة الدولية بالمركز. وخلال اللقاء، تحدث الصوراني وشقورة مشددين على ضرورة أن تتوفر الشروط الملائمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة، وفي مقدمتهـا، التسهيلات التي يفترض أن تعمل سلطـات الاحتلال على توفيرها عبر الحد من ممارسات الحصار، الاغتيالات، الاعتقالات، وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تعيق سير العمليـة الانتخابيـة. واستعرضا عمل المركز الرقابي على هذه العملية، مشيرين إلى أن المركز مارس، ولا زال، مهمة الرقابة في إطار اهتمامه بموضوع الانتخابات، ليس فقط من خلال عمله على الرقابة على سير عملية تسجيل الناخبين، بل ومن خلال تدريب مراقبين محليين للرقابة على سير عملية الانتخابات الرئاسية.

رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للرقابة على الانتخابات الرئاسية ميشيل روكار

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 27 ديسمبر 2004، رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، عضو البرلمان الأوروبي ورئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للرقابة على عملية الانتخابات الرئاسية السيد ميشيل روكار والوفد المرافق له المكون من: المسئولة الإعلامية نوالا هاوغي، الخبير الأمني د. هارالد هاس، المسئول السياسي في مكتب المفوضة الأوروبية للمساعدات الفنية في قطاع غزة والضفة الغربية ميشيل باتيرنوتر.

والتقى روكار في مقر المركز الرئيسي بمدينة غزة مدير المركـز راجي الصوراني ومدير وحدة تطوير الديمقراطية المشرف على حملة المركز للرقابة على عملية الانتخابات حمدي شقورة، حيث استمع منهما لحديث مفصل حول لجهود التي بذلها المركز ولا زال على صعيد عمله المتعلق بالانتخابات والرقابة عليها، حيث استعرضا عمل المركز وبخاصة، تجربة الرقابـة على عملية تسجيل أسماء الناخبين الفلسطينيين، مشيـراً إلى أن المركز يعتزم مواصلة عمله الرقابي من خلال مئات المراقبين المحليين، مشددين على ضرورة أن تحد إسرائيل من انتهاكاتها المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين ليتوفر المناخ الملائم لعقد انتخابات حرة ونزيهة، وعلى وجه الخصوص، انتهاكات الحق في الحياة، وانتهاكات الحق في حرية الحركة والتنقل.

قائمة بأسماء أبرز زوار المركز خلال العام 2004

تاريخ الزيارة	اسم الزائر أو المؤسسة	عدد الزوار
1 يناير	نيال هولوهان، الممثل الايرلندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	
12 يناير	وفد يهودي أمريكي من كاليفورنيا	5
17 يناير	بيير سانيه، المدير العام المساعد في قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكوستانزا فارينا، مديرة مكتب، اليونسكو	2
21 يناير	السفارة المغربية	
21 يناير	هانلي بويسن، نائبة ممثل جنوب افريقيا	
21 يناير	وفد برلماني إيرلندي من (Christian Aid) . يضم الوفد كل من: 1. وليام بيل، مسؤول الحشد في كريستشين إيد؛ 2. ليز أودونيل، عضو برلمان؛ 3. ديفيد نوريس، عضو برلمان؛ 4. سايمون كوفيني، عضو برلمان؛ و5. نوالا هوغي، مراسلة صحيفة (The Irish Times).	5
22 يناير	بير شتادغ، لجنة الحقوقيين الدولية – فرع السويد	
8 فبراير	وزيرة التنمية وحقوق الإنسان النرويجية هلدي فارفجورد جونسن، يرافقها ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نيلز راغنر كامسفاغ، وعدد من أعضاء طاقم وزارة الخارجية النرويجية.	

9 فبراير	جون دوغارد، مقرر الامم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة ومساعدته داركا طوبالي، وعثمان حسن، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في فلسطين، وصابر النيرب، من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في فلسطين	
10 فبراير	وفد طلابي عن طريق جمعية المانونايت	32
11 فبراير	آن لي مور، مسؤولة برنامج، وحدة التنسيق والشؤون الاقتصادية، أونسكو. آلبان بيسات، مدير المهمات، التنمية والإصلاح المؤسسي، الاتحاد الاوروبي.	2
11 فبراير	كريستيان بوزيراند، قاضٍ ومستشار قانوني، القنصلية الفرنسية في القدس	
11 فبراير	جوران بيرج، القنصل العام السويدي، وآن موي من القنصلية السويدية.	
12 فبراير	د. كيفن ماك كنزي، أستاذ مساعد، جامعة قبرص.	
14فبراير	وفد دبلوماسي ايرلندي برئاسة آن ميرفي، نائب ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية	4
16 فبراير	وفد كنسي من بريطانيا	6
17 فبراير	وفد فرنسي من منظمة فلسطين 33.	2
25 فبراير	وفد من البرلمان الالماني ضم كل من ماريان جريت ولودغر فولمر.	
11 – 22 مارس	لجنة التقييم الخاصة بتقييم عمل المركز المكونة من دوغلاس سالتمارشي، هوكان جرسكوغ وروني غراهام.	
16 مارس	آن برنبورغ، (UNAIS)	
16 مارس	ليونارد مول، ممثل النمسا	
17 مارس	وفد كنسي دنماركي	12
17 مارس	وفد برلماني بريطاني ضم كل من: 1) جون بيركو، نائب رئيس حزب المحافظين سابقاً؛ 2) بارونيس وليامز، رئيس الديمقراطيين الليبراليين في مجلس اللوردات؛ و3) جوان رودوك، عضو عمالي في البرلمان	
20 مارس	وفد كندي من Kairos Canadian	9
20 مارس	بيتر لوندبيرج، نائب قنصل، القنصلية السويدية.	
28 مارس	وفد من جمعية المانونايت برئاسة ألان ويفر.	
31 مارس	السفير النرويجي نيلز راغنر كامسفاغ، والسكرتير الاول للملف السياسي في الممثلية النرويجية جوناس جولي.	
1 أبريل	وفد من منظمة جذور الدولية	3
5 أبريل	كارين أبو زيد، نائب المفوض العام، الأونروا	
6 أبريل	هير ماجد وأورسولا هاوزر، (Medico Internacional Schweiz)	
20 أبريل	فرج فنيش، منسق للمنطقة العربية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.	
26أبريل	وفد من الاتحاد الاوروبي ضم كل من: 1) نيال هولوهان، ممثل أيرلندا؛ 2) نيكولا ماندوزيو، القنصل العام الإيطالي؛ 3) ليزلو فيهيرفاري، الممثل المجري؛ 4) غودو كورتوس، القنصل العام البلجيكي؛ 5) جوس فيريرا دا فونسيكا، ممثل البرتغال؛ 6) جان بيروز بولسن، نائب الممثل الدنماركي؛ 7) بوديلي كهن، مسقة البرامج في مكتب التمثيل الروماني؛ 8) غوران بيرغ، القنصل العام السويدي؛ 9) إليني سوراني، القنصل العام اليوناني؛ 10) ليونارد مول، الممثل النمساوي؛ و11) زبير يازيكي، القنصلية التركية.	
27 أبريل	توماس همربيرغ، السكرتير العام، مركز أولوف بالمي الدولي	
27 أبريل	بير شتادغ وجيسيكا ساندبيرغ، لجنة الحقوقيين الدولية – فرع السويد	
28 أبريل	وليام بيل وسارة غراهام، كريتشين إيد.	
3 مايو	السفير السويدي روبرت ريبيرغ والقنصل السويدي آن موي	

9 مايو	جويل جاني، متشارة في النزاعات، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومديرية العراق في وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، وجوناثان مكايفور، مستشار الشرطة في الدائرة.	
11 مايو	دوناتيلا روفيرا، منظمة العفو الدولية	
12مايو	سوزان بيرتوني، مديرة ميدانية، UNAIS.	
13مايو	بول ماك غان، مسؤول الإعلام، الأونروا.	
16مايو	جاني كوت، مجلس سلام الكنيسة الهولندية	
19مايو	كيرت جورينغ، نائب المدير التنفيذي، ودوناتيلا روفيرا، منظمة العفو الدولية.	
30 مايو	وفد سويدي ضم بيتر لوندبيرغ، نائب قنصل في القنصلية السويدية ومعه ثلاثة من مسؤولي البرامج في وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا) وهم: ماريان فون مالمبورغ؛ سوفيا زيتوني؛ وأغنيتا ليجدستروم.	
1 يونيو	يونيس يولا، مسؤول الملف السياسي والسكرتير الاول، الممثلية النرويجية	
2 يونيو	بريان روان، مسؤول تعليم، منظمة العفو الدولية، إيرلندة.	
6 يونيو	بعثة تقصي الحقائق من الفيدرالية الدولية المكونة من أوليفر دي شوتير ولورانس ويرتز من بلجيكا.	
7 يونيو	وفد من رابطة اطباء العالم	5
7 يونيو	بن سيدل، مسؤول برامج في مؤسسة تروكير، الوكالة الغيرلندية الكاثوليكية للتنمية الدولية. سوزان بيرتوني، مديرة ميدانية، UNAIS	
8 يونيو	لقاء مع سبستيان سيلفا كوستيا - مدير مكتب الصليب الاحمر / خانيونس	
14 يونيو	اجتماع مع ياكين ارتورك، المقرر الخاص حول العنف ضد المرأة في مقر المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة.	
21 يونيو	البرفسور جون دوغارد، مقرر الامم المتحدة الخاص بالاراضي الفلسطينية المحتلة ومساعدته داركا توبالي د. عثمان حسن، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	
22 يونيو	بيتر باوك، نائب سابق لممثل النرويج لدى السلطة الوطنية.	
28 يونيو	فرانشيسكا فراكارولي، مسؤولة حقوق إنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.	
28 يونيو	بدعوة من السيدة كارين أبو زيد، نائب المفوض العام للأونروا، لقاء مع الممثلة البريطانية المشهورة فانيس رد غريف.	
30 يونيو	فيكتوريا ميتكالف وحمادة البياري، مكتب اوتشا	
1 يوليو	وفد نرويجي برئاسة فيدار بيركلاند من حزب العمل في أوسلو.	5
1 يوليو	غراهام ماك نيل، مسؤول علاقات خارجية ومشاريع في الأونروا	
11 يوليو	حسين يعقوب وبسام سهوة، الاونروا، الأردن.	
12 يوليو	داريل لي، منظمة مراقبة حقوق الإنسان	
24 يوليو	بوشيه رومين وإمانويل مونيه (CCFD – France)	2
26 يوليو	سام جوكس، مسؤول برامج، وناثان ستوك، من قسم المجتمع المدني، (Courter Part International)	
26 يوليو	جانيفر هاربري، محامية ناشطة في حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأميركية.	
19 أغسطس	مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية	2
21 أغسطس	وفد من الباسك	10
4 سبتمبر	لقاء في فندق الديرة بغزة مع كل من: 1) إقبال ريزا، مسؤول مكتب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان؛ و2) بيتر هانسن، المفوض العام للأونروا.	

7 سبتمبر	دونا برانسكي ووكر، المدير التنفيذي (The Rebuilding Alliance)	
9 سبتمبر	بيير بيك، قنصل، القنصلية الفرنسية في القدس	
12 سبتمبر	لقاء في فندق الديرة مع جوردان بيرج، القنصل العام السويدي	
13 سبتمبر	كريستيان بوزيراند، قاضٍ ومستشار قانوني، القنصلية الفرنسية	
16 سبتمبر	مقابلة مع أعضاء برلمان من بريطانيا عن طريق الفيديو كونفرنس في المركز الثقافي البريطاني.	
18 سبتمبر	أنطوني ريختر، مدير مشارك، (Open Society Fund)؛ و كريس شين، مدير مكتب مؤسسة (AmidEast) في الضفة الغربية وقطاع غزة	
19 سبتمبر	كريستينا رويز، مديرة جمعية القدس للتعاون مع العالم العربي – اسبانيا	
20 سبتمبر	نيلز راغنر كامسفاغ، الممثل النرويجي لدى السلطة الوطنية، وجوناس جولي، مسؤول الملف السياسي والسكرتير الاول لمكتب التمثيل النرويجي	
25 سبتمبر	جان نيكولاس مارتي، مدير مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة، وجوان كوديرو، المدير الجديد للمكتب	
25 سبتمبر	فابريس مونغيات، مدير (CEMEA)	
28 سبتمبر	ليديا سعدات، مديرة المكتب الاورومتوسطي والشرق الاوسط وامريكا الوسطى في وزارة الخارجية النمساوية	
7 أكتوبر	ناتالي ريتر – مارتي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر	
15 أكتوبر	وفد منظمة مراقبة حقوق الإنسان ضم كل من: 1) كينيث روث، المدير التنفيذي للمنظمة؛ 2) ساره لي ويتسون، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ 3) لانس لتيغ، مسؤولة الإعلام؛ و4) داريل لي، الباحث في المنظمة.	
18 أكتوبر	جوان كوديرو، مدير مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة	
19 أكتوبر	كريستيان بوزيراند، قاضٍ ومستشار قانوني، القنصلية الفرنسية	
24 أكتوبر	ماتس سفينسون، الوكالة السويدية للتنمية الدولية	
25 أكتوبر	مالين ميكيلسون، Dan Church Aid	
31 أكتوبر	مارتاين لامبارتس، سكرتير ثانٍ، ممثلية مملكة هولندا لدى السلطة الفلسطينية	
3 نوفمبر	هوغ ماك كولم، مستشار، مجلس الكنائس العالمي	
9 نوفمبر	سيبستيان فوستير، القنصلية الفرنسية	
19 نوفمبر	إما بليفير، مؤسسة فورد	
23 نوفمبر	هانلي بويسين، سكرتير أول، مكتب تمثيل جنوب أفريقيا؛ و رويس كيزوانو، النائب في المكتب.	
25 نوفمبر	د. محمد المبيض وفريد حمدان، مؤسسة تمكين	
28 نوفمبر	وفد من مؤسسة تأهيل ودراسات ضحايا التعذيب بالدنمارك RCT ضم كل من: 1) د. جواسفال، المدير الطبي للمؤسسة؛ بروفسور هانز جيلستر، عضو مجلس ادارة المؤسسة؛ 3) سوسن نيسن، مديرة المشاريع لمنطقة الشرق الاوسط.	
29 نوفمبر	تشارلز كلايتون، مدير مكتب مؤسسة (World Vision) في الضفة الغربية قطاع غزة؛ ياسر طشطاش ورنا صقر من المؤسسة	
1 ديسمبر	بير شتادغ وأنيكا ليندغرن، لجنة الحقوقيين الدولية – فرع السويد Swedish ICJ	
6 ديسمبر	وفد من مؤسسة (Norwegian People Aid) ضم كل من: 1) هيلغي آرسيث، محامية (MNA)؛ 2) جورون كابستاد، مستشار في شؤوون الشرق الأوسط في (Norwegian Church Aid)؛ و4) إنغير تورون سجوترو، مسؤول الإعلام في دائرة الاتصالات جلب التمويل في (Norwegian Church Aid)	
7 ديسمبر	سارة إيوان، مدير المركز الثقافي البريطاني في الاراضي الفلسطينية ومحمود الهندي، مدير المركز الثقافي البريطاني في غزة.	

7 – 8 ديسمبر	أغنيتا هيجل، مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية	
8 ديسمبر	آيدا سوهركي ولوتين هوبينديك، مجلس الكنائس العالمي	
8 ديسمبر	سوفياني، الحملة المدنية لحماية الشعب الفلسطيني - فرنسا	
9 ديسمبر	وفد كندي من مركز أبحاث التنمية الدولية ضم كل من: 1) إليانور هيث، وكالة التنمية الدولية الكندية؛ 2) أليستير وولباوم، مسؤول سياسي في مكتب التمثيل الكندي؛ 3) رولا علي الرفاعي؛ 4) إما لويس نوتون؛ و5) باميلا جان سكولي	
9 ديسمبر	آيدا سوهركي، مجلس الكنائس العالمي	
12 ديسمبر	د. كريس دانيال، منسق برامج في مؤسسة مساعدات طبية للفلسطينيين (MAP)	
12 ديسمبر	وليام سيغارت، مدير جمعية (Forward Thinking) في لندن، وأوليفر ماك تيرنان، مدير الجمعية في فرنسا	2
13ديسمبر	وفد نقابة المحامين الدوليين ورابطة المساعدة القانونية الدولية، ضم كل من: 1) أجنيتا يوهانسون، المساعدة التنفيذية؛ 2) كريستيان أهلوند، المدير التنفيذي لرابطة المساعدة القانونية الدولية (ILAC) في السويد؛ و3) مارك س. إليس، المدير التنفيذي لنقابة المحامين الدوليين في بريطانيا	
19 ديسمبر	بيتر شافير من مؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية مارتن لامبرتس، السكرتير الثاني في الممثلية الهولندية	
20 ديسمبر	ساندرا أوليوين ودوغلاس ديك، خدمات الاغاثة الكاثولوكية	
20 ديسمبر	رجيه كوتشيه، القنصل العام الفرنسي	
20 ديسمبر	وفد بلجيكي وفرنسي من CIDSE	8
21 ديسمبر	مارتين حسون، فرنسا	
22 ديسمبر	وفد من اعضاء بعثة الاتحاد الاوروبي للرقابة على الانتخابات الرئاسية برئاسة رون هيلموت هيرمان، الخبير في شؤون الانتخابات	
27 ديسمبر	ميشيل روكار، رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، عضو البرلمان الأوروبي ورئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للرقابة على عملية الانتخابات الرئاسية، يرافقه كل من: 1) نوالا هاوغي، المسئولة الإعلامية؛ 2) د. هارالد هاس، الخبير الأمني؛ و3) ميشيل باتيرنوتر، المسئول السياسي في مكتب المفوضة الأوروبية للمساعدات الفنية في قطاع غزة والضفة الغربية	
30 ديسمبر	وفد من الاتحاد الاوروبي للمراقبة على الانتخابات	2

اللقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام

يولي المركز اهتماماً خاصاً بالعمل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، انطلاقاً من رؤيته للعلاقة التكاملية بين الإعلام وحقوق الإنسان. ويمد المركز المئات من الصحفيين المحليين والدوليين بالتقارير وكافة المعلومات التي يطلبونها حول أوضاع حقوق الإنسان. كما يقدم المركز للكثير من الصحفيين، خصوصاً الدوليين الزائرين، خدمات مساعدة لتسهيل وصولهم إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان و إلى المناطق التي تعرضت لأعمال تدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفيما يلي قائمة بأهم الصحفيين والمراسلين وممثلي وسائل الإعلام الذين التقى بهم ممثلو المركز خلال العام 2004.

قائمة بأسماء أهم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي التقى بهم طاقم المركز خلال العام 2004

تاريخ اللقاء	اسم الصحفي ولمؤسسة الإعلامية	موضوع اللقاء
4 يناير	تلفزيون دبي	جرائم القتل خارج إطار القانون
7 يناير	باول ماكان، مدير مكتب الإعلام في الأونروا يرافقه صحفيين أوروبيين	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
8 يناير	راديو جامعة بيرزيت	استقلال القضاء الفلسطيني
9 يناير	قناة النيل للأخبار ورامتان	مركز توقيف المعتقلين "سالم" وفعاليات الإضراب فيه
17 يناير	صوت الأقصى	جرائم القتل خارج إطار القانون
19 يناير	صحيفة Daily Mail اللندنية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
19 يناير	تلفزيون العالم	تطورات الأحداث في غزة
22 يناير	جانين ماكي فراير، خليل ماري ومروة الطيبي، التلفزيون الكندي	أعمال هدم المنازل في رفح
27 يناير	قناة الإخبارية السعودية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
27 يناير	راديو الشباب	جدار الضم العنصري
27 يناير	مقابلة مع NPN	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
9 فبراير	صوت القدس	جدار الضم في الضفة الغربية – نشاطات المركز
11 فبراير	دين إفرون، مراسل مجلة News Week	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
11فبراير	إذاعة صوت فلسطين	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
12 فبراير	تلفزيون أبو ظبي	محكمة العدل الدولية وجدار الفاصل
12 فبراير	تيلما لينجر – مراسلة التلفزيون السويسري	جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي
15فبراير	المراسل الصحفي جوش ميتمك – والمصور ميكال والتر، Washington Times	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
15فبراير	تلفزيون فلسطين	جدار الضم العنصري
16 فبراير	هارفي موريس، Financial Times	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
17 فبراير	تلفزيون أبو ظبي	موقف المركز من مساعدات التمويل المقدمة من USAid

17 فبراير	تلفزيون العربية	معبر إيرز وأوضاع العمال
17 فبراير	تلفزيون MBC	أوضاع المعابر الحدودية والتجارية والعمال
19 فبراير	راتفائلي أورياني، صحفي إيطالي	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
23فبراير	صوت الشباب	جدار الضم العنصري
23 فبراير	صوت فلسطين	محكمة العدل الدولية وجدار الضم العنصري
23 فبراير	جيمس بينيت، New York Times	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
23 فبراير	تلفزيون ANN	محكمة العدل الدولية وجدار الضم العنصري النشرة الإخبارية الرئيسية
24 فبراير	رامتان للإنتاج	محكمة العدل الدولية – حرية الصحافة
26 فبراير	كريس ماكجرايال – مراسل صحيفة الـ Guardian لشئون الشرق الأوسط	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
13 مارس	مجلة المجلة	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
13 مارس	كريس بيرنز وريـاض علي – Correspondent	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
17 مارس	سيدسل وولد – الإذاعة النرويجية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
22 مارس	راديو BBC	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
22 مارس	تلفزيون BBC	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
22 مارس	راديو سويسرا	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
23 مارس	راديو BBC	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
23 مارس	جيمس بينيت، New York Times	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
24 مارس	الراديو الإيطالي	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
24 مارس	جافيير اسبينسوا، مراسل El Mundo	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
24 مارس	باتريك سينت باول، رئيس دائرة القدس في Le Figaro	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
25 مارس	إتو هيتوشي، رئيس دائرة القدس في Kyodo News – اليابان	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
25 مارس	ماثيو ماكليستر، صحيفة Newsda	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
25 مارس	فريدة أياري، مانويل روتشر من راديو فرنسا الدولي	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
25 مارس	روبرت تايت، Observer Sunday Herald	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
25مارس	آرني لابيداس – صحفي سويدي	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

27 مارس	iكازوهايد إيكيتاكي – رئيس دائرة القدس – صحفي ياباني	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
28 مارس	بنيامين ديبير، Sky News	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
28 مارس	كارولين مانجز ، Paris Match	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
29 مارس	صوت الإسلام – جنوب أفريقيا	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
29 مارس	أحمد عودة وجمال أبو نحل، مؤسسة ميادين	الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الصحافيين
31 مارس	Karby Leggett – Shanghai Bureau Chief – The Wall Street Journal – The Asian Wall Street Journal	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
1 ابريل	مقابلة تليفونية مع راديو الشرق، باريس	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
16ابريل	الفضائية الفلسطينية، برنامج صباح الخير ياقدس	أوضاع حقوق الإنسان
16 ابريل	راديو العمال	أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي
17 ابريل	راديو كيب تاون	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
18 ابريل	مركز الإعلام والمعلومات	أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال
2 مايو	إذاعة وتلفزيون BBC	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
3 مايو	بيرن جين سيري، صحيفة Liberation	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
4 مايو	ماثيو كارني، تلفزيون SBS الاسترالي	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
4 مايو	إذاعة وتلفزيون BBC	تعذيب الأسرى العراقيين والفلسطينيين والقانون الدولي الإنساني
7 مايو	راديو العمال	أوضاع الأسرى وسياسة الإبعاد
12 مايو	ثريا نلسون، صحيفة Knight Ridder الأمريكية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
13مايو	* آن نيلسون، Swissinfo * كيرسي هايتيانين، Journal Talous * انيجريت سويسي، Agence Telegraphique Suisse * أندريس اليماند، Tribune de Geneve	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
17مايو	جميلة ابو شنب، تلفزيون الحرة	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
18 مايو	سعاد الإمام – تلفزيون الكويت	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
18 مايو	رولا عياد، قناة الإخبارية السعودية	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
19 مايو	قناة العالم، أخبار العالم	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

20 مايو	مقابلة مع قناة المنار الفضائية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
20 مايو	هارفي موريس، Financial Times	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
21 مايو	إذاعة طهران	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
24 مايو	إذاعة فلسطين	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
27 مايو	راديو KPFK في USA	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
8 يونيو	مقابلة مع قناة النيل الاخبارية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
8 يونيو	رامتان للإنتاج	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
9 يونيو	وكالة أنباء AP	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
9 يونيو	تلفزيون فلسطين	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
22 يونيو	صوت فلسطين	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
22 يونيو	اتحاد الكنائس	علاقـة المركـز مـع اتحـاد الكنـائس – فـيلم وثائقي
3 يوليو	المصور الإيطـالي مـات كـورنر، Agenzia Photomedia	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
8يوليو	راديو فرنسا الدولي	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
8 يوليو	راديو جنوب افريقيا – كيب تاون	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
17 يوليو	وكالة أنباء رويترز	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
18 يوليو	خافيير يافون – مراسل في راديو فرنسا	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
18يوليو	تلفزيون العربية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
19 يوليو	News online	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
21 يوليو	وكالة أنباء رويترز	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
21 يوليو	راديو أمريكا المحلي	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
21 يوليو	فران ساليس إيغ، مراسل الشرق الأوسط في صحيفة EL PAIS	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
22 يوليو	راديو سينغافورا	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية

22 يوليو	مهدي بن شيلا – راديو فرنسا	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
22 يوليو	هارفي موريس، Financial Times	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
27 يوليو	الإذاعة الألمانية	إغلاق معبر رفح
28 يوليو	إذاعة الشباب	إغلاق معبر رفح
28 يوليو	ألان جوهانستون، مراسل BBC في غزة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
1 أغسطس	فايز أبو العون، صحيفة صوت النساء	نشر إعلانات الطلاق في الصحف
2 أغسطس	محمود أبو الهنود، صحيفة الصباح	أسباب الطلاق
3 اغسطس	راديو الشرق، باريس	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة – البرنامج الثاني
11 اغسطس	Peter Herinann – Reporter – Baltimore Sun	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
13اغسطس	الفضائية الفلسطينية، برنامج صباح الخير يا قدس	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
13 أغسطس	إذاعة صوت الأقصى	المنح التعليمية
13 اغسطس	إذاعة صوت العمال	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
14 اغسطس	صحيفة الرسالة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
14 اغسطس	ميادين	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
14 اغسطس	الفضائية الفلسطينية	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
15 اغسطس	راديو المنار	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
15 اغسطس	قناة ابو ظبي	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
15 اغسطس	قناة المدار	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
16 اغسطس	الفضائية الفلسطينية	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
16 اغسطس	قناة الجزيرة الفضائية	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
20 اغسطس	إذاعة الأقصى	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
20 اغسطس	اذاعة طهران	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
21 اغسطس	اذاعة الشباب	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
22 اغسطس	صحيفة الرسالة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية
23 اغسطس	اذاعة طهران	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية

23 اغسطس	فضائية العالم	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
23 اغسطس	اذاعة النور –لبنان	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
24 اغسطس	اذاعة صوت الشرق – فرنسا	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
24 اغسطس	اذاعة جنوب افريقيا	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
25 اغسطس	الفضائية الفلسطينية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
29 اغسطس	صوت الشباب	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
29 اغسطس	صوت الحرية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
29 اغسطس	راديو فرنسا	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
29 اغسطس	هيرف كيمبف، Le Monde	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
30اغسطس	قناة النيل الاخبارية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
30 اغسطس	صوت العمال	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
30 اغسطس	الفضائية الفلسطينية	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
11 سبتمبر	تلفزيون فلسطين	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية
27 سبتمبر	فايد ابو شمالة، BBC	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
2 اكتوبر	New York Times	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
2 اكتوبر	Gardian	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
3 اكتوبر	صوت العرب	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
3 اكتوبر	صوت فلسطين	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
3 اكتوبر	راديو BBC	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
3 اكتوبر	راديو أمريكا المحلي	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
4 اكتوبر	فايد ابو شمالة، BBC	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة
4 اكتوبر	تلفزيون دبي	أوضـــاع حقـــوق الإنســـان فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة

4 اكتوبر	تلفزيون الجزيرة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
4 اكتوبر	قناة العالم	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
5 اكتوبر	قناة النيل للاخبار	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
5 اكتوبر	جميلة أبو شنب، تلفزيون الحرة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
5 اكتوبر	التلفزيون السويسري والتلفزيون الايطالي	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
5 اكتوبر	تلفزيون ابو ظبي	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
5 اكتوبر	هارني موريس، Financial Times	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
6 اكتوبر	وكالة الأنباء اليابانية	اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لجباليا
6 اكتوبر	رمتان للإنتاج	اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لجباليا
6 اكتوبر	قناة MBN	اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لجباليا
6 اكتوبر	New York Times	اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لجباليا
7 اكتوبر	صوت فلسطين	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
11 أكتوبر	قناة العالم الفضائية، ايران	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
12 اكتوبر	اذاعة فلسطين	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
12 اكتوبر	التلفزيون السعودي – الإخبارية	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
12 اكتوبر	تلفزيون ابو ظبي	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة – مدار الأخبار
15 اكتوبر	تلفزيون العالم	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
16اكتوبر	جميلة أبو شنب، تلفزيون الحرة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
18 اكتوبر	تلفزيون فلسطين	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
18 اكتوبر	قناة العالم	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
24 اكتوبر	ألان جوهانستون من الـ BBC	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
26 اكتوبر	صوت فلسطين	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
26 اكتوبر	صوت الاقصى	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
27 اكتوبر	اذاعة BBC	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة

1 نوفمبر	اذاعة الشباب	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
1 نوفمبر	اذاعة الشمس، الناصرة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
1 نوفمبر	جـورجن مـاس، IKON- Radio - Holland	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
3 نوفمبر	كريستوف أياد، Liberation الفرنسية	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
6 نوفمبر	جوان ميخائيل مونوز، EL Pais – Spain	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
6 نوفمبر	جيمـــا بـــورزجن، Frankfurter Rundschau	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
7نوفمبر	اكسافير يافون، مراسل الشئون الخارجية في France – RTL	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
8نوفمبر	الراديو الفرنسي	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
8 نوفمبر	الراديو السويسري	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
10 نوفمبر	راديو جنوب افريقيا	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة – مقابلة عبر الهاتف
10 نوفمبر	اجنس روتيفل، محرر شئون الشرق الأوسط في La Croix	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
21 نوفمبر	سوزان تايلور، TIMES	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
28 نوفمبر	خـافيير إسـبينوزا، مراسـل صـحيفة (El Mundo) الاسبانية لشئون الشرق الأوسط	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
13 ديسمبر	جيريس باريس مراسل صحيفة Le Monde	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة
29 ديسمبر	فيليب بوبين، محرر صحفي من راديو فرنسي	الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة
29 ديسمبر	مقابلة مع قناة العالم الفضائية	جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال خلال عام 2004
29 ديسمبر	وائل الدحدوح، قناة الجزيرة	الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة
30 ديسمبر	جميلة أبو شنب، تلفزيون الحرة	أوضـاع حقـوق الإنسـان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2004

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية ودراسات وتقارير دورية وغير دورية ومطويات توعية وأوراق موقف ومداخلات مع أجسام الأمم المتحدة وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

1) البيانات الصحفية

يعتبر البيان أحد أهم الوسائل التي يتنهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام 2003 أصدر المركز 150 بيان صحفي حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينها 112 بيان (74.6%) تناولت انتهاكات اقترافتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بينما تناول 35 بياناً صحفياً (23.3%) انتهاكات تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية. كما أصدر المركز 3 بيانات صحفية تتصل بمواضيع أخرى متفرقة. ولا يدخل في نطاق هذه الأعداد عشرات البيانات ذات الطبيعة الإخبارية عن نشاطات المركز على الصعيدين الدولي والمحلي.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية 2004

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
.1	3 يناير	وحدة المساعدة القانونية	إبعاد آخر معتقل بين المعتقلين الـ18 الذين صدرت بحقهم أوامر إبعاد خلال شهري نوفمبر وديسمبر من نابلس إلى غزة
.2	4 يناير	وحدة البحث الميداني	قتل أربعة مدنيين منهم طفلان في مدينة نابلس
.3	13 يناير	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	منع 386 حاج من حجاج قطاع غزة من السفر لأداء فريضة الحج
.4	15 يناير	وحدة تطوير الديمقراطية	وفاة الناشط الدولي توماس هيرندال نتيجة لإصابة تعرض لها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة قبل تسعة أشهر
.5	17 يناير	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تدمر 9 منازل سكنية ومسجداً وتشريد 75 فرداً فلسطينياً في مدينة رفح
.6	20 يناير	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إصابة 25 عاملاً فلسطينياً على معبر بيت حانون (إيريز) يدحض الادعاءات الإسرائيلية بتخفيف الإغلاق الشامل المفروض على قطاع غزة
.7	20 يناير	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	عملية تهجير قسري في رفح عقب هدم 25 منزلاً، و28 عائلة مهددة بالعزل في دير البلح عقب تسلمها إخطارات تنذرها بمصادرة أراضيها
.8	28 يناير	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل 8 فلسطينيين وتستهدف سيارة إسعاف فلسطينية خلال توغلها في حي الزيتون بغزة
.9	2 فبراير	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل 4 فلسطينيين في رفح أحدهم يعاني من بتر في ساقيه وذراعه
.10	7 فبراير	وحدة البحث الميداني	محاولة اغتيال فاشلة لأحد قادة الجهاد الإسلامي تسفر عن مقتل طفل فلسطيني وإصابة 11 مدنياً آخرين بينهم ثلاثة أطفال
.11	8 فبراير	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تدمر 16 منزلاً في غضون أسبوع في الضفة الغربية أدت إلى تشريد 120 فرداً
.12	8 فبراير	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل مواطناً في رفح وتصيب 12 آخرين

.13	11 فبراير	وحدة البحث الميداني	في تصعيد لجرائم الحرب الإسرائيلية، استشهاد 13 مواطناً فلسطينياً، وإصابة العشرات بجراح في مدينة غزة ومخيم رفح
.14	16 فبراير	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	وفاة عامل من غزة على معبر بيت حانون، واستمرار معاناة عمال قطاع غزة
.15	19 فبراير	وحدة المساعدة القانونية	إبعاد مدني فلسطيني من الضفة الغربية إلى قطاع غزة عقب اعتقاله إدارياً مدة عامين
.16	25 فبراير	وحدة المساعدة القانونية	تصاعد أعمال مصادرة الأراضي المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية
.17	28 فبراير	وحدة البحث الميداني	اقتحام ساحات المسجد الأقصى وإصابة أكثر من 20 من المصلين بجراح
.18	28 فبراير	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تدمير محلات تجارية في بيت حانون وحرمان عشرات العائلات من مصدر رزقها
.19	29 فبراير	وحدة البحث الميداني	قتل ثلاثة مواطنين فلسطينيين، وإصابة 11 آخرين بجراح شمال قطاع غزة
.20	2 مارس	وحدة البحث الميداني	قتل مدني فلسطيني بدم بارد
.21	2 مارس	وحدة المساعدة القانونية	السماح بعودة المبعدة انتصار العجوري من غزة إلى مسقط رأسها في نابلس
.22	3 مارس	وحدة البحث الميداني	قتل ثلاثة مواطنين فلسطينيين وإصابة اثنين آخرين بجراح
.23	7 مارس	وحدة البحث الميداني	استشهاد 14 مواطناً فلسطينياً وإصابة أكثر من 80 بجراح من مخيم النصيرات والبريج وسط قطاع غزة
.24	9 مارس	وحدة المساعدة القانونية	المحكمة العليا الإسرائيلية تصدر قراراً احترازياً بوقف هدم خمسة منازل في بلدة القرارة رداً على التماس قدمه المركز
.25	15 مارس	وحدة البحث الميداني	قتل مواطن فلسطيني بدم بارد، إصابة 4 مدنيين فلسطينيين بجراح، قصف جوي لمنشآت مدنية في مدينة غزة
.26	16 مارس	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	نسف مبنى جامعة الأقصى بالمتفجرات
.27	17 مارس	وحدة البحث الميداني	قتل ستة مواطنين فلسطينيين في غزة ورفح، بينهم طفلان، وإصابة 15 آخرين بجراح
.28	21 مارس	وحدة البحث الميداني	قتل خمسة مواطنين فلسطينيين وإصابة تسعة آخرين بجراح في بلدة عبسان في خانيونس
.29	22 مارس	وحدة البحث الميداني	اغتيال الشيخ أحمد ياسين في جريمة حرب جديدة
.30	1 أبريل	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	دعوة للمجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لتسهيل عبور إمدادات المؤن والأغذية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوفير الدعم المالي لبرنامج الأنروا للطوارىء
.31	17 أبريل	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الإسرائيلي تمنع شريحة كبيرة من المواطنين السفر عبر معبر رفح
.32	18 أبريل	وحدة البحث الميداني	اغتيال د. الرنتيسي قائد حركة حماس في قطاع غزة جريمة حرب إسرائيلية
.33	21 أبريل	وحدة البحث الميداني	قتل 9 مواطنين فلسطينيين، وإصابة نحو 40 آخرين بجراح في منطقة أبراج الندى شمال قطاع غزة
.34	22 أبريل	وحدة البحث الميداني	قتل 3 مواطنين فلسطينيين خارج نطاق القانون في مخيم طولكرم
.35	24 أبريل	وحدة البحث الميداني	قتل 7 فلسطينيين خلال يومين في الضفة الغربية، 6 منهم ضحايا لجريمتي قتل خارج نطاق القانون

.36	2 مايو	وحدة البحث الميداني	قتل طفل فلسطيني في مخيم خان يونس وإصابة 9 مدنيين بجراح
.37	3 مايو	وحدة البحث الميداني	قتل 4 مواطنين فلسطينيين في نابلس في جريمة جديدة من جرائم القتل خارج نطاق القانون
.38	3 مايو	وحدة تطوير الديمقراطية	قصف صاروخي لمكتب إذاعة محلية في مدينة غزة
.39	3 مايو	وحدة المساعدة القانونية	هدم 15 منزلاً سكنياً في شمال خان يونس
.40	4 مايو	وحدة البحث الميداني	قتل مواطنين وتدمير أكثر من 40 منزل سكني في مخيم خان يونس
.41	11 مايو	وحدة البحث الميداني	قتل خمسة مواطنين، من بينهم طفلان، وإصابة أكثر من 80 آخرين في حي الزيتون في بغزة
.42	12 مايو	وحدة البحث الميداني	هدم منزل في دير البلح قبل استنفاذ المهلة القانونية المحددة للاعتراض على أمر الهدم
.43	13 مايو	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل 12 مدنياً فلسطينياً وتصيب نحو 20 في رفح وتحقيقات المركز تشير إلى أن جميع الضحايا من المدنيين وأن أياً منهم لم يكن مسلحاً
.44	15 مايو	وحدة المساعدة القانونية	المركز الفلسطيني ينتزع قراراً مؤقتاً بوقف أعمال هدم المنازل في بلوك (O) في رفح
.45	15 مايو	وحدة البحث الميداني	قتل 14 مدنياً فلسطينياً وإصابة أكثر من 30 بجراح، وتدمير شامل وتشريد مئات الأفراد عن ديارهم في رفح
.46	15 مايو	وحدة البحث الميداني	الطائرات الإسرائيلية تقصف عدة أهداف مدنية في غزة
.47	16 مايو	وحدة المساعدة القانونية	المحكمة الإسرائيلية العليا تمنح قوات الاحتلال الضوء الأخضر لهدم المزيد من المنازل في رفح عبر رفضها للالتماس الذي تقدم به المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
.48	17 مايو	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين القصف الصاروخي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لمقر صحيفة الرسالة في غزة
.49	17 مايو	وحدة البحث الميداني	لليوم الثالث على التوالي قوات الاحتلال تواصل قصفها الصاروخي لأهداف مدنية في غزة
.50	18 مايو	وحدة البحث الميداني	مقتل 12 مواطناً فلسطينياً في رفح، وإصابة نحو 20 آخرين بجراح حتى اللحظة في عملية عسكرية واسعة النطاق لقوات الاحتلال الإسرائيلي
.51	19 مايو	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقصف بالصواريخ مسيرة سلمية في رفح تسفر عن مقتل 8 مدنيين بينهم 4 أطفال، ونحو 50 مصاباً
.52	20 مايو	وحدة البحث الميداني	ارتفاع حصيلة الضحايا في رفح إلى 39 شهيداً، وجرافات الاحتلال تقذف بالرمال وركام المنازل المدمرة على سيارة اسعاف
.53	27 مايو	وحدة المساعدة القانونية	عدالة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق يطالبون المحكمة العليا الإسرائيلية بتعريف التقييدات القانونية على المصطلح القانوني "حاجة عسكرية ملحة" الذي يستعمله الجيش لشرعنة عملية هدم البيوت في الأراضي المحتلة
.54	30 مايو	وحدة البحث الميداني	جريمة اغتيال سياسية جديدة في غزة تسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين فلسطينيين
.55	30 مايو	وحدة البحث الميداني	جرائم الحرب الإسرائيلية تتواصل في رفح، قوات الاحتلال تشرد أكثر من 350 فرداً جديداً عن ديارهم بعد تدمير منازلهم
.56	2 يونيو	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	استمراراً لسياسة العقاب الجماعي على المدنيين الفلسطينيين قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل إغلاق معبر رفح

.57	15 يونيو	وحدة البحث الميداني	جريمة اغتيال جديدة في نابلس تسفر عن استشهاد مواطنين فلسطينيين
.58	16 يونيو	وحدة البحث الميداني	جريمة اغتيال سياسي جديدة في جنين تسفر عن استشهاد مواطن فلسطيني
.59	16 يونيو	وحدة المساعدة القانونية	نيابة عن عدد من المواطنين يخشى من هدم منازلهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتقدم بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لعدم هدم منازلهم
.60	21 يونيو	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مناشدة الحكومات والمؤسسات الدولية لمساعدة أصحاب المنازل المهدومة في رفح
.61	27 يونيو	وحدة البحث الميداني	اغتيال ستة مواطنين فلسطينيين في نابلس ليرتفع عدد الشهداء في المدينة إلى تسعة خلال 24 ساعة
.62	28 يونيو	وحدة البحث الميداني	مقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين، و تدمير عدة منازل سكنية ومنشآت مدنية في قطاع غزة
.63	29 يونيو	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين القصف الصاروخي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لمكتب صحافي في غزة
.64	29 يونيو	وحدة المساعدة القانونية	رداً على التماس تقدم به المركز الفلسطيني نيابة عن عدة عائلات، المحكمة الإسرائيلية العليا تصدر قراراً احترازياً يقضي بوقف ضبط مساحات شاسعة من الأراضي في القرارة
.65	29 يونيو	وحدة المساعدة القانونية	رغم إشارة قوات الاحتلال إلى عدم وجود نوايا هدم المركز يخشى من إمكانية هدم 9 منازل في منطقة القرارة في إطار الأعمال الإسرائيلية الانتقامية
.66	4 يوليو	وحدة المساعدة القانونية	المركز يعرب عن خشيته على حياة سبعة معتقلين إداريين في عزل سجن "كفار يونا"، إثر إصابة ثلاثة منهم علي يد معتقل جنائي إسرائيلي
.67	6 يوليو	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقترف جريمة حرب جديدة في خان يونس و تقتل طفلاً وهو نائم في منزله
.68	6 يوليو	وحدة البحث الميداني	بينهم محاضر جامعي ونجله قُتِلا بشكل عمد قوات الاحتلال تقتل أربعة فلسطينيين في مدينة نابلس
.69	8 يوليو	وحدة البحث الميداني	استشهاد سبعة فلسطينيين، بينهم امرأة في بيت حانون، وتدمير أربعين منزلاً سكنياً في خان يونس
.70	11 يوليو	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بقرار محكمة العدل الدولية في قضية جدار الضم
.71	12 يوليو	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تهدم منزلاً فوق مسن فلسطيني قعيد وتقتله في مخيم خان يونس، وتجرف 34 منزلاً سكنياً
.72	15 يوليو	وحدة المساعدة القانونية	برفضها التماس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحكمة الإسرائيلية العليا تعطي قوات الاحتلال الضوء الأخضر لتضع يدها على مساحات شاسعة من أراضي المدنيين الفلسطينيين
.73	22 يوليو		المركز الفلسطيني يرحب بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار هدم جدار الضم
.74	25 يوليو	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مناشدة المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لفتح معبر رفح على الحدود المصرية الفلسطينية
.75	26 يوليو	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تعدم ستة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفلان خارج نطاق القضاء في طولكرم
.76	3 أغسطس	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تفاقم الأوضاع الإنسانية في بيت حانون واستمرار حصارها لأكثر من شهر.

.77	18 أغسطس	وحدة البحث الميداني	في محاولة اغتيال فاشلة لأحد قادة حماس قوات الاحتلال تقتل خمسة مواطنين فلسطينيين، بينهم ثلاثة من عائلة واحدة، وتصيب أربعة آخرين
.78	18 أغسطس	وحدة المساعدة القانونية	المعتقلون الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام
.79	3 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد أربعة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفل، وإصابة 52 بجراح، وتدمير مباني وأراضي خلال توغل في دير البلح وسط قطاع غزة
.80	7 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد 14 مواطناً فلسطينياً، وإصابة 12 آخرين بجراح في غزة
.81	8 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	استمرار استهداف الأطفال في المؤسسات التعليمية الفلسطينية إصابة طفلة بجراح خطرة على مقعدها الدراسي في خان يونس
.82	9 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	قتل 4 مواطنين وإصابة أكثر من 50 بجراح، تدمير وتخريب في شبكة الطرق والخدمات العامة في محافظة شمال غزة
.83	14 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تعدم ثلاثة مواطنين فلسطينيين خارج نطاق القضاء في جنين
.84	20 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تغتال ناشط فلسطيني وتصيب ثمانية مدنيين بجراح في غزة
.85	21 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد اثنين من النشطاء الفلسطينيين، وإصابة أربعة أطفال بجراح في جريمة اغتيال ثانية في أقل من 24 ساعة
.86	21 سبتمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إغلاق 6 مراكز تسجيل في دائرة القدس
.87	25 سبتمبر	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تواصل مسلسل جرائم التهجير القسري الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين في خان يونس تدمير عشرات المنازل ومقتل فلسطيني وإصابة خمسة آخرين بجراح
.88	28 سبتمبر	وحدة المساعدة القانونية	رداً على الطلب الذي تقدم به المركز، المحكمة الإسرائيلية العليا تمهل النيابة يوماً واحدا لتقديم تفاصيل أوفى حول نواياها هدم المنازل الستة
.89	30 سبتمبر	وحدة البحث الميداني	قتل 15 مواطناً وإصابة أكثر من 120 بجراح، تدمير وتخريب واسع النطاق في الممتلكات المدنية، في محافظة شمال غزة
.90	1 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	ارتفاع عدد الشهداء إلى 39 شهيد والمصابين إلى حوالى 210 مواطن، واستمرار عمليات التدمير والتخريب واسع النطاق في الممتلكات والأعيان المدنية في محافظة شمال غزة
.91	2 أكتوبر	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	نداء عاجل للمجتمع الدولي تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بسبب الاغلاق الشامل
.92	2 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	ارتفاع حصيلة الضحايا إلى 45 مواطناً فلسطينياً في محافة شمال غزة
.93	3 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تغتال اثنين من النشطاء الفلسطينيين في مدينة غزة
.94	4 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا في محافظة الشمال إلى 60 شهيداً ونحو 280 جريحاً
.95	9 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	جريمة جديدة من جرائم القتل خارج إطار القانون في مخيم خان يونس
.96	12 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تصيب طفلة بجراح خطرة وهي على مقعدها الدراسي في مخيم خان يونس

.97	14 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تنفذ عملية تهجير قسري جديدة في مخيم رفح، تدمير 35 منزل سكني ومقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين بصاروخ جوي
.98	23 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	استمرار حرمان المئات من طلبة القطاع من السفر والالتحاق بجامعاتهم في الخارج
.99	25 أكتوبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد 12 مواطناً فلسطينياً، وإصابة 63 آخرين بجراح، بينهم 20 طفلاً، أعمال تدمير في المنازل والممتلكات الخاصة في مدينة خان يونس
.100	2 نوفمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تغتال ثلاثة من النشطاء الفلسطينيين في نابلس
.101	7 نوفمبر	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تدهور الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين العالقين على الجانب المصري من معبر رفح البري
.102	8 نوفمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل وبدم بارد أربعة فلسطينيين، بينهم ثلاثة مُستَهدّفين في مدينة جنين
.103	22 نوفمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تغتال ثلاثة نشطاء فلسطينيين في مدينة رام الله
.104	12 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تقصف مدرسة في خان يونس وتصيب سبعة أطفال بجراح
.105	16 ديسمبر	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من عواقب إغلاق معبر رفح لفترة طويلة
.106	18 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد 10 مواطنين فلسطينيين، وإصابة نحو 40 آخرين بجراح، بينهم 18 طفلاً، تجريف واسع النطاق في المنازل وتخريب في المنشآت العامة، تعرض مستشفى ناصر للقصف العشوائي في خان يونس
.107	19 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	دعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل من أجل تهيئة أجواء مناسبة لعقد انتخابات حرة ونزيهة
.108	26 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	قوات الاحتلال تعدم ثلاثة مواطنين في مخيم طولكرم بدم بارد، وتهدم منزلاً فوق رأس ناشط في جنين
.109	27 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	جريمة حرب جديدة في نابلس قوات الاحتلال تغتال ناشطاً فلسطينياً
.110	28 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين تدخل قوات الاحتلال الإسرائيلي في سير العملية الانتخابية
.111	30 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	استشهاد خمسة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفل ومعاق عقلياً وإصابة 11 آخرين بجراح بجراح، بينهم ثلاثة أطفال وامرأة، أعمال تجريف في المنازل السكنية، في خان يونس
.112	31 ديسمبر	وحدة البحث الميداني	ارتفاع عدد الشهداء إلى عشرة، والمصابين إلى 27 بينهم 6 أطفال في خان يونس

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية 2004

الرقم	تاريخ الإصدار	الجهة المصدرة	تفاصيل أخرى
.1	8 يناير	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الاعتداء على مراسل قناة العربية الفضائية في غزة
.2	2 فبراير	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على مجلة الدار
.3	6 فبراير	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يطالب السلطة الفلسطينية بالتحقيق في أحداث دامية وقعت في غزة
.4	8 فبراير	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز ينتقد محاكمة 4 متهمين في قضية مقتل ثلاثة أمريكيين في غزة أمام محكمة عسكرية فلسطينية
.5	15 فبراير	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على الصحفي منير أبو رزق
.6	2 مارس	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين جريمة اغتيال اقترفها مجهولون في غزة بحق مستشار في مكتب الرئيس
.7	2 مارس	الوحدة القانونية	المركز الفلسطيني يطالب السلطة بالتحقيق في حادثة اقتحام مقر سلطة الأراضي في غزة كي لا تسود شريعة الغاب
.8	17 مارس	وحدة تطوير الديمقراطية	السلطة الفلسطينية تواصل احتجاز أربعة مواطنين خلافاً لأمر قضائي
.9	17 مارس	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين الأحداث الدامية في غزة ويحذر من حالة فوضى السلاح
.10	21 مارس	وحدة المساعدة القانونية	محكمة العدل العليا الفلسطينية تقرر الإفراج عن أرصدة جمعية الصلاح الإسلامية رداً على طلب المركز الفلسطيني
.11	31 مارس	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين الإجراءات الجديدة ضد الجمعيات الإسلامية ويعتبرها تقويضاً لمبدأي سيادة القانون واستقلال القضاء
.12	8 أبريل	وحدة تطوير الديمقراطية	في ظل استمرار تجميد حسابات الجمعيات والمؤسسات الإسلامية المركز يجدد مطالبته لسلطة النقد والسلطة الوطنية بتنفيذ قرار قضائي يقضي بالإفراج عنها
.13	26 يونيو	وحدة تطوير الديمقراطية	في رسالة وجهها إلى رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية
.14	17 يوليو	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين حالة الانفلات الأمني في قطاع غزة
.15	3 أغسطس	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين جرائم قتل استهدفت سجناء في سجن غزة المركزي
.16	25 أغسطس	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستعد للرقابة المحلية على الانتخابات
.17	28 سبتمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين اختطاف صحفي في غزة ويدعو خاطفيه للإفراج الفوري عنه
.18	2 أكتوبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة قتل استهدفت سجينين في سجن نابلس المركزي
.19	21 أكتوبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين المواجهات المسلحة في غزة بين عناصر من جهازي الأمن الوقائي والاستخبارات العسكرية ويحذر مجدداً من حالة انفلات الأمن الداخلي
.20	31 أكتوبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالعمل بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح النساء
.21	6 نوفمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه حيال تدهور حالة الأمن الداخلي الفلسطيني

.22	12 نوفمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بالانتقال الهادئ للسلطة واجب المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل من أجل السماح بعقد انتخابات فلسطينية
.23	18 نوفمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن ارتياحه لتحديد موعد لانتخابات رئاسية جديدة، ويدعو لتكثيف الجهود لإجراء انتخابات تشريعية خلال العام 2005
.24	28 نوفمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	الإعلان عن حل "فرقة الموت" غير كافٍ
.25	1 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	الحكم بالإعدام شنقاً على مواطن وابنه أدينا بالتخابر مع قوات الاحتلال
.26	5 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدعو السلطة الوطنية إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بتشكيل محكمة استئناف قضايا الانتخابات
.27	7 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	في ضوء التعديلات على قانون الانتخابات رقم 13 لعام 1995 المركز يطالب بوضع آلية مناسبة لضمان نزاهة السجل الانتخابي
.28	8 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة قتل واغتصاب طفلة من غزة تبلغ من العمر 9 أعوام، ويدعو السلطة للتحقيق في الجريمة وتقديم مقترفيها للعدالة
.29	9 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يستغرب بطء الإجراءات المتعلقة بسيير عمل محكمة استئناف قضايا الانتخابات
.30	16 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	الإعلان عن إنشاء محكمة استئناف قضايا الانتخابات وتحديد مقريها في الضفة الغربية وقطاع غزة
.31	21 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بالانتخابات المحلية الجزئية المقررة يوم الخميس القادم، ولكن يدعو إلى إعادة النظر في سياسة المراحل وإجراء الانتخابات في بقية الهيئات المحلية دفعة واحدة
.32	22 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يدعو لجنة الانتخابات المركزية إلى العمل على وقف مظاهر الدعاية الانتخابية لبعض مرشحي الرئاسة الفلسطينية
.33	23 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يطالب لجنة الانتخابات المركزية بتشكيل لجان الدوائر الانتخابية وبنشر سجل الناخبين النهائي
.34	26 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه المتزايد حيال تدهور حالة الأمن الداخلي الفلسطيني
.35	30 ديسمبر	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز يطلب من لجنة الانتخابات المركزية تعديل إجراءات الفرز بما يضمن الانسجام الكامل مع القانون

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام 2004

الرقم	تاريخ الإصدار	الجهة المصدرة	تفاصيل أخرى
.1	15 أبريل	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين إنكار الولايات المتحدة للحقوق الفلسطينية الأساسية وتشريعها لجرائم الحرب الإسرائيلية
.2	28 أبريل	وحدة تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدعو السلطات السورية للإفراج فوراً عن ناشط حقوق الإنسان أكثم نعيسة
.3	2 يونيو	وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة لقرار الأنروا في غزة بوقف المدرسات والمدرسين العاملين بنظام عقود المياومة

2) التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً بإصدارات المركز خلال العام 2004، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2004

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
تقرير السنوي لعام 2003	تقرير دوري يصدر سنوياً	1	العربية – الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1 يونيو 2003 – 31 أغسطس 2004)	دراسة	1	العربية
المجلس التشريعي الفلسطيني: تقييم الأداء خلال دورة الانعقاد الثامنة (مارس 2003- مارس 2004)	سلسلة دراسات المجلس التشريعي	1	العربية
الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح	ورقة موقف	1	العربية - الإنجليزية
الأسرى الفلسطينيون في غياهب السجون الإسرائيلية: تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي	تقرير	1	العربية
الانتخابات الفلسطينية: تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز على عمليات إعداد سجل الناخبين التي جرت خلال الربع الأخير من العام 2004 (حالة قطاع غزة)	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
جرائم القتل خارج إطار القانون (29 سبتمبر 2003 – 30 أبريل 2004)	سلسلة تقارير "اغتيال الفلسطينيين سياسة رسمية معلنة"	1	العربية – الإنجليزية
اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين (1 أبريل 2003 – 31 مارس 2004)	سلسلة تقارير "إخراس الصحافة"	1	العربية
تجريف الأراضي الزراعية والمنازل السكنية الخاصة والممتلكات الخاصة (1 أبريل 2003 – 30 أبريل 2004)	سلسلة تقارير "ويقتلون الأشجار أيضاً..."	1	العربية – الإنجليزية
الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة (1 ديسمبر 2003 – 30 يونيو 2004)	سلسلة نشرات الإغلاق	1	العربية
نكبة رفح الجديدة، تقرير حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في محافظة رفح خلال الاجتياح من 12 – 24 مايو 2004"	تقرير غير دوري	1	العربية
حوادث القتل والإصابة جراء إطلاق النار في المظاهرات والمسيرات السلمية	تقرير غير دوري	1	العربية
الاعتداءات الإسرائيلية على بلدة بيت حانون وأثرها على الحقوق الاجتماعية والثقافية (29 يونيو 2004 – 5 أغسطس 2004)	تقرير غير دوري	1	العربية
استمرار القرار الإسرائيلي بمنع الفئة العمرية من 16 – 35 من السفر عبر معبر رفح	تقرير غير دوري	1	العربية – الإنجليزية
إدارة المنح التعليمية في مناطق السلطة الفلسطينية	تسجيل وقائع ورشة عمل	1	العربية
خطة شارون لإعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الإنسان الفلسطيني وليس إنهاء للاحتلال	ورقة موقف	1	العربية – الإنجليزية
التقرير الأسبوعي حول انتهاكات قوات الاحتلال في	سلسلة التقارير الأسبوعية	51	العربية – الإنجليزية

الأراضي الفلسطينية			
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	12	العربية
الحق في حرية تكوين الجمعيات	سلسلة نشرات تعزيز الديمقراطية	1	العربية
عقد الزواج	سلسلة نشرات تعرفي على حقوقك	1	العربية
آثار عقد الزواج	سلسلة نشرات تعرفي على حقوقك	1	العربية

3) الموقع الإلكتروني للمركز(www.pchrgaza.org)

وفقاً للدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول، فقد أولى المركز أهمية خاصة لاعتماده على هذه التكنولوجيا كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان. ومنذ إنشاء موقعه على شبكة الانترنت يقوم المركز بتغذية موقعه يومياً بكل ما ينشره من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطاته. ويتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. كما يعتمد المركز على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب 4500 مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام 2004، تبين ما يلي:

- بلغ عدد زيارات الموقع 173809 زيارة على مدار العام 2004، أي حوالي 14500 زيارة شهرياً، بمعدل 500 زيارة يومياً.
- بلغ عدد صفحات المشاهدة من قبل الزوار 583565 صفحة خلال العام 2004، أي بمعدل 48630 صفحة شهرياً، و 1615 صفحة يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام 2004

الشهر	عدد الزيارات	الصفحات المشاهدة	الوصول
يناير	11499	35720	114094
فبراير	13055	40793	126102
مارس	16928	55320	165137
ابريل	14815	40269	127363
مايو	17300	55419	185897
يونيو	12780	38444	129767
يوليو	12695	37530	113846
أغسطس	11752	39048	108355
سبتمبر	12739	41311	122146
أكتوبر	17121	69537	216225
نوفمبر	16045	65352	177048

ديسمبر	17080	64822	167967
المجموع	173809	583565	1753947

رسم بياني يوضح الزيارات خلال الأشهر للعام 2004

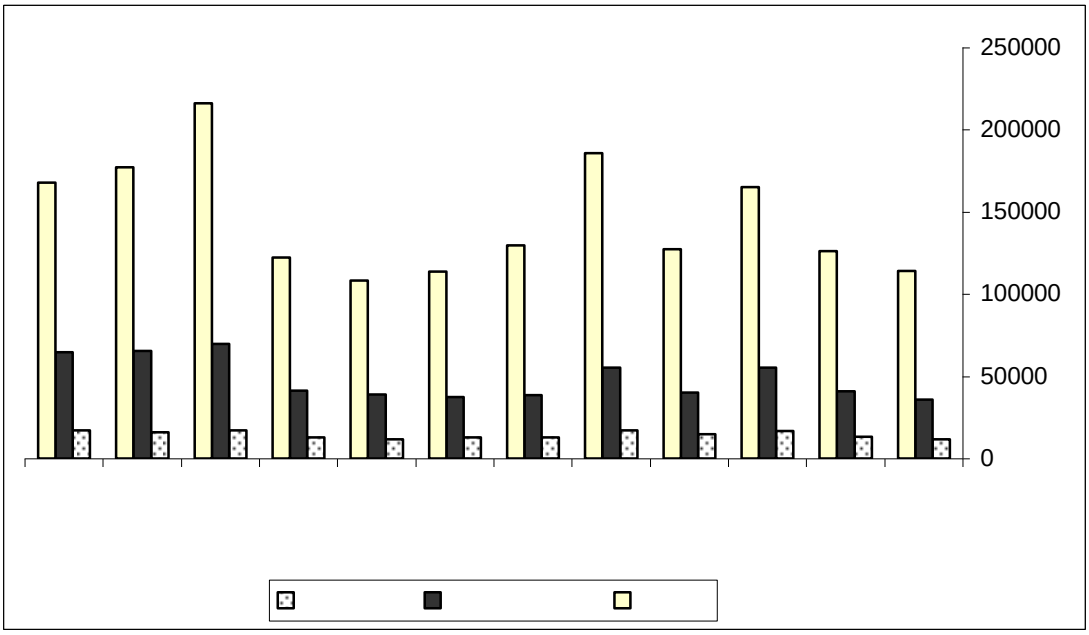

ملاحق صور توضح جوانب من نشاطات المركز خلال العام 2004

القسم الثالث: التقرير المالي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2004